التسامح في تاريخ العالم

التسامح في تاريخ العالم

بيتر ن. ستيرنز

ترجمة عبير أبو نقطة

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM
KNOWLEDGE FOUNDATION

Qindeel | قنديل

TOLERANCE IN WORLD HISTORY

Peter N. Stearns

التسامح في تاريخ العالم

بيتر ن. ستيرنز

ترجمة: عبير أبو نقطة

© 2020 Qindeel Printing, Publishing & Distribution

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء
أكانت إلكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير أم بالتسجيل أم خلاف ذلك،
إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة مقدماً.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

موافقة « **المجلس الوطني للإعلام**» في دولة الإمارات العربية المتحدة
رقم: MC-10- 01-3526065 تاريخ 2019/9/22

ISBN: 978 - 9948 - 36 - 621 - 8

© 2017 Taylor & Francis

برعاية
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM
KNOWLEDGE FOUNDATION

Qindeel | قنديل
للطباعة والنشر والتوزيع
Printing, publishing & Distribution

ص.ب: 47417 شارع الشيخ زايد
دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@qindeel.ae
الموقع الإلكتروني: www.qindeel.ae

© جميع الحقوق محفوظة للناشر 2020

الطبعة الأولى: آب / أغسطس 2020 م – 1442 هـ

المحتويات

شكر وتقدير 15

1. التعاريف والأساس المنطقي 17

2. المجتمعات والحضارات المبكرة 37

3. المسيحية والإسلام 95

4. الاتجاهات والتحديات الجديدة: الفترة الحديثة المبكرة 1450ـ1750 149

5. التسامح في القرن التاسع عشر الطويل: انتصارات جديدة، تحديات جديدة من الثورات الأطلسية إلى الحربين العالميتين... 221

6. التسامح في تاريخ العالم المعاصر: ميزانية جديدة 229

7. العولمة ـ وتراجع جديد؟ 349

الخلاصة: التاريخ والتسامح 365

الفهرس العام 373

التسامح في تاريخ العالم

يجمع هذا المجلد بين العديد من الدراسات المميزة حول التسامح لإيجاد مجموعة عالمية وشاملة. وفي نص موجز، يقوم المؤلف بيتر ستيرنز بعمل روابط عبر فترات زمنية ومناطق رئيسة، للمساعدة في توضيح السجل والعلاقة بين أنماط التسامح في الوقت الحالي وأنماط الماضي. يأتي هذا الكتاب في أوانه في ظل التوترات الواضحة حول التسامح في العالم اليوم، داخل الغرب وخارجه. ومن شأن الخلفية التاريخية أن تساعد على توضيح ملامح هذه التوترات، وتعزيز فهم أعمق للمزايا والتحديات التي يفرضها أي نهج متسامح.

بيتر ن. ستيرنز أستاذ التاريخ بجامعة جورج ميسون. وهو مؤلف كتاب «الحياة الجنسية في تاريخ العالم» (الطبعة الثانية 2017)، «العولمة في تاريخ العالم» (الطبعة الثانية 2015)، «الطفولة في تاريخ العالم» (الطبعة الثالثة 2015)، «النوع في تاريخ العالم» (الطبعة الثالثة 2015)، «السلام في تاريخ العالم» (2014)، و«حقوق الإنسان في تاريخ العالم» (2012)، كل ذلك في هذه السلسلة. تشمل الكتب الأخرى «تاريخ من العار» (سيصدر قريباً)، توجيه الجامعة الأمريكية: تحديات وخيارات (2015)، و«الاكتفاء غير المضمون: معضلات التقدم في المجتمع الحديث» (2012).

موضوعات في تاريخ العالم

تقدم السلسلة لموضوعات في تاريخ العالم معالجة ومركزة لمجموعة من التجارب والمؤسسات الإنسانية في إطار تاريخ العالم. الغرض هو تقديم مناقشات جادة ومختصرة لموضوعات مهمة كإضافات لتغطية الكتب الدراسية وجمع الوثائق. سوف يسمح للطلاب بالتحقيق في جوانب معينة من القصة الإنسانية بتعمق أكبر مما تسمح به تغطية الكتب المدرسية، واكتساب شعور أكمل بالأساليب والمناقشات التحليلية للمؤرخين في هذه العملية. يتم التعامل مع كل موضوع عبر الزمان ـ مما يسمح بمناقشة التغييرات والاستمراريات. يتم تقييم كل موضوع من حيث مجموعة من المجتمعات والأديان المختلفة ـ مما يسمح بمقارنة أوجه التشابه والاختلاف ذات الصلة. يساعد كل كتاب في السلسلة القراء على التعامل مع تاريخ العالم بشكل مباشر، وتقييم السياقات العالمية أثناء عملها من خلال بعض المكونات الرئيسة للمجتمع البشري والحياة الإنسانية.

السلام في تاريخ العالم

بيتر ن. ستيرنز

تجارة الرقيق الأطلسية في تاريخ العالم

جيريمي بلاك

الشيخوخة في تاريخ العالم

ديفيد ج. ترويانسكي

المنعطف الصناعي في تاريخ العالم

بيتر ن. ستيرنز

التسامح في تاريخ العالم

بيتر ن. ستيرنز

الإهداء

إلى دونا كيد... بكل الحب والتقدير

شكر وتقدير

أسهم عدد كبير من الأشخاص بشكل ملحوظ في هذا الكتاب، بما في ذلك القراء الثلاثة الذين أضفت ردودهم على المسودة والكتاب نفسه العديد من الاقتراحات الثاقبة. قرأ جاك سينسر وديبورا ستيرنز المخطوطة؛ تعليقاتهما هي محل تقدير بالغ. أسهمت فايتا باسيليس إلى حد كبير في البحوث ذات الصلة، إضافة إلى إعداد المسودة. أضافت زوجتي، دونا كيد، الصبر والتسامح عند منعطفات كنت منهمكاً فيها للغاية.

1

التعاريف والأساس المنطقي

يقول ميشيل دي مونتاني: «يطلق كل إنسان لقب الهمجية على كل ممارسة لا تشبهه، لأننا لا نملك منهجية عقلية أبعد من آراء ومعتقدات البلد الذي نعيش فيه».

هذه أزمنة مضطربة بالنسبة إلى التسامح، أزمنة وجهات نظر وجماعات متنوعة. يشجب العديد من الأمريكيين والأوروبيين بناء مساجد جديدة، أو يشوهون صورة المساجد الموجودة. تضيّق القيادة الصينية دائرة القبول، بالرغم من عدم كونها بالعادة منارة لاحتواء النزاع في أفضل الظروف. تتعرض المعارضة السياسية للهجوم على نطاق أكثر اتساعاً في تركيا. ويحظى مرشح الرئاسة الأمريكية الناجح بشعبية واسعة عن طريق الإساءة إلى العديد من المهاجرين من أصل إسباني. يبدو أن عدداً من الدول عازمة على الانتخاب الحر، أو تفكر في انتخاب قادة ذوي عقليات استبدادية وعديمي الصبر مع مزايا التسامح، وغالباً ما يكونون معادين بشكل فعال أيضاً لأقليات عديدة، سواء أكانوا المسلمين في فرنسا، أو الأكراد في تركيا. والأنماط والانقسامات الحالية تذكرنا، على أقل تقدير، بهشاشة التسامح، وفي أسوأ الأحوال فإنها توحي بمستقبل مقلق بعمق. وتحذر دراسة علمية سياسية جديدة من أن أعداداً متزايدة من الأشخاص على مستوى العالم، بينما يدعمون الديمقراطية بمعنى

أنهم يريدون حق التصويت، فإنهم يتخلون عن عنصر التسامح فيها، غير آبهين بحماية الأقليات أو الآراء المعارضة. وهذا هو السبب الرئيس لإعادة النظر في التسامح، ليس فقط في تجلياته الحالية، وإنما في ماضيه بشكل أوسع نطاقاً.

تثير العولمة، ولا سيما العولمة الثقافية، تحديات جديدة لأنماط التسامح، مجبرة جماعات أكبر من الأشخاص على التواصل المنتظم مع أفكار ومجاميع متنوعة بدرجة تفوق التصور ولم يشهدها التاريخ الإنساني. وتتفاوت ردات الفعل بوضوح، فتجد أن بعض الناس يبتهجون بشكل واضح بالنوعية الجديدة من القيم وأنماط الحياة من حولهم، في حين يشعر بعضهم الآخر ـ وهم الأكثرية في الغالب ـ بانزعاج مبهم، ويتوجس كثيرون من قدرتهم على الحفاظ على هوياتهم الحقيقية أو المتخيلة.

وهذا بدوره يشكل السياق الذي يمكن من خلاله المخاطرة بمخطط تاريخي جديد للتسامح وبدائله. ومما يثير الدهشة في الواقع أن هناك القليل من العمل في مجال التسامح في سياق تاريخي عالمي، لذلك يطرح هذا الكتاب بالفعل أساساً جديداً. ولكن ليس هناك شك في أن الجوانب الرئيسة للتسامح وتطورها المتقلب قد تم فحصها تاريخياً. يستفيد هذا الكتاب، بناءً على ذلك، من العديد من الدراسات الراسخة. وبينما تركز التقارير المعروفة على التحرك نحو التسامح في الغرب الحديث المبكر، في أعقاب الحروب الدينية الوحشية، ومن ثم ظهور عقلانية جديدة، وينطبق عمل مهم على بعض قضايا التسامح الأخرى كذلك. ويبقى صحيحاً أن العلوم الاجتماعية والأدب النفسي عن التسامح تفوق الدراسة التاريخية، على الرغم من أنه لا يوجد ادعاء بأننا نستكشف الأراضي البكر.

هناك عدة عوامل تستدعي بذل جهد آخر في هذا المجال. توفر الفرصة لإضافة التركيز على النهج التاريخي حول هذا الموضوع الحيوي تحفيزاً واضحاً؛ فعدد قليل من تقارير العلوم الاجتماعية تدرك مدى تعقيد قضايا التسامح في الماضي. قد يزيد الإيجاز النسبي للكتاب من فائدته لبعض القراء المتلهفين لمعرفة المزيد عن الموضوع، ولكنهم ليسوا مهتمين بتفاصيل هائلة.

يشكل هدفان أهمية خاصة. أولاً، يمثل الافتقار إلى وجهة نظر عالمية أو مقارنة نقصاً مهماً، حيث إن معظم الدراسات الحالية تنقسم إلى أجزاء إقليمية أو زمنية أصغر: أصبح التسامح بوضوح قضية دولية. ويشير الدليل المعاصر إلى أن العولمة والتسامح لا يختلطان بسهولة، ولكن من الواضح أن تقييم التفاعل يتطلب إطاراً عالمياً مناسباً. والعديد من الدراسات الغربية تتجاهل عمداً بقية العالم، وتنقل في بعض الأحيان الانطباع بأن الغرب اخترع التسامح في المقام الأول وبالتدريج، إن لم يكن كاملاً، قام بتنوير مجتمعات عالمية أخرى أكثر ثأراً. وأثناء الحروب الثقافية في تسعينيات القرن الماضي، عندما قام مؤيدو نهج الحضارة الغربية بالجدال مع مؤرخين عالميين، حثت حجة غريبة واحدة على أن التقليد الغربي وحده هو الذي يجب أن يحظى بالاهتمام، فهو الوحيد من بين كل الثقافات في العالم الذي تجلى فيه التسامح: كانت هذه الحجة غير منطقية، وكما سنرى، غير دقيقة، لكنها سلطت الضوء بشكل سلبي على الرغبة في توسيع النطاق العالمي في تقييم تقاليد التسامح. ومن الأهمية بمكان معرفة مجموعة متنوعة من أنماط التسامح، ونقاط القوة والمحدودية، وكيف كان تأثيرها في الماضي وكيف يمكن أن تتصل، في العالم المعاصر، بما أصبح بلا شك توجهاً غربياً مهماً. في الواقع،

غالباً ما يتم تجاهل العديد من المقاربات السابقة ـ على سبيل المثال، مزايا التسامح لمعظم الديانات المشركة ـ أو يساء فهمها على نطاق واسع (أحياناً، يُساء فهمها عن قصد)، كما في حالة تقاليد التسامح في الإسلام. ويضيف تحسين السجل الدقة التاريخية، وفي بعض الحالات، يعزز فرص التسامح اليوم.

ثانياً، كما هو مذكور أعلاه، من الواضح تماماً أن الظروف المعاصرة، بما في ذلك الاتصالات العالمية وأنماط الهجرة الجديدة، تمارس ضغوطاً شديدة على التسامح في أماكن مختلفة، بما في ذلك قطاعات الغرب نفسه. وهذا الوقت من الاختبار يجعل من المهم بصورة مضاعفة اكتساب إحساس أكمل بتاريخ النهج وكيف صمد أمام التحديات في الماضي، أو فشل في تحملها، بما في ذلك الحالات السابقة للاتصالات الأقاليمية. ويجب أن يكون تقييم الهجمات الجديدة على التسامح وأسبابها، بطبيعة الحال، جزءاً من هذا النهج التاريخي.

يوفر التاريخ، قبل كل شيء، مناسبات لمجرد التفكير على نطاق أوسع وبنّاء في التسامح، كما هو مقصود أن يوضح هذا الكتاب. ويشير الماضي إلى المشكلات الرئيسة التي واجهها التسامح، القديم منها والجديد، وهذا المنظور يرتبط بشكل مفيد بقضايا التسامح اليوم. وهو يشير إلى أشكال متعددة من التسامح، ويستكشف أنواع الأسئلة التي تحيط بهذه الظاهرة. في حين أن السجل لا يشير، في رأيي، إلى طريق مجيد للتقدم، فهو يسلط الضوء على الفوائد التي يجلبها التسامح، وأنواع الالتزامات الفردية، وكذلك الالتزامات الاجتماعية التي يمكن أن تجعل التسامح قوة أكثر اتساقاً، كل ذلك، مرة أخرى، له قيمة خاصة في اللحظة المعاصرة.

علاوة على ذلك، فإن النهج الأكثر عالمية، في حين أنه لا يمكنه

معالجة جميع الفروق الدقيقة المعنية، يشير إلى مدى التسامح وتنوعه هو ذاته. وهكذا يبرز الموقف الغربي الحديث المميز للتسامح كخيار مهم، ولكن ليس المسار الوحيد. تقاليد التسامح الأخرى - التي تركز، على سبيل المثال، على أنشطة المجموعة أكثر من التركيز على الحقوق الفردية ضد الدولة - تستحق الاهتمام أيضاً، ليس فقط لأنها تثري الفهم التاريخي، ولكن لأنها تنطبق مباشرة على النزاعات والبدائل في الوقت الحاضر. وبينما يكرس هذا الكتاب بلا شك اهتماماً كبيراً للتأكيد الغربي، على سبيل المثال، على القضايا المتعلقة بالحرية الدينية. هناك فرصة كبيرة للنظر في مناهج مختلفة، في الماضي والحاضر، وملاحظة القيود المتكررة في الاهتمامات الغربية، خلال العصر الذي لا يزال حديثاً للإمبريالية، على سبيل المثال، أو فيما يتعلق بالأقليات.

العديد من العمليات التمهيدية الأخرى حيوية. أولاً، لن أبذل أي جهد لإخفاء قناعتي بأن التسامح هو قيمة حيوية وبناءة للغاية، للمجتمعات والأفراد على حد سواء. في الواقع، ستكون إحدى نتائج التقييم التاريخي هي إبراز صفاته الإيجابية. لقد تجنب التسامح أو في بعض الحالات المحددة أنهى فترات من الحرب والصراع الدامي. في عالم مفتوح، ووسط العديد من المجتمعات التعددية، يبدو التسامح ضرورياً للسلام الدائم - فالسلام أفضل من الصراع العنيف. هناك حجة جيدة يجب إبرازها أيضاً لدور التسامح في تعزيز إبداع فكري أوسع - كما هي الحال في ازدهار الثقافة العربية قبل ألف عام، أو الثورة العلمية الأوروبية في القرن السابع عشر. وعلى الأقل في معظم الظروف المعاصرة، بالنظر إلى تنوع المعتقدات والمجموعات السكانية في معظم المجتمعات، يبدو التسامح عنصراً حيوياً في الديمقراطية الناجحة، رغم أنني سأذكر بعناية

أنه في الحاضر وفي الماضي كانت العديد من الأنظمة غيرالديمقراطية متسامحة كذلك.

لا يُقصد بالاعتقاد بأهمية التسامح التقليل من أهمية الأسباب المختلفة التي تجعل التعصب له معناه، ولا يزال له معناه بالنسبة إلى العديد من الناس والعديد من المجتمعات في الماضي والحاضر على السواء. يمكن للتعصب أن يعزز الهوية الاجتماعية، ضد التنوع المحير ـ قضية واضحة في الوقت الحاضر. قد يبدو أنه يحمي الحقائق الحيوية التي من دونها قد تتعرض الأخلاق البشرية أو فرص الخلاص الروحي للخطر. إن المسألة الكاملة للعلاقة بين التسامح والنسبية الدينية أو الأخلاقية هي تعقيد واضح يجب معالجته في العديد من الأوساط التاريخية: هل التسامح المعاصر، على سبيل المثال، يخاطر بالمعايير الحاسمة للأخلاق الجنسية؟ يمكن أن يبدو التعصب أيضاً بمثابة حماية للأطفال والأسر، ضد تحدي المعتقدات أو أنماط الحياة غير المريحة، فغالباً ما تنطوي الهجمات على الأفكار أو الممارسات المهددة على مشكلات شخصية عميقة. إن التسريح السهل للتعصب لا يفيد التحليل التاريخي. في الواقع، يجب الاعتراف بأن التسامح يتعارض أحياناً مع الأهداف التقدمية الأخرى: فمعظم الثورات الحديثة، على سبيل المثال، مصممة على تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الامتيازات التقليدية للطبقة العليا، وتمر بمرحلة طويلة من التعصب ضد الهجمات والحجج المضادة للثورة. يجب الاعتراف بالأولويات الصعبة حول التسامح في العديد من النقاط. غير أن الحاجة إلى التقدير التاريخي للعديد من أسباب التعصب لا تتطلب إخفاء تفضيل التسامح، ولا ينبغي أن تمنع عرض الأدلة السابقة والحالية على التفضيل نفسه.

تحدي التعريف

تنطوي مقدمة مهمة على الاعتراف بأن التسامح يصعب تعريفه، سواء كان التركيز على المناقشات الماضية أو الخلافات الحالية. هل يتطلب التسامح إعطاء جميع الآراء وزناً متساوياً، على الرغم من أن بعضها يبدو سخيفاً في ضوء جميع الأدلة المتاحة؟ (هل يجب أن يقوم برنامج العلوم المعاصرة، باسم التسامح، بتعليم النزعة الإبداعية أو التصميم الذكي على وجه التحديد، إلى جانب التطور؟ هل يعني التسامح أن وجهات النظر المتضاربة مسموح بها، ولكن لا يتم منح مكانة متساوية مع الحقيقة المفضلة؟ (إلى أي مدى كان الإسلام التقليدي متسامحاً في السماح لعدة ديانات أخرى بالوجود؟ إلى أي مدى كانت الدول البروتستانتية التي سمحت لبعض الديانات المسيحية الأخرى بأن تمارس عقيدتها، ولكن منعت مؤمنيها من الحصول على منصب سياسي؟ هل يجب أن يكون الليبرالي المعاصر ذا تقاليد سياسية تقمع الآراء المنشقة؟ (هل الالتزام بحقوق الإنسان يحد من التسامح المناسب للأنظمة في أماكن مثل الصين، التي يعتقد مؤيدوها بإخلاص أن الكثير من المعارضين سيعرّض الاستقرار والتقدم الاجتماعي للخطر؟) هل ينبغي التسامح مع التعصب؟

إليك الخطوة الأولى والحيوية لصياغة تعريف. كما يقول أحد علماء الاجتماع: «التسامح مع كل شيء على الإطلاق أمر غير وارد»، مما يعني أن القضية الأساسية هي «أين سنرسم الخط الفاصل بين المسموح به والذي لا يطاق»، وليست هناك إجابة سهلة. على سبيل المثال: يهاجم الكثير من المراقبين المعاصرين بشكل مفهوم ختان الإناث، بسبب إضراره الواضح بالمرأة وحياتها الجنسية؛ وهذا يعني، بدوره، أن المعتقدات المهمة بين العديد من المجموعات في شمال شرق أفريقيا

(وجهات نظر المرأة غالباً ما تكون مشمولة) يجب أن تُحكم على أنها لا يمكن التسامح معها. ولكن من هو المخول باتخاذ قرارات من هذا النوع، حول أين يجب وضع حدود التسامح؟ لا توجد ردود واضحة على أسئلة من هذا النوع، وسيظهر هذا التوتر في العديد من أقسام هذا الكتاب. ويجب أن يتنبه القراء إلى المجالات التي يضر فيها التسامح بالعادات الراسخة ـ حتى العادات الأقل إضراراً من الختان ـ برفاهية العديد من الأشخاص المعنيين، لأنه لا يوجد قدر من التعريف المسبق يمكن أن يؤدي إلى اتفاق على تعريف ما لا يمكن التسامح معه. نحتاج فقط إلى الاعتراف بوجود حدود، وأن التسامح التام هو استحالة تاريخية. ويمكننا أيضاً أن نلاحظ اللحظات التاريخية الرئيسة عندما يحدث انتقال، وتصبح الممارسة أو المؤسسة التي كانت تعتبر ذات يوم طبيعية ـ مثل الرق ـ في نظر الأغلبية شيئاً لا يمكن التسامح معه على الإطلاق.

إليك الخطوة التالية في التعريف: التسامح يتطلب بعض الإحساس بالفرق بين فرد أو مجموعة، وبين أفكار أو ممارسات الآخرين. أكد العديد من علماء الاجتماع على الجانب المضطرب من التسامح، معتبرين أنه «فضيلة معيبة» تتطلب قبول الاختلافات التي يفضل المرء مكافحتها: «طرح شيء لا تحبه». وهكذا، قد يكون التسامح متوافقاً تماماً مع التحامل: يمكن للمرء أن يكره مجموعة، لكن ربما يتعرف، بعد صراع مرير، إلى حقه في الوجود. يصف بناء أنثروبولوجي حديث أخيراً المتغير المثير المسمى «التسامح العدائي». هنا تفلح مجموعتان دينيتان في التعايش، وأحياناً في الاشتراك في موقع ديني، على الرغم من عدم توافق المعتقدات، طالما أن أتباع الأقلية الدينية يقبلون الهيمنة الفعلية للأغلبية. وهكذا فإن صرحاً إسلامياً في تركيا يحمل شعاراً مفاده:

«لا تضئ شمعة، بل صلّ لله»، لكن من الواضح جداً أن مجموعة من المسيحيين البلغاريين يستخدمون الصرح أيضاً ويشعلون شموعهم على الرغم من هذا التنبيه، بينما يتم الاعتراف بسيطرة المسلمين على الصرح. دفعت القيود المحتملة للتسامح أحد المدافعين، موهانداس غاندي في الهند، كما سنرى، وهو مؤيد قوي، إلى الرثاء: «أنا لا أحب كلمة التسامح، لكنني لم أستطع التفكير بكلمة أفضل. التسامح ينطوي على افتراض لا مبرر له لدونية العقائد الأخرى مقارنة بعقيدة الشخص نفسه». ويصرعدد قليل من علماء الاجتماع على أن التسامح يندرج فقط عندما يكون هناك كره معتقد أو ممارسة أو مجموعة مختلفة، ولكن يسمح لهم بالوجود.

ومع ذلك، ليس دقيقاً تعريف التسامح والتوتر، ولن يصر هذا الكتاب على الجانب المعارض في جميع الحالات، بدلاً من إدراك الفرق. ومن الواضح أن التسامح يمكن أن يشمل القبول المتردد، أو المرهق بالصراع، بالتعبير عن وجهات نظر بديلة، ولكن في ظل عدم المساواة الواضح في الوصول والقبول. ولكنه يمكن أن يقترب أيضاً من موقف يسير على نحو يتيح فرصاً لأي آراء لا تنطوي على بعض «الأخطار الواضحة والحاضرة» للآخرين، أو يمكن أن تحوم في مكان ما بين هذه الحالات المتطرفة. يمكن أن تتعايش مع الرفض النشط للأفكار أو المجموعات التي يمكن قبولها؛ أو يمكن أن تنطوي على احترام حقيقي للأشخاص ذوي الأفكار المختلفة الذين هم مع ذلك يسعون بوضوح من أجل الحقيقة والأخلاق بطريقتهم الخاصة. إن النطاق، والعجز الناتج عن تقديم تعريف ثابت وسريع، هو الذي يشكل النقطة الأساسية. قد يسعد الفرد المتسامح بالتالي بالتنوع، أو يقبله على مضض في تفضيل على سفك الدماء المباشر، بينما يحاول الحفاظ على مسافة شخصية.

يعد عدم القدرة على تقديم تفسير واحد لهذا الجانب من التسامح أحد القيود المهمة، ولكنه أيضاً دعوة أخرى لتقدير تاريخي موجز. بالنسبة إلى معاني التسامح ـ بالنظر إلى عدم وجود بنية واحدة مهيمنة ـ تبرز بشكل أفضل من خلال تقييم الخيارات التي عملت عليها مختلف المجتمعات والثقافات في أماكن تاريخية محددة، حتى يومنا هذا.

ولكن من الصحيح أيضاً أن ما هو في البداية تطبيق للتسامح يولد قبولاً واسعاً، بحيث يصبح التسامح غير ضروري. وهناك مثال متواضع، ولكنه حديث في الولايات المتحدة وبعض المجتمعات الأخرى: منذ مئة عام، كان يُنظر إلى اليسراويين أو ذوي اليد اليسرى على أنهم أشرار أو منحرفون نفسياً، وكان معظم الأطفال يجبرون على استخدام اليد اليمنى. ولكن بحلول الخمسينيات من القرن الماضي، ساد قدر أكبر من التسامح، وأصبح مستخدمو اليد اليسرى أكثر حرية في اتباع طريقتهم الخاصة. ولكن بمرور الوقت، تراجعت أهمية استعمال إحدى اليدين إلى حد كبير ـ باستثناء الرياضة ـ لدرجة أن التسامح النشط لم يعد موجوداً على الإطلاق: أصبح ذوو الأيدي اليسرى ببساطة أشخاصاً. مرة أخرى، لا يتم التسامح معهم إلا عندما نشاهد بعض الاختلاف على نطاق واسع.

فيما يتعلق بنقطة ذات صلة: يركز هذا الكتاب على التسامح بدلاً من مجرد التحمل (Toleration)، على الرغم من أن الاثنين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، بطبيعة الحال. ويشير التحمل عادة إلى حماية الأفكار المتنوعة، مع التركيز في كثير من الأحيان على الحد من التدخل أو القمع من الدولة من خلال بعض تعريف الحقوق. إن التسامح له معنى أوسع، حيث يعانق قبول الأفكار المتنوعة، بل وحتى الصدام فحسب، بل أيضاً المجموعات

المختلفة وأنماط الحياة المختلفة، ما يصفه علماء الاجتماع بأنه ثالوث الأهداف السياسية والأيديولوجية، ولكن أيضاً الأخلاقية والاجتماعية.

وهذا يؤدي، في النهاية، إلى القضايا التعريفية الأكثر نقاشاً على نطاق واسع، حيث سعى علماء الاجتماع من مختلف المشارب بنشاط إلى تحديد ما ينطوي عليه التسامح. والنتيجة عامة هي التمييز بين التسامح السياسي والتسامح الاجتماعي. ينطوي التسامح أو التحمل السياسيان، لا سيما في مجال العلماء السياسيين، على الحماية القانونية لمختلف الحريات المدنية، التي عادة ما تنفذها الدولة. وبالتالي فإن الحكومة المتسامحة تحمي حرية الدين والتعبير، وحقوق الأقليات القابلة للتحديد، وما إلى ذلك. في المقابل، يركز التسامح الاجتماعي على الضغوط التي تمارسها المجموعات المختلفة داخل المجتمع، والتي يتم فرضها من خلال أنشطة الأقران أو التحيزات. وبالتالي، قد يكون النظام السياسي متسامحاً، لكن الترتيبات الاجتماعية غير الرسمية تعرقل التشغيل الحر لبعض مجموعات الأقليات أو أنماط الحياة. سوف يستفيد هذا الكتاب بشكل نشط من هذا التمييز، خاصة في الفترات الأكثر حداثة، بدءاً من القرن التاسع عشر وما بعده.

ومع ذلك، في الوقت نفسه، فإن التمييز الاجتماعي ـ السياسي ليس صعباً ولا سريعاً. وبالتالي قد تتداخل الضغوط الاجتماعية مع الحقوق السياسية ـ كما هي الحال عندما تتعطل أقلية، على الرغم من حقها القانوني في التصويت، من خلال التدخل المسبق للجماعات الاجتماعية المهيمنة والترتيبات غير الرسمية، مثل أماكن مواقع التصويت. قد يتم تنظيم مشكلات أنماط الحياة بشكل أساسي من خلال الترتيبات الجماعية والتحيزات، لكن مع ذلك يتم تلقيها بعض الدعم في القانون

الرسمي. إن التعاريف السياسية والاجتماعية للتسامح مفيدة حقاً في لفت الانتباه إلى السياقات المختلفة التي يمكن فيها ممارسة التسامح أو إحباطه، لكنها ليست صعبة وسريعة وتطبق بشكل أوضح على السياقات الحديثة أكثر من الإعدادات السابقة للحداثة.

النقطة الأكثر أهمية ـ بغض النظر عن الانزلاق في أي تعريف دقيق ـ تتضمن الحاجة إلى التأكيد على مجموعة من الموضوعات التي ينطبق عليها التسامح، والتي يسعى هذا الكتاب إلى التقاطها. لأنه بينما سنركز بالتأكيد على القضايا المتعلقة بالتسامح، أو عدم التسامح مع المعتقدات المختلفة، بما في ذلك المعتقدات الدينية وكذلك الآراء السياسية، فإننا سوف نستكشف بوصلة أوسع. كما أشار مايكل والزر (MichelWalzer)، يرتبط التسامح في مجال المعتقدات ارتباطاً وثيقاً بقضايا الأقليات السكانية والعادات الشخصية، حيث يمكن خلط أشكال التسامح السياسية والاجتماعية. على سبيل المثال، واجهت فرنسا، التي ما زالت ملتزمة بشكل رئيس بالتسامح مع المعتقدات المتنوعة، صعوبات عندما يتعلق الأمر بالتسامح مع بعض الممارسات، بما في ذلك أنماط الملابس، لمجموعات مثل المسلمين المتدينين. تنطبق التوترات الناتجة على القانون وعلى النطاق الأوسع للتسامح الاجتماعي. ويعني هذا النطاق نفسه أننا نتصدى باستمرار ليس فقط للتعصب السياسي، ولكن أيضاً للتعصب الاجتماعي، حيث لا تكون الدولة في كثير من الأحيان هدفاً أكثر من المجموعات غير الرسمية والمؤسسات غير الحكومية. غالباً ما تكون ضغوط الأقران مصدراً لعدم التسامح أكثر من الجهات الفاعلة السياسية، في الماضي والحالي. يمكن للمنظمات التجارية أو النقابات العمالية تحدي التسامح. من الواضح أن هذا التقييم الموجز إلى حد ما

لا يمكن أن يغطي جميع الأماكن الممكنة، فالفصول اللاحقة لا تغامر، على سبيل المثال، مباشرة في عالم مدهش لقواعد السلوك أو اللباس المكتبي، حيث تزدهر أشكال بسيطة من التعصب في الولايات المتحدة المعاصرة. ولكن أهمية النهج الواسع النطاق لنقاط قوة المجتمع والقيود المفروضة على التسامح، إلى جانب تصرفات الدول الرسمية والهيئات الدينية، ستبقى مركزية.

حدود التعريف

التعاريف والتاريخ ليسا صديقين دائماً، وسيصبح التوتر بينهما واضحاً في الفصول التالية. يمكن لمؤرخي التسامح أن يقبلوا بسهولة العلامات التي تصر على أن التسامح يجب أن ينطوي على اختلاف محسوس، وأن بعض التعصب أمر لا مفر منه (على الرغم من أن هذه النقطة الأخيرة تطرح مسألة كيفية التوصل إلى قرار، سواء في الحالات التاريخية أو في الأوضاع المعاصرة). ويمكننا أن نتفق بسهولة على أهمية نطاق من التغطية، وليس فقط أضيق الحقوق القانونية في حرية التعبير والممارسة الدينية.

لكن بعض التعاريف الصحيحة الأخرى، بما في ذلك جوانب التمييز السياسي ـ الاجتماعي قد لا تعمل بشكل جيد في الحالات التاريخية الرئيسة. والحقيقة هي، كما سنرى في الفصول التالية، أن العديد من المجتمعات مارست التسامح الحقيقي بطرق قد لا يتم الاعتراف بها بشكل كامل اليوم. حيث سمحت للمجموعات بممارسة أديان مختلفة، دون بيان واضح في القانون. لقد منحت بعض المجموعات مرونة حقيقية مع فرض أعباء خاصة معينة في الوقت نفسه. ببساطة، لا توجد معايير

واضحة ومرتبة تسمح للمؤرخ بتغطية مجموعة من المواقف المختلفة، تختلف في المكان والزمان، مع وضع تعريف دقيق تماماً.

إن التعاريف تساعد حقاً، بمعنى آخر، لكن لا يمكن السماح لها بتولي تعقيد السجل التاريخي. تعد المرونة أمراً حيوياً، على الرغم من أنها تنطوي على خطر جعل التسامح غامضاً للغاية ومتنوعاً للغاية، بما يتجاوز الاعتراف الأساسي بأن هذه الظاهرة يجب أن تنطوي على استعداد للسماح بوجود اختلافات معترف بها، سواء في الاعتقاد أو الالتزام الجماعي أو أسلوب الحياة. لا يوجد معيار موضوعي أكثر دقة، مما يعني أن بعض الجدل والخلاف حول القضايا التاريخية أمر لا مفر منه ومرغوب فيه.

ولكن حيزاً من الحرية سيكون له مكافآته. توفر لنا القدرة على تضمين مجموعة من الأنماط التاريخية أساساً لشرح وتقييم ظهور إصدارات بحتة وأكثر حداثة تقيس بشكل أوضح التعاريف المتاحة. تعمل نفس القدرة على تعزيز القدرة الحقيقية على فهم أن التسامح، والصراعات حول التسامح، ليست بأي حال من الأحوال ابتكارات حديثة، وأن بعض مواطن المرونة الماضية كانت في الواقع أفضل من بدائلها الحالية. وقعت صراعات حقيقية حول التسامح في جميع المجتمعات باستثناء أكثر المجتمعات قمعية، قبل وقت طويل من ظهور بيانات حقوق الإنسان المعاصرة والديمقراطيات التمثيلية. وعلى نفس المنوال، فإن النهج الأكثر مرونة يشحذ أيضاً القدرة على تقدير تقاليد التسامح خارج السياق الغربي إلى حد كبير، والذي يعد مكسباً للدقة التاريخية العالمية، وخطوة حيوية في بناء جمهور أكبر للتسامح أكثر من النزعات لتقليد واحد يمكن أن يولد. إن التسامح، إن لم يكن محدداً

بشكل صارم، يوفر عدسة يمكن من خلالها مشاهدة وتقييم العديد من المقاطع في تاريخ البشرية.

* * * *

تاريخ التسامح له مسار غير متساو. من المؤكد أن بعض العلماء توقعوا وجود علاقة مرتبة بين تقدم الحضارة وصعود التسامح الخارج من الضيق المفترض للمجتمعات الأصلية البدائية. في الواقع، كما سيبدأ الفصل التالي في الإشارة، فإن السجل الفعلي أكثر تعقيداً، لأن المجتمعات الأولى لم تكن دائماً قمعية بشكل موحد، ولكن قبل كل شيء لأن الحضارات المتطورة للغاية أثبتت قدرتها على اختراع مجموعة متنوعة من الأسباب القديمة والجديدة للحد من التسامح. من المؤكد أننا سنرى أن العديد من المجتمعات التقليدية نسبياً ـ إن لم تكن الأكثر بدائية ـ عرضت قدراً مذهلاً من الحرية، على سبيل المثال، في قبول الأساليب الدينية المختلفة أو التفضيلات الجنسية دون أي قدر كبير من التأثر. في المقابل، ولدت العديد من الحركات الحديثة هجمات جديدة على التسامح، بما في ذلك عدة أشكال من القومية، متضمنة النتائج الأكثر شيوعاً (على الأقل في المدى القصير) للثورات الكبرى. إنه التذبذب والتفاعل المشتركين، وليس التقدم المحدد، هو الذي يستقطب الانتباه، سواء كان التركيز على المجتمع العالمي أو مجرد نمط إقليمي أو حضاري واحد.

ومع ذلك، هناك تمييز محتمل واحد بين المقاربات الأكثر حداثة والأكثر تقليدية للتسامح التي تتجاوز تباين النهج وتربط بعض العلاقة بتعاريف العلوم الاجتماعية الحالية. كانت المجتمعات السابقة تميل إلى التفكير في التسامح من حيث أوجه قبول المجموعة، حيث يمكن

للمجتمعات المختلفة أن تتعايش، وأن تبارك الدولة وجودها المنفصل. تلقى الاهتمام بتسامح الفروق الفردية داخل المجموعة قدراً أقل من الاهتمام، مما قد يؤدي بوضوح إلى حدوث احتكاك خطير. هناك طريقة أخرى للتعبير عن النقطة نفسها، وهي المجادلة بأن الأفكار الرسمية حول التسامح، مع تركيزها على الحد من القمع السياسي، قد تكون بشكل عام بناءً أحدث من المفاهيم والممارسات الفعالة حول احتضان أوسع للتسامح. تولي المناهج الحديثة للتسامح ـ وهذا ما أعتقد أنه بدأ في الغرب ـ اهتماماً أقل بحقوق المجتمع، على الرغم من أن هذا الجانب لا يختفي، بينما يغامر بالمزيد من الحماية للأفراد، سواء ضد الدولة ككل أو ضد المجتمعات نفسها. هذا هو نهج مختلف، ويمكن القول إنه أكثر صعوبة (على الرغم من أنه ربما يكون أكثر جدوى)، من أنواع التسامح التي ازدهرت قبل العصر الحديث. قد تساعد التوترات، ليس فقط بين التسامح والتعصب، ولكن بين الأهداف المختلفة للتسامح، في شرح بعض تعقيدات المشهد العالمي المعاصر.

يحدد الفصل التالي استفسارنا من خلال النظر في سلسلة من القضايا حول التسامح، من المجتمعات الإنسانية المبكرة إلى الحضارات الرسمية وبعض البدائل الأولية للشرك الديني ـ قطاع كبير، مما يدعو بلا شك إلى مزيد من التحليل المفصل. ننتقل بعد ذلك إلى صعود الديانات السماوية الأكثر نشاطاً، والتي تقدم بعض القضايا الإضافية في التوازن بين التسامح والتعصب، ليس فقط في المعتقدات الصريحة، ولكن في مجالات أخرى مثل السلوكيات الجنسية. يركز الفصل الرابع على الابتكارات والتحديات الإضافية خلال الفترة الحديثة المبكرة، ليس فقط إعادة التقييم الغربي في أعقاب الحروب الدينية الضارية، ولكن أيضاً تداعيات

السياقات العالمية الجديدة وصعود أشكال جديدة من الاستعمار. ننتقل بعد ذلك إلى صعود الأيديولوجيات والممارسات السياسية الحديثة، وكذلك الاستجابات الإقليمية المتنوعة من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين. يتناول الفصل السادس امتدادات التسامح المهمة منذ عام 1945 والمصادر الجديدة للتعقيد والمعارضة، بينما يركز الفصل السابع بشكل مباشر على العولمة المعاصرة والسحب الجديدة في أفق التسامح في العقد الماضي، أو نحو ذلك.

الهدف العام هو فهم أكثر شمولاً للجودة التي كانت موجودة في العديد من الأماكن، إلى جانب بعض من أهم الهياكل السياسية والدينية التي ابتكرها البشر. أوجه عدم اليقين الحالي بشأن التسامح، استجابة للتهديدات الحقيقية أو المتخيلة للعولمة الثقافية، ليست جديدة تماماً؛ على الرغم من حداثة البيئة العالمية الحالية، فقد انحسر التسامح وتدفق في العديد من النقاط في تاريخ العالم. هشاشتها حقيقة تاريخية ومعاصرة حتى في المجتمعات التي تدعي اعتزازها بالإبداع والتقدم. الهدف، مرة أخرى، ليس مجرد مسح متكافئ لسبب وجود التسامح او عدمه. بدلاً من ذلك، نحن نسعى إلى استخدام التاريخ لإظهار السبب الذي يجعل التسامح في كثير من الأحيان ضرورياً تماماً، ولماذا لن يدعم التقدير التاريخي لجذوره في العديد من الثقافات، ليس فقط بقاءه، بل وحيويته، في العالم اليوم.

قراءة إضافية

للحصول على وصف جيد للمجموعة الواسعة من التقاليد الإقليمية التي تنطوي على التسامح: بول سيبلوت (محرر) Paul Siblot، «تعريف التسامح»، تقرير اليونسكو (1997)، http: / /unesdoc.unesco. org /images /0023 /002326 /232631e.pdf (تم الوصول إليه في 30 نوفمبر 2016).

لمناقشات التسامح السياسي والاجتماعي، من منظور العلوم الاجتماعية: جيمس ل. جيبسون James L. Gibson، «التعصب السياسي في سياق النظرية الديمقراطية»، في روبرت إي. جيبسون (محرر)Robert E. Gibson، دليل أكسفورد للسلوك السياسي (نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، 2007)، http: //www.oxfordhandbooks. com /view /10.1093 / oxfordhb / 9780199270125.001.0001 / oxfordhb-9780199270125-e-017 (تم الوصول إليه في 30 نوفمبر 2016)؛ ماري ر. جاكمان Mary R. Jackman ، «التحامل والتسامح والمواقف تجاه المجموعات العرقية»، أبحاث العلوم الاجتماعية 6 (1977): 169-145 ؛ راينر فروست Rainer Frost ، «التسامح»، في موسوعة ستانفورد للفلسفة، نُشر لأول مرة في 23 فبراير 2007، تمت مراجعته في 4 مايو 2012، /http: //plato.stanford.edu /entries /toleration (تم الوصول إليه في 30 نوفمبر 2016).

فيما يتعلق بالانحدار الأخير للتسامح حتى في أجزاء من الغرب: جوناثان هيسكي وماسون موسيلي وماريانا رودريغيز Jonathan Hiskey, Mason Moseley and Mariana Rodriguez، «تقرير تقدم الديمقراطية: التسامح السياسي في الأمريكتين، 2012-2006»، مقياس رؤى أمريكا (2013)، /http: //www.vanderbilt.edu /lapop /insights IO900en.pdf. (تم الوصول إليه في 30 نوفمبر 2016)؛ روبرتو ستيفان فوا وياشا مووك Roberto Stefan Foa and Yascha Mouck، «كيف يدمر الصدام بين الحقوق الفردية والإرادة الشعبية الديمقراطية الليبرالية»، مجلة الديمقراطية (يناير 2017)، سيصدر قريباً.

عن المزيد من القضايا العامة: مايكل والزر Michael Walzer، حول التسامح (نيو هافن، ك ت: مطبعة جامعة يل، 1999)؛ كليفورد غيرتز Clifford Geertz، تفسير الثقافات (نيويورك، بيزك بوكس، 1973)؛ روبرت م. هايدنRobert M. Hayden ، «التسامح العدائي: المشاركة التنافسية للمواقع الدينية في جنوب آسيا والبلقان»، الأنثروبولوجيا الحالية 43 (2) (أبريل 2002): 231-205؛ روبرت م. هايدن، هاند سوزر، توغ آبا تانيري-إردمير وأيان إرديمير، Robert M. Hayden, Hande Sozer, Tugba Tanyeri-Erdemir and Aykan Erdmir «المسجد البيزنطي في تريلي: تحليل عملي للهيمنة والمشاركة والتحول والتسامح»، التاريخ والأنثروبولوجيا 22 (1) (2011): 1 - 17؛ هانز أوبرديك

Hans Oberdiek، التسامح: بين الصبر والقبول (لانهام، دار نشر رومان وليتلفيلد، 2001)؛ مارجوكا فان دورن Marjoka Van Dooran، «طبيعة التسامح والظروف الاجتماعية التي تظهر فيها»، علم الاجتماع الحالي 62 (6) (2014): 927ـ905.

بالنسبة إلى التفسيرات المعاصرة المتنوعة للتسامح: جون رولز John Rawls، نظرية العدالة (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 2005)؛ الأسدير ماسينتيير Alasdair Macintyre، «التسامح وسلع الصراع»، في سوزان مندوس Suzan Mendus (محرر)، سياسة التسامح (أدنبرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أدنبرة، 1999)، 138؛ تشارلز تايلور Charles Taylor، «سياسة الاعتراف»، في إيمي جوتمان Amy Gutman (محرر)، التعددية الثقافية (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1994): 25 ـ 74.

2

المجتمعات والحضارات المبكرة

متى ظهر التسامح لأول مرة كقيمة أو ممارسة واعية؟ لسوء الحظ، نحن لا نعرف ذلك. قدمت المجتمعات البشرية المبكرة عدداً من العوائق التي تحول دون التسامح، وهذا أحد الأسباب التي دفعت بعض المراقبين في وقت من الأوقات إلى المطالبة بالتسامح الحقيقي، باعتباره إنجازاً عصرياً متميزاً. لكن المجتمعات المبكرة نفسها أبدت مراراً وتكراراً مرونة مذهلة، حيث أدركت عدداً من الأسباب الجيدة للتسامح في الممارسة، إن لم يكن في مبدأ صريح.

يقدم هذا الفصل الذي من المسلم به أنه ليس شاملاً أو مفصلاً، بعض الملاحظات حول ما نعرفه عن التسامح والتعصب في عدد من البيئات قبل الظهور المؤكد للأديان التبشيرية العظيمة، والتي سنناقشها في الفصل التالي، التي غيرت قواعد اللعبة إلى حد كبير، وإن لم يكن تماماً.

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة أقسام فرعية، تعكس نطاقاً زمنياً واسعاً، ولكن دون الادعاء بأنها تعكس تقسيمات زمنية داخلية دقيقة: والهدف هو التعرف إلى بعض قضايا التسامح وتجلياته التي نشأت من المجتمعات الأولى، والاستمرار إلى ظهور الحضارات الكلاسيكية العظيمة

ونضجها. في القسم الأول، تكون المجتمعات البدائية نسبياً هي بؤرة الاهتمام، على الرغم من أن الفئة تحظى بطيف كبير، من الصيد وجمع الثمار إلى البيئات الزراعية الأكثر تنظيماً. ولا يبدو أننا نعرف الكثير عن التسامح في مجتمعات الصيد وجمع الثمار باعتباره خاصية اجتماعية أو شخصية متعمدة: على الرغم من اهتمام علماء الأنثروبولوجيا بقضايا النسبية الثقافية في يومنا هذا، إلا أنهم لم يولوا هذه الموضوع الكثير من الاهتمام. اقترح أحد الزملاء، على سبيل المزاح، أن العديد من علماء الأنثروبولوجيا كانوا ممتنين لدرجة أن وجودهم كان يتم التسامح معه في المجتمعات المنعزلة إلى حد ما، لدرجة أنهم لم يولوا سوى القليل من الاهتمام لهذا الموضوع بطريقة أكثر عمومية. ومع ذلك، فإن بعض الخصائص التي تم ترسيخها فيما يتعلق بما يسمى الشعوب البدائية توفر أساساً جزئياً لمناقشات التغيرات والاستمرارية في التسامح في بيئات أكثر تطوراً، بعد أن أصبحت الزراعة أكثر انتشاراً، وبدأت المجتمعات تنمو بشكل كبير في النطاق والتعقيد.

يتناول القسم الثاني أنماط التسامح، والقيود المفروضة عليه، في بعض الحضارات القديمة والكلاسيكية، مع إيلاء اهتمام خاص لمصر والشرق الأوسط، للصين واليونان وروما. ليس هناك خط قصة متسق تماماً هنا، لكن الحضارات المبكرة تشير إلى وجود مستوى مفاجئ من التسامح في بعض النواحي، وخاصة فيما يتعلق بالدين، بينما تعكس أيضاً بعض النقاط والتناقضات العمياء، والتي ينبئ بعضها بعلاقات محتملة مع ممارسات أكثر حداثة.

وأخيراً، يتناول القسم الثالث التسامح وسط تطور بعض الديانات المبكرة الأكثر تعقيداً، وهي الأديان التي تجاوزت الشرك المميز، والتي، مع ذلك، كانت فيها فروع تبشيرية متسقة غائبة، أو على الأقل لم تتطور

بالكامل. هنا ينصب التركيز على اليهودية والهندوسية وخاصة البوذية، كما ظهرت في القرون اللاحقة قبل الميلاد.

كان العديد من أشكال التسامح نابضة بالحياة وجيدة في المراحل المبكرة الطويلة من تاريخ البشرية. وسوف نرى أن العديد من الدوافع الأولى المتعلقة بالدين أو حتى النشاط الجنسي كانت بشكل مثير للجدل أكثر ملاءمة للتسامح من بعض الصياغات الحديثة المميزة، وتقدم بعض الغذاء للفكر بشأن مجموعة من الاحتمالات الاجتماعية. ويساعد التسامح الناجح في مرحلة ما قبل الحداثة، حتى لو لم يكن يعرف عادة من حيث المبدأ، في تفسير السبب في أن بعض التطورات الأكثر حداثة، مثل الديانات التبشيرية، أو في وقت لاحق، مثل القومية العارمة، تبرز في تحدي التقاليد والدوافع الناجحة سابقاً. كانت هناك بعض الدفاعات البليغة عن التسامح وفضائله. لكن تعريفات التسامح كانت عادة مميزة، وفقاً للمعايير الحديثة، ونادراً ما تكون مطلقة، حيث تولدت مجموعة من التعقيدات التي تحد بلا أدنى شك من أي معنى للسابقة. كانت الميول الإنسانية الواضحة لقبول الآخرين، ولكن أيضاً للقسوة المفرطة للآخرين، جلية بالكامل، حتى وإن كانت بعض القضايا الحديثة الحاسمة غائبة.

البيئات البدائية

القيود

هناك العديد من الأسباب للاعتقاد بأن المجتمعات البشرية المبكرة كانت تتسم بالتعصب التام مع الأفكار المتنوعة أو الممارسات الشخصية. كانت مجموعات الصيد وجمع الثمار متماسكة للغاية، حيث كانت تعتمد بشدة

على التوافق الاجتماعي للحفاظ على النظام الاجتماعي، وخاصة في غياب الحكومات الرسمية. كان هناك القليل من الشعور بالخصوصية، وهو عنصر مثير للاهتمام لوجود أنواع معينة من التسامح أو غيابها في بيئات أكثر حداثة. تم حث الأطفال على أن يكونوا مطيعين ومنضبطين، بدلاً من أن يكونوا متطلبين ومعبرين. وكثيراً ما يتجاهل الآباء تفجر التصرفات الطائشة إلى أن تتلاشى من تلقاء نفسها، وبذلك يقدمون درساً للأطفال أنه لا توجد مكافأة على إصرارهم. بناء على ذلك، فإن مراقبي مجتمع الإنويت، في كندا، وهو أحد الأمثلة المعاصرة للاقتصاد البدائي نسبياً، لاحظوا الاحترام الذي يتعلمه الأطفال، توقيراً ليس للآباء والأمهات فقط، ولكن أيضاً للراشدين الآخرين، والقواعد الصارمة للسلوك والتحكم بالعاطفة التي تسود: «يبدو أن مدونة الانضباط الضمنية، شبه الملموسة، لا تزال قائمة، في بيئات الأسرة والمجتمع على حد سواء». وفيما يتجاوز تربية الأطفال، أكد عدد من العلماء أهمية الخطاب التحذيري في العديد من المجتمعات المبكرة، بسبب مخاطر التعدي على معايير المجتمع.

يتمثل التحدي الواضح في التعامل مع المجتمعات البدائية في حقيقة أن الاتصالات كانت شفهية تماماً؛ وفي حين أن الكتابة تلت بزوغ حضارات أكثر تعقيداً، ظل معظم الناس أميين لفترة طويلة. وهذا يعني أن الانتهاكات العقائدية أو الفكرية، من النوع الذي ربما يكون قد أدى إلى إهمال المجتمع، نادراً ما تترك سجلاً، وهو الوضع الذي بدأ يتغير فقط عندما انتشر تأثير الكتابة على نطاق أوسع بكثير. يزيد الاعتماد على الشفوية من أهمية التأكيد على الحذر في الكلام، ولكنه يعني أيضاً أنه لا يمكننا ببساطة تتبع الكثير من النزاعات، التي ربما أدت إلى التعصب النشط، أو ربما بعض المرونة غير المتوقعة.

كما أننا لا نعرف ما يكفي عن المجتمعات البدائية بشكل عام لرسم أوجه متوازية مفصلة، مع ما يعتقد علماء الاجتماع أنهم يعرفون عن شخصيات متعصبة في العالم المعاصر، ولكن هناك بالتأكيد بعض أوجه التشابه المثيرة للاهتمام. أكد عمل ت.و. أدورنو T.W. Adorno الشهير عام 1950 حول الشخصية الاستبدادية على أهمية الاعتقاد بأن «الطاعة واحترام السلطة هما أهم الفضائل التي يجب أن يتعلمها الأطفال». والانفتاح على تجربة جديدة يتناقض مع كونه مؤشراً رئيساً للتسامح، ولكنه ليس نوعية مؤكدة أو متوفرة على نطاق واسع في المجتمعات البدائية، كما يُفهم عادة.

وبغض النظر عن التكهنات حول أنواع الشخصية، لا يوجد الكثير من الأسئلة حول أن العديد من مجتمعات المجموعات الصغيرة لا تراقب أعضاءها فقط عن كثب، ولكن أيضاً تطور آليات لوضع العلامات، وغالباً ما تعاقب عدم التوافق. في حالة عدم كفاية الضغوط الجماعية، تقوم بعض المجتمعات بنفي أو إعدام الأفراد الذين يبدو أنهم مختلفون للغاية عن القواعد المقررة، مما يعكس في بعض الأحيان مخاوف من أن أنواعاً معينة من التمييز لا تنتهك معايير الجماعة فحسب، بل تعكس أيضاً أعمال الأرواح الشريرة التي يجب مواجهتها بما فيه خير للجميع. في المقابل، يُنظر إلى الغرباء عادة بشك كبير، إذا سمح لهم بالدخول على الإطلاق، بسبب المخاوف من مخاطر ممارسات غير مألوفة، وهي سمة لوحظت في أغلب الأحيان في المجتمعات الزراعية الصغيرة أكثر من مجموعات الصيد وجمع الثمار «البدائية» المتبقية.

إن العديد من المجتمعات المبكرة ـ إن لم تكن مجموعات الصيد وجمع الثمار الصغيرة للغاية، على الأقل مجتمعات زراعية أكبر حجماً

وأكثر تعقيداً ـ طورت أيضاً آليات للتشهيرعلى نطاق واسع، مصممة مرة أخرى للحفاظ على قدر كبير من التوافق. التشهير، بدوره، سواء كان ذلك من خلال ممارسته من قبل الأفراد، أو فرضه من قبل الجماعات، ليس إحساساً عاطفياً يشجع أي تقييم واضح للتسامح.

هكذا فإن التاهيتيين الذين درسهم عالم الأنثروبولوجيا روبرت ليفي Robert Levy يصورون أطفالاً يتعلمون في وقت مبكر أن مودة الوالدين سيتم سحبها سريعاً بسبب سوء السلوك، مما يعزز الرغبة الواسعة في تجنب الأخطاء، بدلاً من تعظيم الأداء الفردي، من أجل منع العقاب العاطفي. من المؤكد أن التاهيتيين، شأن الجماعات الأخرى في المجتمعات الزراعية، يترددون قليلاً في مسألة السلوكيات التي لم يرها الآخرون فعلياً: يلاحظ بعضهم أنه إذا تأكد الأفراد من عدم «رؤيتهم» فسوف ينتهكون قواعد السلوك السليم، بينما يشير آخرون إلى أن فكرة أن تتم رؤيتك هي رادع كاف. وبالمثل، فإن مجموعة إيفالوكس، وهي مجموعة ميكرونيزية، تكشف عن إحساس واسع النطاق بأن الناس يراقبون دائماً، إلى جانب الرغبة المهيمنة في تجنب أي سلوك أو تعليق قد يثير انتقاداً.

تشير الأمثلة التاريخية إلى أنماط مماثلة. عبرت بلدة ديدهام الاستيطانية في ماساتشوستس، التي تأسست عام 1636، عن تعصب جلي إلى حد ما في ميثاقها، على أمل «أن نبعد عنا أولئك الذين يخالفون الفكر، وأن نقرب أولئك الذين يشبهوننا ويكونون معنا قلباً واحداً على الأرجح». ليس من المستغرب أنه عندما فشل الإقصاء، وكان لا بد من الاعتراف بالسلوك المنحرف، كان التشهير العام بمثابة استجابة مشتركة، سواء كانت الجريمة نوعاً من الأفعال الجنسية غير المقبولة،

أو عدم الاحترام المناسب للمذهب البروتستانتي. كان المقصود من التشهير هو ترسيخ مجموعة متنوعة من معايير المجتمع، والتي تتجاوز التعصب: وبالتالي قد تنطبق على أصحاب المتاجر الذين خدعوا العملاء، أو تلاميذ المدارس الذين فشلوا في أداء دروسهم أو عطلوا الفصل الدراسي. ولكن تم نشر العاطفة على نطاق واسع ضد التقلبات الفردية، التي تتراوح من الانحراف الديني، إلى عدم التوافق مع السلوك الجنسي المتبع، وحتى إلى أنماط مميزة من الزي، وكان الغرض الواضح هو تطبيق معايير صارمة نوعاً ما من القبول. حظيت الأفكار، ولكن حتى أنماط الحياة الأخرى، باهتمام خاص في هذا النوع من النظام العاطفي. الدافع المشترك لفرض التشهير خاصة على الشباب - كما لاحظ أرسطو: «نعتقد أنه من الصواب أن يميل الشباب للخجل، لأنهم ... غالباً ينحرفون، لكنهم يكبحون بالخجل» - يوضح ضمنياً نظاماً عاطفياً يهدف إلى الحد من التنوع في الفكر أو السلوك.

ضاعفت العديد من الثقافات التقليدية من استخدام الخجل من خلال اعتبار مجموعات معينة عرضة بشكل خاص للسلوك المشين، إلا إذا كان المجتمع يتحكم فيها بعناية أو عن طريق ضوابطها الخاصة. قد يركز هذا النهج على العبيد، أو الطبقات أو الطوائف الدنيا أو، كما سنرى خلال الفترة الكلاسيكية، الأقليات الأجنبية. كانت النساء هدفاً مشتركاً. في فرع الأوريا من الهندوسية، ظهرت قصة معروفة على نطاق واسع تتحدث عن الربة كالي، التي في نوبة من الغضب داست زوجها عن غير قصد. إذ غمرها الخجل، فقد سيطرت على نفسها بعد ذلك، وكانت بمثابة مثال للنساء بشكل عام. وكما لاحظ هندي معاصر، وهو ما يعكس معرفته بالقصة، «جميع النساء... يعضضن ألسنتهن عندما لا

يتصرفن بشكل صحيح»، وتخضع جميع النساء للمراقبة القانونية لهذه الحساسية العاطفية الخاصة. وبالتالي، قد يعزز الخجل من التعصب إزاء عدم التوافق من جانب أي فرد، ولكنه قد يشير إلى قيود معينة على مجموعات بذاتها.

بشكل عام، أخيراً، يبدو أن الخجل كان منتشراً في المجتمعات الزراعية، من فترة مبكرة وحتى يومنا هذا. تظهر فائدته في الحفاظ على معايير المجتمع، غالباً في غياب وجود حكومي مفصل، وروابطه الوثيقة بالطاعة المتوقعة من الأطفال، بما في ذلك دوره الأساسي في إنفاذ العمل الدؤوب، ولكن في المقابل تسليط الضوء على الشغف على نطاق واسع للحد من التفكير الفردي أو السلوك لصالح المعايير المعترف بها. سنرى، في فصل لاحق، أن هناك استعداداً أكثر حداثة لمهاجمة التشهير في كل مكان يتزامن عن كثب مع ظهور الأفكار الحديثة الصريحة للتسامح، على الأقل في سياق غربي.

حريات التفكير والتصرف

لكن ليست هذه هي القصة برمتها، عندما يتعلق الأمر بمجتمعات الصيد أو جمع الثمار أو المجتمعات الزراعية ككل، وهناك العديد من الأسباب للاعتراف ببعض أوجه المرونة والانفتاح غير المتوقعة، والتي يجب أن تعقد بشكل خطير التعميمات حول التعصب كخاصية في المجتمعات قبل الحديثة.

في المقام الأول، ومن دون تضارب حقيقي، يمكن للنطاق الصغير نسبياً إحداث تأثيره بطريقتين. يمكن أن يشجع، كما اقترح بالفعل، مراقبة سلوك الآخرين والالتزام بمعايير السلوك الفردية. لكن يمكنه

أيضاً أن يعزز الألفة الكافية بالجيران للسماح بقبول على مضض على الأقل لمقدار معين من الغرابة. قد لا تبدو ضروب الغرابة تهديداً كبيراً عند احتواء الأفراد المعنيين في بيئة مجتمعية تبدو، بشكل عام، آمنة. من الأهمية بمكان أن نتذكر أن التسامح يجب ألا ينطوي على موافقة، بل هو قيد للرفض. ويمكن أن تنطبق حرية التفكير والتصرف هذه على قريب غريب بعض الشيء - حتى في بعض الحالات، وفقاً للمعايير الحديثة مضطرب عقلياً - والمعروف جيداً بأنه غير ضار، إن لم يكن محترماً حقاً، أو على جار لا تحتاج أوجه تضاربه إلى الكبح. يلاحظ أحد الباحثين أنه بينما يحمي معظم الناس خطابهم في مجتمعات صغيرة، فإن التعارف المتبادل هو أمر ممكن لدرجة أن الاشخاص الكاذبين يمكن استيعابهم، لأنهم معروفون جيداً.

حتى الخجل، في هذا النوع من السياق، يمكن تخفيفه. وتحدد العديد من المجتمعات القائمة على الخجل ولكنها لا تعاقب بالضرورة بعض السلوكيات التي لا تتوافق مع أكثر المعايير ملاءمة. وهكذا تطبق قرية تشتهر بالصيد في بنجكولو، في إندونيسيا، مصطلح «ذو أذنين سميكتين» على الأفراد الذين يبدو أنهم محصنون ضد الخجل أو الذين يرتدون الملابس، أو يتصرفون بطرق تتعارض مع السائد. يُنظر إلى الأشخاص المعنيين على أنهم لا يمكن التنبؤ بسلوكهم، بل وعلى أنهم غير جديرين بالثقة، لكنهم لا يطردون، لأن المخاطر التي يشكلونها على تماسك المجتمع ليست كبيرة بما يكفي لتتطلب إجراء انضباطياً. وبالمثل، على الرغم من أن الأسر الصينية التقليدية حساسة للغاية لسلوك أفرادها، إلا أنها قد تقبل على مضض الأقرباء الذين يرتدون ملابس سيئة أو غير تقليدية - بينما ترصد بعناية عدم التوافق - لأن روابط القرابة تفوق

الإحراج الذي لا يمكن إنكاره. هناك بعض الشكوك تحقق الغرض حول الغرابة في الأطوار، أو حتى بعض الإغاظة اللطيفة الأكثر شيوعاً التي تنفس عن كبتها بعيداً عن التشهير، وقد تكون متوافقة مع مجموعة من التسامح في إطار الألفة.

فيما وراء هذا المعنى العام، فإن العديد من ميزات الكثير من مجتمعات ما قبل الحداثة تشجع أيضاً أنواعاً معينة من التسامح، أو حتى القبول الصريح، على الرغم من ذلك مرة أخرى، كحقيقة أكثر من مجرد مبدأ صريح. وحددت العديد من المجتمعات، منذ فترة طويلة، نطاق المعايير التي من شأنها تحديد السلوك المناسب. لا تهتم الجماعات الإنسانية جميعها بعمق بالأمور التي يميل كثير من الأشخاص المعاصرين إلى اعتبارها ضرورية، وبالتالي أوجدت نوافذ للتسامح، دون الحاجة إلى فئة واضحة المعالم.

هكذا، فإن العديد من مجتمعات الصيد وجمع الثمار تحدد السلوك الجنسي المناسب بقدر كبير من الحرية في الفكر والتصرف. المعايير ليست غائبة تماماً، ولكن يتم قبول ممارسة الجنس قبل الزواج، وحتى بعد الزواج، قد يتم السماح بممارسات جنسية أخرى، للنساء والرجال على حد سواء، على الرغم من أنه من المفترض في كثير من الأحيان إتباعها بالاعتذار للشريك (مما يوحي بأن هذا السلوك يقبل التسامح، أكثر مما هو مقبول كلية). وقد لوحظ هذا النمط، على سبيل المثال، عند شعوب سان في صحراء كالاهاري. هذا النوع من حرية التفكير والتصرف يتراجع بلا شك مع مجيء الزراعة وزيادة الاهتمام بالتنظيم الجنسي، لا سيما عند النساء، لكنه يوضح المعنى الذي يشير إلى أنه لا يجب أن تكون لدى كل المجتمعات معايير مفصلة لكل جانب من

جوانب السلوك الإنساني. بالمقابل، لاحظ علماء الأنثروبولوجيا عدداً من المجتمعات التي تسمى البدائية التي تتسامح على نطاق واسع مع الطلاق، وذلك جزئياً لأنها تدرك أن تكوين الزواج ـ الذي عادةً ما يتم تنظيمه بين مجتمعين مختلفين على الرغم من تجاورهما ـ يمكن أن تكون له نتائج غير متوقعة، وذلك جزئياً، لأن علاقات القرابة الأوسع نطاقاً تحل محل تأكيد أهمية الوحدة الزوجية.

على جبهة أخرى، لا تنشئ العديد من المجتمعات الإنسانية مبادئ سياسية واضحة، وبالتالي فهي تفتقر إلى هذا الأساس لتحديد الانحرافات غير المقبولة. لم تكن لجماعات الصيد وجمع الثمار، أو التجمعات الزراعية المبكرة دول رسمية على الإطلاق، مما قلل الحاجة إلى تحديد الهفوات في الولاء. وبينما كانت معظم القرى الزراعية تعمل، في وقت لاحق، ضمن أنظمة الدولة، كانت الأنظمة المعنية بعيدة من الناحية التاريخية، ومن المؤكد أنها لا تؤيد الاحتجاج الصريح، ولكنها لا تصر على الولاء النشط. ومن الواضح أن المجتمعات المنظمة بشكل غير رسمي ستتمتع عادةً بنوع من القيادة، تعتمد في الغالب على وضع الأسرة أو القرابة، وهذا يمكن أن يولد القدرة على تحديد الأقليات غير الجديرة بالثقة من الناحية السياسية، أو على الأقل خارج دوائر السلطة. ولكن حتى هنا، ستكون اختبارات المعتقدات محدودة، مما يقلل من نطاق التعصب الرسمي.

تنطبق بعض القيود نفسها، بصورة أقل توقعاً، على الأديان المبكرة. كانت المجتمعات المبكرة، من جامعي الثمار والصيادين إلى فترة الحضارة في كثير من الحالات، مشركة. ضمن هذا السياق، قد يتوقع المرء دفاعاً عنيفاً عن مجموعة معينة من الآلهة، كجزء من هوية

المجموعة أو الالتزام الروحي. مع ذلك في الواقع، كما سنرى بمزيد من التفصيل في القسم التالي، كان الشرك عادةً خالياً من العقيدة الشاملة. إنها قصص جيدة، نعم، ولكنها ليست ادعاءات حقيقة ثابتة أو مبدئية. كما أثبتت مجمعات آلهة المشركين أنها مرنة بشكل لافت للنظر، مما سمح بإضافة المزيد من الآلهة مع اتصال مجموعات بشرية مختلفة. يمكن أن يتعرف المشركون إلى الصياغات الأخرى من الشرك على أنها مختلفة، بمعنى آخر، ولكنهم يجدونها مما يمكن التسامح معه، بل يستعيرون بعض المكونات. ويقيناً، في الآونة الأخيرة، عندما واجه الشرك وكهنته ديانات تبشيرية أكثر حصرية، يمكن أن يكون هناك تعصب في الجانبين كليهما، كما هي الحال في ردود الفعل على دعاة المسيحية في غرب أفريقيا في أواخرالقرن التاسع عشر. ومع ذلك في وقت سابق، فإن مواجهات الشرك ضد الشرك كانت عادة خالية من الانفعال القوي. كان هناك انفتاح آخر، كنتيجة لذلك، أمام التسامح الفعلي.

ومن خلال عدم وجود دراسات حالة محددة للغاية حول الالتزامات بالتسامح أو المبادئ الصريحة في التجربة الإنسانية المبكرة، يمكن الإشارة إلى أن كلاً من مجتمعات الصيادين وجامعي الثمار والمجتمعات الزراعية الأصغر تقدم فرصاً مختلطة، مع وجود قواعد لردود فعل قوية في اتجاه التوافق، ولكن هناك بعض الفرص المهمة للاستيعاب أيضاً. لم يكن هذا مزيجاً عصرياً، على الرغم من أن الدوافع المتناقضة تصف العالم المعاصر أيضاً، لكنه سمح بتنوع كبير اعتماداً على المجموعة المعنية والموضوع قيد البحث.

كانت إحدى النتائج الواضحة هي طيف أوسع للتسامح أكثر مما كان متوقعاً، خاصة بالنسبة إلى الحداثيين الذين يتمتعون بادعاءات

بالتقدم الحضاري على البدايات البدائية، أوسع نطاقاً من انغماس بعض المجتمعات المعاصرة، حتى بغض النظر عن الافتقار إلى الادعاءات العقائدية في السياسة أو المجالات الدينية. لا شك في أن المرونة تتعايش مع أوجه التشدد، ولا شك أن الانسجام لم يسد في كثير من الحالات إلا عندما غادر فرد ما عابث على ما يبدو المجموعة، وهو ما يعكس التضارب، في أحسن الأحوال، حول مجموعة من التباينات التي يمكن للمجتمعات غير المعقدة نسبياً تقبلها. لكن المرونة يمكن أن تكون واسعة النطاق على الرغم من ذلك.

كانت الهوية الجنسية، في كثير من الأحيان، مثالاً في هذا الصدد. طورت العديد من المجتمعات، من مجتمعات الصيادين وجامعي الثمار إلى العديد من الحضارات الأكثر تعقيداً، معايير محددة جيداً للنوع الاجتماعي لاستيعاب الأفراد أو الجماعات الذين لم يكونوا من الذكور ولا الإناث بشكل كامل. هكذا فإن العديد من المجموعات الأمريكية الأصلية في أمريكا الشمالية، وفي أجزاء من أمريكا الوسطى والجنوبية، سمحت لما يسمى الآن؛ بالأفراد «ثنائيي الروح»، الذين احتلوا مساحة منفصلة بين الجنسين جنباً إلى جنب مع الرجال والنساء الذين تم تحديد هويتهم بوضوح أكثر. (تمت تسمية الفئة في وقت من الأوقات باسم البرداشيز Berdaches، وهو مصطلح فرنسي يطبق على الشركاء الأصغر سناً في علاقة مثلية الجنس الممنوحة لهذه المجموعات من قبل مستكشفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، لأنهم لم تكن لديهم فئة أكثر تحديداً في بلادهم؛ لكن حتمية التسمية دفعت مجموعات معاصرة لتنحية هذه التسمية جانباً لصالح البديل ثنائي الروح). غالباً ما يرتدي الأفراد ثنائيو الروح ثياباً مرتبطة بكل من الرجال والنساء، كما قاموا

بعمل مرتبط بكل من الجنسين أيضاً. في الواقع، حددت بعض القبائل مجموعات منفصلة ثنائية الروح، اعتماداً على ما إذا كان الجسم ذكراً أو أنثى في المقام الأول، على الرغم من أنه ربما كان هناك المزيد من الاهتمام للأشخاص الذين كانوا ذكوراً جسدياً، ولكنهم طوروا خصائص أنثوية إلى جانب ذلك. وكانت الفئات ثنائية الروح منتشرة في أمريكا الشمالية، وقد وجدت في 130 قبيلة، على الأقل. وفي بعض الحالات، كان يُنظر إليهم على أنهم مضلِّلون، ويُنظر إليهم على أنهم أقل شأناً، لكنهم مع ذلك تم التسامح معهم وتمييزهم عن الرجال الذين أجبروا على ارتداء ملابس النساء كعقوبة اجتماعية. ومع ذلك، فإن العديد من المجموعات أولت ثنائيي الروح تقديراً حقيقياً. وفي بعض الحالات، كما هي الحال في أمريكا الوسطى، شغلوا الوظائف الاجتماعية الحيوية، لا سيما في استكمال واجبات الجنسين الآخرين، حيث كانت هناك بعض المطالب الخاصة أو استنزاف غير متوقع. وكان لديهم أيضاً بعض المهام الخاصة المنوطة بهم، كلعب أدوار خاصة في سرد القصص أو العمل الفني أو التنبؤ بالمستقبل. وتباينت العلاقات الجنسية لهذه المجموعة، ولكنها ربما تشمل ما يدعوه المعاصرون اليوم بالأنشطة الجنسية المثلية.

ظهر تسامح مماثل على نطاق واسع في العديد من التقاليد الأخرى، بما في ذلك انغماس الطبقة العليا المعروف بالشذوذ الجنسي للذكور في روما وبصفة خاصة اليونان الكلاسيكية. في حين أن النصوص الهندوسية ولدّت بعض الهجمات على الشذوذ الجنسي، وصورت قصص أخرى لقاءات الشذوذ الجنسي بشكل عادي، بل وممتع، وقدمت المعابد في كثير من الأحيان هذه الممارسة في المنحوتات. وكانت فكرة الجنس الثالث متاحة على نطاق واسع في جنوب آسيا أيضاً، وتركز بشكل أساسي على

الذكور البيولوجيين الذين لهم طبيعة أنثوية، أياً كانت اللقاءات الجنسية الخاصة بهم. كان ينظر إليهم على أنهم يتمتعون بخصائص مميزة منذ الولادة، ولم يكن من المتوقع أن يتصرفوا مثل الرجال أو النساء العاديين. وفي كثير من الأحيان، شكلوا مجموعات منفصلة، تعمل في مهن معينة، مثل مصففي الشعر، أو بائعي الزهور، وأسند إليهم وضع شبه إلهي من قبل بقية المجتمع. وحافظوا على وظائف ميمونة الطابع بشكل خاص، كراقصي احتفالات ومحبي لبعض آلهة وآلهات المعبد.

لكن البوذية، التي كانت أكثر تشككاً في النشاط الجنسي بأي شكل من الأشكال، طورت أو أبقت على بعض التسامح شبه الهندوسي أيضاً. غالباً ما كان يتم التعرف إلى أربعة أنواع ـ الذكور، الإناث، الذكور ذوي الخصائص الأنثوية، الإناث ذوات الخصائص الذكرية ـ على الرغم من أن الفئتين المختلطتين كانتا في كثير من الأحيان ينظر إليهما بعين الريبة، ولم يُسمح لهما بممارسة دور الراهب أو الراهبة. من ناحية أخرى، في بعض التقاليد البوذية، يمكن الإشادة بأفراد الجنس الثالث لتوازنهم و«وسطيتهم».

بعبارة أخرى، هنا عدد من الحالات ـ من المحتمل جداً، إضافة إلى نمط الأغلبية في العديد من التقاليد التي تتجاوز مرحلة الصيادين وجامعي الثمار ـ للمجتمعات التي شهدت حاجة عملية وفائدة اجتماعية لتفادي الفئات الجنسية الصارمة، وهذا إما مقبول بفعالية، أو سمحت بمزيد من السلوكيات الجنسانية المميزة. النتائج مهمة في حد ذاتها، بالنظر إلى المعاناة العالمية المعاصرة الهائلة حول التسامح الجنسي، وتوضيح مواطن المرونة التي يمكن أن تطورها العديد من المجموعات في التعامل مع أنماط

الحياة والسلوكيات خارج التيار السائد. مرة أخرى، بالنسبة إلى الجانب الأكبر على الأقل، لم تكن هناك فكرة واضحة عن التسامح كمفهوم، فهو مجرد استعداد للعيش مع التعقيد، أو حتى لتحديد الفضائل الخاصة التي قد ينقلها الناس المميزون إلى المجتمع ككل.

ربما توصلت أقرب مجتمعات مبكرة إلى فكرة محددة عن التسامح تنطوي على مواقف تجاه الجماعات المجاورة، أكثر من الفروق الداخلية. كانت معظم وحدات الصيد وجمع الثمار صغيرة، وكان عدد أفرادها 80 شخصاً أو أقل، وبينما كانت تتحكم تقليدياً في مساحة محددة بشكل فضفاض، كانت عادةً على اتصال وثيق أيضاً مع الوحدات الأخرى في المنطقة. ويبدو أن الصراع الجماعي الصريح كان نادراً، جزئياً، بطبيعة الحال، لأنه إذا تم الضغط عليها بشدة، فإن العديد من المجموعات ستنتقل إلى إقليم آخر بدلاً من المخاطرة بالقتال. عملت مجموعات كثيرة بجد للحفاظ على علاقات إيجابية للغاية مع جيرانها، وتقاسم المآدب، وتقديم الهدايا الدورية، وتشجيع الزواج فيما بينها. من الصعب القول ما إذا كان هناك أي شعور بالتسامح، لأنه كانت هناك مجموعة من الأسباب العملية للغاية للتأكيد على القبول المتبادل.

لكننا نعلم أيضاً، من بعض الحالات المعاصرة، أن هذه المجموعات أمكنها أيضاً بناء علاقات فعالة مع مجموعات مجاورة تعتبر مشكوكة فيها بلا ريب، فيما يتعلق بثقافتها وسلوكها الطبيعي. هنا، يمكن أن تظهر الجوانب الأكثر ضغينة للتسامح على نحو كامل، لها ما يبررها فيما يتعلق بالأهداف العليا للسلام، وفي بعض الحالات، التبادل الاقتصادي. فقد تعايش وجهاء قبيلة بامبوك، في جنوب شرق الكونغو، لفترة طويلة، مع مجموعة عرقية أخرى قريبة، وهي مجموعة، لوبا، التي كانت على

خلاف ذلك تعتبر أقل مستوى. وشملت الدوافع الرغبة في السلام ـ حتى الانهيار الأخير في الكونغو، وادعت قبيلة البامبوك أنها لم تعرف الحرب مطلقاً ـ ولكن أيضاً طلبت بعض الدخل من خلال العمل بأجر، لأن مجموعة اللوبا وفرت فرص عمل إضافية، وقت الحصاد، والتي ساعدت البامبوك في الحفاظ على نمط حياة منفصل والذي كان لولا ذلك نمطاً لجامعي الثمار والصيادين. فقط عندما اندلع الصراع المعاصر في بيئة أكبر، انهارت المعايير الأقدم للتعاون الخاضع للحماية قليلاً. وحتى عصرنا الحديث، كان الوئام الإقليمي سائداً، ويعتمد جزئياً على التسامح الفعلي بين مجموعتين كانتا لولا ذلك ستغدوان مختلفتين للغاية.

ومرة أخرى، يمثل المعنى المقصود في وجود توازن معقد في كثير من الأحيان في مجموعة واسعة من المجتمعات المبكرة نسبياً، وليس تفانياً خالصاً للتسامح المبدئي. يمكن أن تمتد إلى هذا الحد فقط المصلحة الذاتية في الحفاظ على العلاقات العملية، إضافة إلى عدم وجود معايير مكثفة في بعض جوانب النشاط الجنسي أو الدين. حدثت اشتباكات في بعض الأحيان بين الجماعات المجاورة، وتجربة البامبوك الحميدة لم تكن شاملة. والأهم من ذلك هو الحالات غير المسجلة للإقصاء الفردي في المجموعات التي اعتمدت بشدة على التماسك. كما لاحظ عالِم الأنثروبولوجيا باري هيوليت Barry Hewlett، معتبراً مرة أخرى مجتمعات الصيادين وجامعي الثمار في وسط أفريقيا: «يعتمد وجودهم على التعاون. والمشاركة والعطاء ضروريان لطريقة حياتهم. إذا كان هناك صراع حتى داخل المخيم، فإن أحد الأفراد يتحرك فقط». ولم تكن التعديلات الطوعية هي النتيجة الوحيدة. وقد عكس المزيد من

التوبيخ الفعال والضغط الجماعي وحتى العنف ضد أحد أفراد المجتمع غير المتوافق أو المائل للنزاع حدود التسامح في العديد من جماعات الصيادين جامعي الثمار والقرى الزراعية على حد سواء. ولم تكن هناك مبادئ راسخة لتحديد الخطوط الفاصلة لصلاح المجتمع.

الحضارات المبكرة والإمبراطوريات الكلاسيكية

على الرغم من أن المؤرخين العالميين يختلفون غالباً حول فائدة مصطلح «الحضارة» - يشعر بعضهم بالقلق من أن هذا المصطلح يعكس عدم التسامح الكامل مع الوحدات «غير المتحضرة»، التي ينظر إليها بطريقة أو بأخرى على أنها أقل شأناً - يتفق الجميع تقريباً على أنه، بدءاً من سومر في وادي دجلة - الفرات نحو عام 3500 قبل الميلاد، بدأت المجتمعات الأكثر تعقيداً في الظهور في سياق الاقتصاد الزراعي. وامتدت العملية، في نهاية المطاف، إلى عدد من مناطق العالم، ونشر التوسع العدواني من المراكز الأولية شكل الحضارة على نطاق أوسع. شكلت هذه الحضارات، المعرفة ببساطة من حيث العديد من الميزات التنظيمية الجديدة، ومع عدم الثناء ولا إلقاء اللوم، هكذا تطورت حكومات رسمية متقدمة، مع أنظمة بيروقراطية محددة ومتواضعة على الأقل، وإن الجهود المبذولة لتدوين بعض القواعد الاجتماعية، على عكس الأشكال السابقة الأكثر انتشاراً من القيادة. توسعت المدن، على الرغم من أن الأغلبية العظمى من الناس ما زالوا يعيشون في الريف، وأصبحت التجارة أكثر تفصيلاً، وإن كان ذلك فقط للحفاظ على الحياة الحضرية. وتم إدخال الكتابة، على الرغم من أن أغلبية الناس مرة أخرى ستبقى لفترة طويلة أمية بأي معنى رسمي.

كنتيجة لهذه التطورات ـ لا سيما إدخال الكتابة ـ بدأت السجلات في التحسن، وهذا يعني من بين أمور أخرى أنه يمكننا أن نبدأ بفكرة أكثر دقة إلى حد ما عن درجة التسامح، أو عدم وجودها، التي رافقت التغيير التنظيمي.

لم يغير مقدم الحضارة بالضرورة، على الأقل فوراً، المزيد من أوجه المرونة التقليدية، كما تطورت، على سبيل المثال، حول الممارسة الدينية؛ سنرى قدراً كبيراً من الاستمرارية في التوصيفات اللاحقة. ومع ذلك، أوجدت ثلاثة أو أربعة تغييرات مميزة بعض القضايا الجديدة. شجع انتشار الكتابة الجهود المبذولة في نشاط فكري أكثر منهجية، بما في ذلك، بالطبع، إمكانية التعبير عن مفاهيم أكثر اتساعاً بالطبع للتسامح، ولكن من المحتمل أيضاً أن تضيف اهتمامات جديدة في تحديد مجموعة معينة من الحقائق العقائدية، التي أمكن استخدامها لمهاجمة الأنظمة الأخرى. إن إنشاء دولة ـ وهو الأمر الذي غالباً ما يفرض بالقوة على المجتمعات الأصغر والأقل تنظيماً رسمياً ـ قد أدخل تعقيدات جديدة، على الرغم من أن الدول المبكرة كانت أيضاً حريصة على تجنب اختبار شعبيتها من خلال الإصرار على الكثير من الولاء النشط. وولدت الحضارات أيضاً مزيداً من عدم المساواة الاجتماعية النظامية، مما أثار تساؤلات حول كيفية «تسامح» الطبقات العليا مع من هم أدنى منها اجتماعياً. أخيراً، قامت الحضارات بتسريع فرص التفاعل بين المجتمعات المختلفة، وتطوير موقف ما تجاه «الأجانب» والأقليات الأخرى. أدى التوسع في التجارة إلى إيجاد أنواع جديدة من الاتصال، حيث افتقر عدد قليل من المدن الكبرى إلى التفاعل بين التجار من مختلف نقاط المنشأ. وكانت العديد من الحضارات نفسها توسعية،

عازمة على اكتساب المزيد من الأرض. وهذا أيضاً جلب أنواعاً جديدة من الاتصال وأسئلة جديدة حول التوازن بين القبول والتعصب.

أصبح ما يسمى الآن الشرق الأوسط مسرحاً للغزوات المتكررة خلال فترة الحضارة المبكرة، ورغم أن تفاصيل التداخلات الناتجة لم تكن واضحة دائماً، فقد سادت درجة معينة من التسامح. لم تتوقع الجماعات الغازية أن يتبنى المقهورون معتقداتهم وعاداتهم الخاصة، وهذا يعني أن التجمعات السكانية المختلفة عاشت جنباً إلى جنب، وهذا هو الوضع الذي سيستمر طويلاً في المنطقة. كان التسامح مقيداً بالتأكيد الازدراء أو الاستياء بين الغزاة والمقهورين، ومرة أخرى لم توجد بيانات صريحة عن الحقوق المتبادلة. لم تتضمن التقنينات المبكرة، مثل قوانين حمورابي Hammurabic Codes، أحكام التسامح؛ ويكشف وجود طبقة من الرقيق، المستمدة غالباً من المقهورين، عن فروق مهمة في القوة، لكن الحملات الكبيرة للقضاء على الأديان السابقة أو أنماط الحياة لم تحدث بشكل عادي.

أظهرت مصر القديمة أيضاً التسامح، مع بعض الاستثناءات. تباهى المجتمع بأكثر من 2000 إله وإلهة، ومع توسع الاتصالات تمت إضافة العديد من الآلهة الأجنبية عن طواعية إلى القائمة. غير أن الكهنة المصريين هاجموا الأفكار التوحيدية للفرعون إخناتون، ولكن في إطار الشرك سادت حرية اختيار كبيرة. هنا أيضاً، الطقوس، المصممة لكسب ود الآلهة، كانت أكثر أهمية من المعتقدات. واحتفظ العديد من الأفراد بممارساتهم الدينية في المنزل، وعبدوا مجموعة معينة من آلهة الأسرة من دون تدخل. كما حافظ المجتمع على عدد من قصص الخلق المختلفة، وفعلها جميعها على أنها مثيرة للاهتمام، ويمكن أن تكون صالحة من دون محاولة إحلال حقيقة واحدة.

اليونان وروما

كان من المألوف، في السابق، النظر إلى اليونان وروما الكلاسيكيتين كملاذ آمن للتسامح. واستخدم مفكرو التنوير، مثل فولتير Voltaire بشكل خاص، العالم الكلاسيكي كشماعة لإدانة التعصب الأكثر منهجية الذي أدخلته المسيحية. وسنرى أن هناك بعض الحقيقة في هذا النهج.

من المؤكد أن مجتمع البحر المتوسط أنتج بعض التصريحات المجيدة حول مباهج التنوع في الأساليب والمعتقدات، مما يشير في بعض الأحيان إلى التسامح بشكل أكثر صراحة.

وهكذا فإن خطبة جنازة بريكليس Pericles، على النحو الذي أورده المعلق ثوسيديدس Thucydides في بداية الحروب البيلوبونيزية، وضعت أثينا المتسامحة موضع التناقض مع خصومها الأسبرطيين الأكثر تنظيماً:

«لا نشعر بأننا مستدعون لأن نكون غاضبين من جارنا لفعل ما يحبه... في مراقبة غيورة. تفخر أثينا بعدم استبعاد الأجانب أبداً، لصالح فتح مدينتنا للعالم.... كما أن حياتنا السياسية حرة ومفتوحة، كذلك حياتنا اليومية في علاقاتنا كل منا مع الآخر. لا نتدخل في دولة جارنا إذا كان يشعر بالمتعة بطريقته الخاصة، ولا نرمقه بنوع من النظرات السود التي، رغم أنها لا تسبب أي ضرر حقيقي، لا تزال تؤذي مشاعر الناس».

مجموعة متنوعة من الكتّاب المسرحيين والمشرعين الأثينيين كانوا يفخرون أيضاً بالتصالح مع الخصوم السياسيين، بدلاً من التمسك بالأحقاد. كما أعربوا عن تعاطفهم مع المعوقين. وفي مسرحية أخيلوس، رفضت الإلهة أثينا صراحةً الحكم على ربات الانتقام من خلال مظهرهن المقزز، ومنحتهن أذناً صاغية مما حوّلهن في النهاية إلى حليفات.

طرح هيرودوت Herodotus، «أبو التاريخ» اليوناني، وجهة نظر نسبية للغاية، التي إن لم تكن متسامحة صراحةً، فهي على الأقل قد تضع أساساً تجريبياً لحرية اختيار واسعة:

«إذا طلب المرء من البشرية جمعاء اختيار أفضل مجموعة من القواعد في العالم، فكل مجموعة تختار، بعد إمعان النظر الواجب، عاداتها الخاصة؛ كل مجموعة تعتبر قواعدها الأفضل إلى حد بعيد.... هذا الرأي الخاص بالعادات الشخصية للمرء عالمي... أعتقد أن بندار كان محقاً في قوله في قصيدته أن العادة هي ملك الجميع».

لم يطرح الإغريق (والرومان من بعدهم) رؤية للتاريخ تنظر للإنسانية في نقطة ما متحدة حول حقيقة واحدة، والتي من خلالها تمثل الانحرافات اللاحقة تدهوراً. بدلاً من ذلك، كانوا يميلون إلى رؤية مجموعات من الناس منقسمون بشكل طبيعي، ولكل منهم مجموعاته الخاصة من المعتقدات، والتماسك يعتمد على التحمل المتبادل الذي يعتد به.

وكان هذا النهج أكثر من تكهني. ولاحظ معلق يوناني آخر، يُفترض أنه يعكس مواقف أوسع نطاقاً، أن الإثيوبيين وصفوا آلهتهم بأنها «خنساء وسوداء»، بينما رأى التراقيون آلهتهم «بعيون زرق فاتحة وشعر أحمر» ـ وهذه الفروق لم تكن مهمة حقاً؛ فقد كانت ببساطة مثيرة للاهتمام.

غالباً ما ردد الرومان أصداء بعض مشاعر بريكليس، وإن كان ذلك في العادة أقل بلاغة، ممتدحين مدينتهم، لتنوع سلعها وشعوبها، الأمر الذي قدم الكثير من الاحتمالات المختلفة من حيث المتع وأساليب الحياة. وفي روما بدأت كلمة التسامح Tolerance في الظهور، ولو بتردد إلى حد ما. وهكذا تطور الفعل تحمل Tolero، على الرغم من أنه يركز بشكل أكبر

على القدرة على التحمل أكثر من التركيز على التسامح بمعناه الأكثر حداثة. هكذا فإن الماشية تتحمل بصبر الضربات أو قلة الطعام. ولكن إذا بقيت اللغة عاجزة إلى حد ما، فإن الأفكار حول التسامح كانت أكثر تقدماً بشكل صريح. بحلول القرن الثاني الميلادي، ناقش العديد من الفلاسفة، بمن في ذلك رواد الفكر الرواقي، أهمية تجنب الإكراه في مسائل الإيمان، مؤكدين على الحاجة إلى الاعتماد على النقاش العقلاني والإقناع. إن القبول الطوعي للحقيقة فقط هو الذي أدى حقاً إلى تقدم الفضيلة الفردية. لذلك إذا كانت فكرة أو ممارسة ما تبدو مسيئة، فإن الخيار الوحيد الصحيح هو المواجهة بالإقناع المتفوق؛ إذا لم يحدث ذلك، فليس هناك بديل سوى التعايش مع التنوع. ذهب ماركوس أوريليوس Marcus Aurelius إلى أبعد من ذلك: «تذكر أن كل الكائنات العقلانية مخلوقة لبعضها بعضاً، وأن التحمل (anexesthai) هو جزء من العدالة، وأن الرجال ليسوا من الأشرار المتعمدين».

إن مادة من هذا النوع تجعل من المغري - وليس من غير الدقيق كلياً - الاتفاق مع فولتير ورؤية العالم المتوسطي الكلاسيكي باعتباره سابقة واسعة للتسامح، والتي ستضيع لاحقاً بطريقة ما. ولكن في حين أن التسامح يستحوذ على جزء من التجربة اليونانية والرومانية، إلا أن الواقع كان أكثر تعقيداً. لقد تقلب التسامح الفعلي إلى حد كبير، اعتماداً على القضية والمجموعات المعنية، وغالباً الديناميات السياسية المتقلبة. وكانت النتيجة مزيجاً من بعض القضايا المألوفة مع أرضية تاريخية مميزة، والتي يجب تناولها بمعاييرها الخاصة.

بالنسبة إلى المبتدئين، لم تكن لدى الإغريق القدماء أي كلمة مرادفة للتسامح على الإطلاق، مما يعني أنه عندما ظهرت ممارسات متسامحة

لم تكن مكرسة في مبادئ واضحة. في حين أن اللغة اللاتينية ولدت، في النهاية، القدرة اللغوية الأكثر وضوحاً، إلا أن المعاني المعنية كانت لا تزال محدودة إلى حد كبير، وركزت، كما رأينا، على القدرة على التحمل فحسب. كانت الاختلافات في اللغة سبباً ونتيجة لسجل غير متسق حول مسائل التسامح، حيث استمرت بعض حريات التفكير والعمل السابقة للمجتمعات الأكثر بدائية ـ خاصة في الالتزام غير المكتمل بصيغة فقهية من الدين ـ ولكن حالة وجود أسباب جديدة للدولة، وردود فعل على التنوع السكاني، والانتهازية السياسية الهائلة أثارت الاضطهاد المتكرر.

لأن الدين سيصبح تحدياً حاسماً للتسامح في القرون التي أعقبت الفترة الكلاسيكية في عالم البحر الأبيض المتوسط ، فإن النهج الديني المميز لليونان وروما هو الذي يوفر نقطة الدخول الأولى لما كان، حسب المعايير الحديثة، تذبذباً مربكاً بين التساهل والقمع. لم يكن التسامح الصريح ضرورياً عادة، لأن الحدود الدينية لم تكن مرسومة بشكل صارم. لكن التضاربات المتكررة والهجمات الصريحة على الأقليات عكست عناصر أخرى مؤثرة، بما في ذلك القيود الجديدة ـ بحكم التعاريف غير الموجودة في المجتمعات الأقل تعقيداً ـ الناتجة عن الاحتياجات الواضحة للدولة.

كان اليونانيون يفتقرون إلى فترة طويلة إلى كلمة تعني الدين من أي نوع، لكنهم بدلاً من ذلك عرضوا مفردات تشير إلى «أشياء مرتبطة بالآلهة» أو «العبادة» أو «الطهارة الطقوسية». حتى في اللغة اللاتينية، كانت كلمة ريليجو Religio تعني الخوف من الآلهة أو التقوى منذ فترة طويلة في اللاتينية المتأخرة، اكتسبت معنى نسق الاعتقاد الديني، ظهر هذا المعنى الأكثر حداثة، في أكثر الأوقات تبكيراً، في أواخر القرن الرابع الميلادي.

إن ما نعتبره ديناً، منذ فترة طويلة، ينطوي على مجموعة من القصص وحشد من الطقوس الأولى التي قصد بها عرض أعمال الآلهة وعلاقاتها بالجنس البشري، والثانية، وهي الأهم، لاسترضاء هذه الآلهة نفسها لمصلحة رخاء وصحة البشرية. ونظراً لعدم وجود تعريفات فقهية رسمية، لم يكن من السهل دائماً وضع علامات تميز ديناً عن دين آخر.

ومن الواضح أن هذه البيئة كانت لا تزال شركية، حيث قدمت مجموعة من مواطن المرونة في الإضافة إلى مجموعة الآلهة، وبالتالي على الأقل استيعاب لقصص ومفاهيم المجموعات المختلفة. في بعض الأحيان تتحد خصائص إله جديد مع خصائص كيان قائم؛ وفي حالات أخرى، تم توسيع مجمع الآلهة ببساطة. أضافت العديد من المعابد والمواقع الدينية بالمثل أضرحة لاستيعاب بعض الآلهة الجدد. تم تطبيق بعض التزامن نفسه على الاحتفالات الدينية: يمكن استكمال الطقوس القياسية بممارسات تم تبنيها من مذاهب الغموض، التي جاءت من مناطق أخرى.

في المقابل، اعتبر الأشخاص الذين زاروا مدينة أخرى، أو واجهوا مجموعة سكانية مختلفة، أنه من المسلم به أن الممارسات الدينية ستختلف عما هو مألوف في الوطن. ستكون للآلهة أسماء مختلفة، وسيتم تمثيل لباسها بشكل مختلف، وتختلف أضرحتها وطقوسها. لم يكن هناك أي إيمان بهيكل ديني واحد وشامل المطال ـ وقصص هيرودوت الإغريقي توضح ذلك بوفرة ـ كان المسافرون بارعين في الكشف عن بعض الميزات المحددة، التي من شأنها أن تسمح لهم بربط الممارسات الغريبة بالكيانات القائمة. وهكذا وجد هيرودوت في ليبيا احتفالاً دينياً قام بالتعبير عنه بحرية باعتباره مجموعة مميزة من الممارسات تهدف إلى «الوفاء بواجبات أجدادهم نحو آلهتهم الأصلية، تلك التي نسميها أثينا».

الأهم من ذلك أنه لم تتحرك المدن اليونانية الأكثر ليبرالية، أثينا على رأسها، لحظر أي أديان بأكملها حتى أدى التدهور السياسي في القرن الرابع قبل الميلاد إلى رؤية أضيق، وهي النقطة التي اقترح عندها ديموستين Demosthenes، على سبيل المثال، قانوناً صريحاً ضد الديانات «الأجنبية». والرومان في معظم الأحيان سمحوا بحرية الأقليات الدينية.

لقد جمع هذا النهج الديني بين المرونة المهمة وبعض القيود الواضحة. في المقام الأول، وفقاً للمعايير الحديثة، ركز على المجموعات بدلاً من الأفراد. وقد يفترض الإغريق والرومان أن العشائر أو حتى المدن على اختلافها كانت لها عاداتها الدينية الخاصة، لكنهم لم يقدموا أي نقاش حول ما قد يضع شخصاً على خلاف مع مجموعته أو كيف يمكن حماية هذا الفرد.

كان الأمر الأكثر أهمية في الممارسة العملية هو حقيقة أن التسامح لم يمتد إلى الأفكار أو الأنشطة التي قد تتداخل مع طقس صحيح، وبالتالي المخاطرة باسترضاء المجتمع للآلهة. لذلك كان الكاتب الكوميدي أريستوفانيس Aristophanes حراً في إطلاق قصص ساخرة عن الآلهة، لأنها لم تنتهك احتفالات مناسبة. ولكن حتى الأثينيين سرعان ما انزعجوا إزاء ما أسموه الإلحاد في بعض الأحيان، لأن هذا مضى في ضغطه إلى أبعد من اللازم. وهكذا، حُكم على الشاعر دياغوراس Diagoras، بالموت لأنه سخر على ما يبدو من أسرار إليوسيس، واضطر السياسي، السيبياديس Alcibades، إلى الفرار من أثينا عام 415 لأنه سخر من الأسرار نفسها، وكان يُعتقد أنه شوّه بعض تماثيل الآلهة.

علاوة على ذلك ـ وهذا يمكن أن يتعلق بالتركيز على الطقوس الأساسية ـ كان يمكن لكل من الإغريق والرومان الحكم بأن بعض

الممارسات تمادت كثيراً. رفض هيرودوت بالتالي الدعارة الاحتفالية، التي ادعى أنها كانت تُمارس من قبل الفرس، على الرغم من التزامه العام بالتسامح. قام أفلاطون Plato، الذي اهتم بالتماسك الاجتماعي، بمهاجمة الممارسات الدينية الفردية بشدة: «لا يجوز لأحد أن يمتلك مزارات للآلهة في منزل خاص؛ إذا ثبت أن أي شخص يمتلك ويعبد أمام ضريح آخر غيرالمزار العام... فسيتم إبلاغ القائمين على القانون. إذا أدين أي شخص بالفسق... فليُعاقب بالموت».

بالمثل، على الرغم من قبول الرومان لمجموعة متنوعة من الممارسات الدينية من جانب مجموعات مختلفة، وإدماج بعضهم في المعتقدات الدينية الأوسع، استطاعوا أن يدينوا ما اعتبروه تجاوزاً. في القرن الرابع، كان هناك قانون يحظر الاحتفالات الليلية المرتبطة بعبادة ديونيزوس. على الرغم من أن المذهب نفسه لم يكن محظوراً، فقد تعرض الناس للمحاكمة بسبب مشاركتهم في الطقوس المحظورة. قد يتعرض التجديف للهجوم أيضاً، مما ينتج عنه عمليات إعدام حتى في أثينا في القرن الخامس. واتهامات السحر، الموجهة ضد النساء بشكل أساسي، أمكن أن تحظى بالدعم.

أدت الرغبة في حماية طهارة الطقوس، وخاصة في اليونان، إلى عدد من التوترات مع الاهتمام المتزايد بالفلسفة. من الواضح أن سقراط Socrates قد اتُهم على نحو غير عادي بالفسق بسبب تضليل الشباب، وفي حين أن محاكمته ربما كانت مدفوعة أكثر بالمخاوف السياسية، وسط توترات زمن الحرب، من التعصب المنهجي، إلا أنها عكست فجوة حقيقية بين استجواب المفكرين والالتزام الشعبي بالممارسة الدينية التقليدية. في وقت لاحق، خضع أرسطو أيضاً للمحاكمة. كان

المفكرون أنفسهم مختلفين. لم يُظهر أفلاطون أي اهتمام منهجي بالتسامح، لكن الرواقيين ناقشوا بنشاط العلاقة بين التسامح والمعايير الشاملة، وحثوا على احترام الاختلافات، طالما أنها لا تنتهك مبادئ العدالة. في المقابل، كان شيشرون قلقاً بشكل أكثر فاعلية على مشكلات النسبية: إذا تعايشت معتقدات أكثر مما ينبغي معاً، فإنها تصرف الانتباه عن اليقين الذي يجب أن يسعى إليه الفلاسفة، وهي قضية كان سقراط يناقشها أيضاً. إجمالاً، لم تولِّد فلسفة البحر المتوسط الكلاسيكية أي التزام منهجي بالتسامح أكثر مما ولدته أي معتقدات شعبية. لكن المعنى الأكثر أهمية، في الممارسة العملية، كان الفجوة بين الفلاسفة أنفسهم والمخاوف الدينية الأكثر عمومية التي يمكن أن تثير بسهولة الاتهامات بأن الفلاسفة كانوا يعرضون الالتزامات تجاه الآلهة للخطر وهي الالتزامات التي اعتمد عليها الرفاه الاجتماعي.

ليس من المستغرب أن يكون التسامح، في الممارسة العملية، عرضةً لتأثير الظرف السياسي. في أوقات الشدة، أصبح من الأسهل التصدي للانحرافات الدينية. تم توضيح ذلك بوفرة من خلال تراجع أثينا في فيلم الحروب البيلوبونيزية، عندما تعددت المحن. وسوف ينطبق ذلك أيضاً على الإمبراطورية الرومانية، عندما ركز الحكام الأفراد الهجمات على أقلية دينية أو أكثر كوسيلة لتعزيز سلطتهم وتشتيت الانتباه الشعبي عن قضايا أخرى. هذا النوع من التذبذب هو، بلا شك، جزء من معيار تاريخي، ولكنه كان أكثر أهمية في الشؤون الدينية اليونانية والرومانية، بسبب غياب التسامح كمبدأ.

أخيراً، على الرغم من الاحتماء من الظرف، أضافت الإمبراطورية الرومانية نفسها عنصراً حيوياً آخر إلى المقاربة غير المتسقة تجاه

الاختلاف الديني. أصبح منطق الدولة ـ أهمية الإصرار على الولاء الأساسي للسلطة الإمبراطورية ـ أساساً آخر لتكرار اعتبار بعض الأديان خطرة. قد يعارض أوكتوريتاس Auctoritas بشكل مباشر الالتزام الديني من جانب الأقليات. على الرغم من أن روما حافظت على قبول العديد من الأديان كحقيقة واقعة، فإنه لم يكن لدى القادة الرومان أي شك في أن قانون روما هو الذي اعترف بالدين الصحيح حقاً، بغض النظر عن التسويات العملية مع الأقليات الأخرى على سبيل العرف. هكذا تعرض الديونيزيون للهجوم، ليس بسبب شعور واضح بالمعايير الدينية الصحيحة، ولكن لأن مذهبهم أوجد مجتمعاً منشقاً ومختلطاً اجتماعياً. وتحرك الإمبراطور أوغسطس Augustus ضد بعض الجماعات المصرية، لأنها أقامت عدة مزارات من دون إذن قانوني. أدت الشكوك حول الموثوقية السياسية الأساسية لليهود والمسيحيين، خلال العهد الإمبراطوري إلى عمليات اضطهاد متكررة، على عكس النهج الأكثر تساهلاً الذي تم اتخاذه مع الجماعات الدينية التي لا تشكل تهديداً للولاء. لم تقدم التحفظات المسيحية الشائعة حول الخدمة في الجيش سوى مثال واحد على الفجوة بين هذا الدين المحدد المبكر وما اعتقدت السلطات الرومانية أنه ينبغي أن يكونوا قادرين على توقعه من الرعايا الإمبراطوريين: يجب أن يتجاوز الولاء للدولة، في نظرهم، أي تشويش ديني. واعتبر اليهود مسؤولين عن التهديدات الدورية للنظام العام. لم يكن التعصب والاضطهاد دائبين. لاحظ مسؤول روماني أنه لا يوجد سبب للتحرك ضد المسيحيين الذين لم يرتكبوا أي جريمة، على الرغم من أنهم كانوا ضحية «إحدى الخرافات الغبية والخبيثة»؛ لكن الإمبراطور تراجان Trajan، بينما وافق على أن العمل المنهجي ليس مطلوباً، حتى مع استمرار نمو دين الأقلية، أصر على أن الإدانة ضرورية إذا رفضوا

التضحية للآلهة. كان النظام العام، في كل هذا، ذا أهمية قصوى، وهو جانب جديد حيوي للتعصب مع نضج العواقب السياسية لهذه الحضارة.

إجمالاً، تمثل منطقة المتوسط الكلاسيكية مزيجاً رائعاً من المرونة الدينية الكبيرة مجتمعة، في نهاية المطاف، مع عدم وجود أي مبادئ داعمة. كانت النتيجة قدراً كبيراً من التقلبات وكذلك بعض التدخلات الأكثر منهجية بناءً على القلق الشعبي من التقلبات أو الاضطهاد الرسمي، الذي يعكس الأزمات الاجتماعية الدورية أو، في روما الإمبراطورية، الترويج الأوسع لمنطق الدولة.

على نقيض ذلك، في عالم منطقة المتوسط الكلاسيكية نفسه، لم يكن الدين هو الميدان الأكثر شيوعاً الذي تم فيه تطبيق القيود على التسامح. كان وجود المجموعات غير المواطنة نفسها، في المجتمعات التي أصبحت كوزموبوليتانية بشكل متزايد، في الواقع، هو الذي أثار أكبر قدر من الاهتمام ومن مظاهر التمييز والاضطهاد الأكثر شيوعاً. على سبيل المثال، قد تتم مهاجمة اليهود كأقلية دينية متمردة، ولكنهم كانوا أكثر شيوعاً بسبب شعورهم بأنهم غريبو الأطوار وفقراء، وغالباً ما يبدو أنهم غير قادرين على استخدام اللغة اللاتينية المناسبة. وبينما أظهرت أثينا تحيزات وفيرة ضد غير المواطنين، بما في ذلك العوائق التي لا يمكن التغلب عليها في الحصول على الجنسية، والشعور الواسع بأن الأجانب كانوا مجرد برابرة، كانت روما الإمبراطورية هي التي تحركت على نحو أكثر شيوعاً. تم نفي اليهود من المدينة ثلاث مرات على الأقل، لأنهم بدوا مرتبطين بمشكلات اجتماعية أوسع - كان الادعاء أنهم «يسببون باستمرار مشكلة» - أو لأنهم بدوا وكأنهم عبء على الموارد العامة. وكان يمكنهم تجنب النفي فقط إذا تخلوا عن دينهم. تم نفي

عدة مجموعات دينية أخرى بسبب الدين في حد ذاته أكثر من نفيهم جراء الغضب الشعبي أو الرسمي كأقلية خطيرة. انقلبت الحكومات الإمبراطورية لاحقاً ضد أتباع إيزيس، الذين جذبت عبادتهم في الواقع بعض الرومان الأصليين، على أساس أن الممارسات خربت المعايير والقيم السياسية الرومانية. كما تم نفي الفلاسفة «اليونانيين» مراراً وتكراراً بسبب المخاوف من تأثيراتهم السياسية أو الأخلاقية. أثقلت النوعية نفسها من الهجمات المنجمين بشكل دوري. في اليونان وروما على حد سواء، عزز الاعتماد الواسع على العبيد الأجانب التحيزات ضد الأجانب بشكل عام. ادعى العديد من المراقبين أنه كان من المستحيل معرفة من هو العبد ومن لم يكن كذلك، لذلك كان أكثر أماناً إقصاء الأقليات الأجنبية عموماً، ومهاجمتها إذا تصاعدت المخاوف. وبصرف النظر عن العنف أو الطرد الصريح، ظل الأجانب محرومين من التحلي ببعض علامات التمييز الشائعة التي قد يتفاخر بها المواطنون الرومان ـ تذكير يومي بقبول محدود في مدينة وإمبراطورية شديدتي التنوع.

الدافع نفسه الذي عزز بعض القبول العملي للعديد من الممارسات الدينية للأقليات ـ بمعنى أن لكل مجموعة نهجها الخاص ـ دعم هكذا ممارسة تمييزية واسعة النطاق. الهجمات على الأجانب، وعمليات نفي منتظمة (في العديد من دول المدن اليونانية، وكذلك في الإمبراطورية الرومانية) كانت نتيجة متكررة وأظهرت ـ إلى جانب عدم وجود حماية للمعتقدات الفردية ـ الفجوة بين افتراضات منطقة المتوسط الكلاسيكية وأي تسامح يمكن الاعتماد عليه. الأجانب، أو حتى السكان الأصليون الذين تجاوزوا خطوط معتقدات أو ممارسات مقبولة، دفعوا الثمن غالياً.

كان الاستثناء الوحيد المحتمل لهذا الريبة الواسعة حيال الأجانب هو

الفترة الهلنستية، التي استهلتها غزوات الإسكندر الأكبر في القرن الرابع، والتي ساعدت مجموعة واسعة من الشعوب على التواصل – الإغريق، الفرس والمصريون وغيرهم – أكثر من أي وقت مضى. ارتدى الإسكندر نفسه عباءة الملوك الفرس والفراعنة المصريين، وزار العديد من المعابد المختلفة لتوضيح مفهوم كوني جديد. وفي الواقع، كانت هناك علامات قليلة، حتى في اليونان نفسها، على اهتمام إضافي بدمج الممارسات الدينية المتنوعة. ومع ذلك، تشير معظم الأدلة إلى أن الإحساس اليوناني بدونية الأجانب بقي حياً للغاية، وتعاظم بالازدراء المألوف للشعوب التي غزاها أولئك الذين انتزعوا النصر. وسرعان ما تم إلغاء بعض امتدادات المواطنة، على سبيل المثال في مصر، وتم حجز المناصب السياسية لليونانيين. أدى غزو القدس إلى محاولات «الهلننة» لما كان يُنظر إليه على أنه عادات همجية للشعب اليهودي. على الرغم من بعض الإيماءات في القمة، من الواضح أن الفترة الهلنستية لم تقدم أي فكرة رسمية عن التسامح، واستمر التوتر بين التعايش الجماعي والاحتقار للأجانب. الرومان، من جانبهم، سيحافظون على جزء كبير من هذا التوتر: الرومان بلا شك حكموا على الشعوب التي تم قهرها على أنها أقل شأناً، ولو لمجرد أنه تم غزوهم؛ لكن هذا يمكن أن يختلط ببعض الإعجاب، والرغبة في قبول معظم العادات المحلية، من أجل التقليل إلى أدنى حد من عدم الاستقرار، ومن بعض امتدادات المواطنة وصولاً إلى غير الرومان المختلفين – مزيج آخر من الفكر والعمل وازدراءٌ معين.

تشكل منطقة المتوسط الكلاسيكية، إجمالاً، مزيجاً رائعاً من الدوافع والسوابق. امتداح التسامح، ظهر خاصة في روما. تصارع قبول خصائص الأجانب مع كراهيتهم وخوفهم. هناك ازدواجية مماثلة تمزج بين غياب

الديانات العقائدية والقلق حول بعض الممارسات الدينية البديلة. وأضاف الاستحضار المتزايد لمنطق الدولة، وخاصة في الإمبراطورية الرومانية، مكوّناً أخيراً يمكن أن يبرر هجمات شاملة على الأقليات أو الأفراد أكثر مما صعدته المجتمعات السابقة بشكل مميز.

الصين الكلاسيكية

أظهرت الصين الكلاسيكية، فيما هي تتشكل منذ عهد أسرة تشو عبر ظهور الكونفوشيوسية ثم نجاح أسرة هان، عدداً من أوجه التشابه مع منطقة المتوسط الكلاسيكية. لقد أظهرت أسرة هان نفسها، التي تقارن في كثير من الأحيان بالإمبراطورية الرومانية، في الواقع، المزيج الأساسي نفسه من التسامح الفعلي وعدم وجود مبدأ صريح، والذي أظهره نظيرها الغربي. كنظيرتها منطقة المتوسط ، رغم أنه لفترة طويلة من الزمن، تميزت الإمبراطورية الصينية بغياب أي التزام شامل بدين عقيدي، مما خلق مجالاً كبيراً للمعتقدات والممارسات المتنوعة حتى في مجتمع وضع مكانة عالية قيمة التماسك وانتماء المجموعة.

ومثل المتوسطيين كذلك، على الرغم من أنهم ربما كانوا أكثر صرامة، أظهر الصينيون في ظل أسرة الهان شعوراً قوياً بالتفوق على الشعوب الأخرى، التي اعتبرت أيضاً برابرة. هذا لم يمنع التفاعل من أجل المنفعة المتبادلة، أو دمج بعض الممارسات غير الصينية، على الرغم من أن الثقافة الصينية، حتى وقت قريب، ربما كانت أكثر مقاومة للاقتراض مما كان شائعاً بين معظم الحضارات الراسخة. تاريخياً، المجتمع الصيني جمع بشكل مثير للفضول تجنباً كبيراً للنزاع المذهبي المرير - مع بعض الاستثناءات القليلة - مع الالتزام بالتقاليد الثقافية الأساسية،

التي بدأت في التبلور في وقت مبكر، والتي من شأنها أن تولد الشكوك، بل والتعصب التام، نحو الأفكار الخارجية ما لم يتم تعديلها بشكل كبير لتناسب السياق الثقافي القائم.

في عصر نهضتها، بين 500 و300 قبل الميلاد، شهدت الصين نقاشاً نشطاً بين عدد من أنظمة المعتقدات التي تسعى جاهدة للقبول بها على نطاق واسع. كانت هذه فترة «المئة مدرسة»، حيث تناقش الكونفوشيون والقانونيون حول سلطة الإمبراطور، بل والطبيعة البشرية نفسها، في حين تطورت الداوية وغيرها من المذاهب الدينية أيضاً. لكن النقاش لم يولد التزاماً صريحاً بالتسامح. في الواقع، هاجم إمبراطور قين، الفاتح الناجح، الكونفوشيوسية مباشرة، وأحرق الكتب، وحظر العلماء. غير أنه في نهاية المطاف فإن الكونفوشيوسية ستنتصر، لتصبح بصورة جوهرية فلسفة رسمية.

في حين أن الكونفوشيوسية كان لها عقيدة خاصة بها، فقد سمحت بعدد من المتغيرات الفلسفية والأدبية بمرور الوقت، ولم تحدد اختبارات صارمة لمعتقدات مقبولة. لقد تسامحت مع الداوية ومجموعة من الممارسات الدينية الشعبية من دون توتر كبير. بعد ذلك بفترة طويلة فقط، في القرن السابع عشر، كانت هناك محاولة حقيقية لإخماد ما اعتبره علماء الكونفوشيوسية خرافات شعبية، وحتى في ذلك الحين، كان الجهد ينقصه الحماس. الداوية، كمنفذ روحي، بدت بلا ضرر أو حتى مقبولة، وقد التزم بعض الصينيين بكليهما ـ الكونفوشيوسية لشؤون هذا العالم، والداوية كأسلوب مكمل للتأمل والتعزيز الروحاني. بشكل عام، أدى عدم وجود اهتمام كبير من جانب الطبقة العليا أو الإمبريالية بالعقيدة الدينية الخارقة للطبيعة أو ذات الصلة إلى إيجاد بيئة أوضح للتسامح العملي الكبير أكثر مما كانت عليه منطقة المتوسط.

كان الاهتمام الكونفوشيوسي الغالب هو الترتيب المرضي لهذا العالم، وبينما كرس هذا شيئاً من العقيدة للطبقة الإدارية الحاكمة ـ كاملة، في نهاية المطاف، مع نظام الامتحانات ـ لم يتطلب الأمر تأديب أنظمة الاعتقاد الأخرى، التي لم تهدد النظام العام. وعلى النقيض من منطقة المتوسط ، لم تطور الصين حتى هذا المستوى من الالتزام الديني، الذي قد يؤدي إلى هجمات على مجموعات أو أفراد بدا أنهم يهددون طقساً أساسياً؛ كان تصنيف الفسق أقل أهمية. لقد عمل صينيو الهان على فرض معتقدات الكونفوشيوسية ولغة الماندرين على الطبقة العليا ككل، وتم توطين مجموعات من الشماليين في الجنوب، مع توسيع الإمبراطورية، من أجل الحد من الأقلية الاستثنائية وتشجيع بعض المعايير المشتركة. إن التفاعل بين المجموعات العرقية المختلفة، ومعتقدات تفوق الهان، عكس بعض قضايا المجموعة والتمييزات التي كانت موجودة في منطقة المتوسط أيضاً. نتج عن ذلك صورة مختلطة عن تفوق هان واستمرار انعدام الثقة في بعض الأقليات في المناطق الحدودية، إضافة إلى بعض مواطن المرونة بشأن الأنماط الثقافية الإقليمية، بل ولغات الأقليات.

شكل الاهتمام الصيني المتزايد بالبوذية، بعد انهيار أسرة هان، تحدياً واضحاً للثقافة الصينية، وخاصة الكونفوشيوسية، فهنا نجد ديناً أخروياً مع بعض الادعاءات الشاملة. أضافت حقيقة أنه تم استيرادها من الهند، التي تعد بعيدة عن مركز الحضارة من وجهة النظر الصينية، المزيد من التعقيد. ومع ذلك، فإن انتشار البوذية قد شجعه إدخال بعض التعديلات على القيم الصينية، يمكن القول إنها شرط أساسي للقبول على نطاق واسع في هذه الثقافة. في السياق الصيني، أثبت الدين استعداده لتأييد الدولة الصينية، مع مجاهرات صريحة دالة على الولاء للإمبراطورية؛ وقد تم

تقليل بعض التركيز غير العائلي لصالح، على سبيل المثال، إعادة الاعتراف بسلطة الزوج والأب في الأسرة. واستمر الشك في الدين، خاصة بين أتباع الكونفوشية الأكثر تشدداً؛ عارضت نذور الفقر والعفة كجزء من شبكة كهنوتية متنامية، وعلامات على ما يمكن اعتباره تجاوزاً دينياً، على سبيل المثال، مع الطقوس التي أضرت بالجسم، الوضع القائم بوضوح.

لكن البوذية استجابت للاحتياجات الروحية، لا سيما في فترة تطورت فيها الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي. وقد اعتنقت سلالة تانغ المبكرة، التي التزمت بتسامح كبير، الدين، ودعمته بعدة طرق، مقابل التزامات الولاء. وعملت الاحتفالات البوذية، التي تحتفي بالإمبراطور وتصلي من أجل ازدهار البلاد، على تعزيز التعاون. ولم تختف التوترات، ولقد أدت إعادة تعريف مصالح الدولة والإمبراطورية، في عام 845م وبعد ذلك بشكل دوري، إلى هجمات صريحة. دفعت الصعوبات الاقتصادية الدولة إلى الاستيلاء على الممتلكات البوذية وإجبار العديد من الرهبان على العودة إلى العالم الدنيوي، لأن القيم البوذية لم تتماشَ بشكل كاف مع المعايير الصينية الأساسية، وهدف النظام السياسي، للحفاظ على الدعم الرسمي. وجاء الاضطهاد بصورة متقطعة، ولم يتزعزع العديد من أتباع البوذية، لم يكن هذا هجوماً واسع النطاق. لكن التوتر بين التسامح والأهداف العلمانية كُشف عنه بشكل واضح.

أثرت قيود مماثلة في ردود الفعل الصينية تجاه الإسلام، حيث كانت المقاومة أكبر بالنظر إلى التهديد العسكري الإسلامي - حيث نشب قتال صريح بين الجيوش الإسلامية والإمبراطورية في غرب الصين - والطبيعة الأكثر تفصيلاً للعقيدة الإسلامية كمنافس محتمل في القانون والسلطة السياسية. لكن تم التسامح مع أقلية تجارية إسلامية، لأنها

مكونة من مبعوثي التجارة العرب في جنوب الصين، وهي مستمرة في الازدهار حتى يومنا هذا. وحاز بعض الأفراد المسلمين مكانة عالية دورياً في الإدارة، وخاصة خلال عهد سلالة تانغ. إذا كانت السابقة الصينية قد تجاوزت بوضوح أي التزام مبدئي بالتسامح، فقد احتضنت أيضاً درجة معينة من الانفتاح، وكذلك الموضوع، كما هي الحال في منطقة المتوسط، وفقاً للظروف السياسية المتقلبة.

تشكل الإمبراطوريات الكلاسيكية العظيمة، بشكل عام، مزيجاً مميزاً في تاريخ التسامح الأوسع نطاقاً، فقد احتفظت بالعديد من مواطن المرونة في المجتمعات البشرية السابقة، بما في ذلك الافتقار إلى التعقيد المنهجي ودرجة من الانفتاح على التنوع (وإن لم يكن فردياً). لكنهم مزجوا هذا مع شعور بالتفوق الثقافي والسياسي الذي حدد بوضوح الأجانب والأقليات، وأضافوا معياراً أوضح لمنطق الدولة، حيث يبدو أن قبول مختلف الجماعات والأفكار يسهم في الاستقرار السياسي، لم يكن هناك سبب لمتابعة معيار أيديولوجي واحد؛ ولكن عندما بدا اعتقاد ما غير متوافق مع النظام والولاء، لم يكن هناك أي التزام بعدم الهجوم.

أثر التغيير الديني.. اليهودية والهندوسية والبوذية

شهدت الفترة الكلاسيكية أيضاً تطور العديد من الأديان الكبرى، التي تجاوزت مجمع الشرك المعتاد، حيث قدمت مذاهب أكثر تفصيلاً وادعاءات أكثر شمولاً بالحقيقة. لم تؤد النتيجة إلى تعطيل الصورة المختلطة التي أنشأتها الحضارات المبكرة الأخرى تماماً، لكنها أضافت بعض التحديات الجديدة. وهذا بدوره عزّز وجود بعض القيود الجديدة للتسامح في بعض الحالات، رغم أنه فتح الطريق أيضاً لمزيج ناجح من

الحماس الديني وقبول التنوع. هنا كانت المحطة لمزيد من التغييرات، التي ستأتي مع صعود المسيحية والإسلام.

اليهودية

يمثل ظهور الدين اليهودي تغييراً هائلاً في التاريخ الديني بشكل عام: كان التعريف الواضح للتوحيد، على الرغم من أنه تم إعداده لفترة وجيزة في مصر، ابتكاراً حيوياً، كما كان ربط نظام أخلاقيات أكثر تفصيلاً بالأفكار والممارسات الدينية. وكانت لصياغة القصص الدينية التي من شأنها أن تتحد في نهاية المطاف إلى جعل اليهودية أول «دين كتابي» أهمية واضحة في ترسيخ الدين في نصوص أكثر وضوحاً.

ومع ذلك، في البداية، لم تقاطع اليهودية تلقائياً عنصراً رئيساً واحداً في أنماط الدين المبكر: ربط كل دين بشعب معين. أصبحت فكرة أن هذا دين لليهود، وليس للبشرية جمعاء، في الواقع سمة أساسية لليهودية، وحاسمة لبقائها وشخصيتها على حد سواء. من المؤكد أن اليهودية ابتعدت عن التركيز على الطقوس وحدها، إلى معايير فقهية أوسع قد تتحدى التسامح. لكن التوتر لم يكن متأصلاً، على الأقل في التعامل مع المجموعات الأخرى. من الأهمية بمكان أن نتذكر أن اليهودية قد تطورت في سياق شرق أوسطي، لم يكن الغرض من قهر الشعوب فيه هو فرض معتقداتها على الأعداء المهزومين، على الرغم من أنهم كانوا عرضة للتأكيد على أن تفوق آلهتهم قد أظهرته انتصاراتهم الخاصة. لم يضغط الآشوريون، على الرغم من قسوتهم في كثير من الأحيان، على الشعوب المحتلة وعزمهم على ضم الأراضي، على اليهود ليتحولوا إلى نسختهم من الشرك. في وقت لاحق، في الفترة الهلنستية، قد يكون هناك

بعض الضغط على اليهود للتحول، على الرغم من أن الحالات كانت آنذاك نادرة.

يمكن أن يولد التوحيد، مع ذلك، نهجاً يختلف اختلافاً كبيراً عن المعيار الشركي. لتحديد الله الواحد الحق قد تتغير المصطلحات إلى حد كبير. ومن الواضح أن التعلق بإله واحد، بين اليهود أنفسهم، يطالبهم بالعبادة والولاء الحصري، قد أشعل الخلافات بسهولة بين مجموعات مختلفة من الممارسين، كل منهم يدعي عباءة النقاء. وفي نقاط مختلفة من التاريخ اليهودي، اكتسب التعصب داخل المجتمع اليهودي كثافة جديدة، متجاوزاً المخاوف المتعلقة بالطقوس الدينية التي لاحظناها في اليونان وروما. لكن التعصب يمكن أن يتجه إلى الخارج أيضاً: إذا كان هناك إله واحد، فلماذا يجب السماح للجماعات الأخرى غير المؤمنة، حتى وإن لم تكن يهودية، بالعمل بحرية؟ أدى التوتر بين فكرة وجود دين خاص لليهود وحدهم، والمطالبات الأكثر شمولاً المرتبطة بفكرة الوحدانية، إلى عدة طرق مختلفة تماماً للتسامح خلال القرون الأولى من الدين؛ ولا يزال يؤثر في السياسة في إسرائيل المعاصرة كذلك.

مع ظهور الدين لأول مرة، هناك دليل على أن المؤمنين الأوائل اعتبروا يهوا إلهاً لأمة إسرائيل، ولكن ليس الإله الوحيد الذي قد يعبده اليهود، وهو نهج انتقائي رأيناه مراراً وتكراراً بين المشركين الخالصين. من الواضح أن هذا الموقف لم يوجه أي نقد لاذع ضد غير اليهود، الذين لم يعبدوا يهوا، لأن اليهود كانوا مجرد شعب واحد بين شعوب كثيرة. النهج الأولي، إذاً، كان متسامحاً ضمنياً.

لكن قبول الوصايا العشر قد يكون تحولياً، فقد تم إلزام اليهود الآن: «لن تكون لك آلهة أخرى في حضوري». يتم رفض المجمع الأوسع،

وبين اليهود أنفسهم، على الأقل، فإن التسامح مقيد بالتأكيد. في نهاية المطاف، طبق بعض من هذا الموقف أيضاً على شعوب أخرى في المناطق المجاورة، حيث أصبحت العبادة الحصرية ليهوا أكثر ارتباطاً بالمنطقة، وتم طرد غير المؤمنين (وتم الاستيلاء على ممتلكاتهم على نحو مواتٍ) أو إجبارهم على التحول. هذا النهج الجديد لم يفرض بالضرورة التعصب بالنسبة إلى الديانات الأخرى في المناطق الأكثر بعداً، حيث قد يكون من المفهوم أن الآلهة الأخرى تم قبولها كجزء من ثقافة منفصلة، لكن التسامح واجه بالفعل تحديات جديدة بشكل عام.

على الرغم من ذلك، في وقت لاحق، وخاصة عندما تم غزو إسرائيل من قبل الآشوريين ودفع اليهود إلى المنفى، ظهرت مطالبات أوسع. كان الرب يعاقب شعبه، لكن هذا كان جزءاً من خطة أوسع للبشرية جمعاء ستؤدي في النهاية إلى انهيار آشوري واستعادة إسرائيل. وإذا كان الرب يرعى البشرية جمعاء، حتى أثناء تحديد اليهود على أنهم شعبه المختار، فإن مبرر التسامح مع الاحتفالات الدينية للآخرين قد انحسر بوضوح. الآلهة الأخرى، آلهة الآشوريين المنتصرين، كانت باطلة. قد تزدهر الإمبراطوريات الوثنية لفترة وجيزة، ولكن حماية الرب لليهود ستنتصر.

ذهبت إحدى مدارس الفكر إلى أن يهوا، في نهاية المطاف، كان هو نفسه يهدم الآلهة الزائفة. من شأن الكوارث الطبيعية أو التحولات الإعجازية أن تقلل من الوثنيين، وسيُعترف بإله إسرائيل من قبل جميع الأمم. «سأحضرك إلى أرضي، حتى تعرفني الأمم، عندما أظهر قداستي أمام أعينهم». أو كما في المزامير 79: 6: «اسكب غضبك على الشعوب التي لا تعرفك، وعلى الممالك التي لم تدع باسمك».

ومع ذلك، لم يكن العنف هو الرؤية الوحيدة التي نشأت من الشعور المتزايد بوجود إله واحد للبشرية جمعاء. قد تنجذب الشعوب طواعية وسلمياً إلى يهوا – «وستنظر جميع الأمم»، إلى بيت الله بفرح، طالبةً أن الله «يرشدنا على طريقته، وأن نقتدي بطرائقه». هذا هو الشعور الذي دعا جميع الناس الى التخلي عن أسلحتهم: «لا يجوز لأمة أن تمسك بالسيف ضد أمة، ولن يتدربوا أبداً من جديد على الحرب». كان هذا، بوضوح، طريقة مختلفة، لا تتطلب استخدام القوة، لكنه، في الأساس، لم يعد متسامحاً. كان هناك إله واحد، وسيكون هناك دين واحد للجميع. تمت دعوة اليهود، بالتأكيد، لمساعدة الأجنبي، الذي سيأتي بحثاً عن الحقيقة؛ لكن المساعدة كانت تتضمن تعليمه وعدم قبول التنوع. «لذلك ستعرف جميع شعوب الأرض اسمك وتقدسك كما يفعل شعبك، إسرائيل» (سفر الملوك الأول 8: 53–22). في إحدى النبوءات، ستنضم إسرائيل إلى مصر وبلاد ما بين النهرين، على قدم المساواة بسبب نقاوتها الدينية مع الإمبراطوريتين الأرضيتين الكبيرتين، اللتين ستقبلان الآن أيضاً الحقيقة، وتوجهان رسالتيهما إلى العالم بأسره.

لخصت قصة يونس بعضاً من النمط التاريخي. يعرِّف يونس، وهوعالق في سفينة في عاصفة مروعة، نفسه بأنه يهودي، ويعبد الله الذي خلق الأرض كلها. كان البحارة الآخرون يصلون في البداية لآلهتهم المختلفة، صورة موجزة للتسامح. ولكن في الأزمة، توصلوا إلى أن إله يونس وحده هوالذي يستطيع أن يقدم لهم الخلاص. لقد كان تحولهم طوعياً ولكنه ضروري، لم يكن لدى الديانات الأخرى ما تقدمه. «الرجال خافوا يهوا جداً. لقد قدموا أضحية ليهوا وقطعوا الوعود».

في نهاية المطاف، كان المتغير الأعظم، حيث بدأت الكتب التي

ستشكل في نهاية المطاف الكتاب المقدس في الظهور، هو ما إذا كان ينبغي اعتبار الأغيار أعداءً أو شراً بشكل أساسي، كما هي الحال في سفر المكابيين الأول، أو ما إذا كان من الممكن اتباع نهج أكثر تعاطفاً، والذي قد يتطلع في النهاية لتغيير الدين، بالنظر الى اليهودية كمسألة إيمان، وليس سمة ميلاد كيهودي. هذه لم تكن مجرد قضية نظرية. عندما عاد اليهود من منفاهم في بابل، تقرر نفي الأزواج الأغيار. يجب أن تكون إسرائيل لليهود وحدهم، وبينما افترضت اليهودية التقليدية عادة أن امرأة غير يهودية تزوجت يهودياً تصبح يهودية تلقائياً، فقد فُقدت هذه المرونة خلال فترة خاصة من الضغط.

أخيراً، ساد التعصب غالباً داخل المجتمع اليهودي، مما أدى إلى حدوث خلافات حادة بين الطوائف اليهودية وعدد غير محدود من حالات الاضطهاد. حددت الطوائف اليهودية غالباً ردة الجماعات أو الأفراد المنشقين. وقد تم الحفاظ على هذه القدرة خلال فترة الشتات اليهودي الطويل، مما أوجد توترات بين الهوية اليهودية المشتركة والخصوصيات الدينية المنفصلة. عكس بعض من التعصب الداخلي بعضاً من المشكلات نفسها التي رأيناها في منطقة المتوسط الكلاسيكية، مما أدى إلى رفض الناس الذين لم يرعوا الطقوس بشكل صحيح، مثل الحفاظ على السبت اليهودي؛ ومع انتشار اليهود في مناطق أخرى، حيث كانوا يعملون كأقليات، فإن فرص التسوية ـ ولكن أيضاً، في الحفاظ على الذات، والحاجة إلى مهاجمة التسوية ـ سوف تتضاعف. أصبحت الاتهامات ضد الأشخاص الذين «لم يلتزموا بعادات الأجداد» أو الذين سعوا إلى الجمع بين بعض الهوية اليهودية والإيماءات إلى الأديان الأخرى، وهم الأغلبية، جزءاً لا مفر منه تقريباً من التاريخ اليهودي. لكن

التوترات حول الحقيقة والممارسة الصادقة للطقوس داخل المجتمع اليهودي تمثل جزءاً من التاريخ المستمر أيضاً.

يمكن أن يطبق التعصب، أخيراً، على أمور أبعد من الدين مباشرة. وعلى النقيض من العديد من المجتمعات المبكرة الأخرى، ولدت اليهودية تعصباً مبكراً وصريحاً تماماً ضد التنوع الجنسي. فعلى سبيل المثال، يُدين سفر اللاويين صراحة، الشذوذ الجنسي باعتباره «عمل مشين»؛ «سيُقتلون بالتأكيد، ويجب أن تكون دماؤهم عليهم». هنا، من الواضح أن فكرة الحقيقة الواحدة تمتد إلى ما بعد صفات الألوهية، إلى مجموعة واسعة النطاق من قواعد السلوك. ومن الجدير بالذكر أن اليهودية المعاصرة قد عدلت هذا النهج، على الرغم من النقاش والمعارضة المبدئية القوية؛ ولكن هذا يسلط الضوء على عدم المرونة في وقت سابق.

سيجعل التاريخ اليهودي، في وقت لاحق بالتأكيد بعض سوابق الكتاب المقدس الأخرى أقل أهمية، فقد تراجعت الأفكار حول تحويل العالم إلى الإيمان، سواء من خلال العنف الإلهي أو التحول السلمي، بمجرد أن استولت روما على القدس، وبدأ الشتات. تركزت قضايا التسامح بشكل مطرد داخل المجتمع اليهودي أو، كما لوحظ، انطبقت على اليهود الذين بدوا وكأنهم يتنازلون عن معتقدات وممارسات أخرى من أجل المضي قدماً.

لكن الأنماط اليهودية السابقة تستحق الاهتمام، مع ذلك، أكثر من مجرد فضول تاريخي. في المقام الأول، ستنتعش العديد من القضايا المعنية مع وجود روح الانتقام وظهور دولة يهودية بعد عام 1948. تشاجر القادة اليهود، وما زالوا يتشاجرون، حول حشد من قضايا التسامح. هل

يجب قبول الأغيار كمواطنين؟ أم هل يجب أن تكون هجرتهم مشروطة بالتحول؟ عكست الخلافات العديد من النقاشات القديمة حول قبول الثقافات المختلفة المرتبطة بمجموعات مختلفة، أو ضرورة الدفاع عن الإيمان بالله الواحد الحق. هل كان الولاء للأمة اليهودية كافياً ـ اختبار صهيوني للولاء ـ أو كان الثبات الديني هو النقطة الأساسية؟ دافع القادة الأكثرعلمانية مثل ديفيد بن غوريون بقوة عن النهج الأكثر كوزموبوليتانية باعتباره الأنسب لتقدم الدولة اليهودية نفسها. لكن الضغوط الدينية على العموم تصاعدت. اكتسب التحول دعماً جديداً في تنقيح قانون العودة في السبعينيات، حيث اكتسبت المؤسسة المتشددة التي توجه السياسة الدينية قوة متزايدة. تم رفض العديد من المهاجرين الفرديين، بل تم رفض تحولهم الديني، إذا تبين، على سبيل المثال، أنهم غير شرعيين وفقاً لمعايير القانون اليهودي. كان التزاوج بين اليهود والأغيار مستهجناً بشكل متزايد. أشار الحاخامات البارزون مرة أخرى إلى الحاجة المحتملة لتحول أعداد كبيرة من الناس عن دينهم: «لا توجد جنسية يهودية من دون الدين اليهودي». في هذا السياق، تضاعفت النزاعات مع اليهود الإسرائيليين الذين كانوا أكثر ارتباطاً بالقيم العلمانية. تفاقمت التوترات التي ينطوي عليها الأمر، بالطبع، من خلال التساؤلات حول التسامح مع الجالية العربية الموجودة سابقاً، لكنها كانت حقيقية للغاية كإحياء للمناقشات التاريخية داخل المجتمع اليهودي الأضيق نطاقاً أيضاً.

السبب الثاني للفت الانتباه إلى المناقشات اليهودية التاريخية يتضمن أسئلة أوسع نطاقاً حول طبيعة الدين غير المشرك نفسه. قد يُنظر إلى التاريخ اليهودي على أنه انتقال حاسم من النظرة القديمة المميزة حول التنوع الديني، وإصرار جديد على التعصب تماشياً، مع جلال

الرب الواحد. يوضح باروخ ليفين Baruch Levine الفكرة بشكل صارم: «التوحيد الشامل هو حكم مطلق؛ كذلك هو منطقه النهائي. حتى النسخة الأكثر روحانية من الشمولية النبوية تتطلب وضع حد للوثنية. وأكثر ما يمكن قوله هو أن التوحيديين يجب أن يتحلوا بالصبر في توقعاتهم، وينتظروا قبولاً مستنيراً لإله إسرائيل من قبل جميع الشعوب، مظهرين بذلك التسامح على شكل فاصل مطول». فيما عدا ذلك، يستمر ليفين في الملاحظة، علينا ببساطة أن نتعرف الحاجة بشكل أساسي إلى إعادة التفكير في التقاليد الدينية الأساسية ـ ما بعد الشرك ـ إذا سمح للتسامح الحقيقي، والسلام، بالظهور.

الهندوسية والبوذية

قبل الخوض في الديانات التي ستعتمد على اليهودية، لتصبح جزءاً من العرف الإبراهيمي الأوسع نطاقاً وتخلق بلا شك تحديات تاريخية أكثر جلاء للتسامح، من الضروري التفكير في نمط جنوب آسيا. ستأتي من شبه القارة الهندية ديانتان رئيستان أخريان، عدلتا على الأقل الشرك بشكل كبير، ولكن دون دمج كل الأجهزة العقائدية المرتبطة بالأديان «الكتابية». نشأت قضايا جديدة للتسامح في هذا السياق، لكنها تختلف بعض الشيء عن صعود اليهودية، مع انعكاسات على التعايش الديني خلال وبعد العصر الكلاسيكي وفي العالم المعاصر كذلك.

حافظت الهندوسية على العديد من سمات الديانات المشركّة الأكثر وضوحاً، بما في ذلك التركيز على هويات إلهية متنوعة، على الأقل حتى المواقف الأكثر قرباً زمنياً التي شهدت أنواعاً جديدة من التوترات مع الإسلام حول شبه القارة الهندية، أو روابط لأشكال أكثر حداثة من

التعصب السياسي. وضعت الهندوسية المبكرة، المتسامحة على نطاق واسع بالمعنى الديني، مع ذلك وفي وقت واحد إطاراً جامداً للغاية للعلاقات بين المجموعات، وهو مزيج مميز يلقي تعقيدات التسامح إلى خلاص حاد.

في واحدة من الملاحم الهندوسية المؤسسة، باغافاد غيتا، يصر الإله كريشنا: «يتبعني جميع الرجال بطريقتهم الخاصة»، وهو ادعاء ضمني بالشمولية الدينية، ولكن بمرونة واضحة. حتى الأشخاص الذين يعبدون آلهة أخرى «يقدمون حقاً تضحياتهم لي وحدي» ـ «على الرغم من أنهم لا يعترفون بي وبالتالي ينزلقون». وفقاً لذلك، قد يصر المؤمنون الهندوس على تفوق دينهم. ولكن دون اشتراط أن يحذو الآخرون حذوهم، كانت هناك عدة مسارات إلى مستوى معين من الحقيقة. في الواقع، تبنت الهندوسية غالباً الممارسات والأفكار من مجموعات أخرى، مع الحفاظ على أنها الديانة الوحيدة هي التي قدمت أعلى إنجاز روحي. كانت العلاقات مع المجتمعات الدينية الأخرى في الهند خلال الفترة الكلاسيكية، بما في ذلك البوذية واليانية، سلسة نسبياً، رغم أن الزعماء الدينيين والسياسيين ظلوا في عهد إمبراطورية غوبتا يعملون على تقدم الهندوسية على حساب البوذية. وكانت هناك بعض الادعاءات بحدوث عنف بين الجماعات البوذية والهندوسية في الهند الكلاسيكية، بما في ذلك الهجمات المدمرة على المزارات، ولكن الأدلة مشكوك فيها، في أحسن الأحوال، وفي أي حال تؤكد تعصب البوذية أكثر من التعصب الهندوسي.

ومع ذلك، فإن الهندوسية قد عززت النظام الطائفي، الذي حوّل المجموعات المختلفة إلى مجالات اقتصادية واجتماعية منفصلة

تماماً. كان لكل طائفة واجباتها المميزة، من البراهمين الكهنوتي وصولاً إلى المنبوذين المتدينين، الذين تعاملوا مع الجلود والقمامة وغيرها من المهام غير المرغوب فيها. تم تنظيم الاتصالات الاجتماعية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، التزاوج بعناية: فرض النظام قيوداً صارمة ـ غير متسامحة ـ على اختيارات الوظائف ونطاق من التفاعلات الاجتماعية. فرض نظام الطوائف عقوبات صارمة على انتهاكات القوانين، مع التدني إلى طوائف أقل، وهذا يشكل تهديداً واضحاً. وافترض أنه، بعد الموت، سيرتفع الأفراد أو يسقطون في النظام الطائفي (أو ما دونه، إلى مستوى حيواني؛ أو أعلى، إلى مستوى روحي أعلى)، وهذا يتوقف على مدى أداء الواجبات الطبقية في الحياة. ومع ذلك، أظهر النظام بعض عناصر المرونة، وسط عناصر عدم المساواة الواضحة. وكان يمكن لكل مجموعة متابعة عاداتها وأساليب حياتها، طالما لم تنتهك القيود الأكبر. لقد تكهن بعض العلماء، في الواقع، بأن هذه الطوائف نشأت عن محاولة لاستيعاب مجموعات مختلفة، حيث غزا الهنود الأوروبيون وغيرهم من الغرباء شبه القارة الهندية، دون اللجوء إلى العبودية الصريحة أو الإبادة الجماعية. بالتأكيد، فإن النظام أضاف إلى مواطن المرونة المضمنة في الهندوسية، كل مجموعة (بما في ذلك كل جنس داخل كل طائفة) اتبعت طقوساً مختلفة ومعتقدات محددة اعتماداً على الموقف الاجتماعي الدقيق. لقد كان هذا مزيجاً فريداً من نوعه، وعلى الرغم من أن الإصلاحيين المعاصرين قد عملوا بحق على تفكيك نظام الطوائف (المحظور من حيث المبدأ في عام 1947)، ويمكن القول إنه ليس متعصباً تماماً.

تقدم البوذية، التي نشأت في وقت ما بعد القرن السادس كاحتجاج على النظام الطائفي والطقوس الواسعة في الهندوسية، صورة أكثر تعقيداً

فيما يتعلق بالتسامح. من ناحية، كانت البوذية تتقاسم مع الهندوسية مقاربة مريحة ومرنة نسبياً للعقيدة، بينما كان هناك العديد من الكتابات البوذية، لم يكن هناك نص مقدس واحد؛ لم يكن هذا ديناً كتابياً. لقد رأينا بعض ملامح المرونة البوذية في الإشارة إلى التعديلات التي تم إدخالها على الثقافة الصينية، خلال عهد أسرة تانغ المبكر. وحذرت البوذية حصراً أيضاً من الاعتماد غير المبرر على طقوس معينة. من ناحية أخرى، ولدت البوذية مطالبات تبشيرية، على عكس الهندوسية، التي رعت القليل من الجهد للانتشار خارج شبه القارة الهندية. كان هناك شعور بالحقيقة البوذية الفائقة، وهذا يمكن أن يثير المشكلات عندما تتداخل مع المعتقدات والممارسات الدينية الأخرى. مرة أخرى، هناك أدلة متنازع عليها، على سبيل المثال، على الهجمات البوذية على الهندوس في الهند، بما في ذلك إعدام المؤمنين الهندوس.

أكد بوذا وأتباعه أن لديهم وحدهم صيغة الروحانية الكاملة: فقط الطريق النبيل ذو الثمانية منعطفات سيؤدي إلى النيرفانا. وبطبيعة الحال، أشاروا، على وجه التحديد، إلى ما اعتبروه العديد من العيوب الأساسية في الهندوسية، والتي اعتبروها في المقابل ديناً أدنى. هنا، كما سنرى، يمكن أن يكون أساساً واضحاً للتعصب. ومع ذلك، يعتقد البوذيون أيضاً أن الأنظمة الدينية البديلة لم تؤد إلى الهلاك، وأن التناسخ إلى مستوى روحي أعلى يعتمد على السلوك الصحيح في هذه الحياة، وليس على الإله الذي يؤمن به المرء. ولم يكن هناك أي طموح صريح لتحقيق مثل هذا الالتزام الواسع تجاه البوذية مع طرد الديانات الأخرى، ولم يكن هناك أي إله واحد يمكن أن يكون بمثابة الأساس لمطالبة بعضهم بالشمولية.

ظهرت العديد من جوانب التسامح البوذي في مراسيم الإمبراطور أشوكا، بعد تحوله الديني، نحو عام 259 ق.م. لقد افترض الإمبراطور أنه كان يروّج الحقيقة الدينية، وسعى إلى تنظيم البوذيين أنفسهم لتعزيز الممارسة المناسبة. لكن التسامح كان جزءاً من هذه الحقيقة والممارسة. كانت هذه حقيقة: أشوكا عمل في بيئة استمرت فيها العديد من الديانات أو المتغيرات في الازدهار، وشارك أفراد أسرته في عدد من الطوائف المختلفة. وكانت هذه مسألة مبدأ بوذي. مراسيم أشوكا، المنحوتة على الصخور لضمان صمودها زمنياً، توضح هذا النهج المتسامح، مع ربطه بالمثال البوذي لدارما:

«هكذا فإن مرسوم الصخرة الثاني عشر: (الملك) يكرم جميع الأديان وأعضاء النظم الدينية والأشخاص العاديين على حد سواء، مع الهدايا ومؤشرات التقدير المختلفة. غير أنه لا يقدّر أياً من الهدايا أو الأوسمة بقدر ما يقدّر نمو الصفات الأساسية للدين في الرجال من جميع الأديان. قد يأخذ هذا النمو أشكالاً عديدة، ولكن جذره هو حماية خطاب المرء، لتجنب تمجيد إيمانه وتقليل إيمان الآخرين بشكل غير صحيح أو، عندما تكون الفرصة مواتية، بشكل غير لائق. تستحق أديان الآخرين أن يتم تكريمها لسبب أو لآخر. بتكريمهم، يمجد المرء إيمانه ويؤدّي في الوقت نفسه خدمة لإيمان الآخرين. من خلال التصرف بخلاف ذلك، يصيب المرء إيمانه ويؤذي إيمان الآخرين. لأنه إذا قام رجل بتمجيد إيمانه وتقليل قيمة الآخر بسبب إخلاصه لإيمانه ولأنه يريد تمجيده، فإنه يضر بإيمانه بشكل خطير. لذا فإن الوفاق وحده يستحق الثناء، لأنه من خلال الوفاق يمكن أن يتعلم ويحترم مفهوم الدين الذي يقبله الآخرون. (الملك) يتمنى من الرجال من جميع الأديان في معرفة

مذاهب بعضهم بعضاً واكتساب مذاهب سليمة.... يتم تعيين العديد من المسؤولين في المهام التي تؤثر في هذا الغرض.... والهدف من هذه التدابير هو تعزيز الإيمان الخاص لكل رجل وتمجيد الدارما (طريقة العيش الصحيحة)».

ها هنا، بوضوح، كان أحد التصريحات المبكرة العظيمة للتسامح في تاريخ البشرية، ويرتبط مع ذلك بمعنى أن المذهب البوذي يوجه نحو أفضل طريق. في المقابل، فإن أشوكا لا يرعى النشاط التبشيري البوذي بصورة متزامنة فقط، وبدء العملية التي من شأنها أن تأخذ البوذية إلى أماكن مثل سريلانكا، ولكنه أيضاً كلف المسؤولين لدعم الطوائف الأخرى كذلك. وحتى في العمل التبشيري، أصر أشوكا على أن الإقناع والتأمل كانا الأداتين الصحيحتين الوحيدتين، وليس الوصفات الجامدة أو ادعاءات التفوق.

غير أن موقف أشوكا الصريح تجاه الأديان الأخرى كان معترفاً به من خلال جهوده لتعزيز العقيدة بين الرهبان البوذيين والراهبات أنفسهم: لم يتغاضَ عن التباين الفردي في هذه المراتب الدينية. «إذا كان راهب أو راهبة يعطل سانغا (المجتمع الديني)، سيطلب منه أو منها لبس رداء أبيض والعيش في غير محل إقامة الرهبان». وأمر الحاكم بنشر هذا المرسوم في كل معبد أو دير، وكذلك نقله إلى المؤمنين العاديين.

هذا المزيج ـ من التسامح الحقيقي، بما في ذلك الاعتراف بأن الآخرين قد يكتشفون الحقائق الدينية، وأن الطروحات البوذية لا تشمل بالضرورة الحقيقة الكاملة، بل أيضاً القدرة على تحديد بعض قواعد العقيدة والطقوس التي يجب مراعاتها في الإيمان ـ وضع الأساس للتطور التاريخي للبوذية في أجزاء كثيرة من جنوب شرق وشرق آسيا.

كان التسامح هو القاعدة. تقدمت البوذية غالباً في كثير من الأحيان عن طريق التقاط عناصر من الثقافة المحلية، ليس فقط القيم الصينية ولكن أيضاً، في بعض الأحيان، الآلهة أو الأرواح في دين المشركين، الذين تحولوا إلى حماة للشريعة البوذية. في اليابان، غالباً ما كان هذا النهج يجمع بين العبادة البوذية وعبادة الشنتو المحلية، حتى داخل المزارات المتبادلة. وكانت النتيجة حشداً مذهلاً من مجموعات بوذية محددة، اعتماداً على المنطقة وأحياناً داخل منطقة واحدة. في الوقت نفسه، لم يكن القصد من التنوع هو إخفاء الادعاء الأساسي بأنه في المسائل المتعلقة بالتقدم الروحي في نهاية المطاف، كانت الممارسات البوذية وحدها تعتبر فعالة.

ومع ذلك، كان البوذيون أحراراً أيضاً في انتقاد الأساليب التي اعتُبرت زائفة بشكل واضح، بما في ذلك المادية غير المبررة، ولاحظوا أن بعض الأديان غير فعالة بشكل واضح، على الرغم من أنها مقبولة، بما في ذلك الأديان التي أكدت التوحيد، ولكن الهندوسية أيضاً. وهكذا، صنف كوكاي، وهو زعيم بوذي ياباني في القرنين الثامن والتاسع قبل الميلاد، بعض الأديان التي ركزت على مفهوم الإله على أنها «طفولية»، واحتفظ بجميع الآثار المتقدمة في تصنيفاته لمختلف أشكال البوذية.

وقد يكون التعصب موجهاً نحو طوائف بديلة داخل البوذية نفسها. وبينما أسست البوذية سجلاً مسالماً إلى حد كبير، رعت الجماعات البوذية اليابانية، الممزوجة بالمجتمع الإقطاعي، حرباً صريحة على بعضها بعضاً لمجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك ادعاءات التفوق الديني. صنف نوع البوذية الذي انتشر في جنوب شرق آسيا أحياناً على أنه متفوق للتقاليد البوذية في الهند نفسها، ودعا «للأقل».

أنتجت سريلانكا بالتالي، حيث كانت للبوذية سلطة قوية، بياناً قوياً عن التعصب في أوائل القرن الثالث عشر، وفقاً لسجل محلي: «إن جزيرة لانكا تنتمي إلى بوذا نفسه؛ وهي مثل خزانة مليئة بالأحجار الكريمة الثلاثة. ولهذا، فإن إقامة المؤمنين المخطئين في هذه الجزيرة لن تكون أبداً دائمة، تماماً كما لم تكن إقامة الهولات القديمة دائمة. حتى لو كان غير بوذي يحكم سريلانكا بالقوة لفترة من الوقت، فإن قوة بوذا هي أن سلالته لن يتم ترسيخها. لذلك، فإن لانكا مناسبة للملوك البوذيين فقط؛ من المؤكد أنه سيتم ترسيخ سلالاتهم». وفي الواقع، رعى البوذيون السريلانكيون منذ فترة طويلة نمطاً من التعصب إزاء المهاجرين الهندوسيين التاميليين من الهند، الذين أقاموا لفترة طويلة كأقلية في الجزيرة، لكنهم ينتمون إلى عرق ودين مختلفين، نمط من شأنه أن ينفجر في عنف متبادل هائل في مطلع القرن الحادي والعشرين (إلى جانب الهجمات البوذية على الأقليات المسيحية والإسلامية كذلك). بهذا المعنى، بالتأكيد، تم مزج البوذية السريلانكية مع مفهوم حديث واضح للعنصرية والقومية، ولكن العناصر الأساسية لم تكن جديدة.

إجمالاً، إذاً، تقف البوذية بمثابة شيء من متغير تاريخي. بالمقارنة مع الديانات التبشيرية الأخرى، فإن لديها سجلاً متميزاً من التسامح، وهذا يرتبط ببعض أهم خصائص الدين. حتى الآن يمكن أن تؤدي مزاعم الحقيقة إلى شكوك متبادلة بين الجماعات البوذية المختلفة، وإلى تحديد الأديان الأخرى ليس فقط بكونها أدنى منها، ولكن أيضاً بوصفها هجوماً عدائياً ومبرراً. تنتشر الرسالة المختلطة في العالم المعاصر، مع التزام بوذي غير عادي بالوئام والسلام الدينيين، ولكن مع القدرة على العنف المرتبط دينياً ليس فقط في سريلانكا، ولكن في بورما (ضد أقلية إسلامية) كذلك.

الخاتمة

تقدم المجتمعات الإنسانية، من فترة الصيد وجمع الثمار الطويلة وحتى صعود ونضج الحضارات المبكرة، سجلاً غامضاً فيما يتعلق بالتسامح المتبادل. شملت الدوافع وراء التعصب حاجة حقيقية لتماسك المجموعة. لقد تغذت أيضاً من الدافع، الذي لاحظه المراقبون مثل هيرودوت مباشرة، أن نفترض أن تقليد المرء كان متفوقاً بشكل واضح، دافع بدأ دوره بشكل متزايد مع تفاعل مجموعة واسعة من الناس، كما حدث في الفترة الكلاسيكية. أسهمت التطورات التاريخية الأخرى بشكل أكبر. يمكن للحكومات، التي تهتم باستقرارها الخاص، أن تطور بسهولة شكوكاً حول الجماعات التي ظهرت فيها معتقدات غير اعتيادية. في حين أن الحضارات المبكرة لم تصر على الولاء النشط من الرعايا ـ على عكس الهدوء السلبي ـ فقد تكون لديهم مخاوف بشأن الأديان التي شكلت أهدافاً منفصلة خاصة. أخيراً، أدى تزايد التعقيد بين الأديان، والذي يشير إلى ظهور أفكار جديدة حول الألوهية، في اليهودية، أو ادعاءات الحقيقة الأوسع كما في جوانب البوذية، إلى ظهور تشجيعات جديدة على التعصب أيضاً.

لكن التسامح، أو التسامح الذي يعتد به على الأقل، يمكن أن يسود رغم ذلك. قد تحتاج المجموعات إلى بعضها بعضاً وتتجاوز بعض العداوة المتبادلة نتيجة لذلك. قد تظهر الأديان، وخاصة الشرك، مرونة حقيقية، بما في ذلك القدرة على دمج عناصر جديدة مستمدة من لقاءات جماعية. كانت لدى المجتمعات المعقدة أسباب وجيهة لتعزيز السلام بين الجماعات المختلفة داخل حدودها المتوسعة. التصريحات المثيرة للإعجاب للتسامح ـ من بريكليس، أو من الرواقيين، أو من البوذيين التابعين لأشوكا ـ تنتشر كذلك، مفندة العلماء الذين يفترضون أن

التسامح ليس إلا سمة حديثة أو غربية حديثة. في الواقع، هناك أمثلة على نمط الحياة والتسامح بين المجموعات والتسامح الديني في المجتمعات والحضارات المبكرة التي تم فقدانها في خضم التطورات الأحدث، هو تحذير، بالتأكيد، حول افتراضات مضللة للتقدم.

ستعتمد تجارب التسامح أو التعصب اللاحقة على العديد من هذه السوابق المختلطة، على الرغم من أننا سنرى في الفصل التالي أن العناصر الإضافية ستضيف مزيداً من التعقيد. هناك سؤال آخر، من المراحل التكوينية للتاريخ الإنساني، يستحق الاهتمام، على الرغم من أنه ليس من السهل الإجابة عنه. فهل كانت هناك مجتمعات إقليمية معينة، بحلول أوائل القرون الميلادية، محكومة بالفعل بالتسامح بشكل خاص، أو غير متسامحة بشكل خاص، مع العلم بأن كل مجموعة كبيرة ستعرض بمرور الوقت عناصر كل نهج؟ هل كانت شبه القارة الهندية بفضل النهج الهندوسي والنظام الطائفي والحدود السياسية الفضفاضة، مفتوحة لمزيد من التسامح المتبادل أكثر من بعض المناطق الأخرى؟ على سبيل المثال، قد تكون القدرة على الحفاظ على عدد غير عادي من اللغات المنفصلة مؤشراً إيجابياً، على الرغم من أن المجموعات اللغوية لم تكن سلمية دائماً. هل وضعت الصين بالفعل إطاراً مميزاً يجمع بين عدم وجود حماسة دينية هائلة مع التمسك بالعديد من التقاليد الثقافية الإقليمية وفكرة العقيدة السياسية التي يمكن أن تحد من التفاعلات مع الغرباء؟ أم أن احتمال حدوث تمايز هندي-صيني مبكر، ولكن دائم يدفع السوابق بعيداً جداً؟ وماذا عن الشرق الأوسط أو منطقة المتوسط، هل كانت هناك قيم ذات صلة من شأنها المضي قدماً؟ من الخطورة وغير الدقة افتراض أن أي تقليد إقليمي قد تم تبنيه؛ التغيير، تجاه أو ضد تسامح أكبر، كان ممكناً دائماً. ولكن ربما تم تحديد بعض

الاحتمالات الإقليمية التي من شأنها أن تتكيف مع ردود الفعل في وقت لاحق. ها هنا سبب آخر لوضع أنماط المجتمعات والحضارات المبكرة في الذهن، عند تقييم الأفكار والمؤسسات الحديثة.

قراءة إضافية

عن «الشخصية الاستبدادية»: مارجوكا فان دورن Marjoka van Doorn، «طبيعة التسامح والظروف الاجتماعية التي تظهر فيها»، مجلة علم الاجتماع الحالية 62 (6) (2014): 927-905؛ ثيودور و. أدورنو Theodor W. Adorno، مينيما موراليا: انعكاسات من حياة محطمة (لندن، المملكة المتحدة: Verso، 1978)؛ كلفورد غيرتز Clifford Geertz، تفسير الثقافات (نيويورك: بيزك بوكس، 1973).

عن المجتمعات البدائية: ريتشارد أ. بوسنر Richard A. Posner، «نظرية المجتمع البدائي، مع إشارة خاصة إلى القانون»، مجلة القانون والاقتصاد 23 (1) (1980): 53-1؛ ريموند ك. كيلي Raymond C. Kelly، مجتمعات بلا حروب وأصل الحرب (آن آربور، مطبعة جامعة ميتشيغان، 2000)؛ جان ل. بريغس Jean L. Briggs، لا داعي للغضب: صورة لعائلة من الأسكيمو (كامبريدج، مطبعة جامعة هارفارد، 1970). انظر أيضاً روبرت ليفي Robert Levy، التاهيتيون: العقل والتجربة في جزر المجتمع (شيكاغو، مطبعة جامعة شيكاغو، 1973)؛ كاثرين لوتز Catherine Lutz، العواطف غير الطبيعية: المشاعر اليومية على جزيرة مرجانية ميكرونيزية وتحديها للنظرية الغربية (شيكاغو، إلينوي: مطبعة جامعة شيكاغو، 1988)؛ كينيث أ. لوكريدج Kenneth A. Lockridge، مدينة نيو إنغلاند: أول مئة عام، ديدهام، ماساتشوستس، 1636-1736 (نيويورك، NY: نورتون، 1970).

عن الحضارات الكلاسيكية: جودموندور هالفدانارسون Gudmundur Halfdanarson (محرر)، التمييز والتسامح في المنظور التاريخي (بيزا، إيطاليا: مطبعة جامعة بيزا، 2008)؛ دانييل نوي Daniel Noy، الأجانب في روما: المواطنون والغرباء (لندن، المملكة المتحدة: جيرالد داكورث وشركاه، 2000)؛ فيليب بورغيود Philippe Borgeaud، «مقدمة: ديانة الأجنبي وحدود التحمل، وجهات نظر قديمة»، تاريخ الأديان 50 (1) (أغسطس 2010): 1

- 6؛ ألين ميشيل Alain Michel، «حول مرسوم نانت: التقاليد اللاتينية والتسامح»، دراسات أدبية 32 (2-1) (2000): 35_25؛ كارولين ديوالد Carolyn Dewald، «التعبيرات الأدبية اليونانية الرومانية للتسامح الديني»، في يعقوب نيوسنر وبروس شيلتون (محرران)، التسامح الديني في العالم (ويست كونشوهوكن: تمبلتون، مؤسسة الصحافة، 2008)، 31 - 59؛ أندرو فيالا An-drew Fiala، «التسامح الرواقي»، بوبليكا 9 (2) (2003): 168-149؛ ماري فرانسواز باسيلز Marie-Francoise Baselz، الضحايا في العصور القديمة: الضحايا، الأبطال، الشهداء (باريس، فرنسا: فيارد، 2007)؛ جون تيوفيل دريير June Teufel Dreyer، «الصين، النموذج أحادي الثقافة»، أوربس 43 (4) (1999): 581؛ ديرك بود Derk Bodde، «الأفكار السائدة في تشكيل الثقافة الصينية» (1942)، في تشارلز لو بلانك ودوروثي بوري (محرران)، مقالات عن الحضارة الصينية (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1981)، 132 ـ 8.

عن اليهودية: جراهام ن. ستانتون Graham N. Stanton وجاي ج. سترومسا Guy G. Stroumsa (محرران)، التسامح والتعصب في اليهودية والمسيحية المبكرة (كامبريدج، المملكة المتحدة: جامعة كامبريدج، 2008)؛ باروخ أ. ليفينBaruch A. Levine ، «التسامح في التوحيد الإسرائيلي القديم»، في يعقوب نيوسنر وبروس شيلتون (محرران)، التسامح الديني في أديان العالم (ويست كونشوهوكن، بنسلفانيا: مطبعة تمبلتون للمؤسسة، 2008)، 15-30؛ نتانيل فيشر Netanel Fisher، «دولة يهودية؟ محادثات مثيرة للجدل والنزاع على الشخصية اليهودية لإسرائيل»، يهود معاصرون 33 (2013): 240-217.

عن البوذية والهندوسية: كريستين سكيل Kristin Scheible، «نحو سياسة تسامح بوذية: حالة الملك أشوكا»، في جاكوب نيوسنر وبروس شيلتون (محرران)، التسامح الديني في الديانات العالمية (ويست كونشوهوكن، بنسلفانيا: تمبلتون، مؤسسة الصحافة، 2008)، 317-330؛ برادلي س. كلوف Bradley S. Clough، «سياسة التعصب: حالة السنهالية البوذية»، في جاكوب نيوسنر وبروس شيلتون (محرران)، التسامح الديني في الديانات العالمية (ويست كونشوهوكن، بنسيلفانيا: تمبلتون، مؤسسة الصحافة، 2008)، 33 -1 359؛ هيركاوا آكيرا Akira Hirakawa (محرر). بول غرونر Paul Groner، تاريخ البوذية الهندية (هونولولو، هاي: مطبعة جامعة هاواي، 1990).

3

المسيحية والإسلام

إن ظهور أكبر ديانتين سماويتين، المسيحية والإسلام، لم يغير بالكامل السياق بالنسبة إلى التسامح. فلم تنتشر الديانتان في كل مكان، مما يعني أن التقاليد الإقليمية الأخرى، كما في الصين أو الهند إلى حد ما، لا تزال قابلة للتطبيق. ولم تكن الديانتان تكشفان عن تناغم كلي. استنسخت كلتاهما بعض الأساليب السابقة للتسامح، بما في ذلك في حالة الإسلام رغبة في قبول وجود الديانات الأخرى، حتى مع اعتبارها أقل شأناً.

علاوة على ذلك، تمت مشاركة بعض القضايا التي أحدثتها الديانتان الجديدتان السماويتان مع أديان أخرى، لا سيما اليهودية (ليس ذلك من المستغرب، لأن المسيحية والإسلام أضيفتا عمداً على سابقة يهودية) والبوذية. وقد تقدمت هاتان الديانتان أيضاً ببعض طروحات الحقيقة الخاصة، والتي على الأقل قد تعقد التسامح. كانت للبوذية، على وجه الخصوص، صفات تبشيرية خاصة بها، مما يعني أن بعض مؤيديها كانوا يعتقدون أن لديهم إيماناً متميزاً يجب أن يؤخذ، وأشخاص قد يكونون بغير ذلك محبوسين في معتقدات وممارسات أدنى.

أخيراً، فيما يتعلق بالمراحل التمهيدية، أمكن للمسيحية والإسلام تخفيف بعض أشكال التعصب السابقة. من حيث المبدأ، على سبيل

المثال، وإلى حد ما في الممارسة العملية، فإن إيمانهما بأن جميع الناس لهم أرواح أمكن أن يعدل من التحيزات التقليدية ضد الفئات الاجتماعية الدنيا أو الأجانب (إذا أرادوا المشاركة في الإيمان). تمت إعادة تعريف حالات التعصب بين المجموعات وبين الأقاليم، على الأقل جزئياً. شجعت كلتا الديانتين على التوسع الهائل للأعمال الخيرية والمساعدة المتبادلة، متغلبتين على العديد من الحواجز الاجتماعية السابقة.

ومع ذلك، كان التحدي الأساسي واضحاً بما فيه الكفاية: لقد طورت الديانتان الجديدتان طروحات حقيقة قوية أعادت تعريف قضايا التسامح بعدة طرق، ليس فقط في المجال الديني المحض، ولكن في مجالات أخرى، مثل السلوك الجنسي. أضاف تداخل واسع النطاق مع الدولة ـ منذ فجر الإسلام، وبحلول القرن الرابع في حالة المسيحية ـ احتمالاً أكبر أوجد قضايا جديدة في العديد من مناطق العالم.

لأن المسيحية والإسلام أصبحا دينين حريصين على الانتشار ـ المسيحية بسرعة، والإسلام بعد بعض الوقت ـ كلاهما تقدما بحماسة غير عادية. أحد الأسباب وراء التأكيد عليهما هو الحقيقة البسيطة المتمثلة في أنهما أصبحا أكبر ديانتين في العالم، حيث انتشر الإسلام بسرعة كبيرة بين فترتي تأسيسه نحو عام 600م و1600، مع الانتشار خاصة في أفريقيا حتى بعد هذا، وانتشار المسيحية عبر أوروبا وبعض المناطق الأخرى، ثم اكتسابها لاحقاً مكاناً في الأمريكتين وأفريقيا وبعض المراكز الإضافية. مع وجود مليارين و1.6 مليار من الأتباع في العالم المعاصر، يكتسب المسيحية والإسلام، على التوالي، مكانة رقمية خاصة في تاريخ التفاعل بين الدين والتسامح.

ومع ذلك، يصح القول أيضاً أن الطروحات العقائدية والقانونية لهاتين

الديانتين تجاوزت ما اقترحته الأديان الأخرى، مثل البوذية؛ كما تخلصت من التوترات التي أظهرتها اليهودية، بين كونها مهمة شاملة والتركيز على فئة واحدة، لصالح التوعية الأوسع نطاقاً. هذا يعني أنه في حين لا يمكن وصف المسيحية والإسلام بأنهما ديانتان متعصبتان ـ كانت مقاربتهما وأشكالهما أكثر تعقيداً مما يسمح به هذا الفصل البسيط ـ إلا أنهما خلقتا تعقيدات جديدة للتسامح من شأنها أن تفرض على تاريخ العالم على مدار الألفية والنصف الماضية، تعقيدات نراها في الواقع في عناوين الأخبار الحالية. هذه التعقيدات، بدورها، تضمنت كلا الموقفين تجاه الأديان الأخرى، بما في ذلك منافسهما التبشيري الرئيس، ومناهج الانقسامات داخل الدين نفسه. اعتمد كل من المسيحية والإسلام اعتماداً كبيراً على تحديد مجموعة من المعتقدات حول الله وما كان مستحقاً له، وكان لكل منهما كتب مقدسة تصيغ عقائد وقواعد سلوك. حتى أكثر من البوذية، كان بإمكانهما الرد بصراحة على النزاعات الداخلية حول ماهية العقائد والقواعد التي كان من المفترض أن تكون. بل أكثر من اليهودية، أمكنهما التقدم بطروحات حصرية لا يمكن أن تترك مجال مساحة مشروع للأديان الأخرى.

وباختصار، فإن الديانتيان السماويتيان الجديدتيان أطلقتا فترة جديدة في تاريخ التسامح والتعصب، دون تغيير جميع السوابق الماضية. وتمتد عناصر هذه الفترة الجديدة إلى يومنا هذا، على الرغم من أن التطورات اللاحقة من شأنها أن تزيد من تعقيد الصورة، وفي حالات معينة، تلطف بعض النقاط الدينية الخشنة. سيركز هذا الفصل على القرون الأولى للديانتين الجديدتين: في حالة المسيحية، من أصولها إلى قبولها لاحقاً من قبل الإمبراطورية الرومانية حتى صعود البروتستانتية بعد عام 1500؛ وفي حالة الإسلام، من الأصول أيضاً إلى القرنين الخامس عشر والسادس

عشر. سوف يلاحظ التحليل مجموعة متنوعة من الدوافع، بما في ذلك العديد من الأمثلة الملهمة للتناغم المتبادل والتسامح الإبداعي حقاً.

ما يلي ليس، يجب التأكيد على ذلك، تاريخاً كاملاً للديانتين العظيمتين. ينصب التركيز على المواجهات مع التسامح والتعصب، والصورة ليست دائماً جميلة. أنا لا أسعى لتغطية تلك الجوانب الحيوية الأخرى من الديانتين اللتين تنطويان على عزاء روحي وشعور بالهدف، أو الشجاعة التي يمكن أن يولدها الإيمان، أو الإلهام المقدم للأعمال الفنية والمعمارية العظيمة، أو للأعمال الخيرية الكبرى. هذه الإنجازات الأوسع نطاقاً، والتي تستمر أيضاً حتى يومنا هذا، يمكن موازنتها مقابل التأثيرات في التسامح، عند النظر إلى التاريخ الديني على نطاق أوسع مما يعتزم هذا الفصل تقديمه.

المسيحية

الكنيسة المبكرة

نشأت قضايا التسامح على الفور في التاريخ المسيحي. كيف سيكون رد فعل اليهود على هذه الطائفة الجديدة؟ تحول العديد من القادة اليهود بسرعة إلى الهجوم. كان شاؤول الطرسوسي، بولس فيما بعد وعقب اعتناقه المسيحية، والذي سيصبح قديساً كاثوليكياً، مثالاً مبكراً في العديد من الحالات التي تعرض فيها المسيحيون للاضطهاد. فقد نشأ شاؤول في عائلة يهودية متدينة، وكان يأمل في القضاء على الإيمان الناشئ، وأقر في وقت لاحق أنه نشر حماسة «أبعد من القياس»، وهو ما يعكس نزعة التعصب داخل اليهودية التي تم تكريسها بقوة بالفعل، والتي لعبت دوراً واضحاً في تواطؤ بعض القادة اليهود فيما حدث ليسوع نفسه.

أثارت الجهود التبشيرية المسيحية، التي شارك فيها بولس بنجاح كبير، في نهاية المطاف، سؤالاً رئيساً آخر: هل يجب قبول الأغيار، وهل يتعين عليهم الالتزام بالممارسات اليهودية؟ بولس، بعد اعتناقه المسيحية، ترأس النهج الأحادي الأكثر شمولية، مصراً على أن الدين الجديد كان مفتوحاً للجميع، وأنه لا يلزم فرض عادات يهودية صارمة، مثل الختان. كان الإيمان بالمسيح، وليس التمسك اليهودي، هو المحك الآن، وهي خطوة توسعية متسامحة من ناحية، ولكنها انفتاح على التنافس مع طائفة أوسع من الديانات المتوسطية من ناحية أخرى. لم يكن بولس يتوقع التسامح من الزعماء اليهود، وكثيراً ما تعرض للهجوم، وتعرض خمس مرات على الأقل للجلد العلني. في نظر اليهود، أصبح الآن ضعيفاً كمسيحي وكمدافع عن الإعفاءات من التقليد اليهودي؛ وعارض بعض من أوائل أتباع المسيحية نهجه المسكوني، حيث ترددوا في التعامل مع الناس الذين لا يقيمون وزناً للقانون اليهودي. الأهم من ذلك هو معارضة السلطات الرومانية، التي شجعها القادة اليهود في كثير من الأحيان، والتي ستؤدي في النهاية إلى اعتقال بولس وإعدامه في روما نفسها.

من هذا السياق، والشعور المتزايد بين المسيحيين الأوائل بأن ديانتهم كانت ديانة مختلفة عن جميع الديانات الأخرى، أسمى منها، فقد جاء تشكيل كتب العهد الجديد، التي كانت ادعاءات التفوق فيها صريحة. لذلك قال بيتر مخاطباً «شيوخ إسرائيل» في أعمال الرسل 4.12: «لا يوجد خلاص في أي شخص آخر، لأنه لا يوجد اسم آخر تحت السماء بين الرجال يجب أن يتم خلاصنا به». امتلكت المسيحية، وحدها، الحقيقة، ومن هذه النقطة فصاعداً، على الأقل حتى وقت قريب جداً، فإن هذا التسامح المعقد بشكل جدي للخيارات الأخرى يحفظ

كضرورة عملية. حتى وقت قريب من عام 2000، عندما بدا الثبات في تعدد الأديان واضحاً، وتعايشهما في المجتمع العالمي مسألة ذات أهمية واضحة، تمكن المجمع الكاثوليكي لمذهب الإيمان من إصدار وثيقة تشدد على أن الأديان الأخرى لديها على الأقل مطالب جزئية أو أولية بالحقيقة، وقدموا «بغموض فقط» ما يحدده الإيمان الكاثوليكي وحده بوضوح. فيما يتعلق بالتعايش العالمي، أكد المجمع من جديد شمولية المسيح، وقابلية الإيمان للتطبيق على جميع الناس أياً كانت الأخطاء الحالية في طرقهم، على الرغم من هذه النقطة، كما سنرى لاحقاً، تم دمج طروحات الحقيقة مع قبول التسامح الديني.

في المسيحية المبكرة، كانت الرسالة الأساسية أكثر وضوحاً. مع الاعتقاد المسيحي باعتباره السبيل الوحيد إلى الخلاص، فإن الناس في الديانات الأخرى ملعونون، خاضعون للغضب والعقاب الإلهيين. وعندما تشكلت عقيدة الخطيئة الأصلية، فإن المفكرين المسيحيين يجادلون بشكل فريد بأنه حتى الأطفال الرضع، إن لم يدخلوا في الدين الحق من خلال المعمودية، سيكون مصيرهم الجحيم ـ لم تكن هناك حرية عمل وفكر لمن لا يلتزم بالدين.

هذه المعتقدات، بالطبع، لم تولد التعصب تلقائياً، من حيث المبدأ، لا يزال من الممكن السماح بالأديان الخاطئة، لكن في الممارسة العملية قوبلت بالعداء. قام العديد من المتعصبين المسيحيين، خلال القرون المبكرة، بمهاجمة المعابد والمواقع الدينية الأخرى، التي تسيطر عليها الديانات الأخرى: كانت النزعة الأيقونية مبررة بالحاجة إلى هدم الأوثان الخاطئة وتشجيع عبادة الإله الحقيقي الواحد. جادل قادة، مثل أوغسطين، ضد هذا التدمير، ولكن فقط لأن المسيحيين يمكنهم

مقاضاة أولئك الذين تعبدوا بشكل غير صحيح بوسائل أخرى. في القرن الخامس اندلعت المعارك بين المسيحيين بشكل متكرر، العازمين على تدمير تماثيل الآلهة والآلهات الرومانية، والاستيلاء على مواد البناء لبناء كنائسهم الخاصة، والحشود غير المسيحية المكرسة على قدم المساواة للدفاع عنها. عملت الحكومة الإمبراطورية، في أيامها الأخيرة، للدفاع عن نهج أكثر تسامحاً، على الأقل فيما يتعلق بالمزارات، بحجة أن الآثار الوثنية كانت جزءاً من إرث تاريخي، إلى جانب ذلك، قد تكون هذه الآثار مفيدة اقتصادياً في بعض الأحيان في مجتمع لا يزال مختلطاً، وقد ساعدت هذه الجهود بشكل واضح بالمحافظة على قدر لا بأس به من الفن الكلاسيكي. حتى إن بعض التماثيل أعطيت تسمية إضافية ـ «محمية باسم المسيح» ـ لتجاهل الاعتداء. ومع ذلك، ظلت التوترات على التسامح الفني والديني حية.

لم يكن القادة المسيحيون الأوائل مشاركين في الهجوم دائماً، جزئياً لأن أعدادهم الصغيرة شجعت في البداية على توخي الحذر، ولأن القيم المسيحية الأخرى، بما في ذلك النزعة السلمية، يمكن أن توجه المجتمعات المبكرة. لكن سياسة «عش ودع غيرك يعيش» تجاه مجموعات دينية أخرى لم تتضمن القبول المبدئي أو الأداء، لأن الهدف النهائي كان تحويل الجميع من خلال الإيمان المسيحي. يجب معاملة غير المؤمنين بطريقة مختلفة عن المسيحيين، لأنه كما لاحظ بولس (غلاطية 6: 10) كان من المهم أن تفعل الخير «خاصة لأولئك الذين ينتمون إلى أسرة الإيمان».

من المؤكد أن هناك أصواتاً أخرى، جزئياً لأنه في مواجهة العداء الدوري للسلطات الرومانية، كانت الأقلية المسيحية نفسها بحاجة إلى

بعض التسامح. وهكذا في أواخر القرن الثاني، أعلن اللاهوتي ترتليان Tertullian على الملأ: «اسمح لرجل واحد أن يعبد الله، وليعبد آخر جوبيتر». لم يكن ترتليان رجلاً متسامحاً: أمكن أن يشجب الوثنيين واليهود وحتى المسيحيين الذين لم يشاركوا وجهات نظره. لكنه يمكن أن يقبل أيضاً التعددية الدينية كحقيقة واقعة، في ظل بيئة دينية تنافسية للغاية. وتحدث لذلك بصراحة عن أهمية «حرية الدين». لا ينبغي حرمان الناس من «اختيارهم للإله» خشية «ربما لا أعبد من أريد، لكنني مجبر على عبادة من لا أريد. لن يرغب أحد، ولا حتى رجل، في تلقي عبادة مترددة». لكن الهدف الرئيس في هذه الحجة كان الحرية للمسيحيين أنفسهم، في وقت الاضطهاد. كان ترتليان واضحاً جداً أن الديانة الرومانية التقليدية كانت كاذبة، وتعتبر إساءة كبرى إلى الإله الحق. في كتابات عن «عبادة الأصنام» صرح ترتليان مباشرة أنه لم يكن مستعداً للتسامح مع الممارسات الوثنية، كما كان بعض الزعماء اليهود تاريخياً؛ لأنه في النهاية كانت مسابقة بين الصواب والخطأ، وليس مجرد الحاجة إلى الحفاظ على هوية مجموعة دينية واحدة.

أوجدت العلاقات مع اليهود تعقيدات مبكرة لا مفر منها. فمن ناحية، كان الدين اليهودي خاطئاً، على الرغم من أن قادة مثل ترتليان اعترفوا بأنه يضم عناصر من الحقيقة أكثر من الوثنية الرومانية، وأن المسيحيين «مرتبطون بالدين اليهودي». ومن ناحية أخرى، فإن المسيحية قد خرجت من اليهودية، وكان هناك أمل كبير، في نهاية المطاف، في تحويل اليهود أنفسهم. واصل بعض المسيحيين الأوائل فعلاً الذهاب إلى المعبد اليهودي وقبول الاحتفالات الأخرى. وبصورة أعم، فإن الآمال الخاصة بتحويل ذوي القربى الدينية تعني أن مهاجمة اليهود بعنف

شديد ستكون شيئاً غير لائق: اليهود بحاجة إلى البقاء حتى يتمكنوا من التحول. استمرت الحوارات بين المسيحيين واليهود لفترة طويلة، لا سيما في الجزء الشرقي من الإمبراطورية الرومانية. لكن العلاقة ازدادت تعقيداً بسبب العداء اليهودي الكبير للدين الجديد، والذي غالباً ما اندلع تحت وطأة التعذيب وغيره من أعمال العنف ضد المؤمنين المسيحيين. بحلول القرن الثاني، ومع اكتساب المسيحيين تفوقاً عددياً على أتباع الديانة اليهودية، اتسعت الفجوة بين المجموعتين، وبحلول أوائل القرن الرابع، في الإمبراطورية الغربية، كان الصدع كاملاً. تم التقليل من أهمية الأصول اليهودية للمسيحية باطراد.

هكذا، خلال القرنين الرابع والخامس، كان بعض القادة المسيحيين يحمّلون اليهود مسؤولية مصير المسيح، وهو اتهام سيستمر في تبرير عدم التسامح مع الزمن إلى عهد قريب للغاية. أوضح مرسوم روماني جديد أن المسيحيين قد يحاولون تحويل اليهود، وحظر أي انتقام من المتحولين من اليهود أنفسهم؛ ولكن من ناحية أخرى، «إذا كان ينبغي لأحد أن ينضم إلى طائفتهم الشريرة» فقد يعاقب بالإعدام. ختم التقسيم قرار القرن الرابع فلم يعد يقبل حساب الفصح اليهودي كأساس لتقويم عيد الفصح، كما وضعه الإمبراطور قسطنطين في رسالة في ذلك الوقت، كان «لا يستحق» أنه في الاحتفال بهذا العيد الأقدس، يجب أن نتبع ممارسة اليهود، الذين دنسوا أيديهم بخطيئة هائلة. «دعنا إذاً لا نتقاسم شيئاً مشتركاً مع الحشد اليهودي البغيض؛ لأننا تلقينا من مخلصنا طريقة مختلفة».

سيبقى العداء المسيحي واسع النطاق لليهود قضية تسامح مهمة من هذا الموضع، في أواخر الإمبراطورية الرومانية، وحتى الأزمنة الحديثة للغاية، لا سيما في أوروبا، ولكن في مناطق أخرى أيضاً، ولا

تزال التوترات قائمة حتى اليوم. كان تدهور العلاقات، من ردود الفعل المختلطة إلى الادعاءات المنهجية بالتفوق الروحي والأخلاقي، علامة مهمة على التطور المسيحي، حيث اكتسب الدين القوة.

كانت هناك مؤشرات مهمة أخرى أيضاً. كان التعصب المسيحي الواسع موجهاً ليس للمتنافسين الدينيين فقط، ولكن أيضاً إلى المتغيرات داخل الدين نفسه. وبدأت ترددات أوسع حول التسامح في التوضيح عندما، بحلول أوائل القرن الرابع، بدأت الإمبراطورية الرومانية في التخفيف من حدة هجماتها على المسيحية، وبدأت بالفعل في توفير إطار يمكن فيه الآن استخدام الدولة نفسها لفرض ما اعتبره القادة المسيحيون حقيقة دينية.

النضج.. مشكلة الهرطقة واستخدام الدولة

ظهرت مشكلة رئيسة للمسيحيين، القادة والمؤمنين العاديين على حد سواء، من الافتراض الكاسح بأنه يجب أن تكون هناك عقيدة واحدة فقط حقيقية داخل الدين نفسه. ولّدت الأديان الكتابية بشكل مميز افتراضات النقاء العقائدي، ولكن أيضاً العديد من الفرص لإعادة التفسير. كانت هذه مشكلة لاحظناها بالفعل داخل اليهودية. وأثارت البوذية قضايا مماثلة، ولكن نظراً لأن التعريفات الدينية كانت أقل مرونة ـ على سبيل المثال، لم يكن هناك أساس للنزاع حول طبيعة الألوهية ـ كان التحدي المتمثل في الوصول إلى التفسيرات المختلفة أقل حدة.

بالنسبة إلى المسيحية، بدأت الحاجة الملموسة لتعريف الأرثوذكسية والدفاع عنها تبرز بوضوح بشكل خاص بحلول القرن الثالث، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المفكرين المسيحيين، في هذه المرحلة، كانوا يتفاعلون مع الفلسفة اليونانية الرومانية، التي أوجدت فرصاً جديدة

للنزاعات التعريفية. تضمنت مجموعة من القضايا رجالاً مقدسين فرديين، غالباً ما كانوا يغالون في ممارسة الأشكال المتطرفة من التقوى، التي قد توجد أيضاً أفكاراً منحرفة؛ بمرور الوقت، في الصياغتين الشرقية والغربية للمسيحية، تم حل هذه الصعوبة إلى حد كبير من خلال تطوير الأديرة الأكثر تنظيماً التي يمكن أن تسمح بممارسة التقوى، ولكن تحت الانضباط الأوسع للنظام الديني والتسلسل الهرمي الداخلي.

ومع ذلك، كان الازدياد الأوسع للنزاعات العقائدية هو الذي تسبب في أكبر قدر من القلق، وكشف في معظم الأحيان عن عدم رغبة المسيحيين بشكل دائم في قبول تفسيرات متعددة. عندما نشأ خلاف، كان على أحد الأطراف أن يفوز، رغم أن العملية قد تستغرق بعض الوقت، بما في ذلك النقاش والاضطهاد النشط، وعادة ما يكون متبادلاً.

برزت الأريوسية Arianism ـ التي سميت باسم أسقف مصري، أريوس Arius ـ إلى الواجهة خلال القرن الثالث. على النقيض من الفكر المسيحي التقليدي، جادل الأريوسيون بأن يسوع المسيح، على الرغم من أنه إلهي، كان ابناً متميزاً للرب، وبالتالي فهو تابع للرب الأب. أصر معظم المسيحيين على اتباع نهج الثالوث، الذي زعم أن المسيح كان أحد تجليات رب واحد. وأدت الحجة إلى نقاش واسع النطاق خلال الجزء الأخير من القرن الثالث، مما أدى إلى بذل جهود للبحث عن حل أكثر تحديداً في القرن الذي تلا ذلك. أصر مجمع نيقية الأول، الذي عُقد عام 325 على تحديد نقاط عقيدة مسيحية مختلفة، بشكل صارم على النهج الثالوثي، وأدان الهراطقة الأريوسيين وطرح عقيدة نيقية، التي يجب على جميع المسيحيين الحقيقيين الايمان بها. جميع الأساقفة الحاضرين، باستثناء اثنين، وافقوا على هذا القرار، الذي وضع الأريوسيين بوضوح

في موقف دفاعي، وأمكن أن يبرر الهجمات على الانحرافات، بما في ذلك الجهود الرامية إلى نفي قادة الأريوسيين.

عند هذا المنعطف، تم دمج عنصر ثانٍ يتداخل مع التعصب إزاء وجهات النظر البديلة في هذه الحالة، وفي حالات كثيرة أخرى خلال القرون التالية: أصبحت الدولة متورطة.

تذبذب الحكام الرومان في تعاملهم مع الأقلية المسيحية، التي بلغت نحو 10 ٪ من إجمالي السكان بحلول أوائل القرن الرابع. لكن الإمبراطور الجديد، قسطنطين، قرر بشكل أكثر تحديداً القبول، من خلال مزيج من منطق الدولة ـ بالأمل في استخدام الدين لتعزيز الاستقرار في إمبراطورية آخذة في الانهيار ـ وبعض الإدانات الشخصية المحتملة (كانت والدة الإمبراطور قد غيرت دينها بشكل صريح). من هذا المنعطف فصاعداً، في أوائل القرن الرابع، وحتى زوالها في الغرب، وقف قادة الإمبراطورية مع المسيحيين، ليس فقط لإنهاء الاضطهاد، بل تشجيعاً لقبول أكثر انتشاراً.

كان لاحتضان الدولة آثار واضحة في التسامح، حيث شدَّد قسطنطين، على سبيل المثال، على أن المسيحيين قد لا يمانعون في الخدمة العسكرية على أسس دينية (دافع واسع النطاق في صدر المسيحية)، وأصبحت مسألة ما إذا كان التسامح مع اعتراضات المسيحيين على الحرب مسألة محسومة لصالح معاقبة المعارضين.

تدخل الإمبراطور أيضاً في النزاع الأريوسي، وكانت هذه الخطوة هي التي شكلت حقاً سابقة مهمة. من المفترض أن قسطنطين شعر بأن هذا النوع من النقاش المركزي في دينه الذي تم تبنيه حديثاً يتعارض مع الاستقرار، الذي كان يأمل في تحقيقه في الإمبراطورية، إذا كان أحد

أهداف احتضان الدولة للمسيحية هو وحدة واستقرار إمبراطوريين أكبر، كان على أحد الطرفين الفوز، وكانت للحكومة الإمبراطورية الآن مصلحة مباشرة في النتيجة. ربما كان قد وقف إلى جانب الثالوثيين من خلال قناعاته العقائدية الخاصة.

مهما كانت مجموعة الدوافع، فقد انحاز قسطنطين بقوة إلى جانب العقيدة النيقية. وشدَّد المرسوم الإمبراطوري في عام 325 على أن يوقع كل مشارك في المجلس على المرسوم القاضي بعقوبة الإعدام، وهو عامل واضح في القبول العالمي من جانب الأساقفة المعنيين. وذهب المرسوم إلى أبعد من ذلك:

«إضافة إلى ذلك، إذا تم العثور على أي كتابة من تأليف أريوس، فيجب احراقها، بحيث لن يتم طمس شر تعاليمه وحسب، ولكن لن يترك أي شيء لتذكير أي شخص به. وأصدر بموجب هذا أمراً عاماً، بأنه إذا تم اكتشاف شخص ما قام بإخفاء كتابة من تأليف أريوس، ولم يقدمها على الفور واحرقها بالنار، فستكون عقوبته الإعدام».

في الواقع، لم يتم التخلص من البديل الأريوسي بشكل نظامي كما كان يأمل قسطنطين. وسرعان ما خفف الإمبراطور بنفسه من نهجه، جزئياً لأن ابنه ووريثه كان أريوسياً، وجزئياً إن هدفه الأساسي ـ الاستقرار السياسي ـ لم يخدم بشكل أفضل من خلال الهجمات غير المتسامحة على ما أصبح فصيلاً كبيراً. والنتيجة، لعدة عقود، كانت التناوب بين الاضطهاد المحلي والرسمي لأحد الجانبين، ثم الآخر. تم عقد العديد من المجالس اللاحقة لمحاولة تسوية القضية، لدرجة كبيرة حتى إن أحد المراقبين الساخرين زعم أن «الطرق السريعة كانت مغطاة بالأساقفة الراكضين». ومع ذلك، في أواخر القرن الرابع، تم القضاء على معظم

الأريوسيين، في المنطقة الأساسية من الإمبراطورية. وقد تم إحياء النزاع مرة أخرى مع عمليات الغزو من قبل القبائل الجرمانية، لأن بعض هؤلاء القادة الجدد قبلوا الأريوسية. وحثت بعض الفصائل مرة أخرى على التسامح، لكن آخرين أصروا على الهجوم؛ عملت إحدى المجموعات الغازية على حظر عقيدة نيقية في شمال أفريقيا، وحل العديد من الأديرة وإرسال قادة أرثوذكس إلى المنفى. لكن زعماء الجرمانيين وافقوا، في النهاية، على العقيدة، وبحلول أواخر القرن السابع عشر اختفت الأريوسية على الغالب. (ستنتعش لاحقاً، عندما تبرز البروتستانتية، لكن هذا كان تطوراً منفصلاً في حقبة مختلفة، وليس علامة حقيقية على أن التنوع العقيدي قد نجا من الهجوم المسيحي).

طُبقت مناهج مماثلة على الهرطقات الأخرى خلال القرون الأولى للكنيسة. لقد ظهرت مجموعة مميزة، تُدعى النساطرة، في بادئ الأمر في بلاد فارس، مع تحديد آخر لطبيعة المسيح. لقد تعرضوا للهجوم، وأجبروا إلى حد كبير على الذهاب إلى المنفى شرقاً إلى آسيا الوسطى والصين، حيث بقوا على مدى قرون عديدة.

كان المعنى الأساسي واضحاً: المسيحية تعني حقيقة واحدة، تدعمها الآن سلطة الدولة المقتنعة بأن عليها واجب الدفاع عن الإيمان الواحد، وأن التنوع المسيحي يهدد النظام السياسي. لم يكن النهج مجرد بناء نظري: الهجمات العنيفة على الجماعات التي تعتبر مهرطقة، وعمليات إعدام للقادة، والنفي القسري جميعها ترجمت التعصب تجاه الهرطقة إلى واقع حي.

لم يكن ممكناً حل نزاع واحد بشكل قاطع، رغم أنه وصل إلى الصدارة في مرحلة لاحقة، على الرغم من أنه لم يؤد إلى إعادة النظر في المبدأ الأساسي. ظهرت منظمتان مسيحيتان رئيستان مع انهيار

الإمبراطورية الرومانية في الغرب. الأولى، التي تركزت في روما، تميزت بالسلطة المتنامية للبابوية والاهتمام بالحفاظ على الوحدة المسيحية في الغرب، وسط التشرذم السياسي، ورعاية النشاط التبشيري في شمال أوروبا. والثانية، التي تركزت بشكل خاص في القسطنطينية، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية الباقية على قيد الحياة آنذاك، تميزت بالمزيد من التعاون بين الكنيسة والدولة واستياء من المطالبات البابوية بالسلطة. مع مرور الوقت، ظهرت اختلافات في العقيدة والطقس. لم يقبل المسيحيون الأرثوذكسيون الشرقيون الفكرة الكاثوليكية القائلة بأن القساوسة يجب أن يكونوا عازبين، على سبيل المثال، وكانت هناك كذلك خلافات حول أسرار معينة. ومع ذلك، استمر التعايش المتوتر المتكرر حتى القرن الحادي عشر، عندما وصلت الأمور إلى ذروتها، وسط إصرار الجانبين على أن يتراجع أحدهما. لقد تم رفض المبعوثين بين الكنيستين، بل تم إقصاؤهم بالفعل، وتوقف فرعا المسيحية عن الاعتراف بالصلاحية المتبادلة، وهو انقسام، من حيث المبدأ، لم يتم تجاوزه حتى يومنا هذا.

حصلت كلتا الكنيستين المسيحيتين على دعم القادة السياسيين المعنيين، وحافظت كلتاهما على السلطة داخل أقاليم منفصلة إلى حد كبير، الأرثوذكسية في أوروبا الشرقية، والإمبراطورية البيزنطية، وكذلك في العديد من المناطق السلافية، والكنيسة الكاثوليكية في الغرب. ومع ذلك، وكما هو متوقع، فإن الرفض المتبادل برر التعصب النشط، حيث تتداخل المجموعتان في مناطق قليلة. بعض عيون رعايا الأرثوذكس، في إيطاليا، على سبيل المثال تعرضوا آنذاك للهجوم، وتم القضاء عليهم من قبل الكاثوليك. كما نشأت نزاعات في شرق أوروبا ووسطها، حيث لم تكن الخطوط الحدودية واضحة دائماً، وحيث يمكن للتغيرات السياسية أن تولد قضايا جديدة.

هكذا في أوكرانيا، وهي معقل أرثوذكسي إلى حد كبير، أدى توسع الإمبراطورية البولندية-الليتوانية في القرن السادس عشر إلى إحداث جروح جديدة. كان الحكام الجدد من الكاثوليك المتحمسين، وشجعوا الهجمات على المؤمنين الأرثوذكس. كانت كنيسة كاثوليكية أوكرانية منفصلة هي إحدى النتائج، ولكن بالقدر نفسه من الأهمية كانت هناك سلسلة متكررة من الاضطهاد المتبادل اعتماداً على من اكتسب السلطة السياسية. وحلّت الإمبراطورية الروسية محل المغامرة البولندية، وكانت في الواقع متسامحة بشكل معقول بين مختلف الفصائل المسيحية، حتى ولّدت انتفاضة بولندية، في عام 1831، تحركاً حكومياً جديداً ضد المجموعة الكاثوليكية.

استمرت التوترات حتى في وقت أكثر حداثة. لقد أدى استقلال بولندا وتوسعها الإقليمي بعد الحرب العالمية الأولى إلى سيطرة الدولة على عدد من المناطق الأرثوذكسية إلى حد كبير. وكان الرد هو التدمير الرسمي لكاتدرائية أرثوذكسية رئيسة وتحويل 150 كنيسة إلى ملاذات كاثوليكية.

إن المعنى الأساسي واضح: لم تتدبر المسيحية أمر وحدة كاملة. لكن المجموعات المسيحية المختلفة تعايشت إلى حد كبير من خلال الانفصال الإقليمي - حيث كانت منطقة واحدة كاثوليكية وأخرى أرثوذكسية، وكان هناك أيضاً عدد قليل من الكنائس الإقليمية الأخرى - حتى بما في ذلك النزوح النسطوري إلى آسيا. نادراً ما تم التسامح المتبادل بسبب الحدود الجغرافية. وحيث تم تغيير الجغرافيا من خلال التغيير السياسي، كما هي الحال في أوكرانيا، كانت النتيجة عادة جهداً جديداً لفرض صيغة واحدة من الدين على صيغة أخرى. وعلى الرغم من ذلك، خصوصاً في الغرب، ظل القادة المسيحيون في حالة تأهب لقمع أي هرطقات أخرى قد تظهر داخلياً.

التعصب في أوروبا الغربية؟

أدخلت العديد من التطورات، التي بدأت منذ نهاية القرن الثاني عشر وما بعده، عناصر جديدة في النهج المسيحي للتنوع الديني في أوروبا الغربية، وسرعان ما امتدت إلى قيود سلوكية إضافية، لا سيما في العداء المتزايد للمثلية الجنسية.

أسباب هذه التطورات ليست واضحة تماماً، على الرغم من أنها بنيت على الأنماط التي أنشأتها بالفعل الإمبراطورية الرومانية في عهدها المتأخر. أثارت التحديات الجديدة، في شكل طفرة لاحقة من «الهرطقات»، استجابة قوية. وقد أضافت تحسينات في فعالية بعض الدول الأوروبية ـ وخاصة الملكية الفرنسية ـ القدرة على إنفاذ القانون للكنيسة الكاثوليكية، وفي الوقت نفسه، استخدام الملوك الطموحين القضايا الدينية لتوسيع سلطتهم الخاصة. البابوية، من جانبها، ظهرت في بعض الاتجاهات الجديدة كذلك، لإظهار القيادة المستمرة، وفي حالة واحدة رئيسة، لتوجيه الطاقات المسيحية ضد المنافس الرئيس للدين.

جون بوزويل John Boswell، المؤرخ الذي ركز بشكل خاص على توسع التعصب في العصور الوسطى المتأخرة، يتساءل أيضاً عما إذا كان التعقيد المتزايد للمجتمع الأوروبي، الذي أشار إليه نمو التجارة وظهور المدن (وإن كان لا يزال متواضعاً وفقاً للمعايير الآسيوية)، أثارت الحاجة الملموسة لفرض قدر أكبر من التوافق. والأهم من ذلك أن التعقيد شجع على زيادة القلق بشأن الاستقرار الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى هجمات جديدة على العناصر «الخارجية»، مثل اليهود. أخيراً، شكلت التطورات داخل المسيحية الغربية نحو مزيد من الاهتمام بقانون الكنيسة الرسمي، مع زيادة التعافي من السوابق الرومانية من قبل علماء القانون، والحركة

العظيمة نحو ملخصات المعرفة المسيحية، كما هي الحال في عمل توماس الأكويني Thomas Aquinas، إحساساً أكثر ثباتاً بالقواعد القانونية والمعايير الثقافية الثابتة التي يمكن قياس عدم التوافقات الخطيرة بناء عليها.

أول تطور محدد تضمن استجابة لمجموعة هرطقة جديدة، الكاثاريين أو التطهيريين Cathars، التي اكتسبت قوة خاصة في جنوب فرنسا. وكان لهم عدد من النزاعات مع الكاثوليكية التقليدية: لقد كانت لديهم قراءة أخرى لطبيعة المسيح تتعارض مع عقيدة نيقية. ورأوا العالم منقسماً بين قوى الخير والشر، وهو نموذج انحرف عن التركيز المسيحي على قوة الرب، وكانوا معادين لثروة الكنيسة المعاصرة وفسادها، وحثوا على العودة إلى الفقر والبساطة المسيحيين الأصليين.

أدينت أفكار الكاثاريين من قبل عدد من المجالس، من القرن الحادي عشر فصاعداً. وحث أحد هذه المجالس على أن الزنادقة «يجب سجنهم ومصادرة ممتلكاتهم». غير أن الجهود البابوية للحد من الهرطقة لم تكن ناجحة، ثم في أوائل القرن الثالث عشر قُتل مفاوض بابوي. وفي عام 1208، أعلن البابا حملة صليبية ضد الحركة، وهي الحملة التي أصبحت معروفة باسم الحملة الصليبية الألبيجنسية بسبب بروز مدينة ألبي كمركز للكاثار. تم طرد القادة المحليين، الذين تسامحوا مع الكاثار من الكنيسة، والأهم من ذلك، قرر ملك فرنسا القيام بعمل عسكري ضد النبلاء المنشقين في المنطقة. خلطت الأهداف هنا الرغبة في التوافق الديني مع فرصة واضحة لتمديد سلطة العاهل في منطقة جنوبية نائية. كانت النتيجة معركة منقطعة دامت عشرين عاماً فاز بها الملك ومؤيدوه في النهاية. لقد تم دمج المنطقة بشكل كامل في فرنسا، وتم سحق الكاثارية تدريجياً، والقضاء عليها بشكل فعال بحلول منتصف القرن الثالث عشر. قُتل

العديد من الكاثاريين فيما وصفه بعضهم بأنه أحد الأمثلة البارزة على «الإبادة الجماعية الدينية» في تاريخ العالم. في حادثة واحدة، تم حرق 200 ممن يسمون بالزنادقة معاً في محرقة هائلة.

كان من الأهمية بمكان بالنسبة إلى الجانب الديني من هذا القمع إنشاء البابا لهيئة جديدة، محاكم التفتيش، التي أنشئت لأول مرة لإجراء محاكمات للأفراد المشتبه في انتمائهم إلى الكاثارية. نظرت محاكم التفتيش، التي يديرها مسؤولو الكنيسة، عدداً كبيراً من القضايا. وفرضت عادة عقوبات تهدف إلى إظهار التوافق الديني، مثل المشاركة في الحج أو خياطة الصليب في ملابس الشخص. ولكن إذا تم اتهام أحد المشتبه فيهم بـ«هرطقة لايمكن التوبة عنها»، فإن محاكم التفتيش نيابة عن القانون تقوم بتسليمه إلى السلطات العلمانية لإصدار الحكم النهائي عليه، والذي كان ينطوي عادةً على إحراقه على العمود، على الرغم من أن السجن والنفي قد تم توظيفهما أيضاً. أوضح كتيب لاحق (القرن السادس عشر) النهج المتبع: «... العقوبة لا تتم في المقام الأول... من أجل تصحيح وصالح الشخص الذي تمت معاقبته، ولكن من أجل الصالح العام، من أجل أن يصبح الآخرون خائفين ومبتعدين عن الشرور التي يمكن أن يقترفوها». كما أن محاكم التفتيش أصبحت سيئة السمعة لاستخدامها التعذيب لمحاولة نزع الاعترافات.

بمرور الوقت، تم استخدام محاكم التفتيش ضد مجموعة متنوعة من الأهداف. تعرضت الهرطقات الأخرى للهجوم في عدة أجزاء من أوروبا. هاجمت محاكم التفتيش اللاحقة أيضاً السحر، أو الأفراد الذين يشتبه في أن لديهم قوى خاصة لإلحاق الأذى أو الخير. لقد تم التسامح مع «السحرة» على نطاق واسع في وقت مبكر ـ مرة أخرى، فقد يسعون

إلى مساعدة الناس، كما هي الحال في تشجيع الخصوبة، وليس الإضرار فقط ـ ولكن هذا الرأي يميل الآن إلى التراجع، حيث أصبحت محاكم السحر وسيلة لمهاجمة مجموعة من الأفراد المنحرفين في أجزاء مختلفة من أوروبا، خلال القرن السابع عشر وما بعده. في عام 1480، أنشأت الملكية الإسبانية محاكم التفتيش الخاصة بها (البرتغال ستفعل الشيء نفسه)، في المقام الأول لإحكام القبضة على اليهود والمسلمين الذين ادعوا أنهم تحولوا إلى المسيحية. وسيتم توسيع هذا الجهد إلى حد كبير، لا سيما استجابة للإصلاح البروتستانتي، مرة أخرى كوسيلة لقمع التنوع الديني؛ وتم توسيع النظام ليشمل أمريكا الإسبانية كذلك. ابتداء من القرن التاسع عشر فقط، سيتم حل مختلف محاكم التفتيش. وبينما لاحظ بعض العلماء أن صورة محاكم التفتيش قد تفوقت على وحشيتها الفعلية ـ فهي لم تعدم معظم السجناء، ولم تُدن كل من حاكمتهم ـ لا يزال صحيحاً أن من يصل عددهم إلى 150.000 شخص قد مثلوا أمام هذه المحكمة، وتم الحكم على ما لا يقل عن 3000 شخص بالإعدام. ومن المستحيل حساب التأثير الأوسع نطاقاً من حيث تخويف أعداد أكبر، والذي كان هدف المحكمة المعلن.

علاوة على الجهود المبذولة للدفاع عن حقيقة كاثوليكية واحدة من خلال الحروب الصليبية والمحاكم الجديدة، تصاعد العداء للأقليات العرقية والمثليين جنسياً أيضاً. وأصبحت الهجمات على اليهود شائعة بشكل متزايد. وقتل المئات في إسبانيا خلال أوائل القرن الخامس عشر. وقتلت جماعة مسيحية أخرى، كانت ظاهرياً في طريقها إلى الأرض المقدسة من أجل حملة صليبية، عدداً كبيراً من اليهود في ألمانيا. لقد ظهر أحد الاستثناءات المثيرة للاهتمام في الهجمات المكثفة،

وإن كانت متفرقة، على اليهود: رحبت مملكة بولندا من القرن الثاني عشر فصاعداً باليهود، افتراضاً على وجه الخصوص بسبب مهاراتهم التجارية. استمرت العداوة الشعبية، وحتى السياسة الرسمية أصبحت أكثر تقييداً بحلول القرن السابع عشر، لكن بولندا برزت لفترة طويلة بسبب سياساتها المتسامحة، وليس من المدهش أنها استقطبت أكبر عدد من السكان اليهود في أي بلد في أوروبا.

ينطبق النمط العام لتكثيف التعصب أيضاً على المثليين جنسياً. نال الشواذ، الذين تم التسامح معهم إلى درجة ما لفترة طويلة، اهتماماً جديداً، فقد اتهموا بخطيئة اللواط التي تم ذكرها في الكتاب المقدس. صنف مجلس كاثوليكي، عقد في عام 1213، النشاط الجنسي المثلي على وجه التحديد بأنه «ذلك الانقياد للشهوة الجنسية، الذي يتعارض مع الطبيعة». حتى المجموعات التي تميزت بإعاقة أو مرض جذبت مستويات جديدة من القمع، كما هي الحال في الاتهامات بأن الأشخاص المصابين بالجذام كانوا يسممون الآبار أو يسببون أضراراً أخرى.

كانت هذه هي البيئة التي دعا فيها البابا أوربان الثاني Pope Urban II، في نهاية القرن الحادي عشر، إلى حملة صليبية ضد سيطرة المسلمين على القدس، التي استولت عليها الخلافة الإسلامية على مدار عدة قرون سابقة. كانت هناك كل الدوافع وراء هذا الجهد: فقد كان البابا يأمل في تحويل النبلاء الأوروبيين من الحرب المتبادلة بينهم في الداخل إلى هجوم عسكري مفيد بعيداً، ودعا الإمبراطور البيزنطي إلى المساعدة في مواجهة الضغوط الإسلامية المتزايدة في منطقته. كانت هناك مزاعم أيضاً بأن المسلمين الأتراك، الذين يزدادون قوةً أثناء هجرتهم إلى الشرق الأوسط، يعاملون المسيحيين الفلسطينيين معاملة سيئة. والحروب

الصليبية ستستفيد من المصالح الأخرى، بما في ذلك الآمال الأوروبية لكسب مزايا تجارية جديدة وأرباح من الهجمات على الشرق الأوسط.

مع ذلك، فإن العداء المسيحي للإسلام كان محورياً في الأساس المنطقي برمته، على الرغم من حقيقة أن الديانتين تعايشتا بشكل معقول ودياً، وإن كان معظمهما في مناطق مختلفة، لعدة قرون. كان خطاب البابا الذي دعا إلى بذل جهد جديد ممتلئاً بمزاعم حول الفظائع التي ارتكبها المسلمون، وليعيد للأذهان الهدف الديني الذي وعد به الصليبيون إلى مغفرة الخطايا والدخول التلقائي إلى الجنة إذا ماتوا في سبيل هذا الجهد. نقلاً عن مراقبين زعموا تسجيل الخطاب (النسخة الأصلية غير متوفرة)، نعت أوربان المسلمين بـ«أعداء الرب الهمجيين»، «عرق محتقر ووضيع، يعبد الهولات». ويقال إنه أنهى مناشدته للهجوم على السيطرة الإسلامية على الأرض المقدسة بموعظة: حرب «شاءها الله»، «مجيدة» باسم المسيح. كما أوضحت الهجمات الصليبية على اليهود الألمان، فقد تم تنشيط الحركة من خلال اعتقاد قوي بأن على غير المسيحيين، إما أن يتحولوا وإما أن يموتوا.

في نهاية المطاف، فشلت الحملات الصليبية، بعد إنشاء مملكة مسيحية قصيرة الأمد وغالباً قاسية في القدس، وكذلك شن عدد من الهجمات الجانبية على مجموعات أخرى، مثل المسيحيين البيزنطيين. أصبحت الدوافع علمانية على نحو متزايد، وركزت على فرص النهب وكذلك المزايا التجارية. ومع ذلك، فإن الحملات الصليبية تمثل رمزاً للعداء الأوروبي المتزايد، ليس بالنسبة إلى الهراطقة فقط، بل إلى «الديانات الكتابية» الأخرى، وهي حركة من شأنها أن تؤدي أيضاً إلى طرد المسلمين (واليهود) نهائياً من إسبانيا في القرن الخامس عشر.

كما تم تطبيق الروح الصليبية على مناطق أخرى، مقدمة بذلك أمثلة إضافية للقمع الديني. منذ بداياته، وبالتأكيد بعد اعتناق قسطنطين المسيحية، عمل المسيحيون بجد لإقناع المشركين بالتحول إلى دينهم. تضمنت العديد من هذه الجهود الإقناع والتنازلات الحقيقية في بعض الأحيان مع المعتقدات والطقوس الوثنية، لكنها كان يمكن أن تتحول أيضاً، بالهجمات على الأفراد وتدمير المزارات الدينية الأقدم عهداً. اكتسب هذا النهج زخماً خاصاً في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، حيث شن النبلاء المسيحيون والملوك المتعاطفون حروباً على أماكن العبادة الوثنية مثل ليتوانيا، آخر معقل للشرك في أوروبا. يضاعف الحكام المحليون المشكلة أحياناً بالتظاهر بالتحويل ثم التراجع، وكذلك عن طريق استمالة ممثلي الأرثوذكس والكاثوليك. لكن العدوان المسيحي الصالح كان عنصراً أساسياً في الحملات التي أودت، في النهاية، بحياة ما لا يقل عن 150.000 شخص، كما تم تقديرها.

لعب الالتزام المسيحي بالمعتقد القويم والرغبة في استخدام القوة لمعاقبة وتخويف المعارضين، داخل الكنيسة وخارجها، دوراً حيوياً في تطور الدين في مختلف الفترات الزمنية. كانت المفارقة مع النهج الأكثر شمولاً ومرونة للعديد من الديانات السابقة، بما في ذلك على الأقل بعض صياغات اليهودية، واضحاً ومهماً. لم يكن هذا هو الوجه الوحيد للمسيحية، كما سنرى. لكنه كان الوجه الشائع، ومن الواضح أنه اكتسب شهرة متزايدة، لمجموعة معقدة من الأسباب، خلال العصور الوسطى المتأخرة. سيظل التحدي للتسامح أكثر حدة بعد عام 1500، مما ينتج عنه في نهاية المطاف مستوى من الفوضى من شأنه أن يؤدي، تدريجياً وبشكل غير كامل، إلى إعادة النظر في النهج.

الإسلام

يحيط الجدل الهائل بموضوع الإسلام والتسامح أو التعصب الدينيين. على النقيض من المسيحية، حيث تكمن معظم المشكلات الساحقة بوضوح في الماضي (وهذا لا يعني أن نرفض إرثاً مثيراً للقلق أحياناً ومرئياً حتى اليوم)، فإن الإسلام ونهجه تجاه الديانات الأخرى والطوائف الداخلية يشكل تقارير تتصدر صفحات الجرائد الأولى. إن العداوة الناتجة عن الهجمات الإرهابية المعاصرة، والتي تقترن أحياناً بقدر كبير من الكراهية المسيحية أو الغربية التقليدية للإسلام، تؤدي إلى إدانات مريرة بشأن ما يزعم أنه ضيق الأفق والعنف الإسلاميين، إلى جانب مزاعم بأن أي شخص يجد مرونة في هذا الدين هو ساذج أو هشّ أو كلاهما. ويشير علماء مدافعون، أقل صرامة، إلى تقليد مهم للتسامح ـ وهو ما تسميه فهيمة نصيري، وهي باحثة في إيران ـ، «أحد الأمثلة الأولى للتعددية الثقافية والاندماج» المضمنة في هذا الدين الديناميكي كجزء من نظامه العقيدي الأساسي. إن الحكم على تاريخ الإسلام والتسامح يدخل مباشرة في نقاش معاصر حول دور هذا الدين الرئيس.

من المحتمل أن تكون الحدود القصوى للثناء أو الإدانة هي كذلك فحسب، أي الحدود القصوى التي تغيب عنها الجوانب الأكثر مراوغة للواقع التاريخي. مما لا يثير الدهشة أن الإسلام كان قادراً على اتباع طرق متعددة للتنوع الديني، اعتماداً على الزمان أو المكان، لذلك من الممكن تقديم مجموعة متنوعة من الأمثلة اعتماداً على المعنى الذي يرغب المرء في البرهنة عليه.

منذ البداية، كان للإسلام العديد من الخصائص نفسها التي كانت تتمتع بها المسيحية، وهو أمر منطقي لأنه، كما لاحظ النبي محمد

صراحة، كان الدين مبنياً على العديد من المبادئ اليهودية والمسيحية، وكان مثالاً قاطعاً على كونه ديناً سماوياً. مما لا شك فيه أن الزعماء الإسلاميين يمكن أن يكونوا صارمين في إصرارهم على أن دينهم هو العقيدة الحقيقية الوحيدة، وعلى تفوقها الواضح على جميع الديانات الأخرى، كما كان كثير من المسيحيين. وكدين يؤكد الحقيقة المطلقة ـ مضيفاً إلى اليهودية والمسيحية، ولكنه يكملهما بتوجيه مباشر من الله ـ ومبني في نهاية المطاف على أن مذاهبه شاملة وموجهة إلى وواعظة للعالم بأسره، فإنه من الواضح أن الإسلام يستطيع استنساخ عدم مرونة المسيحيين في مجموعة من الميزات، كما يزعم بعضهم.

علاوة على ذلك، تميز الإسلام المبكر بسمة واحدة، كما لاحظ منتقدوه بفارغ الصبر، اختلفت عن المسيحية عندما كانت في تطورها في القرون الأولى. لقد تطرق إلى الاستخدام المبرر للعنف في الدفاع عن الدين. تم تقديم مفهوم الجهاد بأشكال مختلفة في القرآن، وقد تم تفسيره بأشكال مختلفة منذ ذلك الحين. ركز التعريف الأكثر قبولاً على نطاق واسع بين معظم المسلمين على النضال الذي يشترك فيه المؤمنون ليعيشوا حياة أخلاقية ودينية. لكن يمكن أن يعني الجهاد أيضاً الحرب ضد أي قوى تهاجم الإسلام، ويمكن أن يعني أيضاً الحرب ضد غير المسلمين التي يراد منها توسيع نطاق الإيمان والاخضاع لمبادئه. على عكس المسيحية، كان الإسلام في حياة النبي محمد مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالدولة منذ البداية ـ دولتي المدينتين مكة والمدينة ـ مما جعل من السهل افتراض أن دعم الحكومة، بما في ذلك استخدام القوة، يمكن أن يرتبط ارتباطاً مباشراً بمصالح الدين. شدَّد العرف الإسلامي على أن الحاكم الصالح لن يكون مسلماً متديناً شخصياً فحسب، بل سيضع

موارد الدولة وراء الدعوة للدين وقواعده وقوانينه. وبطبيعة الحال، ستطور المسيحية شعوراً مماثلاً بعد قسطنطين، مما قلل من التباين بين النُّهج السياسية للديانتين العظيمتين، لكن التمييز المبدئي يمكن أن يكون له بعض التأثير.

أخيراً، جمع الإسلام مع تطوره مجموعة واسعة من قواعد السلوك، والعديد منها في صميم الشريعة، أو في القانون المستمد منها. هنا المسيحية التقليدية أظهرت أيضاً حافزاً مشابهاً، ولكن السمات القانونية كانت أقل تفصيلاً بشكل عام. وأمكن تطبيق الشريعة الإسلامية أو تفسيرها على جوانب مختلفة من السلوك الاجتماعي أو التجاري. كانت القواعد المتعلقة بالنشاط الفني مقيدة، على الأقل من حيث المبدأ، وغالباً في الواقع: يجب عدم تجسيد البشر والحيوانات، خشية أن تدعو التجسيدات إلى عبادة الأصنام. وأمكن أن تمتد الحماسة التنظيمية إلى قواعد الزي. في حين أن القرآن لم يشترط صراحةً ارتداء النقاب بالنسبة إلى النساء، إلا أن التقاليد الشرق أوسطية شددت في النهاية على الأغطية المحكمة للشعر والوجه كجزء مما يعتبره الكثيرون عقيدة دينية. إن الأحكام، ليس فقط للمسلمين المؤمنين ولكن للمجموعات أو المناطق الأخرى، كثيراً ما تعكس الإحساس الناتج عن وجود طريقة واحدة فقط للتصرف وارتداء الملابس بشكل صحيح. يجب عدم ممارسة القيود التقييدية بشكل مفرط.

على أسس متعددة، إذاً، انطلاقاً من الاعتقاد المبدئي بأن القرآن كان البيان الأخير للحقيقة الربانية الموحى بها، يمكن للإسلام أن يولد مهداً كبيراً، وأحياناً يحشد الدعم السياسي والعسكري النشط ضد المعتقدات والأعراف البديلة.

ومع ذلك، لم تكن هذه هي القصة بأكملها، سواء تاريخياً أو في مظاهر الإسلام المعاصرة. أكد القرآن، على سبيل المثال، مراراً وتكراراً على أنه على الرغم من أن على القادة المسلمين واجب الوعظ بالحقيقة، إلا أنهم لن يتم تقييمهم بالنتيجة، ويجب ألا يستخدموا الإكراه في جهودهم للدعوة الدينية. [ما على الرسول إلا البلاغ](5.99). نادى النبي محمد نفسه مراراً وتكراراً بالتسامح فيما كان يعمل على ترسيخ دينه في غمار منافسة الأديان الأخرى، بما في ذلك الشرك التقليدي لدى العرب. في إحدى المراحل، أشار إلى المعارضين في مكة أنه لم يصدق ما يؤمنون به، وبدورهم لم يصدقوا ما يؤمن به، [لكم دينكم، ولي دين].

تعزز هذا الانفتاح على التسامح من خلال العديد من الميزات الأخرى للإسلام المبكر. في المقام الأول، سعى العديد من الزعماء الدينيين إلى قصر الإسلام العرب وحدهم؛ لقد تحركوا بسرعة أقل من نظرائهم المسيحيين، مثل القديس بولس، للإقرار بأن هذا الدين كان للناس كافة. كانت فكرة الدين المرتبطة بمجموعة واحدة، بطبيعة الحال، فكرة قديمة، وكانت في كثير من الأحيان متوافقة مع مزيج من بعض الازدراء، ولكن أيضاً بعض القبول للأديان، التي قد تكون لدى شعوب أخرى. كان هذا النهج متوافقاً منذ فترة طويلة مع السماح لأديان أخرى، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما وراءها، بمواصلة عملياتها حتى عندما انتشر الفتح العربي سريعاً منذ القرن السابع فصاعداً. تدريجياً اتخذ الإسلام أبعاداً أوسع في مجال الدعوة. واستقطب النجاح العربي بعض المجموعات، مثل العديد من البربر في شمال أفريقيا، لتبني جانب من الهوية العربية والارتباط بالدين الجديد في غمارهذه العملية. في نهاية المطاف، سوف يظهر موقف للدعوة أوسع نطاقاً، حيث ينشر المسلمون

الأتقياء كلمة الحق إلى ما وراء الأراضي العربية، وغالباً ما يخلطون بين الانطلاق التجاري وجهودهم في الدعوة للإسلام. لكن هذا الجهد الأوسع لم يمح الفكرة الأقدم تماماً، وهي أن الشعوب الأخرى قد تحتفظ بشكل شرعي، وإن كان بطريق الخطأ، بأديان أخرى.

علاوة على ذلك ـ وعلى نقيض واضح من المسيحية بعد فترة وجيزة من الاتصال الوثيق مع اليهودية والأصول اليهودية ـ أدرك النبي محمد علاقة الدين الجديد بكل من المسيحية واليهودية. لم يكن يسوع، في هذا الرأي، إلهاً ـ لقد اصطدم الإسلام صراحة مع المسيحية في هذا الصدد ـ لكنه كان نبياً مهماً يستحق الاحترام من المسلم المؤمن. وبشكل عام، تم تصنيف المسيحيين واليهود، بأنهم من أهل الكتاب، من الذميين، مع الحق الكامل في التسامح طالما قبلوا السلطة السياسية الإسلامية. كما أشار القرآن، [إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون]. وكما سنرى، مع توسع الإسلام أمكن تطبيق هذا النهج نفسه على الأديان الأخرى كذلك. وقد انعكس ذلك أيضاً في الاعتراف الإسلامي بأن الأطفال في الأسر غير المسلمة لن يدخلوا الجحيم إذا ماتوا ـ على عكس الإصرار المسيحي المألوف على الحاجة إلى الأسرار المسيحية لمواجهة آثار الخطيئة الأصلية للبشرية، وهو مفهوم لم يتبنه الإسلام.

بالنظر إلى هذا النوع من الحرية في الإسلام المبكر ـ كل من الميل إلى الحفظ للعرب والاعتراف الصريح ببعض الديانات الأخرى ـ فإن الدولة الإسلامية، كما تبلورت في ظل الخلافات المتعاقبة، لم تجعل في الواقع من الدفاع حصرياً عن الإسلام أو قانونه هدفاً سياسياً أساسياً. بعد

الخلفاء الأوائل للنبي، الذين قبلوا بوضوح مهمة دينية، وأعلنوا أن خلافة واحدة يجب أن تسود في الإسلام، مالت عناصر بعينها إلى الانحسار. كان بعض الخلفاء ورعين على الصعيد الشخصي، على الرغم من وجود تباين كبير هنا، ولكنهم على العموم كانوا أكثر اهتماماً بالفتح والاستقرار السياسي أكثر من الالتزام الصريح بالأهداف الدينية. في عهد العباسيين (750–1258)، ساد انقسام واضح بين الأئمة الإسلاميين، الذين حددوا وطبقوا العقائد الدينية، ومهمة الدولة نفسها. في هذا السياق العام، اتبعت الدولة الإسلامية طويلاً العديد من الأنماط التي كانت شائعة في معظم الإمبراطوريات الكلاسيكية، وليس التحول إلى الارتباط الوثيق بالأهداف الدينية الذي تطور في المسيحية مع قسطنطين والعديد من الحكام الآخرين. وهكذا كان لدى الزعماء السياسيين الإسلاميين كل الأسباب التي تدعوهم لقبول الأقليات الدينية في ممتلكاتهم الشاسعة – ليس فقط المسيحيين واليهود، ولكن أيضاً الزرادشتيين وغيرهم – طالما أنهم بدورهم قبلوا الدولة.

أضاف هذا الخليط المعقد إلى حد ما إلى النتائج التالية. أولاً، كان الإسلام متسامحاً في كثير من الأحيان أكثر من المسيحية، عندما تمكنت الأخيرة من الوصول إلى الدعم السياسي. ثانياً، تذبذب الإسلام في كثير من الأحيان، اعتماداً، ضمن أشياء أخرى، على ضغوط المسلمين وعلى شخصية حاكم معين. إن الإقرار بالتسامح المتكرر، وحتى بعض التبني القرآني لفكرة واضحة للتسامح، لا ينبغي أن يحجب حقيقة التباين والتناقض. ثالثاً، أوضح الإسلام – من نزول القرآن فصاعداً – أنه لا توجد سوى حقيقة دينية واحدة، وأن الأديان الأخرى هي في أحسن الأحوال أدنى، وأنه في أي حالة من حالات الصراع يجب أن تسود الحقيقة.

إجمالاً، إذاً، فإن مصطلح «التسامح المعتدل» ربما ينطبق بأفضل شكل على النهج الإسلامي، على الرغم من أنه يمكن أن ينتقل من التسامح الأكثر نشاطاً إلى حد ما، إلى التشدد المباشر. وقد أوضح القرآن نفسه، في إحدى الآيات الأكثر تسامحاً: [لا إكراه في الدين «لأنه» قد تبين الرشد من الغي](2:256). قد توجد ديانات أخرى، ولكن كتابعة لعمل الدين الحق والالتزامات أمام الله، مع بعض التضمين بأنه مع مرور الوقت ستنتصر الحقيقة بدورها.

التسامح المعتدل في الممارسة

عكست المعاملة الإسلامية الشائعة للمسيحيين واليهود هذه المرونة الأصيلة، ولكن المقيدة، رغم وجود مناسبات قليلة كانت فيها الأقليات الجديدة ضحية لتكتيكات أكثر تشدداً. تم السماح بالممارسة الدينية، ولكن بشرط دفع ضريبة خاصة، عادة ما تكون ضعف المعدل المطبق على المسلمين، وهو أسلوب طالما منح العرب دافعاً واضحاً في الحفاظ على هذا النوع من التسامح، لأنه تضمن ميزة مالية. قد يكون هناك ما يبرر فرض ضرائب أعلى من خلال الإشارة إلى أن المسلمين أسهموا بنشاط في الأعمال الخيرية، كجزء من التزاماتهم؛ ولكن الحقيقة هي أن المستويات الضريبية تعكس اعتقاداً واضحاً بأن الدين الحقيقي كان يسدي خدمة لديانات أخرى، من خلال السماح باستمرار وجودها. عادة ما اقتضت متطلبات الزي أن يرتدي أتباع ديانات الأقليات ملابس مختلفة عن المسلمين المؤمنين. يجب ألا تكون المباني المسيحية واليهودية بأي حال أعلى من منشآت الجماعات والأسر الإسلامية. انطبق مقدار أكبر من التوتر على قضيتين أخريين. أولاً، لم يكن من الواضح أنه ينبغي السماح للأقليات الدينية ببناء معابد أو كنائس جديدة. وعادةً ما يتم طلب

الإذن لصيانة المزارات القائمة، بما في ذلك الحق في صيانة منتظمة، لكن فكرة التوسع قد تعكس بعض الغموض في هذا الصدد، في أحسن الأحوال. ثانياً، لم يتم غض الطرف عن النشاط الدعوي، داخل الأراضي الإسلامية؛ تعرض المسلم المرتد إلى ديانة أخرى لعقوبة صارمة. وتطرقت لفتة محددة لهذا القلق إزاء المنافسة المحتملة إلى قواعد تمنع المسيحيين واليهود من القراءة بصوت عال، خشية أن يسمع المسلم ما يقرؤونه ويضل السبيل.

كان التسامح المعتدل، بحكم التعريف، نهجاً مختلطاً مرة أخرى. ومن السهل انتقاد القيود، مما يسعد العديد من منتقدي الإسلام المعاصرين. وفي الوقت نفسه، كان التمييز عن التقليد المسيحي واضحاً أيضاً، ليس فقط من حيث السياسات المحددة، ولكن في النتائج أيضاً. في ظل الحكم الإسلامي، واصل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إيواء أقليات دينية مهمة، واستمرا في القيام بذلك حتى يومنا هذا، على عكس أوروبا الغربية، حيث لم تستمر سوى أقلية يهودية على الإطلاق (في وقت قريب)، وسط هجوم متكرر، وحتى النفي بشكل دوري.

امتد التسامح المعتدل، على العموم، أيضاً إلى معاملة الزرادشتيين ـ الذين شكلوا طويلاً الأغلبية الدينية في بلاد فارس ـ بعد الفتح العربي لهذه المنطقة، على الرغم من بعض التوترات المعينة. حصل الزرادشتيون على مرتبة أهل الذمة، لدى دفع ضريبة خاصة، حتى عندما أصبح الإسلام الآن، فجأة، دين الدولة. تطورت بعض أعمال العنف والتحرش في وقت مبكر، حيث تم تشجيع الزرادشتيين على اعتناق الإسلام، وسيزيد هذا بشكل عام بمرور الوقت إلى أن تحولت الزرادشتية ـ بعد عدة قرون ـ إلى وضع أقلية صغيرة. تم تحويل العديد من المعابد إلى مساجد. وتم

حرق العديد من المكتبات الكبرى تحت مبرر أنه إذا كانت موادها تتناقض مع الإسلام، فإنها «تجديفية»، بينما إذا اتفقت مع الإسلام فإنها ليست ضرورية. كما تم تطبيق بعض التمييز الاقتصادي، حيث أُجبر الزرادشتيون على شغل الوظائف الأكثر تواضعاً، أو طردوا من المدن إلى الريف. من ناحية أخرى، خفف الخلفاء العرب الضغط بشكل دوري، حتى إنهم ذهبوا بعيداً للغاية إلى حد معاقبة بعض المسؤولين المسلمين الذين مضوا بالتمييز كثيراً. وعلى جبهة أخرى، تم تعديل التقاليد الفنية الإسلامية في بلاد فارس أيضاً، مما سمح باستئناف الأساليب الفنية المهمة، بما في ذلك فن البورتريه. كانت صوراً معقدة للأفراد، يحيي الزي الفارسي القديم، مرغوبة بشغف في مجالس الخلفاء والحكام المسلمين الآخرين؛ ومن المفترض أنه نظراً لعدم رؤيتها من قبل جمهور واسع، أمكن تخفيف القواعد الأكثر صرامة حول تجنب تمثيل البشر.

غالباً ما سادت قراءة أكثر سخاءً لسياسة التسامح المعتدلة، وإن لم تكن في كل الأحوال، عندما انتشرت السلطة السياسية الإسلامية إلى الهند. خلال القرن الثاني عشر، نجحت القوة التركية الغازية في اختراق الهند وإنشاء ولاية كبيرة في الشمال. وستبقى سلطنة دلهي هذه لعدة قرون، مع حكام مسلمين وأتباع كثيرين، في البداية من خارج الهند، ولكن في نهاية المطاف العديد من الهنود الذين اعتنقوا الإسلام، محكمة السيطرة على الأغلبية الهندوسية. عكست السلطنة في البداية عداء المسلمين المرير للهندوس، مع تدمير العديد من المزارات والتماثيل. وتعرض البوذيون للهجوم أيضاً، حيث قُتل العديد من الكهنة في المركز الجامعي الكبير في نالاندا. وتم بناء مساجد جديدة، وجرى تشجيع السكان على اعتناق الإسلام.

بيد أن السياسات القمعية لم تكن عملية على المدى الطويل، لأن الأغلبية الهندوسية رفضت بعناد التزحزح، وكانت القوة الاقتصادية في يد الهندوس إلى حد كبير. في وقت لاحق انتقل السلاطين نحو السياسة المألوفة للتسامح المعتدل مع بعض التجميل الإضافي. أعطي الهندوس وضع أهل الذمة، وسمح لهم بالعبادة بحرية، ولكن مع فرض ضريبة أكبر. ذهب بعض السلاطين إلى حد المشاركة في بعض المهرجانات الهندوسية، لإظهار حسن نيتهم. تطور التعاون الاقتصادي، مع بعض أنشطة الأعمال الهندوسية التي توظف المسلمين، والعكس بالعكس. وشكلت التبادلات الفنية كذلك. على الرغم من أن الإسلام يحظر الموسيقى حسب بعض التفسيرات باعتبارها صرفاً للانتباه عن الإخلاص لله، استمتع بلاط السلطان ببعض الموسيقى الهندوسية، بينما ضم الموسيقيون الهندوس أغاني مشتقة من الصوفية الإسلامية. وامتد تسامح الحكومة إلى منح الأراضي لمعابد هندوسية جديدة، وليس لتشجيع ترميم المزارات القائمة، ولكن أيضاً السماح ـ مخالفة للعادات الإسلامية الصارمة ـ بالمباني الإضافية.

من المؤكد أن السياسات المعنية ـ التي تمتد إلى ما وراء سياسات خلافة الشرق الأوسط، تعد اعترافاً بأن التعامل مع الأغلبية غير المسلمة يتطلب مرونة أكبر مما تتطلبه الأقليات الدينية المستمرة ـ كان لها جانبها الهش. قد يعترض الحكام الأفراد على التنازلات التي قدمها أسلافهم؛ ففي عصر الملوك والأمراء، أمكن لشخصيات معينة أن تعد بالكثير. على نطاق أوسع، اعترض المسلمون أنفسهم في كثير من الأحيان، خاصة إذا جاؤوا من مناطق إسلامية أخرى؛ كان المسلمون المحليون أكثر إرضاءً، حيث أدركوا أن هذا النهج منطقي. لذا فقد قام

مؤرخ مسلم، هو ضياء الدين براني، بانتقاد السلطنة: «في مدن المسلمين، تتم ممارسة عادات الكفر، وعبادة الأوثان علانية، يتم التقيد بعادات الكفر بإصرار أكبر من ذي قبل». تحت هذا النوع من الضغط، تراجع السلاطين بشكل دوري لإجبار بعض الهندوس على التحول، وقتلوا بعض المقاومين، ودمروا بعض المعابد. قد يجذب الالتزام بالتسامح المعتدل بشكل أساسي التناقض.

عندما انتشر الإسلام إلى خارج الشرق الأوسط، استوعب عادة مجموعة متنوعة من الممارسات الشعبية أكثر من المسموح بها في قلب بلاد الإسلام. قد يتغير زي المرأة في ظل الإسلام، لكنه نادراً ما حصل على درجات الإخفاء التي أصبحت شائعة في مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. النساء المسلمات في شبه القارة الهندية نادراً ما كن منقبات، وكانت ملابسهن ملونة بوضوح، على عكس الملابس السود المفضلة في الشرق الأوسط نفسه. وانطبقت مرونة مماثلة على توسع الإسلام في إندونيسيا، حيث كان الحجاب، إذا تم تطبيقه بالمطلق، محصوراً على الاحتفالات الدينية. وغالباً ما كان الإسلام في أفريقيا يشتمل على مزيج أكثر دراماتيكية من العقيدة الإسلامية والعادات المحلية. وقد لاحظ الرحالة المسلم الشهير، ابن بطوطة، الذي كان يزور إمبراطورية مالي في غرب أفريقيا في القرن الخامس عشر، بالموافقة كيف يتم تعليم الأطفال الطقوس والمذاهب المناسبة، لكنه أعرب عن استيائه من الزي غير الرسمي والمكشوف الذي يُسمح للنساء الراشدات بارتدائه، والعلاقات غير الرسمية التي يتمتعن بها مع الرجال حتى خارج العائلة.

المعنى الإجمالي واضح: الإسلام كان يمكن أن يصر على التوافق التام بالنظر إلى إصراره على العقيدة القرآنية باعتبارها الحقيقة الدينية

النهائية. لكن الأمر الأكثر شيوعاً هو أن الاسلام لم يضغط إلى هذا الحد، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن التسامح المعتدل كان مدمجاً في التقاليد الإسلامية، وجزئياً بسبب مجموعة من القضايا والمزايا العملية في اتخاذ موقف أكثر اعتدالاً.

قضايا أخرى.. التسامح بين المؤمنين

واجه الإسلام، بشكل حتمي تقريباً مشكلات المعارضة الداخلية والانحراف، كأي دين سماوي مثل المسيحية واليهودية. تطورت مجموعة متنوعة من التفسيرات المختلفة للإسلام، بما في ذلك الانقسام الهائل المبكر بين الأغلبية السنية والأقلية الشيعية المكثفة. كما هي الحال في أوروبا المسيحية، نتجت تحديات هائلة للتسامح المتبادل. وعلى النقيض من أوروبا، لم يسلم الانقسام السني- الشيعي نفسه لمحددات جغرافية واضحة. في أوروبا، بعد كل شيء، لم يتم التسامح مع الانقسامات داخل المسيحية ـ ومن هنا كانت حالات الاضطهاد ومحاكم التفتيش ـ أو، حيث كانت تلك من المستحيل، كما في الانقسام الكاثوليكي ـ الأرثوذكسي، تم تقسيمها إلى مناطق ووحدات سياسية منفصلة. وفي حين أن عناصر هذا النهج طُبقت في نهاية المطاف في العالم الإسلامي، إلا أنها في معظمها لم تنجح، لأن المجموعات المختلفة كانت مختلطة على نطاق واسع. ومن المهم أن نلاحظ أيضاً أن الإسلام لم يولد نوعاً من الاعتماد على المجالس التي طورتها الكاثوليكية في أوروبا، كوسيلة للحصول على تصريحات نهائية، من شأنها أن تصف مجموعات معينة بأنها مهرطقة.

وهنا أيضاً، كما هي الحال مع التسامح الإسلامي بشكل عام، فإن التطورات المعاصرة والأحكام الكاذبة، ولا سيما من قبل الغرباء، تعقد

التحليل التاريخي. في الشرق الأوسط اليوم، يتسم الانقسام السني- الشيعي في الإسلام بتوتر مرير وعنف متكرر، على الرغم من استمرار التعايش الهادئ والتعاون أيضاً. يجب أن يتم تناول هذا التعصب المتبادل في فصل لاحق. وهو قد دفع بعض المحللين إلى افتراض «حرب على مدار 1400 عام» بين الفصيلين، كما لو أن تعريفين مختلفين بلا شك للإسلام يجب أن يكونا قد تصادما حتماً بشكل منهجي. أخطأت هذه القراءة الخاطئة العميقة في قراءة المشكلات الحالية وخلطت بينها وبين الثوابت التاريخية، وغالباً ما استوردت افتراضات غربية - لا يمكن للأديان القوية أن تتفق أبداً - إلى سياق مختلف تماماً.

نشأ خلاف أساسي في الإسلام، بلا شك، بعد فترة وجيزة من وفاة النبي عام 632، وولد في العنف. وكانت القضية الأساسية هي نزاع حول من يجب أن يحكم الدولة العربية، التي مضت تتوسع الآن بسرعة بفضل الفتوحات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كانت للنزاع دلالات دينية، بالنظر إلى افتراضات مفادها أن الإسلام يجب أن يولّد خليفةً شرعياً واحداً، لكن كانت هناك مخاوف أخرى. فقد رُفض علي، ابن عم النبي في البداية كزعيم، لأنه في ريعان شبابه، واستولى فصيل منافس على السلطة. لكن الخليفة الثالث، المنتمي للمجموعة المنافسة، قد قُتل، وهذا ما مهد الطريق أمام علي للمطالبة بهذا المنصب. ومع ذلك، لم يكن الفصيل المنافس راضياً. واستاء بعمق من فشل علي في معاقبة القتلة. نتجت عن ذلك الحرب المعلنة، لكن علي كان متردداً عند حافة النصر، وقبل عروض الوساطة. أعاد خصومه، الأمويون، تنظيم صفوفهم، مطالبين بالخلافة. فيما بعد تم اغتيال علي، وقتل الأمويون عدداً من آل البيت الآخرين في معركة كربلاء عام 680. تم إطلاق نزاع طويل الأمد في المرارة الناتجة.

علاوة على ذلك، سرعان ما تطور، ما بدأ نزاعاً على السلطة، إلى انقسام أوسع نطاقاً، مع إشارات دينية أوضح. (هناك بعض المقارنات المثيرة للاهتمام هنا مع الانقسام الكاثوليكي - الأرثوذكسي في المسيحية). اختلف السنة والشيعة، في نهاية المطاف، على جوانب من الشريعة الإسلامية، وتباينت الطقوس، وتم تحديد شخصيات ومزارات مقدسة مختلفة. ادعى القادة الشيعة، على وجه العموم، تفسيراً أكثر تشدداً للإسلام والشريعة الإسلامية. وبالطبع، على الرغم من ذلك، خاصة خلال العهد الأموي، الذي امتد حتى عام 750، كان هناك خلاف عميق حول الدولة نفسها، مع استمرار المقاومة الشيعية للخلافة، واعتقاد عميق بأن الله نفسه قد انتدب علياً ونسله ورثة للنبي. المجموعة السنية، كما عرف أولئك الذين قبلوا الأمويين، فازت بوضوح بوضعية الأغلبية، والتي تشكل اليوم نحو 85 ٪ من المسلمين بشكل عام. لكن الجماعة الشيعية لم تكن مهملة، سواء في ذلك الوقت، أو منذ ذلك الحين.

علاوة على ذلك، ومما يزيد الطين بلة، اختلطت المجموعتان في العديد من المناطق. سيشكل الشيعة أقليات كبيرة في أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط نفسه، مع وجود أغلبيات في أماكن قليلة. كما طوروا قدرة دعوية، خاصة في نشر صيغتهم من الإسلام إلى أجزاء من شبه القارة الهندية (نحو 20 ٪ من جميع المسلمين في باكستان الحالية هم من الشيعة)، على الرغم من أن الخلاف السني - الشيعي كان أقل أهمية بكثير في أفريقيا - سواء في شمال الصحراء الكبرى أو جنوبها - وفي التوسع الإسلامي في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، في الشرق الأوسط نفسه، سيعيش السنة والشيعة كجيران قريبين أكثر من أي وقت مضى، حتى لو كانت كثافتهما السكانية مختلفة.

هذا هو المكان الذي تتفجر فيه بوضوح بالغ افتراضات العداوة الأبدية والعنيفة بين المجموعتين، تاريخياً، إلى حد كبير. حدثت اشتباكات متكررة. في ظل الخلافة العباسية التي أعقبت الأمويين، كان الشيعة يُعاملون بتسامح في بعض الفترات، وتقلصت معارضتهم المنهجية للنظام. كانت هناك عمليات اضطهاد أدت إلى عمليات إعدام وحاجة متكررة من جانب الشيعة لإخفاء معتقداتهم، كان السجل مختلطاً. ومع مرور الوقت، كان الشيعة قادرين على إعادة تجميع صفوفهم، وحتى تحويل بعض المسلمين العرب والفرس إلى صيغتهم من الدين.

إجمالاً، على عكس الأنماط المسيحية التي عادة ما تربح فيها صيغة واحدة من خلال مزيج من مرسوم المجلس واستخدام القوة الحكومية، لم يحدث أي نصر نهائي في الشرق الأوسط، ولم يتم السعي لتحقيق هذا الهدف بشكل نشط في معظم الحالات. تعاون الشيعة والسنة بعدة طرق. التزاوج بين الجانبين كان شائعاً. المدارس السنية في بعض الأحيان تدرس المذهب الشيعي جنباً إلى جنب مع عقيدتها. ظهر الميل الإسلامي لـ«التسامح المعتدل» ـ وربما أكثر قليلاً من المعتدل ـ في هذه الحالة أيضاً.

بالنسبة إلى الشيعة والسنة استمروا في الاشتراك في سمات بقدر تلك التي اختلفوا عليها، مما قلل الحاجة بشكل واضح إلى صراع منتظم. قبلوا الأركان الخمسة الأساسية نفسها لدينهم؛ وقبلوا الكثير، ولكن ليس الكل، في الشريعة نفسها؛ وسعى كلاهما إلى الحج إلى مكة المكرمة، وأحياناً يشاركان في هذا الطقس مباشرةً. قد يبرز الخوف المتبادل، وأحياناً الهجوم الصريح، لكن التعايش كان هو النمط الأكثر شيوعاً.

مراجعة المسيحية والإسلام

بالتأكيد أضافت الديانتان الدعويتان الكبيرتان، اللتان نشأتا في الشرق الأوسط، تعقيدات مهمة إلى أنماط التسامح، التي سادت خلال معظم الفترة الكلاسيكية. وكل منهما عرضت مطالب واضحة لحقيقة واحدة. لقد رفضتا جميع الأديان الأخرى على أنها أقل شأناً، وأحياناً هاجمتاها صراحة. وقضيتا على معظم جيوب الشرك المتبقية نتيجة لذلك، أينما سادتا، وهاجمتا الأديان الأخرى بشكل مألوف أيضاً، بما في ذلك، أحياناً، كل منهما الأخرى. لقد كانتا أقل مرونة في التعامل مع المتغيرات الدينية، حتى داخل صفوفهما، مقارنةً بالعديد من الأديان السابقة. وقد أثرت العقيدة بوضوح في احتمالات التسامح الديني في ذلك الوقت، ومنذ ذلك الحين، أضافت جودة غير محتملة استجابة للتنوع الديني، الخارجي والداخلي على حد سواء.

غيرت الديانتان أيضاً التقاليد السياسية التي نشأت منذ ظهور الحضارة كشكل من أشكال التنظيم الإنساني. وكما ناقش الفصل السابق، كانت معظم الدول والإمبراطوريات، قبل التغيير الديني الكبير، تميل إلى التسامح مع الجماعات والأديان المتنوعة كجزء من الوصول إلى هدفها الرئيس، ألا وهو الاستقرار السياسي. ظهرت تفضيلات دينية، وقد ينهار التسامح، لكن الدول عادة لم تبد اهتماماً بفرض التوحيد الديني. وقد تغير هذا الآن، على الأقل إلى حد ما. الحكام المسيحيون، من قسطنطين فصاعداً، طالبوا بالالتزامات الدينية بسهولة، وكثيراً ما استخدموا هذه المطالبات لتوسيع سلطتهم على المنافسين المحتملين. اعتمد الحكام الإسلاميون، من حيث المبدأ، على قيادتهم للدين، وكان الخلاف الأكثر انتشاراً داخل الإسلام في الواقع يدور حول مطالب دينية للثورات. هنا يمكن أيضاً تقويض تقاليد سابقة للتسوية.

في الوقت الذي ساعدت فيه كلتا الديانتين على فتح فصل جديد وأكثر صعوبة في تاريخ التسامح في العديد من أنحاء العالم، ولكن ليس في جميع أرجائه، فإنهما اختلفتا أيضاً في موضوعات حاسمة. كانت المسيحية أكثر عرضة للتعصب من الناحية النظامية مقارنة بالإسلام لعدة قرون. انعكس الفرق في العقيدة، حيث أصر المسيحيون على النوعية الجديدة بشكل جذري لحقيقتهم (حتى ضد اليهودية)، بينما سلم النبي محمد مساهمات مهمة، وإن لم تكن مكتملة من ديانات أخرى. لقد عكست المسيحية أنماطاً تاريخية مختلفة، حيث كان عليها أن تكافح من أجل الحصول على قبول سياسي، ثم تبنت دعم الدولة، في حين أن الإسلام منذ البداية طوَّر استخداماً أكثر تعقيداً، ولكنه أقل إصراراً للدولة. يجب أن تكون التعميمات حول تأثير الديانتين الدعويتين في التسامح نتيجة لذلك مؤهلة، لأنه على العموم، ظهر نمطان بالغا الاختلاف. لم تتبنَّ أي من الديانتين التسامح كمبدأ واضح؛ يمكن أن تولدا عنفاً ضد الخصمين الدينيين، حتى في حالة الإسلام، ضد الأديان التي يُفترض أنها مُنحت وضع الأقلية الواضحة. لكن هذا النوع من التسامح المعتدل والمؤهل، الذي وصف الإسلام في كثير من الأحيان، ظهر بشكل أكثر ندرة وسط المؤمنين المسيحيين.

وهذا يعيدنا، باختصار، إلى العلاقة بين التاريخ والقضايا المعاصرة، التي كما رأينا غالباً ما تفسد تقييمات الإسلام التقليدي. وعلى الرغم من أن الموضوع سيتم استكشافه بشكل أكثر صراحة في فصول لاحقة، فلا شك في أن المسيحية تبدو لبعضهم أنها يمكن أن تكون أكثر تسامحاً من الإسلام. فلماذا الإصرار على حقيقة أنه، منذ قرون عديدة، تم عكس المواقف؟

هناك العديد من الإجابات، والتي تبدأ جميعها بفرضية أن الدقة

التاريخية هي أمر جيد بحد ذاته، وفي توفير توجيه صحيح حتى للقضايا المعاصرة. أولاً، تشكل التغيرات في العلاقة الأصلية بين الديانتين تحدياً واضحاً ومرغوباً فيه لمزيد من التحليل التاريخي. ماذا حدث لتعقيد التسامح الإسلامي، بما في ذلك التفاعلات المتكررة بين السنة والشيعة؟ كيف ولماذا (وإلى أي مدى) ابتعدت المسيحية عن التعصب المنهجي إلى حد ما؟ إن إدراك أن علينا أن نأخذ في الاعتبار التغيير، عند استكشاف أنماط أكثر حداثة، يزيد من الحاجة إلى التفسير، ليس فقط كجزء من الدقة التاريخية، ولكن أيضاً كعنصر في فهم الاتجاهات الحالية ذاتها.

علاوة على ذلك، سيكون من الإهمال افتراض أن التغيير قد اكتمل، على الرغم من العكس إلى حد كبير. يحتفظ العديد من المسلمين والعديد من المناطق الإسلامية المعتدلة، مثل إندونيسيا (البلد الذي يضم أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم) بعادات التسامح المعتدل على الأقل، داخل دينهم وخارجه. لا يزال عدد من الجماعات المسيحية غير مرتاح للتسامح وغاضب من المنافسين الدينيين.

علاوة على ذلك، فإن الأخطاء المتعلقة بالعلاقة التاريخية تولد بسهولة تعميمات حول الإسلام ليست، في الحقيقة، دقيقة أو متسامحة في النهاية. الافتراضات بأن المسلمين هاجموا المسيحيين بشكل روتيني، أو أن العداء السني- الشيعي كان توتراً مستمراً أدى بسهولة إلى تشويه سمعة الإسلام من قبل الجماعات في الغرب التي قد تفتخر خلاف ذلك بتسامحها. تهمل حجج، مثل تلك التي عرضها في التسعينيات عالم سياسي بجامعة هارفارد، أن العالم المعاصر محاصر بـ«صدام الحضارات» بين المسيحية والإسلام، بسهولة سجلاً تاريخياً

أكثر تعقيداً، وتشوّه الحاضر أيضاً في خضم ذلك. هناك سوابق أخرى، وأكثر تشجيعاً، يجب مراعاتها، خاصة في تاريخ الإسلام السابق، ولكن إلى حد ما مع المسيحية أيضاً.

التسامح في العصر الديني

علاوة على تغطية طبيعة وتأثير الديانات الدعوية، والمقارنة المعقدة المعنية، يقدم تاريخ القرون اللاحقة لعام 600 العديد من حالات التسامح المثالي أيضاً، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في تقييم التأثير الديني على الرغم من أنها، في النهاية، لا تغير الخصائص الأساسية.

تبرز حالتان متصلتان: الأولى، التي تنطبق على المسيحية والإسلام، على الرغم من أن هذا جزئياً بسبب التفاعل المتبادل، يتضمن النهج الذي اتبعته الأديان في نشاط فكري أوسع نطاقاً، بما يتجاوز المجال الديني بحد ذاته. تبرز الثانية، وهي جوهرة تاريخية، المجتمع المتسامح الذي ازدهر لفترة من الوقت في الأندلس التي يمكن اعتبارها بشكل شرعي كمثال للتفاعل البناء المثير للدهشة في تناقض جزئي مع الأنماط السائدة في أماكن أخرى.

الفلسفة والأدب.. تنوع مثير للإعجاب

بالنظر إلى الحذر الذي يتعامل به المسيحيون، بل والعديد من القادة الإسلاميين مع الاختلافات الدينية، والذين يسعون في كثير من الأحيان إلى قمعها، أو على الأقل كبحها بدلاً من قبولها، قد يتوقع المرء حساسية دينية مماثلة في المجالات الفكرية الأخرى. في الواقع، بعد فترة التأسيس التي تم فيها تكريس الاهتمام الثقافي الأساسي للدين، تعايش كل من

الإسلام، وجزئياً من باب التقليد، المسيحية مع الخلافات الحيوية في الفلسفة والعلم ومجموعة رائعة من الأعمال في الأدب العلماني. أثبت الدين والتنوع الإبداعي، بتعبير آخر، توافقهما بشكل مدهش، والتسامح النشط كان معنياً بالتأكيد.

في الشرق الأوسط الإسلامي، خاصة خلال أيام مجد الخلافة العباسية، ازدهر الأدب والفلسفة العلمانيان، على الرغم من استمرار تدفق الطاقة الكبيرة في اللاهوت والقانون الديني. كان العديد من القادة متحمسين لاستيراد المعرفة العلمية والرياضية الجديدة، على سبيل المثال من الهند، مع تطور الاتصالات التجارية الجديدة. وتم إحياء التعلم اليوناني، وازدهرت المكتبات في جميع أنحاء المنطقة. وبينما غيّر الإسلام الحياة الدينية في بلاد فارس بعد الفتح العربي، كان للتأثيرات الفارسية وقعها الخاص، كما رأينا في الفنون التشكيلية. وهذا يساعد في تفسير الاهتمام الأدبي المتزايد بموضوعات مثل شؤون الحب والترحال والسياسة.

أصبحت بغداد، العاصمة العباسية، بحلول القرن الثامن مركزاً ثقافياً متميزاً. كما ازدهرت أنشطة الأعمال التجارية الإسلامية، وكذلك اليهودية وبعض أنشطة الأعمال المسيحية، جذب الرخاء في المدينة الزوار والمهاجرين من أجزاء كثيرة من الشرق الأوسط وخارجه. ظهرت سوق حيوية للكتب في مدينة، مع بعض الشرعية، تعتبر نفسها «مركز العالم» على أساس حياتها الفكرية واسعة النطاق.

وكانت إحدى النتائج نقاشاً نشطاً حول العلاقة بين العقل البشري والعقيدة الإسلامية، التي أصبحت محوراً رئيساً للتأمل الفلسفي. كان المفكرون العرب (واليهود) قد تأثروا على نحو مفهوم بمدى العلم والفلسفة اليونانيين، حيث أصبح أرسطو معروفاً باسم «الفيلسوف» حتى

في السياق الديني الجديد. الاكتشافات العلمية المستمرة في الرياضيات والطب والفضاء والمجالات الأخرى غذت الاعتقاد بأن العقل البشري قد يصل إلى أهمية الحقائق بذاتها. كانت القضية الواضحة، بالنظر إلى أهمية الإسلام والقرآن، هي العلاقة بين ماهية الكفاح الإنساني، وبين العناصر الأساسية للإيمان.

واجه العديد من المفكرين التحدي المتمثل في التوفيق بين الإنجازات العلمية والفلسفية والعقيدة المتلقاة. لقد اعتقد اللاهوتيون المحافظون، بكل بساطة، أن القرآن كان الحقيقة النهائية والتامة والكاملة، وأن أي مقاربة أخرى كانت غير ضرورية وخطيرة في آن. لكن آخرين دافعوا عن العمل الفلسفي لأرسطو وأفلاطون ضد التشديد أكثر مما ينبغي على اللاهوت. في إسبانيا، أكد ابن رشد (المعروف في أوروبا باسم أفيروس Averroes) أن العقل وحده يمكن أن يكشف عن المبادئ الأساسية للطبيعة، وأن هذا كان متوافقاً تماماً مع الحقيقة الدينية، فالفلسفة والشريعة، حقاً، سيصلان إلى الحقيقة ذاتها.

ضد هذا النهج، في القرن الثاني عشر، دعا الغزالي إلى القول بالأسبقية الواضحة للدين. لقد رفض العديد من النتائج التي توصلت إليها الفلسفة اليونانية، وأبدى قلقه من أن الاهتمام المفرط بالعقل البشري سيؤدي إلى الشك، الذي لا يعتبر مساراً موازياً للحقيقة. لم يكن كل حدث في الطبيعة بالنسبة إليه ناتجاً عن تطبيق قوانين الطبيعة المعتادة، بل عن فعل خاص من الذات الإلهية، حتى، على سبيل المثال، عند إشعال حريق جديد.

من الواضح أن هذا النوع من النقاش لم ينزع الدين من مكانته، لم يهاجم أي مفكر بارز القرآن؛ وقد اتخذت مواقف مثل مواقف الغزالي وضعية حذرة للغاية، في مواجهة الجرأة الأكبر لابن رشد. لكن حقيقة أن

الجدل قد حدث، ولم يتوقف لعدة قرون، كانت بمثابة تذكير بأنه حتى في عصر دين دعوي كبير، يمكن أن يزدهر نطاق معين من التنوع، وهو التنوع الذي أثبت أنه أساسي لحيوية ورخاء العصر.

علاوة على ذلك، انتشر النوع نفسه من الجدل، في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، إلى المراكز الكاثوليكية في أوروبا الغربية، وازدهر بشكل خاص في المراكز الناشئة مثل باريس. كانت العلاقة مباشرة: درس العديد من الأوروبيين ليس الفلسفة اليونانية فحسب، ولكن أيضاً الفكر الإسلامي واليهودي، مع إيلاء اهتمام كبير لحجة مفكرين مثل ابن رشد. لم يكن من الصعب تنظيم مناقشات مماثلة، حول التفاعل بين العقل البشري وعقائد اللاهوت المسيحي.

هكذا أنتج بيتر أبيلارد Peter Abelard، في باريس في القرن الثاني عشر، كتاباً يحمل عنوانSic et Non، أو «نعم ولا»، حيث قام بخبث شبه مؤكد بتطبيق الحجج المنطقية على ما يراه تضاربات في العقيدة المسيحية. ورد العديد من المفكرين المسيحيين الآخرين، كما كان قد فعل المحافظون الإسلاميون، مشيرين إلى المخاطر في الاعتماد على العقل، ومؤكدين أن الإيمان وحده يوفر للبشرية كل المعرفة اللازمة. لكن النقاش النشط استمر لعدة عقود، وفي القرن الثالث عشر أنتج توماس الأكويني Thomas Aquinas ملخصاً منهجياً سعى فيه إلى إظهار ما يمكن أن يحققه العقل البشري، حيثما كانت هناك حاجة إلى الإيمان وحده، وكيف كان النهجان متوافقين في النهاية. خلال هذه الفترة، تم جذب مئات الطلاب فعلياً إلى باريس، حيث استمعوا إلى محاضرات عامة تم فيها طرح المواقف المختلفة ومناقشتها. وكما هي الحال في الشرق الأوسط، ساعد المناخ في توليد ليس فقط الحجج الجارية، ولكن أيضاً البحث

الجديد في العلم، حيث التطبيقات المستقلة للبحث العقلاني ساعدت في بناء المبادئ الموروثة من العمل العلمي اليوناني. أخيراً، بدأ كتاب آخرون في استكشاف الموضوعات العلمانية في الأدب، والكتابة عن أحزان الموت أو محاسن العشق الإنساني الخالص.

هناك عدة طرق لتقييم هذا النطاق من النشاط، وسط الكثير من التركيز على العقيدة الدينية. قد يكون للتعصب بعض الحدود الواضحة، حيث يصر المثقفون المبدعون على بعض الفضاء المنفصل، على الأقل، في حالات الغياب الشديد في تمثيل الشرطة. ولم تر الأنظمة السياسية المعنية أي حاجة إلى التدخل. وكانت الخلافة العباسية أكثر اهتماماً بالحفاظ على الاستقرار السياسي والاستمتاع بثمار الرخاء الحضري. وبالطبع، قبل الإسلام بشكل عام نطاقاً من التسامح حتى بين الأديان المختلفة. في أوروبا، بينما كان من الواضح أن النظام الفرنسي مستعد للشروع في مكافحة الهرطقة الدينية الصريحة، فإن الخلافات بين الفلاسفة لم ترتفع إلى هذا المستوى من الاهتمام.

علاوة على ذلك، لم يناقض أي من الفلاسفة الرئيسين الحقيقة الدينية بشكل مباشر: لقد حاموا حول الحواف، واستكشفوا بالتأكيد موضوعات ومناهج مختلفة، ولكن لم تجادل أي شخصية مهمة بأن الدين ليس ضرورياً في نهاية المطاف. بينما كرَّس الشعراء موضوعاتهم العلمانية الخاصة، منفصلة عن المسلمات الدينية، وهم أيضاً لم يضغطوا كثيراً. لقد أوضح الشعراء الفرنسيون الذين كتبوا عن مباهج العشق الإنساني وعذاباته، على سبيل المثال، أن العاطفة يجب ألا تؤدي إلى تحدي الأخلاق المسيحية؛ كانت مشاعرهم شديدة، ولكنها ليست جنسية، تاركة سر تقاليد الزواج المسيحي سليماً تماماً.

أخيراً، أمكن أن تقرأ أقلية من السكان فقط، لا سيما في أوروبا المسيحية، ولكن حتى وسط الأجهزة التعليمية المتوسعة في الشرق الأوسط الإسلامي. قد يتم البحث عن الكتب بشغف، لكن قلة قليلة من الناس كان بإمكانهم الوصول إليها، بسبب محدودية الإلمام بالقراءة والكتابة، ولأن المواد التي تنتج يدوياً كانت قليلة العدد. بمعنى آخر، لم يكن للنزاع الفكري تأثير كبير في معتقدات معظم الناس، وكانت كل من السلطات والمثقفين أنفسهم مدركين تماماً لهذه الحقيقة. ابن رشد نفسه، بينما كان متحمساً لاستكشاف قوى العقل البشري، حث صراحة على عدم تعليم الفلسفة للعامة، لأنها قد تتحدى حقاً دينهم، وتشوّه ما يهم حقاً في حياتهم، ألا وهو بلوغ الخلاص.

إن عمليات التفاعل بين الإسلام والكاثوليكية، من ناحية، والإبداع الفكري، تشير إلى المعضلة الكلاسيكية المتمثلة في نصف الكوب الفارغ أو النصف الممتلئ. يمكن للنزاعات الحقيقية أن تزدهر دون أن تسحقها على الفور يد الدين المؤثرة. كانت الحياة الفكرية الحيوية جزءاً من حيوية مدن مثل بغداد، أو باريس، بعد ذلك بقليل، حيث قدمت أمثلة مهمة لدور التسامح في الحيوية الاجتماعية بشكل عام. تمخض ذلك عن معرفة جديدة مهمة، حيث أثبت الدين أنه متوافق مع أنواع جديدة من البحث في العلم أو الرياضيات. كل هذا يجب حسابه في أي تقييم شامل لمدى التسامح المتوافق مع المعتقدات الدعوية. ولكن في الوقت نفسه، لم تواجه السلطات الدينية بهجمات بالجملة، أو بجهود لاستهداف أعداد كبيرة من المؤمنين. ساعد القلق الأرثوذكسي بشأن العقلانية غير المبررة على وضع بعض الحدود، لكن حتى المثقفين الأكثر جرأة، مثل ابن رشد أو أبيلار، أنفسهم قبلوا ضوابط الدين. تم تطبيق بعض التسامح الحقيقي جنباً إلى جنب مع حدود حقيقية للاختبارات المطلقة.

وإذا هدد البحث بالذهاب أبعد مما ينبغي، فستكون هناك ضوابط صريحة. تعرض ابن رشد لهجوم مباشر، في مسيرته اللاحقة. أُخرجت فقرة من السياق الذي كتب فيه الفيلسوف مجافياً الحكمة أن «فينوس كانت إحدى الآلهة»، كدليل على حماسه للتعلم اليوناني والروماني. وتم نفي ابن رشد لفترة من الوقت، وتم حرق العديد من كتاباته بأمر من الحكومة. كان التسامح مع النقاش حقيقياً، لكنه لم يمتد إلى تبني مبدأ صريح؛ حيث أمكن سحبه دوماً.

الأندلس

هناك مثال أخير، مستمد بشكل أساسي من الإسلام، ولكنه يرتبط أيضاً بالمسيحية واليهودية، يُظهر الإمكانات الثقافية الحقيقية لهذا العصر الديني، ولكن في نهاية المطاف بعض الظروف المقيدة أيضاً. من القرن الثامن حتى الثالث عشر، نشأت دولة إسلامية كبرى في إسبانيا، وتمركزت في مدينة قرطبة العظيمة، ولكنها امتدت إلى أقصى الشمال حتى مدينة طليطلة، والتي قدمت مثالاً رائعاً على التعايش بين الأديان الكبرى ونوع الإبداع الذي يمكن أن ينتج.

بينما كانت الخلافة العباسية ترسخ في الشرق الأوسط، شق لاجئ من الأسرة المالكة السابقة طريقه إلى إسبانيا، التي فتحتها بالفعل الجيوش الإسلامية، حيث أنشأ خلافة خاصة به. كان منهجه متسامحاً منذ البداية، حيث احتضن الجماعات المسيحية واليهودية الكبيرة التي ازدهرت في المنطقة ـ وامتد إلى ما هو أبعد من المقاربة الأكثر ضغينة إلى «أهل الكتاب» هؤلاء التي ميزت السياسة الإسلامية بشكل أعم. من جانبهم، بادر القادة المسيحيون واليهود بدورهم لتعلم اللغة العربية، وعملوا في تعاون

وثيق مع نظرائهم المسلمين. أسس النظام علاقات ودية مع الإمبراطورية البيزنطية، مع العديد من الحكام المسيحيين في الشمال ـ مما يعكس ويطورالمزيد من التبادل الديني والفكري. ولدت سياسة قرطبة كلاً من الازدهار الاقتصادي والحيوية الفكرية: ولاحظ زائر أوروبي في عام 853 أن المنطقة «متألقة في كل شيء، وخاصة بالنسبة إلى غدرانها السبعة من الحكمة». تم إنشاء مكتبة ضخمة بها أعمال من ثقافات مختلفة. ازدهر الشعراء والفلاسفة اليهود، في موجة كبيرة من الإبداع باللغة العبرية، ولكن غالباً بالتنسيق مع المسلمين المتعاونين. خلطت كل من الأطعمة وأنماط الملابس، وكذلك الحياة الفكرية نفسها، تقاليد متنوعة. حمل جامع قرطبة الكبير خطوطاً بالعبرية واللاتينية وكذلك العربية، وترجمت العديد من الأعمال المسيحية إلى العربية مع أعمال من مختلف التقاليد.

كان هذا هو السياق الذي عمل فيه ابن رشد، حيث ساعد في تفسير رغبته في دفع حدود الفلسفة الإسلامية (على الرغم من استخدام طرق أدت في النهاية إلى انتقام). كان هذا هو السياق أيضاً الذي تم فيه الدفع بأعداد كبيرة من الطلاب من أوروبا الى المنطقة لدراسة العلوم الإسلامية وكذلك اليونانية والفلسفة والشعر. من الجانب العربي، قام عدد قليل من المتشككين بانتقاد النبي، دون ردود صارمة من الحكومة. لقد كان وقتاً ومكاناً غير عاديين في سجل الأديان السماوية، ويمكن القول إنه مثال على إمكانية التسامح وفوائده التي يمكن وضعها في حيز التنفيذ حتى اليوم. وكشف نظام قرطبة عن إمكانية التوسع في التقاليد الإسلامية من خلال قبول نهج أكثر إيجابية إزاء الأقليات الدينية ورغبة المسيحيين واليهود في التأقلم كذلك،في تناقض واضح مع التفاعلات التي كانت تحدث بين المجموعات ذاتها في أوروبا الكاثوليكية.

لكن التجربة لم تستمر، على الرغم من أنها بقيت لعدة قرون. في القرن الحادي عشر هوجم النظام من قبل فاتحين مسلمين من شمال أفريقيا، لم يكونوا مهتمين بسياسة التسامح، أو بالتحسينات الفكرية بشكل عام. وباستخدام موطئ قدمهم كقاعدة، بدؤوا بمهاجمة المناطق المسيحية في أقصى الشمال في شبه الجزيرة. رداً على ذلك، بصورة جريئة، بدأ المقاتلون المسيحيون في تنظيم «استعادة» دينية لإسبانيا (والبرتغال)، والتي كانت على مدى عدة قرون ستقلص تدريجياً للسيطرة الإسلامية. والنتيجة لم تضع دائماً نهاية فورية لمناخ التسامح. منطقة بلنسية، على سبيل المثال، حافظت على حقوق الأقلية المسلمة عندما أصبحت في أيدي المسيحيين، بما في ذلك الفرصة لتطبيق قوانينهم الدينية. كان النظام المسيحي المبدئي في مدينة طليطلة يحترم التقاليد الإسلامية، وكذلك اليهودية بعناية، بما في ذلك المكتبات الكبرى التي كان قد تم تطويرها في ظل حكم المسلمين.

بشكل عام، مع ذلك، لم تفرض الحملة المسيحية فحسب، بل ضخمت التعصب الأوروبي الملحوظ. فمع سقوط آخر معاقل للمسلمين في عام 1492، أصدر الحكام الإسبان مرسوماً مفاده أنه يجب على جميع المسلمين واليهود المغادرة أو اعتناق المسيحية. وتم هدم المساجد والمعابد اليهودية أو إعادة تحديد الغرض منها ككنائس (مصير الجامع الكبير في قرطبة). وتم إجبار ما يقرب من 400000 شخص على النزوح (على الرغم من أن التقديرات تتباين على نطاق واسع)، والانتقال إلى أفريقيا وتركيا، حيث من المفارقات أن وجودهم سيزيد من قوة الحكومات الإسلامية في هذه المناطق. وفقدت الأصول الاقتصادية والفكرية الهائلة في إسبانيا نتيجة لذلك. وفي كل من إسبانيا والبرتغال مباشرة، تم إنشاء محاكم

التفتيش الإقليمية التي قصد منها السيطرة على أولئك الذين تحولوا عن دينهم، وفرضت مستوى غير عادي من العقيدة الدينية المسيحية، والذي سيستمر حتى القرن العشرين. أصبحت شبه الجزيرة الأيبيرية مثالاً خاصاً على الاتجاهات الأكبر داخل أوروبا الغربية تجاه القمع المسيحي الأكثر صرامة، الذي بدأ في التطور قبل ذلك بعدة قرون.

* * * *

لقد أدى ظهور المسيحية والإسلام وتوسعهما إلى تغيير كبير في العلاقات بين الدين والتسامح في أجزاء كثيرة من العالم. وتوضح طروحاتهما وتأثيرهما لماذا لا تزال قضايا التسامح تتمركز حتى يومنا هذا على المخاوف الدينية. من المؤكد أن الإسلام احتفظ بمرونة أكبر، مما يعكس بعض التقاليد القديمة التي ميزت بين ديانات الشعوب المختلفة؛ لكن النتائج قد تكون غير متسقة. الأشخاص الذين اعتنقوا الدين السائد، لأي سبب كان، أصبحوا جزءاً من مجتمع واحد من حيث المبدأ؛ التسامح مع مجموعات مختلفة، ضمن الدين نفسه، ارتفع فعلياً ـ كما هي الحال في القبول العباسي للعديد من غير العرب في الحياة السياسية والاقتصادية الكاملة. لكن بالنسبة إلى الأقليات الدينية، ولأنواع أخرى من المعارضة المحتملة، يمكن أن تتطور حدود جديدة بسهولة. إن طروحات الحقيقة للأديان الكبرى ـ على عكس النهج الأكثر استرخاء الذي يميز الشرك أو النهج الهندوسي ـ ربطت الآن صراحة التسامح بالنسبية ـ مع إحساس بأن أي انحراف عن العقيدة المنزلة قد أدى إلى إيمان أقل، بل إلى الدنس. ولا يزال التحدي المتمثل في التصالح مع التنوع جوهرياً حتى اليوم، على الرغم من أن الأمثلة في المسيحية والإسلام تظهر هذه الإمكانية.

كان كل من المسيحية والإسلام على أهبة الاستعداد، بحلول القرن الخامس عشر، لتطورات جديدة، من شأنها أن تفتح مزيداً من التطور في علاقاتهما مع الاختلاف والتنوع الفكري. لقد نشأت فترة جديدة

في تاريخ التسامح بعد عام 1500 تقريباً. فالأفكار الدينية الجديدة (خاصةً في أوروبا)، والأنظمة السياسية الجديدة (خاصة في الشرق الأوسط)، ومجموعة جديدة من الاتصالات العالمية بين المناطق الرئيسة كلها ستضغط من أجل التغيير والتكيف. لن تضيع التقاليد المسيحية والإسلامية في هذه العملية ـ تعيش العناصر، مرة أخرى، بوضوح حتى في القرن الحادي والعشرين. لكنها ستخضع لاختبارات جديدة وستغير شكلها بطرق عديدة ـ في نهاية المطاف، من بين أمور أخرى، تحويل ميزان التسامح بين الحركتين الدينيتين الكبيرتين. إن تاريخ التسامح والأديان الدعوية، على الرغم من عدم كونها الفكرة المحورية في تحديد حدود التسامح، إلا أنها لا تزال قيد الإعداد.

قراءة اضافية

عن الكنيسة الأولى: المقالات ذات الصلة في جراهام ن. ستانتون Graham N. Stanton وجاي ج. سترومسا Guy g. Stromsa (محرران)، التسامح والتعصب في اليهودية المبكرة والمسيحية (القدس: الجامعة العبرية في القدس، 2008) قيمة للغاية. انظر أيضاً بيتر براون Peter Brown ، «انتشار المانوية في الإمبراطورية الرومانية»، مجلة الدراسات الرومانية 59 (1/2) (1969): 103-92؛ موريس وايلز Maurice Wiles، البدعة الأصلية عبر القرون (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 1996)؛ لويس أيريس Lewis Ayres، مجمع نيقية وإرثه (أكسفورد، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أكسفورد، 2004)؛ جويل رولو كوستر Joëlle Rollo-Koster وتوماس م. إزبكي Thomas M. Izbicki، رفيق للانشقاق الغربي العظيم (1417-1378) (ليدن، هولندا: بريل، 2009)؛ مايكل د. كوستن Michael D. Costen، الكاثار والحملة الصليبية البيجانية (مانشستر: مطبعة جامعة مانشستر، 1997).

يعد جون بوسويل John Boswell، المسيحية والتسامح الاجتماعي والمثلية الجنسية.

عن الإسلام: روبرت سبنسر Robert Spencer (محرر)، أسطورة التسامح الإسلامي: كيف يعامل القانون الإسلامي غير المسلمين (أمهيرست، نيويورك: بروميثيوس بوكس، 2005)؛ براين ج. جريم Brian J. Grim وروجر فينك Roger Finke ، ثمن الحرمان: الاضطهاد الديني والصراع في القرن الحادي والعشرين (نيويورك، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2010)؛ فهيمة نادري Fahimeh Naderi ، «التسامح الإسلامي والغرب: اللقاءات والتأثيرات المبكرة»، المجلة الدولية للفكر الإسلامي 5 (يونيو 2014): 15-10؛ جوناثان بنتهالJonathan Benthall ، «أبناء العم المذهبيون والباقي: بنية التسامح الإسلامي»، الأنثروبولوجيا اليوم 21 (1) (فبراير 2005): 20-16؛ سلمى خضرة الجيوسي (محررة) Sal-ma Khadra Jayyusi، تراث الأندلس (ليدن، هولندا: بريل، 1994)؛ بيريز زاجورين Perez Zagorin، كيف جاءت فكرة التسامح الديني إلى الغرب (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2003)؛ بيتر جاكسون Peter Jackson، سلطنة دلهي: التاريخ السياسي والعسكري (نيويورك، مطبعة جامعة كامبريدج، 2003)؛ مرتضى حسين Murtaza Hussain، «أسطورة حرب السنة والشيعة التي دامت 1400 عام»، الجزيرة، 9 يوليو/ تموز 2013،-alja .zeera.com/indepth/opinion/2013/07/2013719220768151.html http: // www

عن عصر إسبانيا الذهبي: ماريا روزا مينوكال Maria Rosa Menocal، حلية العالم: كيف ابتكر المسلمون واليهود والمسيحيون ثقافة التسامح في إسبانيا في العصور الوسطى (نيويورك: باك باي بوكس ، 2003)؛ هنري كامنHenry Kamen ، صعود التسامح (نيويورك، نيويورك: مكجرو هيل، 1967)؛ ماريا ماجدالينا مارتينيز ألميرا Maria Magdalena Martinez Almira ، «التسامح البرلماني والتوفيق والتسامح تجاه المجتمع الإسلامي في بلنسية في العصر الذهبي المبكر» البرلمانات والعقارات والتمثيل 31 (2) (2011): 119 - 136.

4

اتجاهات جديدة وتحديات جديدة..

الفترة الحديثة المبكرة 1450 - 1750

أدخلت الفترة الحديثة المبكرة في تاريخ العالم، من نحو 1450 إلى نحو 1750، عدداً من التطورات المهمة في تاريخ التسامح. في الواقع، فإن العديد من التغييرات الأساسية التي تحدد هذه الفترة كانت مرتبطة بشكل مباشر بالتسامح: تشكيل حشد من الإمبراطوريات الجديدة، وظهور الاستعمار الأوروبي، وتوسيع نطاق التجارة العالمية، الاختمار الديني والفكري الذي هيمن على أوروبا الغربية، وسيسهم، من بين أمور أخرى، بانطلاق الثورة العلمية.

ضمن هذا الإطار الديناميكي، تمت إعادة تعريف عدد من الموضوعات القديمة جزئياً. وفر بزوغ إمبراطوريات جديدة في آسيا وأوروبا الشرقية والأمريكتين مزيداً من المناسبات للحكام لمحاولة معرفة مزيج التسامح وسيطرة الدولة اللذين من شأنهما أن يضمنا الاستقرار، وتباينت الأجوبة، كما كانت الحال في الماضي. استمر التقليد الإسلامي الخاص بالتسامح المعتدل على العموم، ولكن ظهور حدود سياسية جديدة أوجد بعض العلاقات الجديدة بين الدول وصياغات بعينها من الإسلام. يستعرض هذا الفصل في قسميه الأولين هذه التحسينات، من حيث السياسات

الإمبراطورية والتعديلات داخل الإسلام. كانت هذه الفترة ببعض الطرق هي الأخيرة التي تمكنت فيها أنواع الإمبراطوريات القديمة ـ التي نسميها في الصياغة المعاصرة بإمبراطوريات متعددة الجنسيات ـ من الازدهار، وبالتالي فإن سياساتها تستحق الاهتمام كخلفية لمضاعفات أكثر حداثة ناتجة عن صعود الهويات الوطنية. نجاح التقاليد الإسلامية عبر معظم هذه الفترة يستدعي التأكيد كذلك، ولكن ظهرت عدة أسئلة جديدة حول بعض الضوابط المثيرة للقلق.

كانت تطورات أخرى جديدة أكثر دراماتيكية. شهدت أوروبا الغربية والوسطى موجة غير مسبوقة من الصراع الديني داخل المسيحية. أثار صعود البروتستانتية، في البداية، استجابة مسيحية مميزة: اعتقاداً عميقاً بأن مجموعة واحدة من العقائد والممارسات يجب أن تفوز. وكانت النتيجة قرناً ونصف القرن من الاضطهاد المتبادل والمرير والحرب، نمط مدمر للغاية لدرجة أن بعض التغيير أثبت أنه ضروري. وتضمنت النتيجة الرئيسة، بحلول القرن السابع عشر، نوعاً جديداً من التسامح على مضض في أوروبا الغربية والوسطى، وهو مثال للتسامح من خلال الاستنزاف، مع كل أنواع القيود المرفقة، ولكن أيضاً مع بعض التذكيرات بالسياسات السابقة التي افترضت أن المجموعات المختلفة يمكن أن تكون لها ديانات مختلفة. إلى جانب ذلك، كان الاهتمام المتزايد بالتسامح كمبدأ، بدلاً من مجرد ممارسة كما كان من قبل ـ وهذا من شأنه في النهاية تحطيم القوالب السابقة، وأيضاً إثارة اهتمام أوضح بحماية المعتقدات الفردية، وليس فقط الممارسات الجماعية. وفي المقابل فإن إعادة التعريف من شأنها أن تجعل التسامح أكثر استحساناً أو أكثر صعوبة ـ اعتماداً على وجهة النظر. وكانت النتيجة تحولاً رئيساً في السياق الذي يمكن فيه مناقشة التسامح وتطبيقه أو مهاجمته.

أخيراً، شهدت الفترة الحديثة المبكرة توسّعاً ملحوظاً في نطاق وكثافة الاتصالات العالمية، من خلال النشاط التجاري والبحري. أثارت ما وصفت بأنها نوع من «العولمة الأولية» قضاياها الجديدة للعديد من المناطق. كيف يتم تلقي المعتقدات والأفكار الواردة من المناطق البعيدة؟ هل سيثبت الرفض أنه الرد المهيمن؟ بشكل عام، ليس من المستغرب أن يولد هذا الاختبار الإضافي للتسامح ردة فعل مختلطة في أحسن الأحوال، اعتماداً على المنطقة المعنية، مع تفضيلات واسعة النطاق لتركها وشأنها كلما كان ذلك ممكناً. إذا كان هذا بمثابة التجربة النهائية للتفاعل بين العولمة الأكثر كمالاً والتسامح، فإن النتائج لم تكن واعدة تماماً.

لم تسفر الفترة الحديثة المبكرة عن اتجاه عالمي حاسم نحو التسامح. كانت هناك مكاسب مهمة، ولكن هناك نكسات وقيود كبيرة أيضاً، اعتماداً على المكان والقضية المعنية. ومما لا شك فيه، أن الأفكار الجديدة حول التسامح، والزيادة في التبادلات العالمية، أعادت تحديد العديد من النقاط الرئيسة. وكما تشير التسمية «الحديثة المبكرة»، فإن كلاً من إطار التسامح والتحديات التي تواجهه تحركت نحو أطر مازالت واضحة اليوم.

الإمبراطوريات والتنوع.. تكييف السوابق

بفضل الاستخدام المتزايد للأسلحة في المقام الأول، ظهرت مجموعة مذهلة من الإمبراطوريات الجديدة في الفترة الحديثة المبكرة، وكلها تنطوي على تطوير أو فرض سلطة سياسية على مجموعات متنوعة من الناس، وعادةً، ديانات متنوعة أيضاً. اختبرت النتائج حتماً التسامح، رغم أنه

يمكنها أيضاً تمديد التزامات التسامح كجزء من حوكمة فعالة ومقبولة. في الوقت نفسه، صنفت الإمبراطوريات في العديد من الفئات المختلفة إلى حد ما، مع انعكاسات متنوعة للتسامح، كما سيشير هذا الفصل. في الأمريكتين، حكمت الدول الجديدة الشعوب الأصلية المهزومة، التي أهلكتها أمراض جديدة أيضاً، وهذا ليس على العموم مناخاً مثمراً للتسامح، كما ستتم مناقشته في قسم لاحق. نشأت ثلاث إمبراطوريات إسلامية كبرى في غرب آسيا وجنوبها، وقد تشكلت سياساتها من خلال مزيج من الاحتياجات الإمبراطورية والتقاليد الإسلامية.

التسامح الإمبريالي كتكتيك

في هذا القسم، نتعامل مع فئة ثالثة، حيث كان على الإمبراطوريات أن تطور قدراً كبيراً من التسامح الفعلي كشرط للبقاء ـ على النقيض من الأنماط في الأمريكتين ـ ولكن حيث لم يكن هناك نظير للسابقة الإسلامية الحالية للتسامح المعتدل. هنا، ولا سيما في روسيا، التي تشكل المثال الأكثر أهمية، تشكل صدى واضح للأنماط الإمبراطورية السابقة التي اكتسبت فيها معظم مجموعات الأقليات تسامحاً فعالاً كبيراً من دول لم تدفع هيمنتها إلى أبعد من ذلك. وسيكون هذا في كثير من الأحيان التهليل الأخير للتنوع الامبراطوري، ولكن أوجه الشبه مع الأمثلة السابقة، مثل روما أو الصين الكلاسيكية، تستحق الاهتمام كبديل للنُهج الحديثة الأكثر تميزاً.

حتى قبل الفترة الحديثة المبكرة، أظهر بروز مفاجئ لمجموعة من إمبراطوريات المغول المتشابكة، في أجزاء مختلفة من آسيا وشرق أوروبا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، مدى فعالية الالتزام

بالتسامح. أسس مؤسس التوسع المغولي، جنكيز خان Chinggis Khan، وهو نفسه مشرك، الحياد الديني في وقت مبكر جداً. كان سيحكم مجموعة متنوعة من المسلمين والبوذيين والمسيحيين واليهود وغيرهم، ورأى أن نجاح دولته يعتمد على التعايش الناجح. تجنب الإمبراطور الجديد فرض الضرائب أو التزامات الخدمة العامة على أي زعيم ديني، مهما كان دينه. حتى إنه رعى نقاشات مفتوحة حول الدين، ودعا مرة أخرى مختلف الممارسين، وهي النقاشات التي أثبتت شعبيتها على نطاق واسع.

مع مرور الوقت، تحول العديد من القادة المغول أنفسهم بشكل مختلف إلى العديد من الخيارات الدينية المعروضة عليهم؛ أصبح المغول في الصين بوذيين إلى حد كبير، لكن قبول الإسلام كان أكثر شيوعاً بشكل عام. ومع ذلك، ظلت الدول المنغولية الرئيسة مفتوحة للتنوع الديني، واجتذبت مسؤولين من مجموعة واسعة أيضاً. اعتمد كوبلاي خان Kub-lai Khan، في الصين، ليس على البيروقراطيين المسلمين والمسيحيين واليهود فقط. شكّل هذا الانفتاح إحدى المساهمات المغولية العظيمة في تاريخ العالم، وأوجد مناخاً انتشر فيه تبادل الأفكار والأساليب على نطاق واسع، وفيه لقي الزوار ترحيباً.

بيد أنه كما كان صحيحاً في الفترة الكلاسيكية، فإن تسامح المغول كان عملياً أكثر من كونه مبدئياً، وكانت له نقاط ضعفه. هاجم جنكيز خان بنفسه، على الرغم من حرصه على الديانات الرسمية، أنماط الحياة اليهودية والمسلمة، بحجة أنه كان له شرف لقب الفاتح. «أنتم عبيدنا... ومع ذلك لا تأكلون طعامنا... كيف يمكن أن يكون هذا صحيحاً؟»، وقد سعى إلى حظر الطقوس الإسلامية واليهودية في ذبح الحيوانات، وحظر

كل من ممارسات الذبح الحلال في الإسلام والكوشير في اليهودية، كما هاجم ممارسة الختان. فيما بعد، مع تحول المزيد من الخانات إلى الإسلام، قاد بعضهم هجمات على المعابد البوذية. والجدير بالذكر أن النظام المغولي في الصين، الذي كان يميل إلى تفضيل الاعتماد على المسؤولين من الأقليات الدينية أكثر من قبول الصينيين أنفسهم، فشل في التوفيق بين المعارضة الصينية للحكم الخارجي؛ في الواقع، ربما ساعدت تجربة المغول في توتر الصينيين ليس فقط إزاء السيطرة الأجنبية، ولكن إزاء أفكار التسامح والاختلاط بشكل عام.

في الفترة الحديثة المبكرة، عملت إمبراطوريتان في أوروبا الشرقية إلى حد كبير على تطوير تسامح حقيقي بحكم الواقع وسط تنوع كبير، حيث تم دمج ما يمكن أن نراه الآن كعملية إمبراطورية مع التزام القيادة بصياغات معينة من المسيحية.

فيما يعرف الآن بالنمسا والمجر والدول السلافية المحيطة بهما، عملت مملكة هابسبورغ، رغم كونها كاثوليكية متشددة، على استيعاب مختلف الأقليات، لتعزيز الاستقرار السياسي والاستفادة من القوة الاقتصادية. وعندما توسعت الإمبراطورية من القرن الخامس عشر فصاعداً (ستستمر حتى الحرب العالمية الأولى)، احتضنت المسيحيين البروتستانت والأرثوذكس، وكذلك الأغلبية الكاثوليكية والأقليات اليهودية والإسلامية المهمة أيضاً. وواجهت العائلة الحاكمة صعوبة محدودة في قبول الأنشطة الأرثوذكسية والإسلامية، حيث سمح للمجتمعات المحلية إلى حد كبير بتنظيم نفسها. كانت هذه إمبراطورية منظمة بشكل فضفاض في أي حال، مع وجود مجال كبير للتقاليد الإقليمية والمحلية. كانت السياسة فعالة بشكل خاص في كسب ولاء المسلمين.

في أواخر الحرب العالمية الأولى، حقق فوج عسكري مسلم من البلقان أداء جيداً بشكل استثنائي تحت شعار «على طريق الله، لوطننا النمساوي».

كان اليهود والبروتستانت أكثر إشكالية. ككاثوليك، نظر العديد من حكام هابسبورغ إلى البروتستانت بشك كبير؛ ووصفتهم إمبراطورة في القرن الثامن عشر بأنهم «خطيرون للغاية». ونتيجة لذلك، نقلت الحكومة بشكل متكرر المجموعات البروتستانتية (غالباً إلى المجر)، وشعر بعض البروتستانت بدورهم أنهم لا يستطيعون ممارسة دينهم إلا سراً. ومع ذلك، مرة أخرى إذا لزم الأمر فقط، فقد سُمح للبروتستانت بممارسة الأعمال التجارية، وحقق بعضهم نجاحاً كبيراً. كانت القيود على اليهود متنوعة. في بعض الحالات، سعت الإمبراطورية إلى منع الزواج إلا للابن الأكبر في العائلة، على أمل عدم تزايد عدد السكان اليهود. كان على اليهود مغادرة الشارع إذا مر موكب كاثوليكي، وكان عليهم الخضوع لحظر التجول في أيام القديسين الكاثوليك. كان على الرجال اليهود أيضاً إطلاق لحاهم للمساعدة في التعرف إليهم. ومع ذلك، لم يرع النظام الهجمات الصريحة على اليهودية، كما أنه لم يجبر على التحول الديني. كما هي الحال مع البروتستانت، تم تشجيع النشاط الاقتصادي في الواقع، بما يعود بالنفع الواضح على النظام.

كانت الإمبراطورية الروسية، التي بدأت منذ القرن الخامس عشر فصاعداً، قد شهدت نمطاً مدهشاً من التوسع من موطنها الأصلي في منطقة موسكو، أكثر تسامحاً من هابسبورغ إلى حد كبير، على أي حال، ولكن مع انعطاف خاص داخل الإيمان الأرثوذكسي نفسه.

لقد أثبت النظام الحذر بصفة خاصة تجاه الأقلية المسلمة، التي تتركز بشكل أساسي في وسط آسيا. ولم يبذل أي جهد لتثبيط الممارسات

الإسلامية أو الإصرار على التحولات واسعة النطاق. بدلاً من ذلك، تعاون النظام مع الزعماء الدينيين المسلمين، وأسهم، من بين أمور أخرى، بمنع المعارضة الداخلية أو الهرطقة. طالب القيصر نفسه بتراث من بعض الخانات. الأهم من ذلك هو قبول الدولة للمحاكم الإسلامية، مما أتاح لها تنظيم العديد من قضايا المجتمع. في القرن الثامن عشر، أنشأ النظام «جمعيات روحية» في العديد من المناطق الإسلامية، مما سمح للمسلمين باختيار معلميهم وقادتهم الدينيين والسعي لحل أي نزاعات. بالتأكيد، شجع بعض المسؤولين الروس على التحول إلى الأرثوذكسية، التي قد تحقق أيضاً فوائد سياسية أو اقتصادية؛ لكن هذه الجهود كانت مقيدة عادة إذا كان ذلك فقط من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي.

كانت السياسات تجاه اليهود والكاثوليك أكثر تحفظاً إلى حد ما. وسعت عدة مراسيم للحد من سلطة البابا على الكاثوليك في الإمبراطورية؛ لكن الحكومة في مختلف الأرجاء قامت بحماية النظام الرهباني اليسوعي بنشاط، وجندت المستوطنين الكاثوليك من أجزاء أخرى من أوروبا. وسعت الدولة الروسية عادة إلى إبقاء اليهود في مناطق معينة، ومنعهم من السفر الحر أو الاستقرار. أكدت كاثرين العظمى، في أواخر القرن الثامن عشر، أنه ينبغي لليهود البقاء إلى حد كبير في المنطقة المسماة «بيل»، ولا سيما ليتوانيا وأوكرانيا وبولندا؛ وكان تصريح خاص أمراً ضرورياً للهجرة إلى خارج هذه المنطقة. تم منع اليهود من الخدمة في الجيش حتى عام 1827، على الرغم من أنهم اضطروا إلى دفع ضريبة مضاعفة نتيجة لذلك. لكن الحكومة سمحت لمجالس الشيوخ بتنظيم معظم الشؤون الداخلية في المجتمع اليهودي، مصرة فقط، في

القرن التاسع عشر، على تعيين ممثل يتحدث الروسية ليكون وسيطاً مع المسؤولين القيصريين. كما مُنع اليهود من توظيف المسيحيين كخدم. من ناحية أخرى، فإن الهجمات الصريحة على اليهود، والتي كانت شائعة في المنطقة في القرون السابقة، توقفت إلى حد كبير، ولم يتم في الواقع تطبيق الكثير من القوانين التي تقيد اليهود. قد ترتفع بيروقراطية اليهود الذين اعتنقوا المسيحية الأرثوذكسية، كما هي الحال مع أحد كبار نواب المستشارين في عهد بطرس الأكبر.

كانت قضايا التسامح، على نحو مميز، أكثر حدة داخل الكنيسة الأرثوذكسية من التعامل مع معتقدات الأقليات، حيث سادت سلطة الإمبراطورية الكلاسيكية لقبول المجتمعات المنفصلة إلى حد كبير. في القرن السابع عشر، اندلع نزاع كبير داخل صفوف الأرثوذكس. أدخل أسقف إصلاحي، حريص على التوفيق بين الممارسة الروسية والمعايير الأرثوذكسية اليونانية، تغييرات في اللغة الدينية، وخاصة الطقوس الشائعة. تمت مراجعة العادات، مثل كيفية وشم علامة الصليب، وروجع سير المواكب الدينية الرئيسة - وفي مثال المواكب، تم التحول من السير باتجاه عقارب الساعة إلى عكس عقارب الساعة - وتم تقديمها بطريقة تعسفية، دون استشارة. لم يتقبل أقلية كبيرة من المؤمنين الأرثوذكس - ربما نحو العُشر - هذه التغييرات، معتبرين أن تقاليدهم هي وحدها الأقرب للإيمان. ستواجه الأقلية، التي وصفت بالمؤمنين القدامى من قبل كبار رجال الكنيسة والدولة القيصرية، اضطهاداً مر المذاق حتى عام 1905، عندما مُنحت الحرية الدينية أخيراً. كانت الاتهامات المتبادلة بأن الجانب الآخر يمثل المسيح الدجال شائعة. وتعرض العديد من المؤمنين القدامى للتعذيب أو الإعدام. وهربت أعداد كبيرة إلى الأجزاء البعيدة من

الإمبراطورية المتوسعة. أوقات الهدنة، خفف بطرس الأكبر من الضغط لفترة من الوقت لدفع معدل الضريبة المزدوجة، وهو ما يعكس الواقعية الإمبراطورية، لكن هذا لم يكن هو المعيار. من الواضح هنا أن هذا كان مثالاً آخرعلى النمط الذي تواجه فيه الأديان التي تدعي شرعية عالمية صعوبة أكبر في التنوع الداخلي، مقارنة بالأقليات الخارجية، وهو ميل قد يظهر في الفترة نفسها بقوة متجددة في العالم الإسلامي وفي أوروبا الغربية كذلك.

بيد أنه إذا نحينا هذا النزاع المهم جانباً، فإن السياسة الروسية، حتى القرن التاسع عشر بنجاح، جمعت بين التزام النظام بالمسيحية الأرثوذكسية والتسامح الناجح، وإن كان غير رسمي جزئياً، إزاء الجماعات الأخرى. هذه الصيغة الإمبراطورية لم تكن جديدة، ولكن إعادة تأكيدها كانت شهادة مؤثرة على فعاليتها في الدول الكبيرة والمتنوعة. وفي الوقت نفسه، فإن المفارقة بين هذا النهج والتوترات الأكبر كثيراً حول التسامح، التي قد تتطور في القرن التاسع عشر، تؤكد نقطة أخرى أكثر صعوبة: سيكون من الصعب الاحتفاظ بعدم رسمية الإمبراطورية في الظروف السياسية التي نشأت في سياق أكثر حداثة، وهي قضية رئيسة عندما ننتقل لاحقاً إلى القرنين التاسع عشر والعشرين.

التسامح والتوتر في العالم الإسلامي.. سوابق التكيف

تشكّلت ثلاث إمبراطوريات إسلامية جديدة، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، وقد أثر ظهورها حتماً على المقاربة الإسلامية للتسامح. كانت الإمبراطورية العثمانية، التي يقودها المسلمون الأتراك من آسيا الوسطى، تسيطر على أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط

ومنطقة البلقان، إضافة إلى أجزاء من شمال أفريقيا. وأدى فتح جديد آخر إلى إنشاء إمبراطورية المغول، التي اكتسبت مساحة كبيرة في الهند. أخيراً، وقام توغل ثالث، من أذربيجان الحالية، بإنشاء الإمبراطورية الصفوية المتمركزة في إيران الحالية. وحكمت كل من هذه الإمبراطوريات الجديدة شعوباً متنوعة، بما في ذلك أتباع ملل عديدة من الإسلام، من بينها السنة والشيعة؛ وواجه المغول أغلبية هندوسية، بينما تعامل العثمانيون، شأن الخلافة العربية قبلهم، مع الأقليات المسيحية واليهودية.

من نواح كثيرة، عكست السياسات السائدة للإمبراطوريات، على الأقل لفترات طويلة من الزمن، النهج الذي اتبعته إمبراطوريات متنوعة أخرى، مثل روسيا: تبني دين مسيطر بشكل واضح - في هذه الحالة، الإسلام - لكنها تتسامح مع المجموعات الأخرى. الصفويون فقط هم الذين ابتعدوا عن هذه الاستراتيجية صراحةً. كانت الإمبراطوريات تعمل أيضاً بتراث الإسلام، وهذا يلون نهجها أيضاً. في المقام الأول، استمر التركيز على تطور الإسلام في ظل الخلافة - التسامح المعتدل - في وصف السياسات في الإمبراطوريات الجديدة. ومع ذلك، كانت هناك حالات تم فيها توسيع الالتزام بالتسامح إلى ما وراء سابقة مبكرة؛ وكذلك الحالات التي تم فيها تنحية التسامح المعتدل لصالح سياسات أكثر صرامة. هذه المواقف الأخيرة، على وجه الخصوص، ليست مجرد أجزاء مهمة من السجل التاريخي للإسلام الحديث المبكر. حيث طرحت بعض القضايا الجديدة، التي كان لها تأثير كبير بعد الفترة نفسها. وقد وصف هذا النوع من الاتجاه أيضاً حركة جديدة في جنوب شبه الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر، إلى حد كبير خارج حدود الإمبراطوريات القيادية.

المغول

كان الفاتحون المغول الأوائل ملتزمين بالمذهب السني، وعندما انتقلوا إلى الهند هاجموا بعض المزارات الهندوسية. بيد أنه لم يكن لأي صرامة لا مبرر لها أي معنى سياسي، بالنظر إلى غلبة الهندوس العددية، ولم يُشف أي هجوم منهجي. عززت الأنماط الموروثة من التفاعلات السابقة في شبه القارة تسامحاً كبيراً أيضاً. في العديد من مدن الموانئ (سواء أكانت أو لم تكن تحت سيطرة المغول)، كانت للتفاعلات الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة جذور عميقة، حيث رعى التجار المسلمون التجارة الاقليمية المثمرة، بينما تمكن المنتجون الهندوس – سواء الزراعيين أو الحرفيين – من بيع بعض سلعهم عبر هذه المنافذ. نتج عن ذلك تسامح متبادل كبير، حيث قام التجار المسلمون برعاية مشروعات الأشغال العامة المحلية، وحتى في بعض الأحيان تقديم الدعم لبناء المعابد الهندوسية.

من هذا السياق، تجاوز حاكم المغول، الإمبراطور أكبر، الذي وصل إلى السلطة في عام 1546، إلى ما بعد القبول الأكثر صراحة للنهج الإسلامي للتسامح، بما في ذلك الاعتراف بالأديان الأخرى على أنها مقبولة ولكنها أدنى. نشأ أكبر سنياً، وتلقى تعليمه على يد فقهاء فرس، مما قد يجعله ميالاً إلى التسامح غير المعتاد. الجهود العسكرية المبكرة، على الرغم من نجاحها في توسيع أراضي المغول، ربما تكون جعلته يسأم الحرب، وهو ما يثير حافزاً آخر للابتكار. وقد لوحظ أيضاً أن الإمبراطور حكم بعد فترة وجيزة من تجاوز الإسلام نفسه الألفية الأولى، وهي لحظة قد تكون مصدر إلهام إضافي. أثار إعجابه بالتأكيد التحدي العملي للتعايش وسط التعددية الدينية. وكما كتب كبير مستشاريه، بشكل معقد،

فإن: «الخلافات داخل وخارج (يجب) أن تتحول إلى سلام وأن شجيرة الفتنة والعداء تزدهرفي حديقة الوفاق». وأضاف أكبر نفسه، بوضوح: الفتنة الدينية «سبب أساسي» من أسباب سوء الحظ البشري.

أياً كانت دوافعه، بدأ أكبر سريعاً في تطبيق سياسة التسامح المستمدة من الصيغة الروحية للإسلام، تحت عنوان Suhl–e–kul، أو «السلام للجميع»، والتي تعني فعلياً التسامح الشامل. لقد رفض أن يقف إلى جانب السنة أو الشيعة، مؤكداً على قواسمهم المشتركة، ونأى بنفسه، كحاكم، فوق التنافس المحتدم. لقد أحاط نفسه بعلماء من العديد من الخلفيات ـ بالطبع مسلمون مختلفون، وكذلك مسيحيون وهندوس وزرادشتيون، وقام بتجميع مكتبة ضخمة، تعكس أعمالاً من مجموعة متنوعة من التقاليد الفكرية. ولعل الأهم من ذلك هو أنه ضمّن بشغف مسؤولين من خلفيات متعددة أيضاً، أوجد شيئاً من طبقة حاكمة تجاوزت الخطوط الدينية ـ وخاصة الهندوسية والإسلامية ـ وسمح للهندوس بحرية ممارسة عقيدتهم الخاصة وبناء مزارات إضافية لتلبية احتياجاتهم. والجدير بالذكر أنه ألغى الضريبة الخاصة المفروضة على غير المسلمين، وسعى إلى عدم التدخل في التحولات من الإسلام وإليه، بل وذلك يمثل بعداً حقيقياً عن السياسة التقليدية.

في النهاية، فكر أكبر من حيث إيجاد دين جديد وشامل ـ ما سماه «دين الله» ـ والذي يتضمن حقائق من جميع الديانات الرئيسة. على الرغم من أنه لم يتخل مطلقاً عن الإسلام رسمياً، إلا أنه تخلى بجرأة عن القول الصريح بأن الإسلام متفوق على المعتقدات الأخرى، حيث تجاوز بكثير نهج التسامح المعتدل، كما قلل بشكل كبير من دور رجال الدين المسلمين في البلاط الملكي. وكتب يقول إن الكثير من الناس

لا يفكرون في حججهم الدينية، وبدلاً من ذلك وبشكل أعمى «اتبعوا الدين الذي ولدوا وتعلموا فيه، وبالتالي استبعاد أنفسهم من إمكانية تأكيد الحقيقة، وهو الهدف الأسمى للفكر الإنساني». وعندما سأل ابنه لماذا سمح للهندوس بالعبادة بشكل مفتوح، أجاب: «يا بني، أحب ديني، لكن المؤمن الهندوسي يحب ديانته أيضاً. إذا كان يريد أن ينفق المال على دينه، فما وجه الحق في منعه... ألا يكون له الحق في أن يحب الشيء الخاص به؟»، هو نفسه كان يحضر أحياناً العبادات الهندوسية، وإن كان متنكراً، وأحد أطفاله تلقى تعليمه في المسيحية.

يقف أكبر كشخصية فذة في تاريخ التسامح، ملتزماً بالانفتاح والمساواة، كما هي الحال لدى عدد قليل من القادة، إن كانوا قد وصلوا حتى هذه المرحلة الزمنية. لقد رأى بوضوح أن التسامح هو الطريق إلى السلام في عالمه المتوسّع، ولكن كان هناك ما هو أكثر من منطق إمبراطوري عملي. يبدو أنه قد ابتهج في التنوع الديني، وفي القدرة على اكتساب بعض عناصر البصيرة من مجموعة واسعة من الأساليب. يرتبط تسامحه مع جوانب أخرى من حكم المغول في عدة أوجه. كان هناك اهتمام واسع، على سبيل المثال، بالأساليب الفنية المختلفة، بما في ذلك فن الرسم الفارسي بل والأوروبي، مما ساعد على توليد إنتاج فني قوي تجاوز بوضوح المعايير الإسلامية. حتى هنود الطبقة العليا أدخلوا بعض الأزياء الأوروبية لبعض الوقت، وأطلقوا أسماء أجنبية على بعض أطفالهم.

على الرغم من أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى مساهمة أكبر في لحظة مهمة في التاريخ الهندي، ودوره في الاستفادة من النهج الإسلامي الأكثر تميزاً للتسامح والإضافة إليه، إلا أنه من المهم عدم التشديد على هذا أكثر من اللازم. مما لا شك فيه أن مرونة أكبر قد شجعت على

القبول الواسع لحكم المغول من قبل الهندوس والمسلمين على حد سواء، لكنها أثارت حتماً رجال الدين المسلمين الذين حثوا خلفاءه على التراجع. وبينما كانت الاتصالات بين المسلمين والهندوس سلمية، في كثير من الأحيان، حتى قبل حدوث تغيير في السياسة، كانت هناك اشتباكات دورية، بما في ذلك المزيد من الهجمات الإسلامية على المعابد الهندوسية. حتى في فترة ازدهارها، لم تستطع إمبراطورية المغول حل التوترات بين حكم الأقلية المسلمة واستمرار سيطرة الهندوسية.

الأهم من ذلك، بعد خمسين سنة فقط من وفاة الإمبراطور في عام 1605، قام حفيده، أورانجزيب، بأكثر من استعادة نهج أكثر محدودية، مائلاً في الواقع نحو القمع الصريح. تم استبدال المسؤولين الهندوس إلى حد كبير ليحل محلهم المسلمون في بيروقراطية الدولة، الذين سعوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بقوة الدولة، من بين أمور أخرى، حظر شرب الخمر. أمر الإمبراطور الجديد مرؤوسيه بمهاجمة المدارس والمعابد الهندوسية، مع إعادة فرض الضريبة الإضافية على غير المسلمين، وحتى إضافة رسوم نشاط أعمال إضافية للتجار الهندوس. ويعد عدد المعابد التي دمرت أمراً مثيراً للجدل ـ ربما 80 فقط، على الرغم من أن الهندوس ادعوا أكثر من ذلك بكثير ـ لكنها تضمنت بعض الأماكن الأكثر قداسة. وصف كاتب مسلم، وهو يصف عملية هدم معبد مهم، أورانجزيب «بصفته داعية للعدالة وباطشاً بالخبث، كعالم للحقيقة ومدمراً للقمع... ومحيياً لدين النبي» المصمم على تدمير «هذا الأساس القوي للكفر».

ليس واضحاً تماماً ما إذا كان أورانجزيب ينوي كلية ليس التخلي عن انفتاح أكبر غير المعتاد فقط، ولكن أيضاً التخلي عن الالتزام الإسلامي

الأكبر بالتسامح المعتدل. لقد رأينا أنه في ظل الخلافة العربية، لم يولد التسامح المعتدل دأباً كاملاً، فقد تأرجح الإمبراطور نفسه: أمر أورانجزيب بشن هجمات على بعض المعابد، ولكنه سمح بالأموال لإصلاح المعابد في مناسبات أخرى. وليس هناك شعور بأنه يأمل بطريقة ما في القضاء على الهندوسية. في بعض الحالات، على الأقل، ربما كان يستجيب للاضطرابات الهندوسية، بدلاً من السعي لاتباع تعصب أكثر منهجية. إلا أن الأمر الواضح هو أن العنف الهندوسي- الإسلامي في ظل نظامه بدأ يتزايد مرة أخرى، في المعارك حول الأماكن المقدسة والمواكب الدينية وأيضاً في النزاعات حول ذبح الماشية المقدسة لدى الهندوس، ولكنها تشكل هدفاً استفزازياً للمسلمين المعادين. وكثيراً ما كانت المنازل تحرق في أعمال الشغب الدينية هذه، وتم قتل الأفراد أو تشويههم. بحلول القرن الثامن عشر، اكتسب نمط من العداء المتكرر - وليس جديداً على أي حال - قوة دفع، على الرغم من أنه لم يحل محل التفاعلات السابقة، بما في ذلك التعاون في مجال نشاط الأعمال.

من الواضح أن إمبراطورية المغول قد اضطلعت بمهمة صعبة: فرض حكم المسلمين، إن لم يكن حكماً مسلماً كاملاً، على أغلبية دينية هندوسية. أما كون التسامح المعتدل المستمر كان يمكن أن يكون كافياً، فهو أمر مطروح للتساؤل. قرر أكبر بوضوح خلاف ذلك، وأدخل مقاربة أكثر تطرفاً للتسامح، والتي يبدو أنها كانت شائعة على نطاق واسع (دون القضاء على جميع أشكال العنف المتبادل) ولكنها لم تستمر. يناقش المؤرخون - والدعاة الهندوس والمسلمون المعاصرون في شبه القارة الهندية - العواقب، ويحاولون معرفة ما إذا كان أورانجزيب يحاول حقاً التراجع عن النهج الإسلامي التقليدي، أو مجرد استخدام

النهج نفسه كوسيلة للتراجع عن سياسات أكبر وتهدئة الزعماء الدينيين المسلمين. والأهم من ذلك، أنهم يحاولون أيضاً تحديد مدى زيادة العداوات الدينية المتبادلة خلال القرن الثامن عشر وكيف للنتائج أن تعقد التعايش بين الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية التي تمضي قدماً.

الإمبراطورية الصفوية

إذا أصبح من الصعب وضع إمبراطورية المغول، في نهاية المطاف، بالكامل ضمن التقاليد الإسلامية للتسامح، ويعزى ذلك جزئياً إلى أنها تغيرت على مدار قرن ونصف القرن، فإن الإمبراطورية الصفوية هي مسألة أخرى: إنها ببساطة خارج نطاق هذه التقاليد. تشكلت الإمبراطورية في أوائل القرن السادس عشر، وستستمر إلى ما يزيد قليلاً على 200 عام، وقد تمتعت في فترة ازدهارها بقوة اقتصادية وعسكرية كبيرة. كان الحاكم الأول فيها، الشاه إسماعيل الأول، مسلماً شيعياً متديناً، وسرعان ما أقام علاقة وثيقة بين دولته والمذهب الشيعي، لأول مرة، على نطاق واسع، معطياً الإسلام الشيعي صوتاً سياسياً قوياً.

جاءت الإمبراطورية لحكم إقليم تم تقسيمه إلى عدد من الوحدات السياسية المجزأة، وتم تعقيده أيضاً بسبب وجود صيغ مختلفة من الإسلام، إضافة إلى بعض الأقليات الدينية الأخرى بمن في ذلك المسيحيون وبعض الناجين من الزرادشتيين. سعى الشاه إسماعيل بإخلاص إلى اتباع نهج ديني واحد، في اعتقاده أن الدولة يجب أن تخدم الإسلام، وأراد أيضاً استخدام الهوية الشيعية لايجاد ولاء شعبي أوسع نطاقاً. وكان مدفوعاً بالتنافس العسكري أيضاً مع الإمبراطورية العثمانية

في الغرب، والتي كانت سنية التوجه: نشأت حروب متكررة، والتي تميل إلى تأكيد كل جانب في ارتباطاته الدينية.

جعل الصفويون الإسلام الشيعي دين الدولة، وعملوا بقوة ضد الجماعات الإسلامية الأخرى في منطقتهم، السنة في الصدارة. الانشقاق عن الصيغة الشيعية للإسلام كان آنذاك هرطقة بوضوح، مع العديد من النتائج نفسها التي أثارتها الهرطقة في أوروبا المسيحية. اعتمد الحكام الصفويون سياسة لعن الخلفاء الراشدين الذين تجاوزوا علياً بعد وفاة النبي. تم طرد أو إعدام العديد من المسؤولين السنة، على الرغم من أن عناصر من النخبة الحاكمة التقليدية تمكنت من الانتقال إلى الولاء الشيعي دون الكثير من المتاعب. روجت الحكومة بنشاط، الفقه الشيعي وعدلت العرف القانوني ليناسب المذهب الشيعي كذلك. رعت مجموعة واسعة من الطقوس والمهرجانات الشيعية العامة. على الجانب الأكثر سلبية، استأجرت الحكومة «لعّانين» من العامة لمهاجمة الأعداء التاريخيين لعلي؛ وضايقت وانتزعت المال من السنة والجماعات الدينية الأخرى. لم يتم طرد السنة بشكل كامل، لكن نمطاً جديداً من المرارة بين المذهبين الإسلاميين الرئيسَين ظهر بوضوح في المنطقة بشكل عام. وفي الوقت نفسه، تم تعديل المذاهب الشيعية لتشمل حباً متحمساً للحاكم، لاستكمال الصلة بين الدين والدولة.

ظهرت بعض عناصر المرونة. غالباً ما هاجم الزعماء الصفويون المسيحية من حيث المبدأ إلى جانب الإسلام السني، لكنهم في الحقيقة غالباً ما تسامحوا مع الأقلية المسيحية. وكان الأساس المنطقي ناجحاً بشكل أقل عن التقاليد الإسلامية من الحاجة إلى مصالحة الحلفاء الأوروبيين الذين قد يقدمون المساعدة ضد الإمبراطورية العثمانية. ومع ذلك، واجهت الجماعات الدينية الأخرى ضغوطاً شديدة، بمن في ذلك

الزرادشتيون، وتعرضت عدة طوائف إسلامية إلى جانب السنة لهجمات كبيرة. تعرضت أقلية يهودية للاضطهاد بشكل دوري، على الرغم من عدم اتساقها، لكن الحكومة في منعطفات مختلفة أوضحت أنها، من حيث المبدأ، تريد فرض التحول إلى الإسلام.

لم تكن النتيجة انعكاساً تاماً لتقليد التسامح المعتدل، لأن الأقليات غير المسلمة نجت في الحقيقة. لكن عدم المرونة الرسمية، والتعصب النشط تجاه فروع الإسلام البديلة، أدخلا تعقيداً كبيراً في النموذج الإسلامي. لم تفضل إحدى مناطق العالم الإسلامي الآن صيغة محددة من الدين فحسب، بل أعلنت استعداداً نشطاً لاستدعاء الدولة في معرض الدفاع عنها. لم ينته التوفيق الذي كان يميز العلاقات السنية- الشيعية سابقاً - بالتأكيد، استمر في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط - لكنه كان موضع تساؤل، وإمكانية نشوب صراع أكثر نشاطاً داخل الإسلام ستستمر لفترة طويلة بعد اختفاء الصفويين، وحتى يومنا هذا.

الدولة العثمانية

كانت الإمبراطورية العثمانية أكبر الأنظمة الإسلامية الجديدة وأكثرها ديمومة وأهمها، وكانت أيضاً النظام الذي أحيا بوضوح تقليد التسامح المعتدل، وحافظ عليه. وتناقضت مع المغول، في تجنب ابتكارات الإمبراطور أكبر، ولكن أيضاً تراجع خلفائه؛ تناقضت بشكل عام مع الصفويين، عن طريق الحفاظ على علاقة أكثر مرونة بين الدين والدولة. لم يكن هناك أي شك حول الالتزام بالإسلام: فقد دعمت الدولة العثمانية الدين بنشاط، وبنت مساجد كبرى، ووظفت المحاكم الشرعية لأغلبية السكان.

في الوقت نفسه، حافظ العثمانيون إلى حد كبير، وفي بعض الحالات وسعوا نطاق، التسامح الجزئي إزاء الذميين- أهل الكتاب. وأمكن لمجموعات مختلفة من المسيحيين أن تمارس العبادة بقدر ملحوظ من الحرية. وانطبق الشيء نفسه بالنسبة إلى اليهود، وفي الحقيقة رحب العثمانيون بآلاف من اليهود الذين فروا من عمليات الاضطهاد الأوروبي خلال القرن الخامس عشر. لم يكن اليهود في القدس مطالبين دائماً بدفع الضريبة الإضافية بالكامل؛ بعضهم كانوا يعفون منها بشكل غير رسمي، وآخرون قدموا نسبة أقل من الضريبة. تم ترك اليهود والمسيحيين، إلى حد كبير، لإدارة مجتمعاتهم الخاصة، بل إن الحكومة قامت بحماية حقوقهم في المحاكم رغم أن شهاداتهم، بموجب الشريعة الإسلامية، كانت غير مقبولة. وبعبارة أخرى، تم تعديل التعصب القانوني في الممارسات الاجتماعية.

من جانبهم، تعلم العديد من قادة مجتمعات الأقليات اللغة التركية واستخدموها. خدم الكثيرون أدواراً بارزة في الإدارة العثمانية، التي لم تكن محصورة في المسلمين. كان هناك القليل من المؤشرات على أي قمع منهجي، في مقابل بعض التمييز المستمر. حدث بعض التزاوج، على الرغم من اقتصاره على نساء غير مسلمات مع رجال مسلمين وليس العكس.

كانت المجموعة الدينية التي جذبت أكبر قدر من القلق من الدولة، في الواقع، الأقلية الشيعية داخل الإسلام، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التوتر المرير مع الإمبراطورية الصفوية. لم يُنظر إلى الشيعة على أنهم أشخاص يمكن الاعتماد عليهم، وقد قُتل عدد كبير خلال العمليات العسكرية في الشرق. وفي الوقت نفسه، سمح اتفاق مهم مع الصفويين للشيعة بالمشاركة في رحلة الحج إلى مكة، والتي كان عليها المرور عبر

الأراضي العثمانية. تعديل مثير للاهتمام بالتوترات الجديدة. والسياسة العثمانية كانت محايدة نسبياً للجماعات الإسلامية الأصغر نطاقاً، والتي استمرت في الخلاف حول مختلف قضايا العقيدة والقيادة.

كان للتسامح المعتدل، في الصيغة العثمانية، نقاط ضعفه، بما يتجاوز الصدام مع الإسلام الشيعي، وربما كان بعضها أكثر خطورة من تلك التي ظهرت في الخلافة العربية السابقة. لم تمنع المرونة العامة تجاه المسيحية استعباد بعض الصبية المسيحيين في البلقان وفي مناطق أخرى قليلة، وتحولهم القسري إلى الإسلام وإلى الخدمة العسكرية في صفوف الانكشارية. بدأ النظام في القرن الرابع عشر، عندما كان نظام الحكم يتشكل لتوّه، وكثيراً ما تسبب في صدمة كبيرة للعائلات الممزقة وتلك التي عاشت في خوف من الاستيلاء العثماني. بمرور الوقت، تراجعت المقاومة في بعض الحالات: نظراً لأنه يمكن للانكشارية الحصول على سلطة كبيرة كمجموعة النخبة، فإن الآباء المسيحيين لم يعترضوا دائماً على تجنيد أبنائهم. بقي صحيحاً أن النظام كان قسرياً وتمييزياً، وفُرض على أقلية دينية واحدة فقط. وانتهى هذا النمط فقط في عام 1638. ويظل بقاؤه الطويل بمثابة تذكرة أخرى بالقيود في التقليد الإسلامي المتعلق بالتسامح، حيث تضاربت المبادئ الواضحة مع الفهم الراسخ لكون الأديان الأخرى أدنى، وهي وصفة لعدم الاتساق.

تجديدات أخرى.. الوهابية

هناك تطور رئيس آخر في العالم الإسلامي، على الرغم من أنه حدث في القرن الثامن عشر فقط، أضاف إلى وضع التسامح الإسلامي خلال الفترة الحديثة المبكرة، مع ما يترتب عليه من آثار أخرى ستتجاوز

الفترة نفسها. نحو ربّما منتصف القرن، ظهرت حركة إصلاح جديدة في الصحراء الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، تسعى إلى تطهير الإسلام. الوهابية هي الاسم الأكثر شيوعاً الذي يُعطى للنتيجة، على الرغم من استخدام مصطلح السلفية أيضاً، مع بعض الخلاف حول أي التسميتين هي الأكثر دقة.

أكد القادة الوهابيون على نقطتين رئيستين. أولاً، هاجموا العديد من الممارسات الإسلامية القائمة، مثل التردد على أضرحة دينية، كإضافات عقيمة وثنية إلى الدين الحق. كان من الضروري العودة إلى الدين الحق، ما أطلق عليه الوهابيون الإسلام «الخالص». كما أصبحت الضوابط المتعلقة بالسلوك الجنسي أكثر صرامة. ولكن ثانياً، تحالفت الحركة في وقت مبكر، في عام 1744، مع الزعيم السياسي المحلي محمد بن سعود، وأقامت علاقة متبادلة المنفعة التي من خلالها ستحمي الدولة بنشاط وتدعم الطائفة الجديدة بدورها، مقابل الولاء والدعم النشط بصورة مساوية. هذا التحالف سوف ينجو من العديد من التقلبات، لكنه سيكون بمثابة الأساس، في عام 1932، لتشكيل الدولة الجديدة في المملكة العربية السعودية.

بشكل عام، أشار العديد من التيارات الجديدة في الإسلام إلى صعوبات متزايدة في التوفيق بين الأساليب المختلفة للدين نفسه، على الرغم من عدم وجود تخل تام عن التعايش. أفرزت التوترات مع مطالبات جديدة بحقيقة واحدة والاتهامات بالبدعة، وروابط جديدة بين الدين والدولة، أنماطاً مماثلة لتلك التي نشأت في وقت سابق في المسيحية. وكما نوقش في القسم التالي، طورت المسيحية الأوروبية بنفسها توترات داخلية في هذه الفترة نفسها تجاوزت تلك الموجودة في الإسلام. وعلى المنوال

نفسه، ومع ذلك، لم ينتقل القادة الإسلاميون عموماً إلى أنواع التسويات التي ظهرت للغرب، بما في ذلك احتواء أكثر وضوحاً للتسامح كمبدأ ـ باستثناء، بالطبع، سابقة أكبر في شبه القارة الهندية. لا يزال التسامح المعتدل مطبقاً إلى حد كبير ـ في العالم العثماني بكل تأكيد. لكنه تراجع عند الحواف على مدى السنوات الأخيرة لحكم المغول في الهند.

المسيحية الغربية.. التعصب الجديد والتجديد في الاستجابة

الحروب الدينية

تسببت الاضطرابات في المسيحية الغربية التي بدأت بالهجوم البروتستانتي على الكنيسة الكاثوليكية في أزمة أعمق بكثير من أي شيء شهده العالم الإسلامي ككل؛ وسيؤدي ذلك في النهاية إلى إحداث تغيير أكثر شمولاً بدوره. لم يتم التخلص من التقاليد تماماً. بقيت الادعاءات المسيحية بحقيقة واحدة مطبقة بالتأكيد على الأديان الأخرى، وغالباً ما يتم التذرع بها ضد المجموعات المسيحية المنافسة أيضاً. ولكن ليس هناك شك في أن حقبة جديدة من التسامح بدأت في النهاية في الانفتاح، وكانت حاسمة في ذلك الوقت في العالم الغربي، وتؤثر في النهاية على الأنماط العالمية على نطاق أوسع.

ومع ذلك، أكدت المراحل الأولية للإصلاح عدم تسامح المسيحيين، ولكنها ببساطة جعلت الأمر أكثر ضراوة. وعندما نشر مارتن لوثر اعتراضاته على العقيدة والممارسة الكاثوليكيتين في عام 1517، لم تكن لديه أي نية لإنشاء كنيسة منفصلة، بل على إدخال إصلاح شامل للكاثوليكية. وملتزماً بالاعتقاد بوجود حقيقة واحدة، سرعان ما دخل

لوثر وأتباعه في صراع مع السلطات الكاثوليكية التي اقتنعت بالقدر نفسه أن الحقيقة كانت إلى جانبهم. لم تتنازل أي مجموعة عن أي مجال لوجود الآخر.

كانت النتيجة، مع انتشار البروتستانتية على الرغم من المقاومة الكاثوليكية، فترة من الصراع الديني المتوتر والمتقطع أحياناً في أوروبا، والذي استمر أساساً حتى منتصف القرن السابع عشر. وقعت أعمال عنف باسم الدين أكثر من أي وقت آخر في التاريخ الأوروبي، حيث قتل البروتستانت والكاثوليك بعضهم بعضاً بتعطش شديد، وأحياناً ما زاد الأمور سوءاً هو الشجار بين مجموعات مختلفة من البروتستانت الذين يزعمون الحقيقة. تختلف التقديرات، لكن ربما يصل عدد القتلى إلى 30 مليون شخص في الحروب الدينية والمذابح وعمليات الإعدام (غالباً ما يتم حرقهم على العمود) خلال فترة النزاع ـ وهو رقم كبير بكل المقاييس ـ، ولكن كل هذه الأرقام أكثر فظاعة بالنظر إلى أعداد السكان في ذلك الوقت. في أسوأ صراع ـ حرب الثلاثين عاماً في ألمانيا (1618ـ 1648) ـ هلك ما يصل إلى ثلث سكان المنطقة من الهجوم المباشر، أو من نتائج الاضطراب الاقتصادي.

انطوى الصراع على أكثر من التعصب الديني. لقد نشأت المعارك بين البروتستانت والكاثوليك من اختلافات كبيرة في العقيدة: رفض البروتستانت بشكل رئيس الأسرار الكاثوليكية وفكرة رجال الدين المتميزين دينياً، بينما شككوا في كثير من المعتقدات المحددة كذلك. لكن الدوافع السياسية وأحياناً الاقتصادية ظهرت بقوة. غالباً ما استغل النبلاء الصراع الديني بحثاً عن منافع على حساب الحكام المركزيين. شهدت الطبقات الدنيا، مثل الفلاحين في ألمانيا، فرصاً

للاحتجاج على سيطرة ملاك الأرض، على الرغم من أنه تمت هزيمتها دائماً بشكل تقريبي. ظهرت خلافات السياسة الخارجية أيضاً: استخدمت فرنسا الحرب الدينية في محاولة لإضعاف سلطة هابسبورغ، وكانت هناك تعقيدات أخرى. ومع ذلك، تظل الحقيقة هي أن المزاعم الدينية المتنافسة، واستعداد الزعماء السياسيين لدعمها، تكمن في إراقة الدماء، وتوضح شدتها بشكل خاص.

لقد ارتبك الوضع أكثر من خلال ظهور أفكار بروتستانتية أخرى: بمجرد فتح المجال، أصدر طموحون آخرون بياناتهم الخاصة عن العقيدة والطقوس. كانت الكالفينية، ومعقلها في جنيف، أكثر المنافسين البروتستانتيين أهميةً للوثرية، ولكن كان هناك مدعوون إضافيون أيضاً، بما في ذلك كنيسة إنجلترا التي تم ترتيبها وفقاً للملكية (والتي أطلق على أعضائها الأنجليكانيين)، والتي سعت إلى تحديد مسار منفصل. بالنسبة إلى الجزء الأكبر، تم تأطير كل عبارة بروتستانتية متعاقبة من حيث الاحتكار الديني. تم الاعتداء على قادة بروتستانت آخرين، وكذلك زعماء كاثوليك بسبب أخطائهم. لم تسع فئة بروتستانتينية واحدة فقط - الحركة المعمدانية التي ستولد طوائف صغيرة محددة مثل المينونايت في هولندا - بوضوح إلى تطهير مجال المنافسين الدينيين. ركزت هذه المجموعات عادة على نقاء أعضائها، دون إيلاء الكثير من الاهتمام لبقية السكان، المحكوم عليهم بالهلاك بسبب أخطاء في نهجهم، ولكن لا يتطلبون شن هجوم مباشر.

ظهر أحد التعقيدات الأخرى أيضاً، لأنه سيصبح جزءاً مهماً من التوترات بين التسامح والتعصب من هذا المنعطف فصاعداً. تأججت الحروب الدينية بسبب القوة المتنامية للصحافة المطبوعة، التي تم

استيرادها من آسيا، ولكنها تحسنت في أوروبا بحلول منتصف القرن الخامس عشر. شكلت المنشورات والملصقات الدينية المتنافسة أول استخدام واسع للطباعة، إضافة إلى التحسينات التدريجية في مجال محو الأمية الشعبية. ونتيجة لذلك، أصبحت الكتابة أهم مما كانت عليه الحال في المجتمعات التقليدية، وهي مصدر قلق للسلطات الدينية والحكومات على حد سواء، قلقة من الحقيقة أو الاستقرار أو كليهما. الطباعة والتسامح كانا رفيقين مضطربين.

في ألمانيا، استغرق الأمر بضع سنوات لتطور العنف الديني على نطاق واسع. وكما انتشرت رسالة لوثر، تبنى الزعماء الأفراد، في منطقة لامركزية، الدين الجديد، كما فعلت حكومات المدينة. كان الرد الكاثوليكي واضحاً بدرجة كافية: تم طرد لوثر، وأعادت سلسلة من المجالس التأكيد على الإيمان باعتباره السبيل الوحيد الصحيح للخلاص. وقد تم الخلط بين الموقف في عشرينيات القرن السادس عشر بسبب انتفاضة فلاحية، حيث مزجت المعتقدات البروتستانتية المتطرفة مع المطالب الاجتماعية؛ تم إخماد هذا بقوة كبيرة. في الأربعينيات من القرن السادس عشر، شن إمبراطور هابسبورغ وحلفاؤه بين النبلاء هجوماً أكثر تضافراً. تم غزو عدد من معاقل البروتستانت، ولم يحافظ على الانقسامات الدينية في ألمانيا سوى تدخل الفرنسيين (على الرغم من كونهم كاثوليكاً).

امتدت المصادمات بين البروتستانت والكاثوليك إلى فرنسا، في سلسلة مريرة من الحروب الدينية استمرت حتى عام 1598. وسيُقتل ما بين مليونين وأربعة ملايين شخص في الهجمات والهجمات المضادة. في عام 1572، على سبيل المثال، سمحت الملكية الكاثوليكية بسلسلة من

اغتيالات القادة البروتستانت (كثير منهم من النبلاء)؛ وتبع ذلك عنف الكاثوليك الشعبي ضد البروتستانت العاديين. مات ما بين 5000 و30،000 شخص خلال الفوضى الناتجة.

شملت مراكز العنف الأخرى هولندا، حيث حققت البروتستانتية غزوات كبيرة، بينما دعم الحكم الإسباني الكاثوليك. تضمنت المعارك المتفرقة هنا مجموعتين مختلفتين من الكالفينيين، كل منهما عازم على الانتصار الكامل على منافسيه. أثرت اعتداءات دينية متكررة على بريطانيا بعد تشكيل الكنيسة الأنجليكانية. تسبب حكم قصير المدة لملكة كاثوليكية في منتصف القرن السادس عشر في العديد من عمليات إعدام الزعماء البروتستانت، حيث نجا أولئك الذين أنكروا من آلام الاحتراق على العمود، ولكن تم إعدامهم بوسائل أخرى. ساعدت النزاعات الأكبر، بين الأنجليكانيين والكالفينيين، في تأجيج الحروب الأهلية في منتصف القرن السابع عشر، على الرغم من وجود عوامل أخرى.

لم يكن التعصب المتبادل مجرد مسألة حرب وهجمات جماعية فحسب. لعبت القرارات الفردية دوراً حيوياً. مثال رئيس على ذلك، في منتصف القرن السادس عشر، يشمل المفكر الإسباني مايكل سيرفيتوس Michael Servetus. كان سيرفيتوس عالماً بارعاً، ضليعاً في العديد من المجالات، وأول أوروبي يصف بدقة الدورة الدموية. لكنه كان أيضاً المنشق الديني الثابت. في وقت مبكر من حياته المهنية بدأ العمل على شن هجمات على الفكرة المسيحية للثالوث، في الحجج التي من شأنها أن تسهم في وقت لاحق في التوحيد. بالنسبة إلى سيرفيتوس، كان هناك إله واحد، مع المسيح كنبي إنساني ولكن بلا ألوهية؛ وأدت حججه إلى نقد مختلف الطقوس، البروتستانتية والكاثوليكية على حد سواء. تمت

إدانة سيرفيتوس بشدة من قبل محاكم التفتيش، مما أجبره على الفرار من إسبانيا، وكذلك من قبل الحكومة الفرنسية، التي ألقت القبض عليه بدعوى الهرطقة، رغم أن سيرفيتوس تمكن من الفرار من السجن قبل إعدامه. في نهاية المطاف، كان صدامه الكبير مع جون كالفن، في جنيف، والذي توافق معه سيرفيتوس. كان كالفن مرتبطاً بشدة بعقائده ومتحمساً ليثبت للعالم أنه قادر، مثل أي قائد مسيحي آخر، على مهاجمة الهرطقة. لقد كتب إلى سيرفيتوس أنه بينما لم تكن لديه رغبة في الاضطهاد، فسيكون «قاسياً مثل الحديد عندما يشاهده يهين عقيدة حنيفة بكل جرأة كبيرة». وأضاف بشكل خاص «لو جاء إلى هنا وكانت سلطتي نافذة، فلن أسمح له أبداً بالرحيل حياً». ولأسباب غير واضحة تماماً، انتهى المطاف بسيرفيتوس في جنيف أثناء فراره من الفرنسيين. هناك، وجدت المحكمة أنه مذنب في العديد من التهم، مما يعني أنه كان متعاطفاً إلى حد ما مع اليهود والمسلمين، بل وشُكك في ميله الجنسي. وأُحرق على العمود، وسط مجموعة من كتبه. ربما حاول كالفن ترتيب موت لطيف، بقطع الرأس، على الرغم من أن روايات أخرى تؤكد أن الزعيم حث في الواقع على استخدام الخشب الأخضر في الحرق لإطالة أمد المعاناة. لكن لم يكن هناك شك في أن الانحراف الديني في جنيف الكالفينية يتطلب عقوبة شديدة. كما قال كالفن نفسه «كل من يصر على أن خطأ ما قد حل بحق المهرطقين والكفرة لدى معاقبتهم، فإنه يجعل نفسه شريكاً في جريمتهم ومذنباً كما هم.... إن الله هو الذي يتحدث... حتى لا ندخر أقارب، ولا دماء من أي شخص، وننسى البشرية جمعاء عندما يكون الأمر هو القتال من أجل مجده».

وكانت آخر اندلاعة جماعية هي حرب الثلاثين عاماً نفسها، حيثُ حرضت القوات اللوثرية والكاثوليكية بعضها ضد بعضها الآخر، وتم

استقطابها من أجزاء مختلفة من أوروبا، ولكن ركزت ضراوتها على ألمانيا نفسها. نبعت الحرب من صعود إمبراطور هابسبورغ المتدين والحريص على تجديد المعركة ضد البروتستانتية وفرض التحول إلى الكاثوليكية. قاوم الزعماء البروتستانت بمساعدة الفرنسيين الذين، على الرغم من أنهم من الكاثوليك، لم يتمكنوا من مقاومة فرصة لمهاجمة هابسبورغ. نتجت عن ذلك هجمات عنيفة، مع فظائع من جميع الأطراف.

المعنى الرئيس واضح بما فيه الكفاية: منذ قرن ونصف تقريباً، فإن مساحات ضخمة من أوروبا بقيت في حالة تشنج بشكل متكرر من خلال عدم رغبة الأطراف الرئيسة في المسيحية الغربية المنقسمة الآن في الاتفاق بشدة على أنه ينبغي السماح لخصومهم بالوجود. إن الاتهامات المتبادلة بالهرطقة، والتي غالباً ما يدعمها الملوك والأمراء الذين رأوا الدفاع عن دين حقيقي واحد جزءاً من واجباتهم السياسية، جعلت الحل الدائم صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، لذا بدا أن فترات الهدوء لا بد أن يتبعها حتماً تجدد الصراع.

عمليات الحسم.. التعصب المريح

كان الوضع الناتج غير قابل للاستمرار: ما لم يكن بالإمكان تعديل التقاليد المسيحية، فإن مساحات كبيرة من أوروبا قد يُخاطر باندراجها في حالة من الفوضى. دفع هذا الواقع الصارخ تدريجياً المجموعات المتنافسة، على مضض، إلى قبول أشكال محدودة من التسامح. كانت العملية معقدة، ويُعزى ذلك جزئياً إلى أنها لم تتضمن أبداً قبولاً صريحاً للتسامح كمبدأ أو قيمة: فكانت التسويات دائماً غير مكتملة، وكانت دائماً مضنية. ونتيجة لذلك، تم التخلي عن العديد منها، مما أدى إلى

إعادة القتال. ولكن، على الرغم من ذلك برز نمط تدريجي، وهذا ما أكد في نهاية المطاف التعايش الكافي لإنهاء الحروب الدينية.

هناك عدد من المعالم التي تستحق الاهتمام، من منتصف القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر. كانت الجهود الأولية متواضعة بشكل خاص، حيث كانت الأطراف المعنية غير راغبة في إعطاء مساحة أكبر من الضرورة المطلقة لضمان سلام غير مستقر. مع مرور الوقت، توسعت الرؤية إلى حد ما، مما سمح بمزيد من التسامح داخل المناطق وكذلك فيما بينها، ولكن دائماً بإصرار على أن بعض الأديان كانت ببساطة معيبة بحيث لا يمكن إدراجها، مما أدى إلى توتر بين سياسة متسامحة وادعاءات الحقيقة.

في عام 1555، كان سلام أوغسبورغ الخطوة الأولى، حيث سعت الأطراف المتحاربة في ألمانيا إلى نوع من الحل. وافق القادة الكاثوليك واللوثريون على مبدأ لكل إقليم دينه cuius region, eius religio– يمكن لكل منطقة تحديد دينها. يمكن لكل أمير محلي أن يختار إما اللوثرية أو الكاثوليكية، وستنتهي الجهود لفرض التوحيد الديني على ألمانيا بأكملها. وعكست التسوية الخوف من كلا الجانبين من أن الصراع من دون هذه التسوية لن يتوقف أبداً. لم يُسمح رسمياً بالتسامح داخل كل منطقة. خلال فترة سماح، سمح للعائلات بمغادرة المنطقة «مع زوجاتهم وأطفالهم» إذا كانوا لا يرغبون في قبول عقيدة هذه المنطقة. «يجب عدم إعاقتهم عن بيع ممتلكاتهم بعد دفع الضرائب المحلية ولا حتى المساس بكرامتهم».

بطبيعة الحال، لم تكن فكرة التسامح مع دين منفصل حسب المنطقة جديدة تماماً، على الرغم من أن المسيحية الغربية لم تطبق سابقاً الحل

الوسط بنهجها الخاص في «الهرطقة». كانت فكرة السماح للناس بالمغادرة أكثر حداثة، على الرغم من وجود سابقة إسبانية في القرن الخامس عشر مع اليهود والمسلمين. وقد سمحت التسوية لبعض المناطق بالاستمرار في مزج الكاثوليك واللوثريين، حيث كان وجود كل منهما راسخاً، تنازلاً مثيراً للاهتمام للواقع.

كان القيد الأكثر وضوحاً لاتفاق أوغسبورج هو إغفال أي تنازلات للكالفينيين والقائلين بتجديد العماد، التعايش الفعلي تم تطبيقه فقط على الكاثوليك واللوثريين، وليس على الأقليات الدينية المتنامية الأخرى. «ومع ذلك، يجب ألا يتم تضمين كل ما يتعلق بالديانتين المذكورتين أعلاه في السلام الحالي، بل يجب استبعاده تماماً منه». واستمر الكالفينيون في الرد على ذلك، في دفاع عنيف عن عقيدتهم، وفي وقت ما قاموا برمي مسؤولين إمبراطوريين من نافذة قلعة. هذه المضاعفات، إلى جانب الأمل المتكرر لأباطرة هابسبورغ لإعادة تثبيت التوحيد الكاثوليكي بالقوة، ستؤدي إلى حرب الثلاثين عاماً.

كان مرسوم نانت خطوة مبكرة أخرى، حيث أظهر مرة أخرى الرغبة في تعديل حقيقة واحدة، ولكن دون اعتناق التسامح بشكل منهجي. بعد أربعة عقود من الصراع المروع في فرنسا، ساعد ملك جديد، هنري الرابع، في التوسط للتوصل إلى تسوية في عام 1598. كان هنري نفسه بروتستانتياً أصلاً، ولكنه اعتنق الكاثوليكية من أجل الحصول على عرشه، وكما يقال، ووفقاً للأسطورة، إن «باريس تستحق قداساً». ومع ذلك، رأى هنري أن الاستقرار السياسي يتطلب بعض الاعتراف بالبروتستانت ــ في فرنسا، أطلق عليهم اسم «هيجونوت» (بروتستانت فرنسا) ــ كأقلية دنيا ولكن محددة. أعطى المرسوم البروتستانت عدداً من البلدات المحصنة،

مما سيساعدهم في الدفاع عن أنفسهم. وفي بند سري، كان من المفترض أيضاً حماية البروتستانت الذين يسافرون إلى الخارج من محاكم التفتيش الكاثوليكية، وهو إجراء أزعج البابا بشدة. لكن تم تأكيد الكاثوليكية كدين راسخ. كان على البروتستانت أن يدفعوا عشور الكنيسة، ويحترموا إجازات الكنيسة وقواعد الزواج. وسُمح للبروتستانت بالعبادة فقط في مناطق محددة. وفي نهاية المطاف، لا ينطبق المرسوم إلا على الجماعات المسيحية، دون ذكر اليهود أو الأقلية المسلمة الصغيرة.

لم ينل المرسوم استحسان أي من الأطراف المسيحية، فالبروتستانت يعترضون على التسامح غير التام، والكاثوليك على فكرة أن البروتستانت يجب السماح لهم على الإطلاق. ومع ذلك نجح المرسوم في إقامة سلام غير مستقر. بيد أنه في أوائل القرن السابع عشر، خفضت الملكية عدد البلدات المحصنة التي يمكن أن يطالب البروتستانت بها، مما أدى إلى تجدد العنف الديني. ثم في عام 1685، ألغى لويس الرابع عشر، حفيد هنري، المرسوم بالكامل، وحظر البروتستانتية في فرنسا، وأمهل الوزراء البروتستانت أسبوعين لمغادرة البلاد. أدى الاضطهاد المكثف، بما في ذلك التعذيب الجسدي في أغلب الأحيان، إلى محاولة السلطات الكاثوليكية إعادة فرض نفسها بالقوة. وهربت أعداد هائلة من الهيجونوت من البلاد، رغم أن هذا كان غير قانوني من الناحية التقنية. وكانت النتيجة حرمان فرنسا من أقلية اقتصادية موهوبة ـ فقد ذهب اللاجئون إلى بريطانيا، والمستعمرات الأمريكية، وبروسيا، وجنوب أفريقيا ـ وأشارت إلى هشاشة التسامح على مضض كمبدأ. في عام 1787 فقط، عشية الثورة، أعادت الملكية الفرنسية مرة أخرى حرية العبادة والحقوق المدنية لغير الكاثوليك، في مرسوم التسامح.

خلال القرن السادس عشر، أسس الهولنديون تدريجياً صيغة أخرى من التسامح المتردد إلى حد ما، وأوجدوا مجتمعاً أكثر انفتاحاً على الدين في أوروبا بحلول أوائل القرن السابع عشر. اكتسبت كل من المعمدانية والكالفينية أرضاً في هولندا، على الرغم من ردود الفعل القاسية من قبل الملكية الإسبانية، التي سيطرت على البلاد، بما في ذلك الاستخدام الشرس لمحاكم التفتيش. نجمت عن ذلك حرب أهلية أدت إلى اعتناق الزعماء الهولنديين المحليين على نحو متزايد البروتستانتية وإحراز تقدم كبير ضد الإسبان. غير العديد من الكاثوليك دينهم أو أُجبروا على التغيير. ورحب الهولنديون باللاجئين البروتستانت واليهود من مناطق أخرى، لكن الحرب الأهلية المتكررة ضد الكاثوليك استمرت. أصبحت الكالفينية دين الدولة، مع السماح للكالفينيين أو اليهود فقط بالمشاركة في الحكومة مباشرة. كانت الديانات المسيحية الأخرى مسموحاً بها، على الرغم من عدم السماح لها بممارسة الشعائر في الأماكن العامة (باستثناء، بشكل مثير للفضول، لليهودية؛ قد يكون التسامح الهولندي إزاء اليهود مثالاً على نوع القبول الذي نشأ في العديد من الموانئ التجارية، حيث كانت المزايا الاقتصادية للانفتاح واضحة بشكل خاص). يمكن أن توجد اللوثرية في بعض المدن الكبرى، لكن كنائسها كان عليها أن تتوافق مع الأساليب الكالفينية القاسية. بقيت الكاثوليكية في جنوب هولندا، ولكن في ظل التمييز الكبير في الحياة العامة، حيث كان البروتستانت هم وحدهم الذين يستطيعون العمل في الحكومة المحلية. كانت هذه النتيجة المختلطة في الحقيقة خطوة كبيرة نحو التسامح. وقد لوحظ على نطاق واسع في أوروبا، في ذلك الوقت، بأن هذه النتيجة كسبت الهجرة الهولندية المهمة من مجموعات مثل اليهود، الذين تعرضوا للاضطهاد في أماكن أخرى، ومن بعض الحجاج الإنجليز (الذين غادر كثير منهم لاحقاً إلى أمريكا الشمالية)، ومن المثقفين، مثل العقلاني

الفرنسي ديكارت Descartes، الذي رحب بالأجواء المفتوحة، حيث كانت المزايا الاقتصادية للانفتاح واضحة بشكل خاص.

أصبحت سويسرا دولة أوروبية أخرى ظهر فيها بعض التسامح بحكم الأمر الواقع. وكانت الحقيقة هي أنه، خلال القرن السادس عشر، اختارت مناطق سويسرية مختلفة صياغات مختلفة من المسيحية. وقد نشأت بعض الحروب بشكل متوقع، وكان لا بد من تقسيم منطقة واحدة إلى أقسام كاثوليكية وبروتستانتية. هدأت التوترات في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولكنها في الحقيقة انفجرت مرة أخرى في القرن التاسع عشر، عندما حاول القادة الكاثوليك نشر عقيدتهم. قام البروتستانت بالاحتجاج بعنف، وفي الدستور السويسري لعام 1848 تمكنوا بالفعل من إبعاد المذهب اليسوعي، وهو إجراء استمر حتى تم إلغاؤه باستفتاء في عام 1973.

حدثت الخطوة الكبيرة في منتصف القرن السابع عشر بالنسبة إلى وسط أوروبا بشكل عام. بعد ثلاثة عقود من الحرب المدمرة، انتهى الصراع الديني إلى حد كبير في ألمانيا من خلال سلام ويستفاليا في عام 1648. هذه المجموعة من المعاهدات أكدت من جديد بطريقة ما، مع بعض التعديلات، فكرة التسامح على مضض الذي ظهر على السطح قبل قرن من الزمان. لكن إعادة التأكيد حدثت على الساحة الأوروبية، حيث قامت مختلف البلدان بالتوقيع، مما يشير إلى اعتراف أوسع بحقيقة أن التوافق الديني في أوروبا ككل كان شيئاً من الماضي، ومستوى من التسامح بحكم الأمر الواقع هو الجوهرالبديل. حدثت معظم المفاوضات في أوسنابروك، المدينة الألمانية التي حافظت على العبادة اللوثرية والكاثوليكية. تم تمثيل الدبلوماسيين البروتستانت والكاثوليك من جميع أنحاء أوروبا الغربية والوسطى بكثرة.

في ألمانيا نفسها، كان يُنظر الآن إلى البروتستانت والكاثوليك باعتبارهم على قدم المساواة أمام القانون، مع الاعتراف الرسمي بالكالفينية؛ يمكن لحكام الدول الفردية أن يقرروا بشكل مستقل ما هو الدين الذي يجب أن يسود. تم التأكيد من جديد على سلام أوغسبورغ (مع الإضافة الجديدة للكالفينية)، لكن المسيحيين الذين يعيشون في مناطق لم تكن طائفتهم فيها هي الكنيسة القائمة، ضمنوا حقهم في ممارسة شعائرهم على انفراد خلال الساعات المخصصة. كان للمفاوضات ذات الصلة التي منحت الاستقلال لهولندا وسويسرا أيضاً آثار في التسامح. إجمالاً، يفوز سلام ويستفاليا بالثناء القانوني كمثال على مفاوضات مرنة متعددة الأطراف لإثبات أولوية السلام، وإلى حد كبير لإزالة الدين من الدوافع وراء الحرب. انتقلت أوروبا الغربية والوسطى الآن إلى سياسة التسامح المعتدل، أو حتى بعد ذلك بقليل.

كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الرئيسة الأخيرة التي تقبلت قدراً من التسامح ـ وفي الواقع تقبلت قدراً كبيراً وفقاً لمعايير العصر ـ في أواخر القرن السابع عشر. فرت مجموعة كالفينية في وقت مبكر، متجهة في النهاية إلى أمريكا الشمالية، مع توغل بسيط في هولندا، ثم أدخلت الحروب الأهلية في منتصف القرن العنف المباشر المتبادل بين الأنجليكانيين والكالفينيين، مع حظر الأقلية الكاثوليكية رسمياً، وعادة ما بقيت قائمة سراً فقط. انطوى قلق خاص على الشك في أن الملكية حبذت الكاثوليكية سراً. أيد الملك رئيس أساقفة أنجليكانيين متطرفاً، والذي ألقى القبض على زعماء البروتستانت المشتكين، وأمر بقطع آذانهم كعقوبة لكتابة منشورات انتقادية. كما أثارت الغضب محاولات جديدة لفرض غرامة على الكالفينيين لعدم حضورهم الخدمات

الأنجليكانية. خلال الحروب الأهلية نفسها، شمل الانتقام من كالفين مرسوماً يسعى إلى إلغاء الهيكل الأسقفي ـ الأساقفة ـ لكنيسة إنجلترا. من الواضح أنه لم يتم تحقيق تعريف مرضٍ للتسامح. حتى بعد انتهاء الحروب الأهلية، مع استعادة الملكية الأنجليكانية، استمرت الخلافات، إلى جانب خلافات أكبر حول توازن القوى بين البرلمان والملك.

في هذا الموقف في عام 1688، دعا القادة البرلمانيون الحاكم الهولندي وزوجته الإنجليزية إلى تولي العرش بشرط قبوله سيادة البرلمان نفسها وإعلان حقوق جديد (تم التصديق عليه في 1689). تضمن الإعلان العديد من البنود التي لا علاقة لها بالتسامح الديني، لكن التسامح بحد ذاته ـ إلى حد ما ـ شكل مكوناً رئيساً. وأكد البروتستانت حقهم في حمل السلاح دفاعاً عن دينهم. مُنع الكاثوليك نهائياً من الخدمة كملوك: «لقد تبين من خلال التجربة أنه يتعارض مع سلامة ورفاهية هذه المملكة البروتستانتية أن يحكمها أمير كاثوليكي».

كان الأمر الأكثر أهمية هو قانون التحمل الجديد، الذي سمح بحرية العبادة لمختلف المذاهب البروتستانتية، ليس فقط الكالفينيين، ولكن الجماعات الأحدث الأخرى، مثل المعمدانيين. طالما أنهم قبلوا قسماً بالولاء، فبإمكان هذه المجموعات بناء وصيانة دور العبادة الخاصة بها واختيار قادتها ومعلميها. ومع ذلك، لم ينطبق القانون على الكاثوليك، أو المعتقدات التي أنكرت الثالوث أو الملحدين. وكان على مجموعات الأقليات البروتستانتية تسجيل أماكن اجتماعها ـ لم يسمح لها بالتجمع في منازل خاصة ـ وتم استبعادها من المناصب السياسية ومن الجامعات. سيتم تعديل هذا القانون، في وقت لاحق، في عام 1779، عن طريق استبدال الدين في الكتاب المقدس ليحل محله الإيمان بالعقيدة

الأنجليكانية، على الرغم من بقاء بعض الالتزامات على مجموعات الأقليات البروتستانتية. وسيشمل التسامح الرسمي، بعد فترة وجيزة فقط، الكاثوليك والموحدين وغير المسيحيين.

بحلول عام 1700، كان من الواضح أن عصر الحرب الدينية قد انتهى في معظم البلدان الفردية وكذلك القارة ككل. لن تعاني أوروبا إلا من إحياء إقليمي نادر للتعصب العنيف منذ ذلك الحين ـ كما حدث في الاشتباكات الكاثوليكية ـ البروتستانتية في أيرلندا الشمالية في القرن العشرين. في بعض المناطق، أحكمت الكاثوليكية قبضتها، دون أي تساهل مع الأديان الأخرى. في أماكن مثل ألمانيا وسويسرا، حدثت الانقسامات الإقليمية من مزيج ديني، ولكن كان هناك بعض الحماية للأقليات المسيحية الداخلية. في بريطانيا وهولندا، تطور التسامح على نطاق أوسع، مع هولندا بشكل فريد بمن في ذلك اليهود والمسيحيون، على الرغم من أن موقف الكاثوليكية في كلا البلدين ظل في أحسن الأحوال غير واضح بالنظر إلى العداء البروتستانتي المستمر.

حتى التسامح المحدود لم يكن مقبولاً بشكل شامل، كما أثبت إلغاء فرنسا مرسوم نانت في وقت لاحق. انتقد البابا من جانبه بنود ويستفاليا، قائلاً إنها «لاغية، باطلة، غير صالحة، ظالمة، غير عادلة، ملعونة، موبخة، مجنونة، خالية من المعنى والتأثير طوال الوقت». لم يعتنق أي قائد سياسي التسامح كمبدأ، أو دافع عن قيمته إلا كتدبير محدود ومؤهل ضروري لاستعادة السلام. تحدث العديد من الكتاب المتدينين عن التسامح باعتباره خطوة يائسة، لها ما يبررها فقط عندما لا يمكن تحقيق السلام بأي طريقة أخرى. على سبيل المثال، تحدث أحد الكاثوليك الفرنسيين عن التسامح باعتباره «حبة سمّ».

كان هناك تقدم ملموس رغم ذلك، حيث مالت كل مستوطنة إلى أن تكون أفضل قليلاً من الأخيرة. التحسينات في ويستفاليا، بناءً على ترتيبات أوغسبورغ، هي مثال على ذلك. قدمت التسويات البريطانية والهولندية مزايا ملحوظة على مرسوم نانت، بعيداً تماماً عما ظهر ليكون هشاشة هذا الأخير. ظل التسامح غير مكتمل في جميع أنحاء أوروبا المسيحية، لكنه كان يميل إلى أن يصبح أكثر توسعاً إلا في الحالات التي مضت فيها الكاثوليكية دون معارضة.

النتائج: التقييم التاريخي

تُظهر الأنماط في القرنين السادس عشر والسابع عشر اللاحقين مدى صعوبة التخلي عن الآمال المسيحية التقليدية في أن تسود حقيقة واحدة، وهي حقيقة تكرم الله، وتوفر توجيهاً موحداً للسلوك الإنساني على هذه الأرض. على العموم، استسلم البروتستانت بسهولة أكبر من الكاثوليك، لأنهم كانوا من القادمين الجدد، ووجدوا بسهولة أكبر أنه من العملي ضمان بقائهم في بيئة تنافسية. لكن البروتستانت كانت لديهم أيضاً هفواتهم، ونادراً ما كانوا يرغبون، في هذه المرحلة، في منح أي مجال قانوني للكاثوليكية، حيث كانت لديهم سلطة التنظيم.

ومع ذلك، على الرغم من القيود، أصبح عدد من الدول الرئيسة أكثر تسامحاً، وكانت النتائج تتجاوز ضمان سلام أكثر ثباتاً وسط التنوع. كانت حرية التعبير لمناطق مثل بريطانيا وهولندا، بحلول أواخر القرن السابع عشر، ترتبط مباشرة بأجواء فكرية حيوية بشكل عام، مرتبطة ارتباطاً مباشراً، في الواقع، بأحد الابتكارات الثقافية العظيمة في تاريخ البشرية، الثورة العلمية. وقد وصفت مقدمة هذا الكتاب الادعاء بأن

التسامح والإبداع التفاعلي غالباً ما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً: التطورات في القرن السابع عشر في أوروبا تقدم مثالاً أولياً.

الكاثوليكية لم تعارض البحث العلمي، كما يوضح الفصل السابق. على أية حال ظهرت بعض التوترات. الملاحظات المتداخلة في أوائل القرن السابع عشر، التي أجراها جاليليو في إيطاليا، والتي دحضت الفكرة القديمة المتمثلة في أن الشمس تدور حول الأرض، وليس العكس، أثارت مخاوف رسمية. أزعج هذا الاكتشاف المحافظين الدينيين، لأنه يبدو أنه يتعارض مع التفسير الحرفي لعدة مقاطع من الكتاب المقدس. أشار أحد المعارضين إلى أن فكرة حركة الأرض «لا تصدق، ولا يمكن أن تكون، لا سيما وأن الكتاب المقدس يتعارض بوضوح مع هذه الحركة». حذرت حساسية كاثوليكية أوسع، بالنظر إلى النضال ضد البروتستانتية، من قبول الأحكام الفردية حول أمورحيوية كهذه. كانت النتيجة أن مطالبات جاليليو عُرضت على محاكم التفتيش في عام 1615. حاول العديد من المسؤولين التخفيف من حدة الخلاف، بحجة أن فكرة حركة الأرض قد تكون مقبولة من الناحية النظرية، ولكن ليس كحقيقة مادية؛ لكن جاليليو لم يكن مستعداً للتنازل عن هذا الأمر كثيراً، وكان الموقف أكثر تعقيداً بسبب التوترات الشخصية مع البابا أوربان السابع. كان الحكم النهائي يرى أن نظرية جاليليو كانت «حمقاء وسخيفة في الفلسفة، وهرطقة رسمية، لأنها تتناقض في كثير من المواضع مع روح الكتاب المقدس». استمر جاليليو مع ذلك بالكتابة، بعد أمره بالتراجع عن آرائه، وتم حظر كتبه، وتمت إدانته بالهرطقة مرة أخرى في عام 1633. هذه المرة تمت معاقبة العالم ووضعه فيما كان يسمى بنظام متساهل إلى حد ما من الإقامة الجبرية بقية حياته. استمرت الأبحاث الإيطالية مع

ذلك، ولكن بشكل مخفي. لم تنشأ معركة شاملة بين العلم والدين في هذه المرحلة، ولكن كان هناك توتر جديد مهم.

في هذا السياق، فإن وجود العديد من المناطق ذات التسامح الأكثر نشاطاً - بريطانيا وهولندا وفرنسا إلى حد ما - عزَّز بلا شك البحث العلمي والتكهنات الفلسفية ذات الصلة بحماس غير عادي. وكانت النتيجة مجموعة غير مسبوقة من الاكتشافات العلمية في الفيزياء، والبيولوجيا، والكيمياء التي تنشط الحياة الفكرية الأوروبية، ولعبت دوراً حقيقياً في الابتكارات الاقتصادية والتكنولوجية أيضاً. يمكن مناقشة هذه النتيجة - من الممكن القول بأننا سنكون أفضل حالاً لو لم يكن العلم الحديث ومنح الدين حرية أكبر - ولكن معظم التفسيرات تختار التقدم. التسامح يؤتي ثماره، إلى جانب ضمان المزيد من السلام الداخلي.

من التسامح إلى التحمل

ثمرة أخرى من هذه الفترة في التاريخ السياسي والفكري الأوروبي - حيث تعلمت العديد من المذاهب الدينية التعايش معاً، وانحنت الدولة خارجة من مهمة لضمان التوحيد الديني المطلق - كان جيل من سلالة جديدة من المنظرين الذين جادلوا بأن التسامح ليس ضرورة عملية فقط، وإنما أيضاً هو نفع إيجابي. دفع عدد من الكتّاب أفكارهم، بعد إرهاقهم بالصراع الديني، إلى أبعد من التسويات في ويستفاليا أو قانون التحمل للإصرار على أن الحرية الدينية والثقافية بكليتهما هما قضايا حق. في خضم هذه العملية، امتدت المناقشات أيضاً إلى ما هو أبعد من الانتباه إلى الجماعات الدينية، للانتباه أيضاً إلى حقوق الضمير الفردية.

تفاعل منظرو الاحتمال مباشرة مع النقاشات العملية لعصرهم،

وكانت الحدود بين النشاط الفكري والجدل السياسي مرنة. إن المناقشات التي دارت في بريطانيا في القرن السابع عشر، أو النقاشات حول مرسوم نانت، برزت بقوة في ظهور التزام جديد بالاحتمال. ليس من المستغرب، كنتيجة لذلك، أن المناقشات النظرية ـ خاصة خلال القرن السابع عشر، ولكن الترددات تراجعت بعد قرن ـ تضمنت في كثير من الأحيان عدداً معيناً من الاعتبارات، مثل التردد البروتستانتي في شمل الكاثوليك بالتسامح. ومع ذلك، فإن وصول الالتزامات الفلسفية للتسامح، واستكشاف المبادئ المعنية، شكل خطوة مهمة في التاريخ الأوسع للظاهرة بأكملها.

بدأت أفكار في الظهور في أواخر القرن السادس عشر، خلال الحروب الدينية في فرنسا، حيث كان المثقفون يائسين بشكل متزايد من أن الصراع أصبح بلا نهاية. بدءاً بمنظّر سياسي كاثوليكي، جان بودين Jean Bodin: يجب أن يوافق الكاثوليك والبروتستانت واليهود والمشككون على «العيش في تسامح متبادل»، مروراً بنظير بروتستانتي: «لا يمكننا العيش بسلام إلا عندما نستطيع السيطرة على تعصبنا»، قد يأتي عندما «نحقق وحدة الإيمان»، وفي الوقت نفسه «يمكننا أن نحب بعضنا بعضاً».

في السياق نفسه، توسعت مقالات ميشال دي مونتاني Michel de Montaigne (1533ـ92) (وهو نفسه كاثوليكي، لكنه نشأ في أسرة مختلطة دينياً) حول الحاجة إلى التسامح بمزيد من التفصيل في الكتابات، التي كسبت جمهوراً واسعاً وتمت ترجمتها إلى الإنجليزية في وقت مبكر من عام 1603. على الرغم من أنه لم يتخل عن إيمانه أبداً، إلا أن مونتاني كان متشككاً في ادعاءات الحقيقة المطلقة، متأثراً بشكل كبير كذلك بشأن الكيفية التي يميل بها الناس إلى افتراض أن ثقافتهم الخاصة يجب أن

تكون صالحة للجميع. تأثرت وجهات نظره ليس فقط بعنف الحروب الدينية، بل بالاكتشافات ـ القادمة من الأمريكتين ـ التي تقول إن هناك أشخاصاً عاشوا بشكل مختلف تماماً عن الأوروبيين، لكنهم تمكنوا من العمل بنجاح. في مقال بعنوان «حرية الضمير»، هاجم مونتاني «الحماس غير المعتدل» الذي تسبب في حرق الناس للكتب وقتل البشر الآخرين. على الرغم من أنه استخدم كلمات مثل الاحتمال بشكل ضئيل، فقد عارض مونتاني استخدام القوة، ليس فقط في مصلحة السلام، ولكن لأن حرية العقيدة كانت جيدة في حد ذاتها، مما سمح للناس باتخاذ قراراتهم الخاصة، وتجنب جهود الإكراه التي لا يمكن أن تنجح أبداً. بعد كل شيء، إذا قام شخص ما باختيار خاطئ في الدين، فإن هذا يعني فقط أن الرب لم يوصل رسالته للشخص بالشكل الصحيح حتى الآن، لذلك يجب أن يُغفر له، لا أن تتم مهاجمته. أصر مونتاني بقوة على أهمية الخصوصية؛ فليس كل اعتقاد يجب أن يُعرض على الرأي العام. هنا كانت خطوة أخرى مثيرة للاهتمام نحو نهج جديد، وربما أعمق، للتسامح. لكن الحاجة الماسة كانت لوقف العنف المتبادل والاعتراف بعدم وجود اعتقاد ديني أكيد بما يكفي لتبرير الاضطهاد: «كإيلاء قيمة عالية لتخمين المرء، أن يتم حرق رجل على قيد الحياة بسببها. لقتل الناس، يجب أن يكون هناك وضوح بالغ مفصل».

فكرة أن حرية المعتقد كانت جيدة في حد ذاتها ضربت جذوراً إضافية في القرن السابع عشر. أثناء الحروب الأهلية الإنجليزية، حث بعض الكتاب البريطانيين، رغم أنهم ما زالوا يدعون وجود حقيقة دينية واحدة في الأساس، على أن العديد من جوانب الدين «ظرفية» و«قابلة للجدل»، ويجب أن تستسلم للتسامح بدلاً من القمع. كان الإقناع، وليس

القوة، هو المفتاح هنا. في الواقع، كان القادة غير المتسامحين يدفعون الناس إلى خلاف أكثر تطرفاً، بسبب عدم رغبتهم في قبول الاختلافات في الرأي حول قضايا مثل الطقوس أو تنظيم الكنيسة.

من هولندا، الفيلسوف اليهودي، باروخ سبينوزا (Baruch Spinoza 1632ـ1677)، وهو باحث في الكتاب المقدس، حث على تمييز فعال بين الأفكار والعمل كوسيلة لوضع حدود واضحة لدور الدولة في مسائل الدين. كان مجال الدولة هو العمل الإنساني الذي قد يحتاج إلى تنظيم؛ على النقيض من ذلك، «يُسمح للجميع بالتفكير فيما يرغبون فيه وقول ما يفكرون فيه». كانت هذه مسألة مبدأ، ولكنها وفرت أيضاً أساساً لسلام مستقر. «لا يمكن منح حرية الفلسفة فقط دون إلحاق ضرر بسلام الكومنولث، لكن سلام الكومنولث والتقوى نفسها معرضان للخطر من خلال قمع هذه الحرية». إن محاولة إجبار الناس هي مهمة يائسة. يعتمد الأفراد الأفكار الدينية فقط وفقاً «لفهمهم»، وتفسيرها وفقاً لاحتياجاتهم الخاصة؛ عندها فقط يمكنهم قبولها «بثقة واقتناع تامين». من الواضح أن المفكرين مثل سبينوزا كانوا يفسرون النزاعات الدينية المريرة التي أحاطت بهم كدليل لا يمكن تحمله على أن التعصب لم ينجح، وأن الناس، كأفراد، سيصرون على صنع قراراتهم الخاصة. في غمار هذه العملية، لم يحظ التسامح بتأييد صريح فحسب، بل تم تطبيقه على المستوى الشخصي، ليس فقط من حيث الارتباطات الجماعية. «يجب أن يُسمح بالضرورة بحرية التقاضي، ويجب أن يُحكم الناس بطريقة تمكنهم من العيش في وئام، على الرغم من أنهم يحتفظون بصراحة بأفكار مختلفة ومتناقضة». أضاف سبينوزا. أن هدف الدولة، في نهاية المطاف، هو الحرية.

اكتسبت أفكار مثل أفكار مونتاني وسبينوزا نفوذاً متزايداً، على الرغم من أنها لم تحارب فقط ضد المتعصبين الدينيين، الذين أصروا على أن الكاثوليكية أو صيغة واحدة فقط من البروتستانتية هي التي تحمل الحقيقة الكاملة، ولكن أيضاً ضد المنظرين السياسيين القلقين، مثل البريطاني توماس هوبز Thomas Hobbes، الذي يعتقد أن ديناً واحداً، مدعوماً بالكامل من قبل الدولة، كان ضرورياً لمجتمع مستقر.

أضاف العديد من الكتّاب الفرنسيين، في أواخر القرن السابع عشر، أصواتهم إلى حجج التسامح، وهم يميلون إلى تجاوز ما قاله أسلافهم. جادل بيير بايل Pierre Bayle، وهو بروتستانتي ينتقد بشدة العديد من المعتقدات الكاثوليكية، بأن التنوع الديني أضر بالدولة فقط عندما كان التعصب طرفاً، وعندما سعى كل دين إلى «تدمير وسحق الآخر بطرق الاضطهاد». باختصار، «لا ينشأ كل الأذى من الاحتمال، بل من عدمه».

أضاف جون لوك John Locke، الذي كان على صلة وثيقة بالمجموعات البريطانية التي أطلقت وثيقة الحقوق عام 1689، المزيد من الحجج في «رسالة بشأن الاحتمال»، في العام نفسه. واكتسبت بقوة وجهات نظر لوك الخاصة ثقلاً بسبب ارتباطها بما تبين أنه تسوية بريطانية ناجحة (إن لم تكن متسامحة بشكل كامل). لقد صرّح لوك بكل بساطة: إنه يمكن لجميع المجموعات البروتستانتية المختلفة أن تتعايش، وإن هذا الطيف من التسامح كان ضرورياً. لقد ترك جانباً الكاثوليك (ربما بسبب النفعية السياسية)، ووجد أيضاً أن الملحدين غير موثوق بهم، لأنهم لم يقبلوا الروابط المشتركة للمجتمع البشري، رغم أنه تساءل لاحقاً عما إذا كان الإلحاد قد لا يثبت في الواقع أنه متوافق مع الطاعة السياسية.

بالنسبة إلى لوك، تطلبت المسيحية الحقيقية التسامح «السمة المميزة للمسيحي الحقيقي». بعد كل شيء، كان المسيح قد بشّر بالسلام وحسن النية تجاه البشرية جمعاء، وترجم التسامح هذه القيم. كان الاضطهاد أو التعذيب باسم الدين «مخالفاً لمجد الرب». وكرّر دور التسامح في الحفاظ على السلام، لأن التعصب وحده هو الذي تسبب في «كل الحروب المسيحية». كما أكد لوك أيضاً على وجهة نظر سبينوزا القائلة بأنه، في النهاية، كان على الأفراد أن يتوصلوا إلى قراراتهم الخاصة بشأن العقائد الدينية، ولا يمكن فرض هذا الالتزام الحقيقي أبداً. يجب أن يكون الدين طوعياً، ولا يمكن للعنف أن يغير أبداً «الحكم الداخلي» للفرد. يجب أن تشتمل الحرية على الحق في تغيير الرأي، إضافة مهمة إلى أفكار التسامح في المجال الديني. «لماذا لا يجب أن تكون هناك حرية (لأي شخص) ليخرج مثلما دخل؟»، كان الانتماء الديني أمراً خاصاً في نهاية المطاف: «تُترك رعاية روح كل رجل وأمور السماء بالكامل لنفس كل رجل».

إلى جانب هذه التصريحات الواضحة، وعلى الرغم من القيود المفروضة على قائمته الخاصة من المعتقدات الدينية، كان إسهام لوك الكبير متمثلاً في حجته بأن الدولة ليس لها عمل في المجال الديني. الحكومات ليست مسؤولة عن القيم الدينية. «لا يجوز استخدام القوة في أي مناسبة على الإطلاق» ـ جهود الإجبار هي غير مسيحية، وتتعارض مع النظام العام الجيد، بالنظر إلى احتياجات كل فرد للوصول إلى قراراته، وضد مصالح الدولة نفسها. تستطيع الكنائس الفردية انتقاد الفرد المنحرف، ويمكنها طرده ـ ولكن يجب على الحكومة أن تقف جانباً. على سبيل المثال، لا ينبغي لأي حكم كنسي أن يدفع الدولة إلى

سجن فرد، أو حتى الاستيلاء على ممتلكاته. يجب أن تكون الكنيسة والدولة منفصلتين تماماً. أضاف لوك بأن «رعاية النفوس لا تنتمي إلى القاضي». إن الكنائس نفسها بحاجة إلى بعض الحذر، لأن التاريخ أشار إلى أنها غالباً ما خدعت الناس ـ «إلقاء الغبار في عيونهم» ـ في العقائد والطقوس التي كانت بالكاد ضرورية.

تم المضي قدماً بأفكار لوك من قبل عدد من الكتّاب البريطانيين الآخرين في القرن الثامن عشر، على الرغم من أنهم تعرضوا أيضاً لهجوم شديد من قبل كبار رجال الكنيسة الأنجليكانية، الذين زعموا أن العقائد الخاطئة يجب محاربتها من أجل مصلحة الحكومة الصالحة ولمجد الرب. على وجه العموم، ساعد النقاش الناتج عن الكتيب في تعريف جمهور أكبر بحجج التسامح والحاجة إلى تقييد سلطة الدولة بشدة. ومن ثم حث كتيب 1717 «لا يمكن أن يكون الإيمان الحقيقي هو نتاج القوة؛ وإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن أن تكون هناك مكافأة، حيث لا يوجد خيار إرادي، بعدها فإن (أي إجراء حكومي) يتعارض مع مصالح الدين الحقيقي».

في قرن ونصف القرن، من أواخر القرن السادس عشر إلى أوائل الثامن عشر بصفة جوهرية، كانت سلسلة من الحجج القوية متصارعة معاً، ليس دائماً بشكل كامل تماماً، تجاوزت أي سابقة تقريباً، باستثناء ربما بالنسبة إلى الدعاة الفرديين مثل أكبر. لم يكن دور التسامح في الحفاظ على السلام فكرة جديدة، ولكن تم التأكيد عليها بإلحاح جديد. لكن الاعتقاد بأن الدين كان مسألة خاصة، وأن الأفراد يجب أن يكونوا قادرين على اتخاذ قراراتهم الخاصة إذا كان للإيمان معنى، وأن الدولة يجب أن تنسحب من المجال الديني، كلها كانت تجديدات واضحة،

امتدت وأعادت تعريف ما يعنيه التسامح من حيث المبدأ. إضافة إلى ذلك، على الأقل في بعض الحالات، كان هناك استعداد متزايد للتفكير في التسامح، ليس فقط في إطار المسيحية، ولكن في إطار إشراك اليهود والملحدين، وآخرين أيضاً: كان المفكرون الغربيون البارزون يجمعون حزمة نظرية قوية.

اكتسبت الحجج مزيداً من الدعم والامتداد خلال القرن الثامن عشر، حيث أصبح التسامح، خاصة في المجال الديني، علامة مميزة للتنوير الأوروبي. وهكذا فقد جادل دينيس ديديرو Denis Diderot، أحد قادة التنوير الفرنسيين ومؤلف الموسوعة المرموقة، ببساطة: أن الشك كان خطوة أولى فعالة في الحصول على اليقين الديني، ويجب عدم التدخل فيه. كان التعصب هو الإرث الذي لا يمكن إنكاره للتاريخ المسيحي، عندما «نصف الأمة يغمر نفسه بدم النصف الآخر» «في سبيل الرب»، ولكن هذا كان تخلياً عن الإنسانية الأساسية. «الإنسان يولد للتفكير بنفسه»، ولا يجب أن يتدخل أي دين، وبالتأكيد ليست دولة، في هذه العملية. وأضاف ديديرو إن الإلحاد، وإن لم يكن اختياره، مقبول تماماً، ويجب إدراجه في دائرة التسامح.

كان فولتير Voltaire (المسمى عند الولادة فرانسوا ماري أروى، 1694ـ1778) الذي أصبح الداعية الأقوى لفرنسا فيما يتعلق بالتسامح، ومعارضاً حازماً للتدخل الكاثوليكي والملكي على حد سواء، سواء كانت القضية اضطهاداً صريحاً أو الآثار الأكثر رتابة للرقابة الحكومية. كان فولتير كاتباً لا يكل، مع رسائل وفيرة وكذلك أطروحات رسمية اكتسبت اهتماماً واسعاً. في 1763 أصدر أطروحته حول التسامح، في أعقاب تعذيب وإعدام بروتستانتي فرنسي من قبل الحكومة بتهم زائفة بأنه قتل ابنه لمنع اعتناقه

الكاثوليكية. نشر فولتير كل ما قدمه من هجاء وسخرية في مهاجمة هذا العمل. وأشار إلى العديد من المجتمعات، من بريطانيا إلى الإمبراطورية العثمانية، والتي سمحت بنجاح للأديان المختلفة بالتعايش. يجب أن تكون الدولة علمانية، وأن تظل بعيدة عن المجال الديني. تعددية الأديان أمر جيد، لأن هذا سيؤدي إلى منع أي دين واحد ـ مثل الكاثوليكية في فرنسا ـ من ممارسة سلطة غير متناسبة. كان نطاق فولتير هنا واسعاً: «لا يتطلب الأمر فناً رائعاً، أو كفاءة مدربة ورائعة، لإثبات أن المسيحيين يجب أن يتسامحوا بعضهم مع بعضهم الآخر. ومع ذلك، فأنا أرمي إلى ما هو أبعد من ذلك. أقول إننا يجب أن نعتبر جميع الرجال إخواننا. ماذا؟ التركي أخي؟ والصيني أخي؟ اليهودي؟ السيامي؟ نعم، دون أدنى شك: ألسنا جميعاً أبناء الأب نفسه ومخلوقات الرب ذاته؟». أخيراً، امتد التزام فولتير بالتسامح إلى أبعد من العالم الديني، وسعى لحماية التنوع الفكري في أي مجال. العبارة الأكثر شهرة التي تنسب إليه هي ـ «أنا لا أتفق مع كل ما تقوله، ولكنني سأدافع حتى الموت عن حقك في قوله» ـ تمت كتابتها فعلياً في وقت لاحق ومن قبل شخص آخر، لكنها تعكس بالفعل اعتقاد فولتير الخاص. تعكس الحرية الفكرية الكاملة، حق كل فرد في البحث عن الحقيقة، إنه يخدم الدولة من خلال الحفاظ على السلام وسط التنوع، ويخدم المجتمع من خلال تطوير أفكار جديدة. كان لدى فولتير نفسه العديد من المواجهات مع الدولة الفرنسية وجهاز الرقابة التابع لها، لذلك كانت التزاماته أكثر من مبدأ مجرد.

أثارت حماسة التنوير للاحتمال، لا سيما في فرنسا، مشكلة واحدة جديدة، تمت الإشارة إليها في نقد لوك للميل المسيحي إلى الخداع أو التضليل. إذا كان التسامح يمثل قيمة فعالة، وإذا كانت المسيحية، أو في

الحالة الفرنسية تحديداً الكنيسة الكاثوليكية، قد استمرت في مهاجمة التسامح وتشجيع مجموعة متنوعة من المعتقدات المشكوك فيها، فهل يجب التسامح التام مع الكنيسة نفسها؟ أصبح عدد قليل من شخصيات التنوير ملحدين، وتحوّل عدد أكبر إلى الإيمان بالرب من دون اعتناق ديانات منزلة، وتقبلوا وجود الرب، لكنهم رفضوا العديد من المذاهب الكاثوليكية، بما في ذلك الإيمان بالمعجزات أو غيرها من أشكال التدخل الإلهي في الأعمال المنظمة للطبيعة. وجادلوا بأن التعليم الكاثوليكي عزَّز في كثير من الأحيان ما اعتبروه خرافة، إلى جانب استبعاد التنوع الديني. تعرض المذهب الكاثوليكي لهجوم جديد، خاصة تلك الأوامر التي تعتمد على الإحسان العام ويبدو أنها، في نظر التنوير، عديمة الفائدة تماماً. ولكن ماذا يجب أن يكون الرد؟ هل يجب أن يتسامح المجتمع المتسامح مع الإيمان المضلل والمتعجرف؟ كتب فولتير نفسه مراراً وتكراراً عن الحاجة إلى «سحق الشرير» ecraser l'infame ـ وهنا قصد انتهاكات الملكية الفرنسية وكذلك الكنيسة. ولكن ما الذي ينطوي عليه «السحق»، وهل سيكون متوافقاً مع التسامح؟ كانت هذه أسئلة للمستقبل، وستصبح حقيقية للغاية، على سبيل المثال، أثناء الثورة الفرنسية بعد عام 1789، لكنها ظلت ضمنية خلال عصر التنوير نفسه.

انتشرت حجج التسامح على نطاق واسع، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى النجاح في الترويج الذاتي من قبل كتاب التنوير، وكذلك أمثلة بريطانيا وهولندا. قام مجموعة من الكتاب الألمان بتأليف منشورات حول موضوع التسامح. في وقت مبكر من عام 1686، أكد العالم جوتفريد ليبنيتز Gottfried Leibnitz أن «مجد الرب مضاعف في العديد من التجليات المختلفة التي توجد بها أعماله»؛ وبعبارة أخرى، كان التنوع تكريماً

للألوهية، وليس تناقضاً مع النظام الإلهي. في وقت لاحق، أضاف كتّاب ألمان آخرون المزيد من الحجج. وهكذا ربطت أطروحة ألمانية بين التسامح الديني والنهوض بالاقتصاد: فالتقدم الاقتصادي بدوره سيحد من آثار العداوات الدينية. ذهب النفعيون البريطانيون إلى خطوة أخرى: كان التبادل الحر للأفكار، على أساس التسامح الفكري الواسع، ضرورة عملية ليس للحفاظ على السلام فقط ولكن أيضاً لتشجيع الابتكار، والذي سيوفر في النهاية فوائده الاجتماعية والاقتصادية الخاصة. كان التسامح يحظى بدعم واسع، وتم توسيع مزاياه في الوقت نفسه. وفي حين أن القليل من المدافعين ما زالوا قلقين قليلاً إزاء جوهر ديني – رأى بعض مؤلفي المنشورات الألمانية أن المسيحية هي حصن أساسي للسلوك الأخلاقي داخل الدولة – فإن كثيراً من المثقفين بشكل متزايد تحولوا نحو الشعور بأن التسامح لا ينبغي أن يكون له حدود، وأن التنوع كان مفيداً، بل ومثيراً، بحد ذاته.

جاء البيان الأخير العظيم في القرن الثامن عشر للتسامح الديني في شكل مسرحية، ناثان الحكيم Nathan the Wise، للكاتب الألماني غوثولد ليسينج Gotthold Lessing. حقق ليسينج سمعة كبيرة في المسرح، لكنه في حياته اللاحقة تصارع بشكل متزايد مع القضايا الدينية اليوم. لقد حاول أن يتصالح مع المسيحية، التي بدا أنها ترتكز على طروحات الوحي الرباني الذي لم يكن ليسينج يقبله. جلبت حججه المنشورة في هذا السياق القمع الرسمي: فقد أخضعته الحكومة للرقابة المباشرة. رداً على ذلك، كتب ليسينج مسرحيته «ناثان» في 1779، والتي أصبحت المسرحية الأكثر تأثيراً. تبرز الدراما ممثلين عن اليهودية والإسلام والمسيحية على التوالي يطلبون من ناثان الحكيم تحديد الدين الأكثر أصالة.

تجنب ناثان الإجابة المباشرة، وجادل بشكل أساسي بأنه لا يوجد دين واحد هو الإيمان «الصحيح». كان المهم هو «المثل الأعلى للإنسانية»، حيث يعتمد الدين على تفكير كل فرد، فالتدخل الإلهي لم يكن له دور. ترجم ليسينج بوضوح اعتقاد التنوير الأوسع نطاقاً في حق كل فرد في الاستكشاف، في بيئة متسامحة تماماً، وأيضاً الاهتمام بتوسيع نطاق القبول إلى أبعد من المسيحية وحدها. ليس من المستغرب، أنه تم إحياء مسرحية «ناثان» دورياً كبيان ذي صلة في العلاقات التي غالباً ما تكون صعبة بين أديان الكتاب في الأزمنة الحديثة.

في عصر ليسينج، كان التعريف الأوروبي الحديث بصورة جوهرية والحجج الأساسية للتسامح الديني الكامل راسخين. لم ينتصرا بسهولة، ظلت معارضة سلطات الكنيسة، خاصة ولكن ليس بشكل حصري داخل الكنيسة الكاثوليكية، شرسة. وكان العديد من المؤمنين العاديين إما بمنأى عن الحجج، وإما معارضين صريحين. ولكن، على نطاق واسع، لم يكن هناك شك في أن جهود المثقفين نيابة عن التسامح كانت تحظى بدعم أكبر. ولها تأثيرات سياسية أيضاً. لقد تقابل فولتير على نطاق واسع مع العديد من الملوك الأوروبيين، بينما تم إقناع الآخرين بآراء التنوير بشكل متزايد. وهكذا انتقل فريدريك الكبير Frederick the Great بروسيا نحو التسامح إزاء كل من الكاثوليك واليهود، على الرغم من الاحتفاظ بالبروتستانتية كدين الدولة والتعبير عن التحفظات الخاصة على اليهود. لم يكن الكاثوليك مؤهلين لمناصب الدولة، لكن فريدريك شجع دورهم الثقافي، على الرغم من أنه تدخل أيضاً مع الكنائس الكاثوليكية في بولندا عندما حصل على منطقة بولندية. لقد جاء التسامح بعد ذلك بقليل إلى مملكة هابسبورغ في النمسا ـ المجر، لكنه كان أكثر اتساقاً. منح هنا ملك

آخر «مستنير»، هو جوزيف الثاني Joseph II، الحرية الدينية للكالفينيين واللوثريين والأرثوذكس الصربيين، وكذلك الكاثوليك، في عام 1781، ثم شمل ذلك اليهود في قانون التسامح لعام 1782. ولا تزال القيود تنطبق على الحق في بناء الكنائس والزواج المختلط، ولكن لم يكن هناك شك في أن هناك تغييراً ملموساً. كان قانون عام 1782 يسمح لليهود بالالتحاق بالمدارس والجامعات والانخراط في مجموعة متنوعة من المهن، وإنهاء الضرائب الخاصة والالتزام بارتداء نجمة ذهبية، صرح بصراحة: «تهدف ورقة السياسة هذه إلى جعل السكان اليهود مفيدين للدولة». لقد تغيرت الأزمنة. كان انفجار الحماس الفكري للتسامح، وإعادة التعريف والمنطق العقلاني المعنيين، يضعون الأساس لفترة جديدة في العلاقة بين التسامح والدين في العالم الغربي، والذي سيصبح بدوره موضوعاً رئيساً في الفترة التالية، وإلى حد ما من تاريخ العالم الأوروبي.

في خضم هذه التحولات المهمة، من الضروري ملاحظة الضوابط التي تنطوي عليها ـ إلى جانب التردد المستمر حول بعض الجماعات الدينية داخل أوروبا نفسها. لم يمتد تسامح المعتقدات بوضوح بعد إلى الانفتاح على نطاق أوسع لأنماط مختلفة من الحياة، أو على التفاعلات الجماعية تحت مستوى الدولة، حيث ظل التعصب في كثير من الأحيان من دون مواجهة. وكان من المهم على الأقل حقيقة أن المرونة الجديدة داخل أوروبا لا تنطبق بالضرورة على العالم الأوسع، حيث يفترض الأوروبيون بشكل متزايد ـ وغالباً ما يكونون غير متسامحين ـ تفوق طرقهم الخاصة.

الإطار العالمي.. تأثير الاتصالات الجديدة في التسامح

بالنسبة إلى السمة الأخيرة من الفترة الحديثة المبكرة، وهي سمة حيوية، كانت لها آثارها الخاصة في التسامح، مشيرة على العموم في اتجاه مختلف عن الاتجاهات التي تتشكل في أوروبا نفسها. أدى تحسين الشحن، وخاصة إعادة تصميم الأشرعة، إلى تقليل وقت السفر في محيطات العالم وتيسير الرحلات عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. إن إدراج الأمريكتين في أنماط الاتصال العالمية وضع سلعاً جديدة في السوق العالمية ـ وخاصة من خلال ضخ كميات جديدة من الفضة ـ وقدم حوافز جديدة للتجارة بين الأقاليم. ولدت الشركات التجارية الجديدة، وخاصة في أوروبا الغربية، ومستويات الإنتاج الجديدة في أماكن مثل الهند والصين، قدراً كبيراً ومتزايداً من التجارة، التي تربط أو يمكنها الاتصال بمعظم مناطق العالم. هذه الأنواع والتسارع المعني توضح لماذا يشير بعض المؤرخين إلى أوائل القرون الحديثة على أنها فترة من العولمة المبكرة أو «الأولية»، حيث بدأت الروابط العالمية، دون أن تصل إلى المستويات المعاصرة، تلعب دوراً متنامياً في تشكيل العديد من المجتمعات المختلفة.

وضعت النتائج التسامح تحت الاختبار بشكل حتمي، وفي حالات قليلة قامت بتمديده. لقد رأينا أن بعض المثقفين الأوروبيين، مثل مونتاني، اكتسبوا معرفة جديدة بالمجتمعات خارج مجتمعاتهم، مما قد يعزز شعورهم بالنسبية، وفهمهم أن قيم مكان ما قد تعمل أيضاً كمجموعة مختلفة من القيم عن الأخرى.. في ألمانيا، أدرك العالِم ليبنيتز Leibnitz، الذي حث على التسامح، أن ما فهمه عن المجتمع الصيني

جعله نابضاً بالحيوية وناجحاً كمجتمعه، على الرغم من وجود معتقدات ومؤسسات مميزة للغاية. في حالات قليلة، كما سنرى، ساعدت الاتصالات الأوروبية المباشرة مع المناطق الأخرى على توسيع بعض أفكار التسامح الناشئة في أوروبا نفسها.

ولكن بشكل أكثر شيوعاً، كانت أنماط الاتصال الجديدة تتحدى التسامح بدلاً من تشجيعه. كان هناك سيناريوهان رئيسان تحت العنوان العام لاتصالات عالمية متنامية. في المقام الأول، استحوذت الدول الأوروبية، التي ترأستها في البداية إسبانيا والبرتغال، على شبكة من المستعمرات الخارجية، وخاصة في الأمريكتين، ولكن أيضاً في بضع جزر ومدن موانئ في آسيا وأفريقيا. فرضت هذه القوة الجديدة أحكاماً حول عادات ومؤسسات الشعوب المستعمرة، وما إذا كان ينبغي التسامح معها، بشكل رئيس، أو مهاجمتها. وببساطة لم تطبق أفكار التسامح التي كانت في طور النمو في أوروبا نفسها على نطاق واسع في المستعمرات (ما عدا أجزاء من أمريكا الشمالية إلى حد ما)، لأن الأوروبيين أنفسهم (بما في ذلك الإسبان) لم يتم تحويلهم العميق للأفكار، ولأنه مع استثناءات نادرة بدت الشعوب الأصلية أدنى من أن تنعم بالرقة التي يتمتع بها الأوروبيون أنفسهم.

تضمن السيناريو الثاني التفاعلات الجديدة الغربية مع الدول والإمبراطوريات الثابتة، التي كان الاستعمار في حالتها غير وارد، ولكن كانت الاتصالات نفسها قد أثارت ردود فعل: هل سيتم الترحيب بتفاعلات جديدة، أم أنها ستشجع أنواعاً جديدة من التعصب؟ بشكل عام ـ على الرغم من بعض الاستثناءات المهمة، كما هي الحال مع إمبراطورية المغول المبكرة واهتمامها بالأساليب والأفكار الأجنبية ـ

كانت الردود في أفضل الأحوال محايدة، وسلبية في أغلب الأحيان. قد تدعو فترة جديدة من الارتباط العالمي إلى إحساس مماثل بالتسامح والمشاركة العالميين، أو قد تولد جهوداً أكبر للحد أو الإغلاق. على العموم، ساد رد الفعل الأخير.

الاستعمار الغربي.. أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى

بينما كان الدافع الرئيس للتوسع الإسباني في الأمريكتين، وكذلك في مناطق أخرى، مثل الفلبين، ينطوي على السعي لتحقيق القوة والربح، برزت الأهداف الدينية المهمة، ولم تكن مجرد عملية استعراض. في وقت مبكر يعود إلى عام 1513، أعلن الملك الإسباني أهدافه الدينية في الأمريكتين: «بعون الله، سنستخدم القوة ضدك، ونعلن الحرب من جميع الأطراف وبكل التدابير الممكنة، وسنربطك بنير الكنيسة.... إلا إذا تحولت بحرية». بعد مرور ستة عشر عاماً، وعندما كان البابا متحمساً لهذه الفرصة للفوز بأرواح جديدة، في وقت كانت فيه البروتستانتية تعقد المشهد الأوروبي، حث بشكل مماثل القوى الكاثوليكية على المضي قدماً «بالقوة والأسلحة، إذا لزم الأمر، لكي تشارك أرواح (السكان الأصليين) في المملكة السماوية»، في إشارة منه الى الشعوب الأصليين بأنهم «شعوب همجية».

في هذا السياق، لم تقدم المستعمرات الإسبانية والبرتغالية الآخذة في الاتساع في الأساس أنواع التسامح الفعلي الذي منحته الإمبراطوريات المتنوعة الأخرى، والتي كانت، كما رأينا، تستخدم على نطاق واسع في أماكن، مثل روسيا والإمبراطورية العثمانية. فجوة السلطة مع السكان الأصليين ـ غير المعتادين على الأسلحة الأوروبية، والواهنة قواهم

بسبب الأمراض الدخيلة - والشعور المتجدد بالمسيحية كحقيقة واحدة، دفعت إلى اتباع نهج مختلف، حيث كان التسامح مع العادات والمؤسسات السابقة موجوداً في أحسن الأحوال، وفي أسوأ الأحوال غير موجود.

كان الهدف هو التحول الديني، وهذا قد ينطوي على اعتداء مباشر على الأنماط الثابتة. وكانت قد هوجمت ودمرت العديد من المزارات الدينية والتحف الوطنية عمداً. قيل إن هيرناندو كورتيس Hernando Cortes، الغازي الإسباني للمكسيك، أطلق على المعابد المحلية اسم «المساجد»، مذكراً بالهجوم على الإسلام الذي حدث أخيراً في بلده الأصلي. كان يُنظر إلى أن الشعوب الأصلية واقعة تحت حكم الشيطان، وكان لا بد من تصحيح هذا. في كثير من الأحيان، عندما غزا الإسبان قرية، قرأ المبشر ما كان يطلق عليه «المتطلبات» للسكان المحليين، مبيناً المبادئ الأساسية للمسيحية؛ حيث يمكن فيما بعد استخدام القوة ضد أي شخص يرفض هذه المبادئ. قد تُجبر المجموعات الأكبر، مثل الأراواك في بيرو، التي هُزمت في عام 1550، على التحول إلى المسيحية كجزء من التسوية العسكرية.

خفف التعصب إلى حد ما من خلال إدراك أن بعض عادات الشعب الأصلية قد تكون متوافقة مع نسخة مقبولة من الكاثوليكية، وبسبب قصور القوى العاملة، كان من المستحيل الذهاب إلى كل منطقة أو الإشراف الكهنوتي بشكل يومي. قد تدخل لهذا الحد بعض عناصر الاستراتيجية الإمبراطورية الأقدم والأكثر استرخاءً. قد ترتبط الإلهيات التقليدية بالقديسين الكاثوليك، مما يسمح ببعض العبادة المستمرة بالرغم من ذلك في سياق معتدل. الأمر نفسه ينطبق على بعض الطقوس والفن

الديني، مما يولد تنازلات أخرى قد يجدها الغزاة والمحتلون مقبولة. في حين أن الهجمات المباشرة كانت مهمة، لم يشعر الإسبان بالحاجة إلى قمع العادات المحلية تماماً، بشكل مغاير، في مفارقة، على سبيل المثال، يرفض الإسلام واليهودية في الوطن.

ظهرت التركيبة بوضوح إلى حد ما في استخدامات محاكم التفتيش، حيث تم تطبيقها على الأمريكتين، رسمياً في عام 1571 (في المكسيك)، وإن كانت قد استخدمت بشكل غير رسمي في وقت مبكر يعود إلى ثلاثينيات القرن السادس عشر. يمكن تقديم الزعماء الدينيين الأصليين للمحاكمة بتهمة الهرطقة وتعذيبهم، وفي بعض الحالات يتم إعدامهم. لكن عدد هذه الحالات كان محدوداً، ربما كان هناك 50 عملية إعدام بموجب «محاكم التفتيش المكسيكية» من 1571 حتى إلغائها في عام 1820، ومعظمها طبق بالفعل على الأوروبيين أكثر منه على المواطنين الأصليين. هاجمت محاكم التفتيش، بناء على ذلك، بعض المهاجرين لشكّها في كونهم يهوداً. حددت مثليي الجنس، خاصة بين المهاجرين، حيث تم القبض على 127 في عام 1648، وحرق 14 منهم على العمود. حتى إنها تحولت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ضد بعض المثقفين المتهمين بتشجيع الشكوك من خلال اهتمامهم بالعلوم. ومع ذلك، كانت محاكم التفتيش سلاحاً عرضياً، وبالتأكيد تهديداً للمواطنين الأصليين أيضاً. أدت عمليات الإعدام العلنية إلى اتخاذ ترتيبات تفصيلية تم خلالها إعلان مواد الإيمان الحقيقي للجمهور؛ قد يمنح «الهراطقة» المدانين فرصة الاعتراف بخطاياهم مقابل موت رحيم أكثر من حرقهم أحياء.

علاوة على ذلك، فإن التعصب امتد إلى ما وراء المجال الديني المحض. أبدى الغزاة الأوروبيون قلقاً كبيراً بشأن الأخلاق الجنسية

للشعوب الأصلية. لقد كرهوا الالتزام الواسع النطاق بمعتقدات «الروحيين» التي شكلت في نظرهم مثلية جنسية صارخة، كما وصفها أحد الإسبان بـ«الأمر الشيطاني». لقد هاجموا الممارسات الجنسية الأخرى. من بين الاتهامات الشائعة ضد «المهرطقين» الأصليين «اتخاذ المحظيات»، وهو ما يعكس الاعتقاد السائد بأن العادات الأصلية تشمل النشاط الجنسي خارج روابط الزواج. حاول الإسبان أيضاً الالتزام بأنماط أكثر حشمة من الملابس، خاصة بالنسبة إلى النساء الأصليات، المشتبه فيهن، على نطاق واسع، بالفسوق.

أخيراً، عارضت السياسة الإسبانية بقوة التنوع الديني بين الأوروبيين أنفسهم. انطلاقاً من ولاية فلوريدا، حيث قامت كتيبة إسبانية بمحو جيب بروتستانتي فرنسي في ساوث كارولينا في القرن السابع عشر؛ كتب القائد أنه «شنق كل أولئك الذين وجدناهم لأنهم... كانوا ينشرون العقيدة اللوثرية البغيضة في هذه المقاطعات». وكانت الحقيقة القائلة بأنهم كانوا بالفعل كالفينيين، وليسوا لوثريين، أمراً لا أهمية له.

تم تطبيق أنماط وضعت في أمريكا الإسبانية في مكان آخر. لم يؤسس الكاثوليك الفرنسيون نفس النوع من الأجهزة الاستعمارية في كندا، لكنهم عملوا أيضاً بجد لتحويل بعض السكان الأصليين إلى المسيحية، وبالتأكيد لتصحيح السلوك الجنسي وترتيبات النوع. كتب يسوعي فرنسي في القرن السابع عشر عن «العادات الشريرة» للكنديين الأصليين، ساعياً لفصل النساء والرجال بشكل صارم قبل الزواج أكثر من السابق.

من جانبهم، مارس الإسبان نهجهم في مناطق خارج الأمريكتين. فقد خاضوا في الفلبين معركة طويلة وغير حاسمة مع المسلمين في الجنوب، وهو التوتر الذي لا يزال يؤثر في الفلبين حتى اليوم. في مكان آخر، بين

جموع المشركين، عمل الإسبان على التنصير. حاولت سياسة تسمى «الاستقطاع» نقل القرويين المتناثرين إلى وحدات أكثر إحكاماً، حيث يمكن السيطرة على السكان الأصليين بشكل أكثر صرامة والإشراف عليهم، من بين أمور أخرى، من قبل بعثة أوروبية. تعرضت المواقع المقدسة التقليدية للهجوم، ودمرت في كثير من الأحيان حتى يمكن بناء كنيسة، لإظهار انتصار المسيحية. تم تثبيط تعدد الزوجات العرفي بنشاط. هذه السياسات لم تكن ناجحة تماماً؛ انجرف كثير من القرويين بسرعة بعيداً عن القوالب التي أنشئت تحت مسمى الاستقطاع، لكن كان لهم تأثير واسع وقد تحولوا تدريجياً إلى معتقدات وسلوكيات سابقة.

هكذا اعتمد الاستعمار الكاثوليكي على التعصب الشديد إزاء الأنماط المحلية: يجب إنقاذ الأرواح، وتصحيح السلوك وفقاً للمعايير الصحيحة الوحيدة في نظر الرب. قد يتم تعديل التعصب من خلال اعتبارات عملية، ولم يكن منهجياً بشكل كامل في العادة. كما أثار بعض الانتقادات من بعض المراقبين الإسبان والمبشرين أنفسهم، الذين كانوا قلقين من أن تؤدي القسوة إلى نتائج عكسية، والذين اكتسبوا في بعض الحالات تقديراً أكبر لقيمة التقاليد المحلية. ومع ذلك، فإن الأنظمة الاستعمارية في مجملها قدمت الدعم المسيحي للتعصب إلى مناطق إضافية من العالم، في تناقض ملحوظ مع التعقيد الأكبر الذي كان يتطور في أجزاء كثيرة من أوروبا نفسها.

أنماط هولندية وبريطانية

لم يكن الاستعمار احتكاراً كاثوليكياً. وبحلول القرن السابع عشر، بدأت الدول البروتستانتية الرئيسة، والتي كان فيها التسامح يكتسب،

بوضوح أكبر، المشاركة أيضاً. وكانت النتائج في بعض الحالات مختلفة عن تلك الموجودة في الأراضي الإسبانية.

حدث التداخل، بالتأكيد، على أساس التقاليد المسيحية المشتركة. في القرن السابع عشر، قامت شركة الهند الشرقية الهولندية، التي طورت مستعمرة فيما يعرف الآن بجنوب أفريقيا، باستيراد عشرات الألوف من العبيد من جنوب شرق آسيا. كان الكثير منهم مسلمين، لكن قواعد الشركة منعت تماماً أي ممارسة صريحة للدين الاسلامي، رغم أن الإسلام ظل يُعتز به في الخفاء.

تباينت كذلك جزئياً الغزوات الهولندية في البرازيل البرتغالية التي كانت عاملة لعدة عقود في القرن السابع عشر. من المؤكد أن الشركة التجارية التي أدارت المستعمرة أصرت على أن البروتستانتية الهولندية كانت الكنيسة الوحيدة والحصرية للمنطقة بأكملها، على عكس الأنماط الأكثر مرونة في الوطن الأم. لكن المديرين شجعوا الهجرة اليهودية (من أجل جذب المزيد من المواهب التجارية)، والسماح للعبادة في المنازل الخاصة، وحتى منح بعض التسامح بحكم الأمر الواقع للكاثوليك. تم حظر المبشرين الكاثوليك، مثل اليسوعيين، ولكن من المفترض أن الكهنة والحاخامات العاديين قد يرأسون قداساً بشكل عبادة خاصة. وقد أعطى الهولنديون حقوقاً لليهود في مستعمراتهم في نيويورك ومنطقة البحر الكاريبي، على الرغم من وجود قيود أكثر مما كانت عليه في البرازيل؛ ولم يتم تضمين الكاثوليك في هذه الحالات. كل هذا وفر بعض الصدى لأنواع التسامح التي نوقشت في هولندا نفسها، ولكن مع العديد من التناقضات والترددات. ولم يتم تطبيق مناقشات التسامح على الإطلاق على السكان الأصليين، الذين كان يُنظر إليهم على أنهم أدنى من أن يستحقوا الانتباه إليهم.

كانت الظروف في المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية متنوعة تماماً في البداية، مما يعكس مرة أخرى التوترات الدينية في الوطن. لقد أتت العديد من المجموعات بالفعل إلى هذه المستعمرات، أملاً في إقامة نظام ديني أنقى مما كان ممكناً الآن في بريطانيا نفسها. على عكس الإسبان، لم يكن المستعمرون البريطانيون مهتمين بشدة بالعمل التبشيري بين السكان الأصليين. وقد يتم طرد هؤلاء لأسباب اقتصادية أو عسكرية، ومن المؤكد أن السكان الأصليين احتُجزوا في ازدراء كبير؛ لكن عاداتهم لم تتعرض للهجوم على نطاق واسع كجزء من المسعى التبشيري. وقد ساعد عدم الاهتمام على الحد من التعصب في هذا الصدد.

ومع ذلك، عملت عدة مستعمرات بريطانية بنشاط على حظر وجهات النظر الدينية البديلة بين الأوروبيين أنفسهم. كانت مستعمرة خليج ماساتشوستس، الأكثر شهرة في البداية، ثيوقراطية خالصة وبسيطة، مع عدم السماح بأي معارضة دينية. كان يتعين على جميع المستعمرين العيش لدرجة تتماشى مع مجموعة من المتطلبات الدينية. تم نفي المنشقين، مثل آن هتشينسون، التي رفضت تعاليم بيوريتانية على أساس أنها كانت ملهمة مباشرة من الله، وتم إرسالها إلى رود آيلاند. أو أنهم تعرضوا للسجن أو التعذيب، وغالباً ما كانت آذانهم مقطوعة كما هو الحال مع العديد من أعضاء جمعية الأصدقاء الذين سعوا إلى نشر صيغتهم الجديدة من المسيحية. أو كما هي الحال مع اثنين آخرين منهم اللذين قُتلا على الفور. في معظم المستعمرات الجنوبية، تم تأسيس الكنيسة الأنجليكانية كدين للدولة، مع حضور الكنيسة ودفع الضرائب المطلوبة من جميع المستوطنين.

ومع ذلك، عدلت عدة عوامل بسرعة نمط التعصب هذا في أمريكا الشمالية. أولاً، قام المهاجرون من مجموعة متنوعة من الخلفيات الدينية

بتعقيد الجهود المبكرة لإثبات هيمنة عقيدة واحدة. ورغم أن التوترات نتجت بوضوح، فقد ثبت أنه من الصعب إبعاد جميع القادمين الجدد، في وقت كانت فيه أهمية العمل الإضافي وموهبة تنظيم المشروعات واضحة للغاية. ثانياً، كرست عدة مستعمرات تسامحاً كبيراً منذ البداية، من مزيج من المعتقدات في أنواع المبادئ التي كانت تتطور في أجزاء من أوروبا والرغبة في تسوية ناجحة. سنَّت ولاية ماريلاند قانون التسامح في عام 1649، مدرجة الكاثوليك بشكل صريح، على الرغم من أن اليهود وغيرهم من غير المسيحيين تم استبعادهم بشكل واضح. كان ميثاق بنسلفانيا لعام 1701 أكثر سخاء، لأنه حمى كل من آمن بالله؛ لكن المسيحيين هم وحدهم الذين يمكنهم المشاركة في الحكومة. وقفت رود آيلاند، التي أنشأها في البداية روجر ويليامز بعد طرده من ولاية ماساتشوستس لنشر «أفكار جديدة وخطرة»، في طليعة التسامح الديني. وعلى الرغم من أنه هو نفسه قد تحول إلى الكالفينية في مسقط رأسه الإنجليزي، فقد وصل ويليامز إلى باي كولوني في 1631 مقتنعاً بأن الكنيسة والدولة يجب أن تكونا منفصلتين تماماً. لم يكن للقضاة المدنيين أي عمل يفرض عقوبات على انتهاكات القواعد الدينية، حتى عناصر الوصايا العشر، التي تم تطبيقها على قضايا مثل حضور الكنيسة والوثنية والتجديف. يجب أن يتمتع الناس بحرية اتباع قناعاتهم في الأمور الدينية. شأن عدد متزايد من دعاة التسامح في أوروبا الغربية، كتب ويليامز عن «محيطات الدم» التي انسكبت في محاولات لفرض التوافق الديني، ورأى الإكراه الديني «اغتصاباً للروح». تحدث ويليامز عن «جدار الفصل» بين الدين والدولة، ومبادئه ستردد بقوة بين المجموعة التي ستكون في وقت لاحق بمثابة الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الثورية. كان ويليامز، المدان بالفتنة والبدع في ماساتشوستس عام 1636، قادراً بشكل أكبر على إقامة

مستعمرة له في رود آيلاند كملاذ متعمد لأي شخص يشعر بـ«الأسى من الضمير». وكانت مدينته الجديدة، بروفيدانس، مبنية على الحرية الدينية، وسرعان ما اتضح ذلك ليس فقط من خلال تنوع الأقليات المسيحية، بما في ذلك الكويكرز، ولكن من قبل المجتمع اليهودي كذلك.

بشكل عام، تنوع المجموعات الدينية، والحاجة إلى المرونة من أجل ضمان الاستقرار وجذب المستوطنين، والالتزام الحقيقي من قبل بعض المستعمرين الأوائل بالتسامح كمبدأ، مجتمعة أوجدت وضعاً غيرعادي في مستعمرات أمريكا الشمالية في بريطانيا بشكل عام، حيث اكتسب التسامح المتنامي وواسع النطاق أرضاً باطراد إلى حد ما. حتى المعاقل مثل ماساتشوستس بدأت في تخفيف تطبيق الدين بحلول القرن الثامن عشر. احتفظت العديد من المستعمرات بالأديان الرسمية حتى الثورة الأمريكية، لكن القيود الفعلية خففت بثبات. كانت النتيجة مهمة حقاً - على الرغم من أن المستعمرات الأمريكية بالكاد ادعت دوراً عالمياً مهماً في هذه المرحلة - ولكن أيضاً كانت استثنائية حقاً، مقارنة بأنواع السياسات الاستعمارية، التي أثرت في أعداد أكبر من الناس في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الدول الآسيوية الكبرى

كانت قضايا التسامح في الإمبراطوريات البرية، حيث لعب الاستعمار في الخارج دوراً بسيطاً أو دوراً غير مباشر، مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في الأمريكتين: الأوروبيون لا يمكنهم فرض التعصب، كما في أمريكا اللاتينية، أو الترويج لأنواع التسامح التي تكتسب أرضية في ساحل أمريكا الشمالية الأطلسي. لقد رأينا أن القضايا الرئيسة لدول مثل

الإمبراطوريات العثمانية أو المغولية مختلفة تماماً عن تلك الموجودة في مستعمرات أوروبا، والتي تعكس التقاليد المختلفة والتوازن المختلف بين الأديان المعنية.

مع ذلك، أدى تزايد التواصل الأوروبي إلى إيجاد بعض المعضلات الجديدة في أجزاء رئيسة من شرق آسيا، مع تأثير مباشر في مستويات التسامح. تقدم اليابان والصين أمثلة مختلفة، ولكن في النهاية بعض الميول المشتركة. كانت النتيجة بلا شك مجموعة واضحة من حدود التسامح وسط الإمكانات المتزايدة للاتصال العالمي، لكن السياسات المعنية استجابت جزئياً للتعصب المسيحي المستمر كذلك.

خلال أواخر القرن السادس عشر، أثارت التجارة والمدفعية البحرية الأوروبية اهتماماً كبيراً في اليابان، بينما استغلت الكنيسة الكاثوليكية اتصالاً جديداً من خلال توسيع نطاق الجهود التبشيرية النشطة. تم تحويل عدد من اليابانيين، حيث أضيفت المسيحية إلى ما أصبح مزيجاً متسامحاً بشكل متبادل بين المؤمنين في الشنتو أو البوذية أو الكونفوشيوسية. ومع ذلك، وفي أوائل القرن السابع عشر، تم تعيين توكوغاوا إياسو شوغونا من قبل الإمبراطور، وسرعان ما أظهر مستوى جديداً من القلق بشأن المكاسب المسيحية. كان الشوغون مدركاً للحروب البروتستانتية الكاثوليكية في أوروبا؛ كما رأى الجهود الإسبانية للتحول إلى المسيحية في الفلبين، والتي كانت تمثل في نظره مستوى غير مقبول من السيطرة السياسية الأجنبية. وقد أبدى رد فعل على المشاحنات المسيحية الناشئة في اليابان نفسها، حيث سعى ممثلو المذهب اليسوعي لطرد الجماعات الكاثوليكية الأخرى والبروتستانتية الهولندية كذلك. في عام 1614 قام بحظر المسيحية في اليابان، وسرعان ما تم طرد أو إعدام جميع المبشرين. وأصبحت جريمة كبرى لأي ياباني

أن يبقى مسيحياً. اجتاحت القوة العسكرية معاقل المسيحيين، وكان يُحظر على الأرستقراطيين استخدام المسيحيين لأي غرض من الأغراض. أطال خلفاؤه اللاحقون الابتعاد عن التسامح إلى أبعد من ذلك: فقد مُنع اليابانيون من السفر إلى الخارج، وتم حظر جميع الكتب الأجنبية. احتفظ التجار الهولنديون بمفردهم ببعض الاتصالات، ولكن فقط عن طريق التخلي عن أي تواصل ديني أو ثقافي. استمرت التنمية الاقتصادية اليابانية على الرغم من العزلة الكبيرة، وأظهر الاهتمام المتزايد بالكونفوشيوسية القدرة الثقافية أيضاً. ولكن الاستجابة للاتصال نفسه كانت حاسمةً بعد جاذبية قصيرة: كان من الضروري بالنسبة إلى اليابان أن تظل يابانية بحتة.

دخلت المسيحية الصين قبل فترة طويلة من العصر الحديث المبكر، وقد فازت ببعض المتحولين، ومارست بين الحين والآخر نفوذاً أوسع، خاصة خلال فترة المغول. لكن سلالة مينغ، التي تأسست أثناء هزيمة المغول، حظرت الدين، مع الاحتفاظ ببعض التسامح للأقليات المسلمة واليهودية. ولكن خلال القرن السادس عشر، امتد المذهب اليسوعي الطموح إلى الصين، فأرسل حفنة من المبشرين الموهوبين للغاية في كثير من الأحيان. وأدرك هؤلاء المبشرون بدورهم أنهم قد يفوزون بدرجة معينة من التسامح، إذا ما تبنوا بعض جوانب الثقافة الصينية، في ممارستهم الدينية الخاصة، بما في ذلك أنماط من الملابس وكذلك دمج بعض عناصر الطقوس الصينية الشعبية، بما في ذلك تقديم القرابين للأسلاف. أثبتت النتيجة أنها قابلة للتطبيق لعدة عقود، مع بعض المجال لمستوى متواضع من التحول الديني دون مقاومة رسمية، لكنها أثارت في نهاية المطاف تقلبات على الجانب الكاثوليكي: وفي وقت مبكر من القرن الثامن عشر، فيما كان يسمى جدال الطقوس الصينية،

هاجم معارضو الكنيسة هذه الدرجة من المرونة، وحكم البابا في النهاية لمصلحتهم. لم يعد يسمح للمبشرين بالتسوية مع الثقافة المحلية. (ستخفف الكنيسة من هذا الموقف فقط في عام 1939). وأثار هذا بدوره استجابة قوية من أسرة تشينغ الجديدة مرة أخرى بعد عام 1700. وقد يُحكم آنذاك على الأوروبيين بالإعدام لأي محاولة لتحويل الصينيين عن دينهم، في حين أن أي مسيحي صيني يرفض الاعتراف علناً بالخطأ قد يتم استعباده وإرساله إلى المنطقة التي يسيطر عليها المسلمون في الشمال الغربي. وبحلول أوائل القرن التاسع عشر، تم حظر المسيحية على وجه التحديد بموجب القانون الأساسي الصيني في ملحق لقسم موجود بعنوان «السحرة والساحرات وكل الخرافات تم حظرهم». وبينما ركز هذا الرد على دين واحد، من دون رفع درجة أكبر من التسامح تجاه المعتقدات الراسخة الأخرى، كانت لديه إمكانات أوسع كذلك في الحد من الاهتمام الصيني بالاستفادة من فرص الاتصال لإدخال ابتكارات ثقافية أخرى، وبشكل أوضح، في الرد على الابتكارات الأوروبية في العلوم. كانت الصين أقل تقييداً بشكل عام من الاستجابة اليابانية، إلا أنها كانت تميل إلى تقليل المرونة تماماً مثلما تتوسع إمكانية التفاعلات العالمية المثمرة. في كل من اليابان والصين، اقترنت أمثلة عن التعصب المسيحي بالتقاليد الإقليمية السابقة، مما أدى إلى فرض قيود جديدة على أي احتضان للاتصال الثقافي الدولي. والنتيجة تنويع نهج المنطقة للتسامح إلى ما بعد الفترة الحديثة المبكرة نفسها.

الخلاصة: التنوع العالمي

أدخلت القرون ما بين 1500 و1750 أو نحو ذلك، عدداً من العناصر الحيوية في أنماط التسامح، ولكنه ليس اتجاهاً عاماً متماسكاً. اعتنق عدد

أكبر من الأفراد التسامح النشط أكثر من أي وقت مضى، لا سيما في أوروبا عندما خمدت الحروب الدينية، ولكن أيضاً مع قادة مثل أكبر. أثرت الأفكار الجديدة حول التسامح، بما في ذلك الاهتمام الأكبر بالسعي الفردي إلى الحقيقة وحتى أهمية الخصوصية، بأوروبا وأمريكا الشمالية، ولكن سيكون لها في النهاية آثار أوسع. على النقيض من ذلك، تصاعدت المواقف تجاه التسامح في عدد من الحالات، كما هي الحال في الكنيسة الكاثوليكية، وفي عدد من المناطق الاستعمارية، وفي أجزاء رئيسة من شرق آسيا، وربما في الموازنة وفي مناطق الأغلبية الإسلامية أيضاً.

كان الغرب نفسه منقسماً. لم يمتد التسامح الأكبر في الداخل بالضرورة إلى قدر أكبر من التسامح في البيئات الأجنبية، على سبيل المثال، للشعوب الأصلية أو حتى للحكومات الآسيوية الكبرى، التي يُنظر إليها بشكل متزايد بحلول القرن الثامن عشر على أنها مقلقة وأقل شأناً. كما أن الترددات الكبيرة حول تمديد التسامح الديني إلى أبعد من المسيحية تمثل قيوداً مهمة أيضاً.

بحلول القرن الثامن عشر، بدأت بعض التحديات الإضافية للتسامح في الظهور، إلى جانب تراجع السياسة في الصين. مع استمرار زيادة القوة التجارية والعسكرية الغربية، وتحول الثقافة الغربية مع الثورة العلمية والتنوير، لا بد أن تنشأ مشكلات وفرص جديدة حول موضوع الاتصال العالمي. خففت اليابان على سبيل المثال الحظر، بعد اطلاعها على تطورات العلوم والطب، على ترجمة الأعمال الأوروبية في هذه المجالات من دون توسيع التسامح على نطاق أوسع. بعد فترة طويلة من المقاومة، بدأت الإمبراطورية العثمانية في السماح بإنشاء مطابع، على الرغم من أنها كشفت عن أنها سمحت للأقلية المسيحية قبل أن تتيح

الفرص للمسلمين، الذين من الواضح أن عقيدتهم هي الأهم بالنسبة إلى النظام. حددت رقابة الكنيسة في أكثر المناطق الكاثوليكية في أوروبا وفي أمريكا اللاتينية والمدعومة في كثيرمن الأحيان بقانون الدولة، محدودية نشر بعض الأعمال الجديدة، رغم أنها لم تستطع قمعها بالكامل.

واجهت روسيا معضلة جديدة. كانت الإمبراطورية متسامحة إلى حد ما في الدين، فيما عدا ما يختص بالمؤمنين القدامى، ومنذ أواخر القرن السابع عشر فصاعداً رحبت أيضاً بالاتصالات بالعلوم والتكنولوجيا الأوروبية الغربية. ومع ذلك بحلول القرن الثامن عشر شملت الأفكار الغربية بشكل متزايد مفاهيم سياسية واجتماعية ـ حول حرية الرأي وحول قدر أكبر من المساواة، وحتى حول الملكية ـ، والتي يمكن أن تبدو خطرة للغاية على المسؤولين القيصريين. وكانت النتيجة تحولاً متزايداً للرقابة إلى المجال السياسي خارج الكنيسة الأرثوذكسية نفسها، حيث كانت تُدار من قبل الدولة نفسها بشكل متزايد. خضع عدد متزايد من المنشورات، بما في ذلك ترجمات الأعمال الغربية، لموافقة الدولة. بحلول منتصف القرن الثامن عشر، تم تنظيم مجلس رقابة رسمي، قام بمصادرة مئات الكتب بشكل مختل من قبل المؤلفين الغربيين.

بدأت بفضل الاكتشافات العلمية الجديدة والنظريات السياسية والاجتماعية ذات الصلة، وكذلك بفضل القوة المتنامية للطباعة التحديات الحيوية للتسامح في الظهور بشكل أوضح لتتجاوز المجال الديني، حيث تركزت القضايا الرئيسة، خلال معظم الفترة الحديثة المبكرة. بالكاد تم حل التسامح الديني، ومرة أخرى كان التنوع الإقليمي إذا وجد، يزداد عندما يتعلق الأمر بالمعتقدات الدينية أو الأقليات الدينية. ولكن بدأت مسائل أخرى بالظهور إلى جانب المخاوف الأكثر شيوعاً،

ودعت إلى إيلاء اهتمام أكبرللتسامح في مجال فكري أوسع. كان ذلك بمثابة مساهمة حديثة مبكرة في إطار التسامح أو التعصب المتقدمين.

قراءة إضافية

عن الإسلام: عاصم روي Asim Roy، «التعايش رغم الاختلاف: الصراع الديني والتسامح في الهند ما قبل الاستعمار كتاريخ وخطاب»، جنوب آسيا: مجلة دراسات جنوب آسيا 33 (1) (2010): 60-33؛ دوغلاس ستراوساند Douglas E. Streusand، إمبراطوريات البارود الإسلامي: العثمانيون، الصفويون، والمغول (بولدر، CO: Westview Press، 2011)؛ بول ستيفنز Paul Stevens وراهول سابرا Rahul Sapra ، «حلم أكبر: تحمل المغول والاستشراق الإنجليزي / البريطاني»، فقه اللغة الحديث 104 (3) (فبراير 2007): 411-379؛ سوميترا جها Saumitra Jha ، «التجارة والمؤسسات والتسامح العرقي: دليل من جنوب آسيا»، مجلة العلوم السياسية الأمريكية 107 (4) (نوفمبر 2013): 806 - 832؛ ك.ج.عسلي k. j. Asali ، «القدس في التاريخ: ملاحظات حول أصول المدينة وتقاليد التسامح»، الدراسات العربية الفصلية 16 (4) (خريف 1994): 45-37؛ كولن بول ميتشل Colin Paul Mitchell ، وجهات نظر جديدة بشأن إيران الصفوية: الإمبراطورية والمجتمع (نيويورك: روتليدج، 2011)؛ إدموند بيرك Edmund Burke وإيرا لابيدوس Ira M. Lapidus وإرفاند أبراهاميان Ervand Abrahamian ، الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1988)؛ إيرا م. لابيدوس Ira M. Lapidus ، تاريخ المجتمعات الإسلامية (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2014).

عن الإمبراطوريات: دينيس دن Dennis Dun، الكنيسة الكاثوليكية وروسيا: الباباوات والبطاركة والقيصر والمفوضون (بيرلنغتون، ف.ت: اشجات، 2004)، على الرغم من أن هذا عمل متنازع عليه؛ روبرت د. كروز Robert D. Crews، من أجل نبي وقيصر: الإسلام والإمبراطورية في روسيا وآسيا الوسطى (كامبريدج، ماجستير: مطبعة جامعة هارفارد، 2006)؛ آمي تشوا Amy Chua، يوم الإمبراطورية: كيف ترتفع القوى العظمى إلى الهيمنة العالمية ـ ولماذا تسقط (نيويورك: دوبليداي، 2007).

عن صعود التسامح الأوروبي: ديريك كروكستون Derek Croxton، ويستفاليا: السلام المسيحي الأخير (نيويورك: بالجريف ماكميلان، 2013) ديفيد اونكيك David Onnkink، الحرب والدين بعد ويستفاليا، 1648-1713 (نيويورك، روتليدج، 2009)؛ ألكسندرا والشام Alexandra Walsham، الكراهية الخيرية: التسامح والتعصب في إنجلترا، 1500-1700 (نيويورك: مطبعة جامعة مانشستر، 2006)؛ مايكل والزر Mi-chael Walzer، في التحمل (New Haven، CT: مطبعة جامعة يال، 1997)؛ جون لوك John Locke ، رسالة بشأن التسامح (هيدرسفيلد، المملكة المتحدة: ج. بروك، 1796)؛ جون مارشال John Marshall ، جون لوك John Locke ، ثقافة التسامح والتنوير المبكر: التعصب الديني والحجج للتسامح الديني في أوروبا الحديثة المبكرة و«التنوير المبكر» (نيويورك، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2006)؛ فولتير Voltaire، سيمون هارفي Simon Harvey، اتفاق حول التسامح (كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، 2000)؛ كولين جاجرColin Jager ، «الهدوء الشائع: التسامح نحو 1688»، ELH 49 (شتاء 2010): 31-611. إيفان هافيلي Evan Haefeli، نيو هولاند والأصول الهولندية للحرية الدينية الأمريكية (فيلادلفيا، بنسيلفانيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا، 2012)؛ هانز إريش بوديكرHans Erich Bodeke r ، وكلوريندا دوناتو Clorinda Donato ، وبيتر رييل Pe-ter Reill (محرران)، وخطابات التسامح والتعصب في التنوير الأوروبي (تورنتو، كندا: مطبعة جامعة تورنتو، 2009).

عن التسامح في البرازيل واليابان والصين، وأمريكا الشمالية: جوناثان إسرائيل Jona-than Israel ، ستيوارت شوارتز Stuart Schwarz، إينليدينج دور Inleiding Door، وميشيل فان جروسن Michiel van Groesen ، توسيع التسامح: الديانة في البرازيل الهولندية (1624-1654) (أمستردام، هولندا: مطبعة جامعة أمستردام، 2007)؛ جون نيلسون John Nelson، «الأساطير، الإرساليات، وأوجه عدم الثقة: مصير المسيحية في القرن السادس عشر والسابع عشر في اليابان»، التاريخ والأنثروبولوجيا 13 (2) (2002): 111-93؛ ليام بروكاي Liam Brockey، «أفينا دو سينهور: البرتغاليون اليسوعيون في الصين في القرن السابع عشر»، الدراسات البرتغالية 16 (2000): 23-125؛ جون كوريجان John Corrig-an ، التعصب الديني في أمريكا: تاريخ وثائقي (تشابل هيل، نورث كارولينا، مطبعة جامعة

نورث كارولينا، 2010)؛ كريستوفر س. جريندا Christopher S. Grenda وكريس بينيكه Chris Beneke ، التحيز الأول: التسامح الديني والتعصب في أمريكا المبكرة (فيلادلفيا، بنسيلفانيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا، 2011).

للحصول على دفاع قوي عن لطف المسيحية مع العلوم، انظر رودني ستارك Rodney Stark، انتصار العقل: كيف أدت المسيحية إلى الحرية والرأسمالية والنجاح الغربي (نيويورك: راندوم هاوس، 2006).

5

التسامح في القرن التاسع عشر الطويل: انتصارات جديدة وتحديات جديدة من الثورات الأطلسية إلى الحربين العالميتين

تغطي العديد من تواريخ العالم فترة تقارب 150 عاماً، من أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين، وتفصل كليهما عن كل من القرون الحديثة المبكرة وعن فترة معاصرة ستتشكل خلال أو بعد الصراعات العالمية الكبرى في 18–1914 و45–1939. تشمل الموضوعات الرئيسة أصول التصنيع وانتشاره، حيث برزت حالات الخروج الدراماتيكي عن معايير المجتمعات الزراعية أولاً في الغرب، ثم على نطاق أوسع التطورات العسكرية الجديدة، التي من شأنها أن تبني على التقنيات الصناعية، مما يؤدي إلى موجة واسعة من الإمبريالية الغربية، ثم إلى صراعات الحروب العالمية؛ والتغيرات السياسية الأساسية، التي ابتدأت من تصاعد ثورات الأطلسي التي اجتاحت الأمريكتين وأوروبا الغربية، ثم في مجموعة أوسع من الاضطرابات التي من شأنها أن توقع الفوضى في مجتمعات مثل الصين وروسيا، وتشجع أيضاً على دفع أوسع نحو الاستقلال.

من وجهة نظر التسامح، فإن دراسة القرن التاسع عشر «الطويل»، من الانتفاضتين الفرنسية والأمريكية وصولاً إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، أمر منطقي من نواح كثيرة، وهو يشمل بعض التجديدات المهمة

حقاً نحو قدر أكبر من التسامح، ولكن أيضاً مجموعات مؤلمة من الحواجز والتراجعات الجديدة.

من الواضح أن الثورات السياسية والاجتماعية التي شكلت بداية الفترة في العالم الأطلسي، سمحت بترجمة الأفكار السابقة حول التسامح إلى سياسة فعلية أبعد بكثير مما كان قد تمت المخاطرة به، على سبيل المثال، في بريطانيا القرن السابع عشر أو من قبل ملوك أوروبا الوسطى «المستنيرين». أصبح التسامح الديني والفكري مقدساً، أو على الأقل مدعوماً على نطاق واسع، كحق أساسي من حقوق الإنسان، وتجاوزت النتائج العلاقات داخل المسيحية. واجهت المجتمعات الأخرى أيضاً، المهتمة في النهاية بدراسة الابتكارات الغربية كجزء من تنميتها الاقتصادية والسياسية، قرارات جديدة بشأن التسامح، كما في حالة اليابان بعد عام 1868.

لكن القرن التاسع عشر الطويل شهد أيضاً تحديات جديدة للتسامح، وكانت هذه بلا شك أكثر أهمية في كثير من الأماكن من مكاسب التسامح. سوف يستكشف هذا الفصل العديد من التطورات الرئيسة في هذه الفئة المؤلمة، والتي سيتداخل بعضها في النهاية. يسلط تراجع عالمي واضح للتسامح، في العقود التي نشبت فيها الحروب العالمية، الضوء على الاتجاهات السلبية. في المقام الأول، ولدت الهجمات على التعصب القانوني الرسمي ردود فعل مضادة، حيث كان للابتكار مجموعة متنوعة من العواقب المؤلمة. قد يتم تحرير الجماعات الدينية من القيود التقليدية، لكنها واجهت مجموعة متنوعة من الحواجز غير الرسمية، والتي قد يصبح بعضها أكثر وحشية مع مرور الوقت. كما شجعت الحرية الدينية بعض المجموعات على تحديد معايير أكثر صرامة للسلوك الأخلاقي، الذي قد يقلل من التسامح مع أنماط الحياة المختلفة،

بل ويحث على بذل جهود في التنظيم المباشر. تقدم التسامح السياسي تجاه الحق القانوني في حرية التعبير بشكل أسرع من نظيره الاجتماعي. فقد تتبنى عناصر الطبقة الوسطى في المجتمع الغربي التسامح الديني، ولكنها تسعى إلى مستويات جديدة من التدخل في مجالات نمط الحياة، مثل النشاط الجنسي. واجهت أوروبا الغربية والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية توترات جديدة حول قضايا التسامح، حتى مع تغير الإطار القانوني الرسمي، في الواقع استجابةً للتغيير.

ثانياً، تكاثفت الاتصالات العالمية، ليس بسبب التجارة والهجرة المتنامية فحسب، بل أيضاً بسبب الإمبريالية. وقد ساعدت هذه التطورات على نشر المفاهيم الحديثة للتسامح على نطاق أوسع، ولكنها فرضت أيضاً قرارات جديدة حول كيفية التفاعل مع مجموعات جديدة وتأثيرات جديدة. كان على مجتمعات مثل روسيا أو الإمبراطورية العثمانية أن تحدد مستوى انفتاحها على الأفكار والسلوكيات الآتية من العالم الخارجي. حتى الدول المرنة نسبياً، مثل الولايات المتحدة، قد تستغل بعض الأفكار والحركات «الأجنبية» باعتبارها غير مقبولة: فلدى التسامح دائماً بعض القيود، مع فرض البيئة العالمية في القرن التاسع عشر الطويل مجموعة متنوعة من الاختبارات والتأكيدات الجديدة.

أدى توسع دوائر الهجرة بشكل خاص إلى توتر العلاقة بين المجموعات في عدد من المناطق، مما ساعد على تحويل التركيز من القضايا الأكثر رسمية للتسامح الديني التي ميزت القرون السابقة، وخاصة في مدارات الديانات التبشيرية، إلى مزيج من الإثنية أو العلاقات العرقية، التي تتجاوز الدين وحده. قامت أفكار جديدة حول التفوق العنصري أو الدونية بتعقيد التعديلات إلى حد كبير.

فرضت الإمبريالية نفسها خيارات حول التسامح، كما فعلت الإمبراطوريات دائماً. فتنوعت الاستجابات: قام بعض الإمبرياليين بتكرار الأساليب السابقة بشكل فعال، والامتناع عن التدخل في الأنماط المحلية الراسخة، مقابل الاستقرار السياسي. لكن القوى الأخرى ـ مثل المبشرين المسيحيين الذين حاولوا الاستفادة من الإمبريالية، أو الجماعات المحلية التي تتفاعل مع الضوابط الإمبريالية ـ قد تدفع في اتجاهات مختلفة تماماً. بشكل عام، يشكل القرن التاسع عشر الطويل أول نقطة في الحقيقة بدأت فيها قوى العولمة الصريحة في اختبار التسامح، مما يوجد عدداً من القضايا، التي لا تزال تؤرق المجتمعات العالمية حتى اليوم.

ثالثاً، بشكل عام، بدأ التقليد الطويل المتمثل في التسامح الجزئي كوسيلة للحفاظ على الدول المختلفة بالانهيار. لصياغة القضية ببساطة: نحو عام 1900، أصبح من الواضح أن معظم الإمبراطوريات متعددة الجنسيات كانت تتعرض للهجوم؛ ورداً على ذلك فإن الكثير منها تخلى عن المستويات المعتادة من التسامح بحكم الأمر الواقع. قللت القوة المتزايدة للقومية ـ الوافد الجديد نسبياً في السياسة العالمية والإقليمية ـ من قبول التسامح الجزئي للعديد من المجموعات. وسعت الأفكار الجديدة حول سلطة الدولة من دور الحكومات على نطاق كبير ـ على سبيل المثال، في مجال التعليم ـ، الأمر الذي أدى بدوره إلى هجمات على حريات اختيار جماعية سابقة غير رسمية. أوجدت القومية وخصائص الدولة الحديثة المجموعة الأخيرة من التوترات حول التسامح، وأحياناً حول المشكلات التي تم تحديدها من حيث معاملة الأقليات في الوقت الراهن.

إن تاريخ التسامح في القرن التاسع عشر الطويل معقد على نحو لا يمكن تجنبه. إن المكاسب الجديدة، بما في ذلك الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين التسامح والإبداع، أو حماية الحقوق الفردية للضمير، تحتاج إلى عناية جادة. لم يكن التوسع في التسامح الرسمي مجرد عملية عرض. لكن التراجع الناتج عن ذلك، بالإضافة إلى الضغوط المرتبطة بالتفاعلات العالمية الجديدة بما في ذلك الهجرة، إضافة إلى القضايا غير المسبوقة التي واجهت بشكل خاص الإمبراطوريات متعددة الجنسيات، جميعها أضيفت إلى مجموعة من التحديات للتسامح، التي يمكن أن تطغى بسهولة ليس على الأفكار الجديدة فقط، ولكن أيضاً على عدد من الترتيبات الأقدم وغير الرسمية أيضاً. سيتحول ما قد يبدو قصة رائعة للتقدم بسهولة إلى شيء سلبي، إذا نظرنا إلى دساتير بعض الدول الحديثة، لا سيما فيما يتعلق بالحدود الأوسع للتسامح الاجتماعي. بحلول عام 1900، كرهت العديد من المجموعات السكانية بعضها بعضاً بنشاط أكثر من أي وقت مضى، مما جعل التعايش المتسامح أكثر صعوبة بغض النظر عما نصّت عليه الدساتير المستنيرة.

انتصارات التسامح.. ثورات الأطلسي وما بعدها

لبضعة أشهر في عام 1789، عندما تشكلت الثورة الفرنسية، بدت أشكال عديدة من التسامح على وشك أن تصبح حقيقة واقعة. انتقلت الأفكار التي كانت تختمر قبل وأثناء التنوير بشكل أكثر كمالاً من العالم الفكري إلى تضاريس السياسة الفعلية. سوف نلاحظ العديد من المشكلات والقيود التي أسهمت في هذا التطور، ولكن يجب ألا يضيع الإنجاز. بدأ على وجه الخصوص وسط الأديان المتنافسة، ولكن إلى حد ما بين الأفكار على نطاق أوسع، عدد متزايد من الدول الغربية ـ

في أوروبا وكذلك أجزاء مختلفة من الأمريكتين ـ في تخفيف الدوافع السابقة للسيطرة على المعتقدات. وكانت النتيجة بحلول عام 1900، فرصة غير مسبوقة للأديان المختلفة والمذاهب المتباينة للتعايش، لمصلحة الإبداع الفكري والفني أيضاً.

وهكذا انتقلت الثورة الأمريكية بنشاط نحو التسامح الديني الكامل، بشكل أولي على مستوى الدولة، مع مشروعات قوانين للحقوق، مثل تلك التي تم إقرارها في فرجينيا، ثم على المستوى القومي مع التعديلات العشرة الأولى للدستور التي تم تبنيها في عام 1791. طرح التعديل الأول القضية ببساطة وبشكل كامل ومن حيث المبدأ: يجب على الحكومة «عدم إصدار أي قانون يتعلق بإقامة دين، أو يحظر الممارسة الحرة له، أو يحد من حرية التعبير، أو الصحافة....»، وفي الواقع، ستظل الولايات المتحدة غير اعتيادية، لفترة طويلة، في فصلها الأساسي للدين عن الدولة، الأمر الذي جعل ممارسة الحرية الدينية ـمع بعض المشكلات جانباً ـ غير مجدية بشكل واضح.

انتقلت الثورة الفرنسية، على نحو مشابه، إلى تقديس الاحتمال الديني كحق من حقوق الإنسان، وهو جزء من «حقوق الإنسان والمواطن» الذي سُنَّ في المرحلة المبكرة للثورة في عام 1789، متعمداً تناول النهج الذي تم وضعه بالفعل في الولايات المتحدة الجديدة، تنص المادة العاشرة على ما يلي: «لا يجوز إزعاج أي شخص بسبب آرائه حتى تلك الدينية، بشرط ألا يؤدي تجليها إلى اضطراب النظام العام الذي ينص عليه القانون»؛ وأيد بند لاحق بشكل صريح «التواصل الحر للأفكار والآراء» كواحد من أكثر حقوق الإنسان «قيمة». وقد أعقب ذلك في سبتمبر 1791، التحرير الصريح لليهود (الذين بلغ عددهم في تلك المرحلة نحو 40000

نسمة من الشعب ككل)، مما يجعل فرنسا أول دولة أوروبية بعد بولندا وهولندا تكسر هذا الحاجز المسيحي القديم. سنرى أن الحرية الدينية لها تاريخ عصري أكثر تعقيداً في فرنسا مما كانت عليه في الولايات المتحدة، وذلك أساساً بسبب تشاجر متكرر مع الكنيسة الكاثوليكية القوية في العديد من المنعطفات، بداية من الثورة نفسها، كان على الحكومة الفرنسية أن تقرر ما إذا كانت ستطلق يد الكنيسة، على سبيل المثال، في الساحة التعليمية، أو تقيد سلطتها على أسس أنها لم تكن بحد ذاتها مؤسسة متسامحة على الأقل جزئياً. استمرت التذبذبات حول هذه القضية في القرن العشرين. ومع وضع هذا التعقيد المهم جانباً، فإن الحرية الدينية قد ترسخت في فرنسا، كما في الولايات المتحدة، وهي نعمة كبيرة ليس لليهود فحسب، بل لأقلية بروتستانتية من شأنها أن تسهم في مبادرات مشاريعية بشكل كبيرللتنمية الاقتصادية الفرنسية من هذا المنعطف فصاعداً.

تستحق نقطتان التركيز بشكل خاص على إبراز نقطة التحول الحقيقية هذه في تاريخ التسامح. الأولى هي الابتكار المعني بشكل واضح تماماً. كان الكتّاب يستكشفون أهمية الحرية الدينية، والحاجة إلى السماح للناس بتكوين قراراتهم الخاصة في هذا المجال الحيوي؛ وقد دفع بعض الملوك المستنيرين الفكرة إلى الأمام. ومع ذلك فقد أصبحت الآن جزءاً من البنية الدستورية الأساسية، وليس من المستحيل التراجع عنها، ولكن ذلك أكثر صعوبة على الأقل. وإشراك مجموعات مضطهدة منذ زمن طويل، مثل اليهود، أشار إلى حجم تغيير الجوهر. والنقطة الثانية أكثر مراوغة بعض الشيء. وكما أصرت الثورات، أصبح الاحتمال الآن حقاً فردياً، وليس تفاوضاً مع مجموعات مميزة داخل المجتمع. في عام 1791،

قال أحد الثوريين الفرنسيين: «يجب على المرء أن يرفض كل شيء لليهود كأمة، وأن يعطي كل شيء لليهود كأفراد». كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل، ابتعدت الأفكار الحديثة للدولة، التي بدأت تتشكل في العصر الثوري، بشكل حاسم عن فكرة المساومة مع هيئات معينة داخل الأمة، وتركتها تميل إلى شؤونها الخاصة، كما كانت شائعة في العديد من الإمبراطوريات «متعددة الجنسيات». كان الفرد الآن هو المحمي، وهذه الحماية يمكن أن تمتد، في المحاكم، إلى التحدي الفردي للقواعد الدينية للجماعة.

لذلك كان ليهودي فرنسي الحرية في ممارسة اليهودية، ولكنه كان حراً أيضاً في مغادرة المجتمع لأي سبب كان. يمكن للفرق أن يكون كبيراً، وسيكون الأمر مستحقاً للنظر فيما إذا كانت النتيجة الإجمالية للتاريخ الحديث لمصلحة التسامح. على سبيل المثال، قد تجد بعض المجتمعات صعوبة في قبول هذا النهج بدلاً من التمسك بالمفهوم القديم المتمثل في أنه ينبغي ترك مجموعات معينة بمفردها.

كانت النتيجة الأكثر مباشرة للانفجار الثوري، بصرف النظر عن عواقبه داخل الولايات المتحدة وفرنسا، الدافع الذي قدمته للتسامح الأكثر نشاطاً وشمولية في المجتمعات الغربية الأخرى. شجعت الغزوات الفرنسية في أجزاء أخرى من أوروبا الغربية هذا التوسع مباشرة خلال السنوات الثورية والنابليونية.

على سبيل المثال، انتقلت بريطانيا تدريجياً نحو التسامح الكامل إزاء جميع الجماعات البروتستانتية، ليس السماح لهم بالحضور فقط، ولكن السماح للأفراد بالحصول الكامل على التعليم والخدمات الحكومية. تم تطبيق النهج نفسه على الكاثوليك بتردد. أزال البريطانيون بالفعل في سبعينيات القرن التاسع عشر قيوداً خاصة على الكاثوليك في مستعمرتهم

الجديدة في كندا (1771) وجزئياً في أيرلندا (1778)، على الرغم من أن الخطوة الأخيرة تسببت في بعض أعمال الشغب في العديد من المدن البريطانية. سمح قانون صدر عام 1782 للكاثوليك البريطانيين بتأسيس أسقفيات ومدارس - وتم السماح للكاثوليك في هذا الوقت بالخدمة في الجيش البريطاني -، حيث حصلوا في عام 1811 على حقهم في العبادة. في عام 1829 مدد القانون الديني الحرية الدينية بشكل أكمل إلى الكاثوليك، على الرغم من بقاء بعض القضايا مثل الالتزام بدفع العشور إلى كنيسة إنجلترا القائمة.

في بعض الثقافات الغربية ذات الأغلبية البروتستانتية، بما في ذلك الولايات المتحدة، وصلت العلاقات بين الطوائف البروتستانتية السائدة إلى هذا المستوى من القبول المتبادل، الذي جعل التسامح المباشر بشكل متزايد غير ضروري، إن لم يكن في القرن التاسع عشر ثم على الأقل بحلول أوائل العشرين. تلاشت الاختلافات بين الطوائف مثل، المشيخية أو الميثودية في الأهمية عند التفكير في الصداقات أو شركاء الزواج، أو غيرها من التفاعلات، وفي تشكيل تحالفات بين الأديان لأغراض اجتماعية أوسع.

وقد استمر التحرير اليهودي أيضاً، حيث تم تشجيعه في هذا الوقت، ليس من خلال المثال الفرنسي فقط، ولكن أيضاً من خلال التحريض اليهودي المتزايد والصريح من أجل حرية أكثر كمالاً، بدعم من عدد متزايد من المثقفين الأوروبيين. استغرقت العملية بعض الوقت. على سبيل المثال، وكان نابليون قد طبق التشريعات الفرنسية على فتوحاته في ألمانيا، لكن التسوية السلمية لعام 1815 سمحت لعدد من الولايات الألمانية بعكس العملية. خلال الثورة الألمانية عام 1848، عاد التحرير

اليهودي مرة أخرى إلى الواجهة، حيث أعلن دستور جديد الوصول الكامل إلى الحقوق المدنية، بغض النظر عن الدين؛ لكن فشل الثورة ترك هذه العملية غير مكتملة. مع توحيد ألمانيا، أكملت التدابير الوطنية الجديدة، في عامي 1869 و1871، التحول القانوني تاركة اليهود ليس فقط أحراراً في ممارسة دينهم، ولكن أيضاً مؤهلين لأي مناصب حكومية. اتخذت بريطانيا خطوة مماثلة في عام 1858. كان التحرير اليهودي الفعلي معقداً بعدة طرق، كما سنرى، لكن التوتر الفوري كان مثيراً للاهتمام بشكل خاص. أثناء تحريضهم على الحصول على الحقوق الكاملة، وفي النهاية اكتسابهم لها، تم إغراء القادة اليهود والعديد من الأفراد اليهود العاديين بالتخلي عن التقاليد الرئيسة ـ مثل الملابس المميزة ـ من أجل استيعابهم بشكل أكمل مع غيرهم من المواطنين، حيث أصبحوا مخولين بشكل متزايد. حدثت العملية نفسها في الولايات المتحدة بحلول أواخر القرن التاسع عشر. أصبحت اليهودية مقسمة بشكل متزايد بين الجماعات المتشددة ومجموعة متنوعة من حركات الإصلاح، التي تتوق إلى استيعابها. يمكن القول إن هذا التطور يعكس ويؤهل النتائج الحقيقية للتسامح الكامل: كان من السهل التسامح مع المرء إذا أصبح أشبه بأغلبية من المواطنين.

أثرت الحركة الواسعة نحو الاحتمال الديني الأكبر أيضاً في أمريكا اللاتينية، حيث إن سلسلة حركات الاستقلال الوطني في أوائل القرن التاسع عشر عكست العديد من المبادئ الليبرالية ذاتها، التي كانت رابحة في أوروبا وأمريكا الشمالية. اعتمدت العديد من الدساتير الجديدة حرية الدين. في كولومبيا، حيث بدأ عدد متزايد من المهاجرين اليهود في ممارسة عقيدتهم بشكل علني، على الرغم من حقيقة أنه غير قانوني من

الناحية الفنية، فإن الاستقلال حقق اعترافاً في القانون، بما في ذلك الحق في الحصول على العقارات للمباني الدينية والمقابر.

في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، مع ذلك ـ حتى أكثر من فرنسا ـ كانت الحرية الدينية معقدة بسبب القوة الهائلة للكنيسة الكاثوليكية، التي تدير أنظمة تعليمية واسعة النطاق، وتسيطر على عقارات كبيرة بالتأثير السياسي الكبير. دفع التأثير الكاثوليكي العديد من الدساتير الجديدة ـ مثل دستور المكسيك في عام 1824 ـ إلى التأكيد على الكاثوليكية كدين رسمي، مما يحظر قانوناً ممارسة أي دين آخر. لقد حارب الليبراليون بشكل مميز هذا النهج، وهذا المستوى من السلطة، كما حدث في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما سعى نظام مكسيكي جديد إلى العلمنة في المدارس ومصادرة ممتلكات قيمة للكنيسة. جعلت المعارك المتكررة بين الليبراليين والمحافظين في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية الحرية الدينية الكاملة والقانونية بمثابة كرة قدم سياسية حتى القرن العشرين، مع اعتماد ممارستها على المجموعة التي كانت في السلطة.

غذت نقطتان أخيرتان قصة التسامح الغربي الأكبر في القرن التاسع عشر. أولاً، أصبح الدفاع الفكري عن التسامح أكثر وضوحاً وصراحةً مما كان عليه الحال من قبل، باستثناء عدد قليل من الرواد مثل فولتير. وضع الفكر الليبرالي الحرية الدينية والفكرية في صميم السياسة، وهي مسألة تتعلق بالعدالة والمنفعة على حد سواء، ونادراً ما يتم تقييدها على الإطلاق. وقد قدم عمل جون ستيوارت ميل John Stuart Mill «عن الحرية» (1859) دفاعاً متحمساً عن الحرية الفكرية باعتبارها شرطاً أساسياً للتقدم الاجتماعي. يجب عدم إسكات أي رأي، سواء كان دينياً أو غير ذلك، خشية أن يحتوي على عنصر الحقيقة؛ وحتى الأفكار

الزائفة يجب مكافحتها من خلال التبادل الحر للأفكار فقط. ولا يمكن الحفاظ على المعتقدات الصحيحة بشكل صحيح إلا من خلال النقاش المستمر، خشية من أن تتردى إلى عقيدة غير مدقق فيها. كان من المهم بشكل خاص عدم محاولة رفض رأي شخص آخر من خلال وصفه بأنه غير منطقي، أو غير أخلاقي. يعتمد النمو الشخصي وصالح المجتمع، على حد سواء، على حرية المعتقد والتعبير الكاملة. وفي حين أن دفاع ميل كان واضحاً ومؤثراً بشكل غير عادي، فقد وصف النهج نفسه النظرية الليبرالية الغربية عموماً خلال القرن التاسع عشر وما بعده.

ثانياً، إن التسامح المتزايد الذي تحقق في العديد من الدول الغربية، خلال القرن التاسع عشر، قد أسهم بشكل مباشر في مجموعة غير عادية من الإنجازات الفكرية والفنية والعلمية، التي ميزت الفترة نفسها. هذا يمكن مناقشته، بالطبع؛ ولئلا يبدو الغرب ممجداً بشكل غير مناسب، سننتقل إلى بعض أوجه القصور الغربية في الأقسام اللاحقة. ومع ذلك، كانت الحقيقة هي أن التوسع في التسامح غذى مباشرة عدداً من الإنجازات الأخرى القابلة للقياس. ومن ثم تجاوز الفنانون بشكل متزايد حدود النمط التقليدي، حيث أدخلوا ابتكارات، مثل الانطباعية في الرسم، كترجمة مباشرة لحرية التعبير في هذا المجال. ولذلك ظهرت الآن مجموعة من المثقفين اليهود أحدثوا تأثيراً غير متناسب في العلوم النظرية والسياسية، كما هي الحال مع آينشتاين في الفيزياء، وفرويد في علم النفس، وماركس في السياسة. يمكن القول إن التسامح، الذي يتم تفسيره على نطاق واسع، يشجع في الممارسة العملية على أنواع المكاسب التي توصل إليها منظرون مثل ج.س. ميل من حيث المبدأ.

حصلت سياسات جديدة تجاه الحرية الدينية والفكرية، بما في ذلك حرية

التعبير، على نطاق واسع على جانبي المحيط الأطلسي حتى القرن التاسع عشر، على الرغم من بعض النزاعات والقيود المتكررة. في نهاية المطاف، ستنتشر المبادئ الأساسية للتسامح والحرية على نطاق أوسع، المنصوص عليها صراحةً، على سبيل المثال، في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم إصداره تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 1948. ومع ذلك وعلى أساس عالمي، كانت المقاربات الغربية للتسامح معقدة مطولاً، وليس عن طريق التقاليد المتعارضة فقط، ولكن أيضاً عن طريق التطورات مثل الإمبريالية والعنصرية الحديثة التي واجهت الحجج الليبرالية الأكبر. هذا جزء من قصة غامضة للتسامح في تاريخ العالم في القرن التاسع عشر بشكل عام.

حتى داخل الغرب، أدى تكريس الحقوق الأساسية في الحرية الدينية والفكرية إلى اقتراح جزء من القصة فقط. ومن دون التأهل لتقدير إنجاز السياسات والأفكار الجديدة، من المهم أيضاً النظر إلى بعض الجوانب السلبية، وبعضها يمكن معالجته في أواخر القرن العشرين فقط، وبعضها لا يزال قائماً حتى اليوم.

الضوابط المفروضة على التسامح الغربي

تعايش تقدم التسامح الغربي داخل الغرب نفسه مع عدد من القيود، زاد بعضها مع مرور الوقت. تشمل هذه القيود:

- اشتباكات حدودية حتمية، حيث بدت درجة من التنظيم الديني مهمة ببساطة للدفاع عن حقوق الإنسان الأخرى.
- المشكلة الخاصة للكنيسة الكاثوليكية.
- تحدي الخلافات الجديدة في العلم والنظرية السياسية.
- وجود فجوة بين التسامح الدستوري وتضييق الطبقة الوسطى على

قضايا أسلوب الحياة.

- وأخيراً، صراعات جديدة وسط تعايش المجموعات المختلفة، حيث غالباً ما اقترنت ردة فعل غير رسمية استجابةً لتحركات مثل التحرير اليهودي بالتفاعلات المتزايدة الناتجة عن أنماط جديدة من الهجرة.

هذه القضايا لم تمحُ مكاسب التسامح بالنسبة إلى الجزء الأكبر، على الرغم من أنها في بعض الحالات سوف تسهم فيما بعد في ردود فعل بشعة، مثل النازية. لكنها مع ذلك أدت إلى تعقيد المشهد، وربما بطريقة لا مناص منها، مقدمة توضيحات لبعض التوترات حول التسامح، التي لا تزال قائمة حتى في الوقت الحاضر. وكانت العديد من القضايا ذات صلة: تداخل التشويش الحدودي الموضح في القسم التالي مع المخاوف الجديدة حول الأفكار السياسية «الهدامة»، على سبيل المثال، مما يضاعف تحدي اكتشاف أفضل السبل لتنفيذ الالتزام الجديد بالتسامح في الممارسة.

1. مشكلة الحدود

توسع مبادئ الاحتمال، إما فتح أو على الأقل وسّع مجالات، حيث الأفكار الأوسع حول الحقوق قد تكشف النزاعات، مما يوضح الافتراض العام بأنه من المستحيل تحمل كل شيء.

ما الذي يجب أن يحدث، على سبيل المثال، عندما يتبنى دين بإخلاص عقيدة أو ممارسة لا تعد مقيتة بالنسبة إلى أغلبية السكان فحسب، بل يمكن أن تكبت حقوقاً أخرى أو التزامات اجتماعية أخرى؟ لقد واجهت الولايات المتحدة هذه المسألة على وجه التحديد، بسبب التزامها العميق

بالحرية الدينية والفصل بين الكنيسة والدولة في القرن التاسع عشر. تبنى دين جديد، وهو فرع من المسيحية، ولكن مع عدد من السمات الخاصة، صراحة ممارسة تعدد الزوجات، أو كما وصفها قادتها، «الزواج التعددي». تشاجر قديسو الأيام الأخيرة في كنيسة يسوع المسيح حول تعدد الزوجات منذ نشأتها في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لكن من الواضح أن العديد من الزعماء اتخذوا زوجات متعددات، وأيد بعضهم هذه الممارسة على الأقل في مجالسهم الخاصة. بحلول الستينيات من القرن التاسع عشر كانت الكنيسة، التي تتخذ من يوتاه مقراً لها، تدافع بنشاط عن سياساتها كجزء من الحرية الدينية، في حين سعت الحكومة الفيدرالية إلى تحريم تعدد الزوجات، احتراماً لوجهات نظر الأغلبية، وربما في معرض الدفاع عن حرية المرأة وكرامتها، كان رأي الأغلبية هو العامل الأقوى في ذلك الوقت. كانت «حرب يوتاه» قد اندلعت إلى حد كبير حول هذه القضية في خمسينيات القرن التاسع عشر، ثم في عام 1862 أقر الكونغرس قانوناً يحظر هذه الممارسة تماماً. ومع ذلك فقد استمر الكثير من أبناء طائفة المورمون في هذه الممارسة، محتمين بالتعديل الأول للدستور الأمريكي. في عام 1879 حكمت المحكمة العليا لمصلحة الحكومة، وعرضت انعطافاً مثيراً للاهتمام لمبدأ التسامح: «يتم سن قوانين لحكومة الأعمال، وفي حين أنها لا تستطيع التدخل في مجرد الاعتقاد والرأي الديني، إلا أنها قد تتدخل في الممارسة». بعبارة أخرى، كان من القانوني تماماً الدفاع عن تعدد الزوجات كجزء من دين المرء، ولكن ليس الانخراط فيه. سرعان ما حظرت كنيسة المورمون نفسها هذه الممارسة، واستمرت في إصدار الحرم بحق الأفراد الذين اكتُشف أنهم انتهكوا هذا الحظر.

نشأ توتر آخر مثير للاهتمام حول إصرار بعض الطوائف المسيحية الصغيرة، مثل الأميش أو المينونايت، على أن دينهم يحظر الخدمة العسكرية (مذكرين بالدافع المسيحي الأقدم قبل قسطنطين). ظهرت هذه القضية قبل الالتزام الحديث بالتسامح ـ في وقت مبكر يعود إلى القرن السادس عشر، أعفى الحاكم الهولندي المينونايت من الخدمة العسكرية المباشرة، مما سمح لهم بالمساعدة في بناء التحصينات، بدلاً من ذلك ـ لكنه اكتسب إلحاحاً جديداً بمجرد تكريس الحرية الدينية بالكامل في القانون. عاقبت الثورتان الفرنسية والأمريكية الرافضين للخدمة العسكرية بشدة، مع فرض غرامات وأحكام بالسجن في كثير من الأحيان. ظهرت مجموعات كبيرة من الرافضين للخدمة العسكرية، الذين يؤمنون بعمق بأولوية السلام في العديد من البلدان، خلال الحرب العالمية الأولى. عاملت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الكثير منهم بقسوة، وسجنتا بعضهم في منشآت عسكرية، حيث مات عدد قليل منهم؛ بالتدريج فقط تم التوصل إلى تفاهم غير رسمي، سمح بأشكال أخرى من المساهمة، مثل العمل الزراعي. ومن المثير للاهتمام، أن الحكومة الروسية كانت أكثر استجابة، حيث سمحت للمينونايت بعمل فوري. بعد الحرب العالمية الثانية فقط كان رفض الخدمة القائم على خلفية دينية محمياً بشكل كامل على الأقل من حيث المبدأ، وفي عام 2006 فقط وافقت لجنة تابعة للأمم المتحدة (وإن لم يكن بالإجماع) على أن الاستنكاف الضميري (رفض الخدمة العسكرية) كان امتداداً مشروعاً لحرية الضمير.

من الواضح أن وضع حدود لحرية المعتقد، إزاء الاحتياجات الاجتماعية الأخرى المزعومة، يمكن أن يكون مهمة حافلة بالتحديات، وقد تتكرر مع مرور الوقت.

2. مشكلة الكاثوليكية

خلال القرن التاسع عشر نفسه، كانت مشكلة الكاثوليكية حادة بشكل خاص، على الرغم من أنه بالنسبة إلى العديد من القادة، على جانبي الانقسام، عكس هذا أيضاً توتراً بين الحرية الدينية نظرياً والموقع الفعلي للكنيسة في الواقع. كانت الصعوبات ذات شقين: أولاً، في العديد من الحالات، القوة المطلقة للكنيسة، والتي قد تجعل من الصعب على الدولة إنشاء أنظمة تعليمية أو ترفيهية لا تتسم ببساطة بالتأثير الكاثوليكي؛ وثانياً، حقيقة أن العديد من القادة الكاثوليك، بدءاً من البابا، واصلوا الاعتراض على الحرية الدينية كمسألة مبدأ، مصرين على الأسبقية الحصرية للحقيقة الكاثوليكية.

لعدة عقود في عدد من البلدان، سعى الليبراليون، الذين يشعرون بالقلق إزاء الدور الكاثوليكي، خاصة بسبب ادعاءاته الاحتكارية، إلى تخفيف أو تقييد أنشطة الكنيسة. وهذا بدوره أقنع العديد من قادة الكنيسة بأن الليبراليين والليبرالية كانوا أعداء لا يرحمون، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الصراع إلى أبعد من ذلك. لم تعقد القضية التسامح تعقيداً كبيراً في بلدان مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا، حيث كان الكاثوليك يشكلون أقلية، كانت هناك توترات، لكنها كانت غير رسمية أكثر منها سياسية. ولكن في أجزاء رئيسة من أوروبا وأمريكا اللاتينية يمكن أن تكون المعركة شديدة، مما يفسد بشكل خطير أي جهد لتحديد كيف ينبغي تحديد التسامح الديني بشكل واضح.

تبلورت المشكلة أولاً في فرنسا، وستظل حادة بشكل خاص هناك لفترة طويلة بين الدول الأوروبية ككل. عندما أعلنت الثورة الفرنسية بصدق الحرية الدينية، انتقلت أيضاً إلى الاستيلاء على ممتلكات الكنيسة

الكبيرة ـ المقتنيات كانت كثيرة ـ كجزء من حركة أوسع للتحرك نحو إصلاح الأراضي. اعترض العديد من الكاثوليك على تقليص السلطة، وبعضهم الآخر على فكرة الحرية الدينية نفسها؛ رداً على ذلك حاول القادة الثوريون أن يفرضوا قسم ولاء على الكهنة، كما جربوا لفترة من الوقت فكرة اعتماد دين مدني جديد يدعم النظام الجديد صراحة. في بعض المناطق الكاثوليكية، هاجم الموالون الثورة مباشرة في حرب أهلية. خفت حدة التوتر إلى حد ما في ظل نابليون، الذي وصل إلى اتفاق غير مستقر مع البابوية. بعد عام 1815، بدأت الملكية المستردة مرة أخرى التودد للكنيسة، مما أثار استياء الليبراليين؛ ونتيجة لذلك وضعت ثورة جديدة متواضعة في عام 1830 الكنيسة في موقف دفاعي مرة أخرى، على سبيل المثال، في توفير التعليم الحكومي الموسع. استمر هذا التأرجح حتى القرن التاسع عشر، ولكن بحلول عام 1905، لم تكن الحكومة الفرنسية تتولى المسؤولية الكاملة عن النظام التعليمي فقط، مع استمرار عدد قليل من المدارس الكاثوليكية، ولكن على خلاف ذلك أكملت ترتيباً عملياً مع الكنيسة التي كانت متسقة مع دولة علمانية ومع الحرية الدينية. ومن شأن توتر طارئ في بعض الأحيان أن يعطل هذا الترتيب في القرن العشرين.

تطورت قضايا مهمة أيضاً في إيطاليا وألمانيا. كان الوضع الإيطالي معقداً جداً بسبب حقيقة أن البابوية تسيطر، منذ وقت طويل، على منطقة معتبرة في روما وحولها، والتي استولت عليها الدولة الإيطالية إلى حد كبير كجزء من عملية التوحيد الوطنية، الأمر الذي أزعج البابا وقادة الكنيسة الآخرين. استمرت المفاوضات الصعبة حول الحقوق البابوية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. في ألمانيا، حيث كان الكاثوليك أقلية، عملت

الحكومة على تقليص سلطة الكنيسة خلال كولتوركامبف، أو «الحرب الثقافية»، في سبعينيات القرن التاسع عشر، وبعدها خف توتر العلاقات.

ومع ذلك، وعند هذا المنعطف ـ وخاصةً استجابةً للصراع الذي طال أمده في فرنسا، ومن ثم الصراعات مع الليبراليين والقوميين الإيطاليين في ستينيات القرن التاسع عشر، إلى جانب الهجمات على مواقع الكنيسة في إسبانيا ـ كانت البابوية مسجلة بقوة في معارضتها لمبادئ الليبرالية والتسامح الديني. في عام 1864 أصدر البابا بيوس التاسع Pius IX المحاصر والمحافظ وثيقة بعنوان «منهج الأخطاء» الذي أبرز المعارضة الكاثوليكية الرسمية لمجموعة من الاتجاهات الحديثة، بما في ذلك التسامح الديني.

وهكذا، فإن المنهج لا ينتقد الليبرالية (والاشتراكية) بشكل عام، إلى جانب أي اعتماد لا مبرر له على العقل البشري من دون مساعدة وحده، بل حدد أيضاً المبادئ الأساسية للتسامح، مثل فكرة أنه «في الوقت الحاضر لم يعد من المناسب اعتبار الدين الكاثوليكي هو الدين الوحيد للدولة، باستثناء أشكال أخرى من العبادة». أو أن «البروتستانتية لا تمثل أكثر من شكل آخر من الديانة المسيحية الحقيقية نفسها، حيث يتم منحها لإرضاء الله بالتساوي، كما هي الحال في الكنيسة الكاثوليكية». أو أن «الكنيسة يجب أن تكون منفصلة عن الدولة، والدولة عن الكنيسة». أو أن «كل إنسان حر في اعتناق هذا الدين والاعتراف به، مسترشداً بالنور العقلي»، أو أن «الأشخاص الذين ينتقلون إلى بلد كاثوليكي يجب أن يتمتعوا بالممارسة العامة لعبادة خاصة بهم». ولئن بقيت هذه النقطة غير واضحة، فإن «الحبر الروماني يستطيع، ويجب عليه، التصالح مع التقدم والليبرالية والحضارة الحديثة».

قوبل المنهج بأشكال مختلفة، يقيناً، ولم يكن موضع ترحيب من جميع الكاثوليك. حاول بعضهم أن يتجاهله، بينما سعى آخرون إلى المجادلة بأنه لا يجب أخذه حرفياً. لقد حاولت الحكومة الفرنسية لفترة وجيزة منع تداوله، رغم أنها سمحت للصحف في النهاية بمناقشة الوثيقة وانتقادها. أرعد قائد بروتستانتي بريطاني بأنه لا يمكن لأحد أن يصبح الآن كاثوليكياً دون «التخلي عن حريته المعنوية والعقلية». بيوس نفسه، وهو يرى الغضب، اعترف بأن بيانه كان «لحماً نيئاً يحتاج إلى طهي». ومع ذلك، فقد قبله كثير من الكاثوليك تماماً، ولم يروا أي مشكلة في آرائه، ورحبوا حقاً بالتذكير بأن الكنيسة، التي كان لها حق الوصول الحصري إلى الحقيقة الإلهية الكاملة، يجب ألا تساوم المطالبين الآخرين.

من المؤكد أن الباباوات في وقت لاحق سوف يبتعدون عن أفكار المنهج، على الأقل جزئياً، وكانوا بالتأكيد حريصين على تخفيف أي شعور بأن الكنيسة الكاثوليكية كانت في حالة حرب مع جميع جوانب العالم الحديث. ومع ذلك ظلت الكنيسة على أهبة الاستعداد لمكافحة الحرية الدينية الكاملة، في العديد من البلدان ذات الأغلبية الكاثوليكية، وكذلك متيقظة بشأن عمل ترتيبات حماية خاصة مع الأنظمة غير المتسامحة ـ مثل الدولة الفاشية الإيطالية، في عشرينيات القرن العشرين. بعد الحرب العالمية الثانية فقط، ستتعامل قيادة الكنيسة بالكامل مع فكرة التسامح الديني ـ وهو تغيير مهم، سنعود إليه. يبقى صحيحاً أن الأمر استغرق أكثر من قرن ونصف القرن لواحدة من المنظمات الدينية الرائدة في العالم لإبرام أي سلام حقيقي مع التنوع الديني، تأخير مؤلم ومضر بالمعنى، ولكنه انعكاس دقيق للفجوة بين التقليد الكاثوليكي والتسامح من جهة أخرى.

في غضون ذلك، واصل العناد البابوي مسيرة الصراع بين الكاثوليكية والليبرالية، ليس في إسبانيا وإيطاليا فقط (كانت فرنسا سريعاً قضية خاسرة، حيث أصبحت الدولة أكثر علمانية بحزم)، ولكن أيضاً في أمريكا اللاتينية. في الواقع وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر، كان بيوس نفسه يدين الليبراليين في أمريكا اللاتينية الذين سعوا إلى التقليل من السيطرة الكاثوليكية في مجالات مثل التعليم، من باب أنها «حرب شرسة على الكنيسة».

كانت النتيجة معركة متكررة في أماكن مثل المكسيك، حيث حاولت الكنيسة مقاومة الأساليب البديلة ـ داعمة غالباً الحكومات الاستبدادية ـ لكن في المقابل سعى الليبراليون أو المتطرفون في كثير من الأحيان إلى تقييد الحقوق الكاثوليكية مباشرةً. اكتسب الليبراليون السيادة في الثورة المكسيكية في أوائل القرن العشرين، وفي عام 1917 أصدر دستور حد من دور الكاثوليك في التعليم، ووضع الكنيسة تحت سيطرة الدولة. تم حظر الأوامر الرهبانية والقساوسة المولودين في الخارج، وحظرت القوانين الجديدة على المنظمات الدينية التعليق على السياسة العامة. هاجمت القوات الحكومية الكنائس والكهنة في عدة حالات. خفت حدة التوترات في الأربعينيات من القرن الماضي فقط، لكن التسامح التام مع الكاثوليكية لم تتم إعادة تأسيسه حتى 1992ـ1991.

كان هذا، بالتأكيد، صراعاً حاداً على نحو غير عادي، لكن المعنى العام، في التوترات التي لم يتم حلها بين الكاثوليكية وأفكار التسامح من جهة، والهجمات على الكنيسة من قبل السياسيين الليبراليين من ناحية أخرى، تشكل مؤهلاً جدياً على تقدم التسامح في الأجزاء الرئيسة من العالم الغربي، حتى القرن العشرين.

3. تحديات من العلم والنظرية السياسية

في مجموعة أخرى من الحالات، تبين أن التسامح في الدين والتعبير غير كافٍ للتعامل مع الابتكار المستمر في بعض المجالات الحديثة. وكانت هذه مشكلة اقترحت بالفعل في القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما نظرت السلطات الدينية إلى بعض الاستنتاجات العلمية الأكثر جرأة، لكنها ظهرت مرة أخرى في القرن التاسع عشر. النقطة الأساسية هنا ليست أن النقاش أعقب ذلك، ولكن المزيد من القوى المحافظة سعت إلى تعزيز موقفها من خلال محاولات القمع، محاولة استخدام التعصب بدلاً من النقاش.

في العلم، جاءت الهزة الجديدة من نظرية تشارلز داروين Charles Darwin للتطور، والتي رأت أن البشر يتطورون من الحيوانات الدنيا، ويمكن اعتبارها إجمالاً هجوماً على الأفكار المسيحية للخلق الإلهي. في العديد من البلدان، كانت النتيجة لعدة عقود ما وصفه أحد العلماء المعاصرين بـ«الحرب بين العلم واللاهوت». هنا ومن المفارقات إلى حد ما، واجه البروتستانت صعوبات أكبر من الكاثوليك بسبب اعتمادهم الكبير على التفسير الحرفي للكتاب المقدس. احتدم النقاش بشدة في العديد من البلدان، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة. إلا أنه في الولايات المتحدة فقط امتد العداء إلى التعصب التام، عندما بدأت المدارس العامة في التعرف إلى فكرة التطور في حصص العلوم. في عام 1925 حظرت ولاية تينيسي تدريس أي فكرة عن الأصول البشرية تتعارض مع تعاليم الإنجيل. في محاكمة سكوبس الشهيرة في العام نفسه ضد معلم في مدرسة عامة، تم تأييد القانون، ولم يتم إلغاؤه إلا في عام 1967؛ ثم في عام، 1968 قضت المحكمة الأمريكية العليا بأن حظر تدريس نظريات

محددة انتهك التعديل الأول من خلال تقديم دعم حكومي لوجهة نظر دينية معينة. ومع ذلك فقد استمر الجدل مترافقاً مع هجمات على التطور والجهود المبذولة لحظر أو تقييد الأفكار العلمية الأكثر حداثة، مثل اعتقاد أواخر القرن العشرين في ظاهرة الاحتباس الحراري، ومع دعاة للعلم في بعض الأحيان يحتجون على إدراج ما اعتبروه نظريات لا يمكن الدفاع عنها بدورها. لم تسفر الأفكار العلمية عن هجوم شامل على التسامح بشكل عام، ولكن على وجه الخصوص في الولايات المتحدة، كانت المناقشات الناتجة تختبر أحياناً الخطوط الحدودية.

قد يكون للنظريات السياسية الجديدة التأثير نفسه، حتى عندما بدت الليبرالية ودعم حرية التعبير راسخين. إن أفكار كارل ماركس وورثته، على الأخص، لم تولد مستوى جديداً من الجدل السياسي فقط ـ وأحياناً أحدثت تحالفات غير متوقعة بين الليبراليين والمحافظين، وكلاهما قلق بشأن هذا التهديد الأكثر تطرفاً ـ ولكن جهوداً متكررة أيضاً في القمع. في ألمانيا، على سبيل المثال، بعد محاولتين لاغتيال الإمبراطور، اللتين تم إلقاء اللوم فيهما على النفوذ الاشتراكي، أقرت الحكومة سلسلة من القوانين في سبعينيات القرن التاسع عشر، والتي، دون حظر الحزب الاشتراكي، حدت من التسامح. تم إغلاق العديد من الصحف، وجرى استبعاد العديد من النقابات، وتم حظر المجموعات والاجتماعات التي كانت تهدف إلى نشر الأفكار الاجتماعية. لقد فشل النهج ـ فقد استمرت الأصوات الاشتراكية في التوسع رغم التعصب ـ وتم التخلي عن البرنامج بعد عام 1890. لكن مسألة ما يجب فعله بشأن الأفكار السياسية الجديدة وتهديدات الكثيرين، ومن ينبغي أن يقرر، لم تحل.

(تجدر الإشارة إلى أن ماركس نفسه كان معروفاً بالتعصب على نحو سيئ

داخل حركته، حيث أصر على العقيدة المذهبية. ومن جهة أخرى في الدول الغربية، جزئياً بسبب تجربتها مع القمع، أيدت معظم الأحزاب الماركسية التسامح السياسي، وليس العمل بشكل متكرر مع الجماعات الأخرى. وحتى في روسيا الشيوعية، تم تداول مجموعة متنوعة من الأفكار بحرية خلال عشرينيات القرن العشرين، على الرغم من أن القمع شُدِّد في عهد ستالين لاحقاً).

على المدى الطويل، كانت الولايات المتحدة مرة أخرى من بين الدول الغربية الكبرى التي واجهت أكبر صعوبة في التوفيق بين المخاوف واسعة الانتشار من الاشتراكية ـ التي غالباً ما تُعتبر بمثابة استيراد سياسي أجنبي ـ وأفكار التسامح. أدى الارتباط الاجتماعي إلى الصراع العمالي والاغتيالات السياسية الفوضوية، ثم المخاوف من الشيوعية الروسية والحرب الباردة في نهاية المطاف إلى تعقيد المشكلة تدريجياً. المعارضة الاشتراكية للدخول الأمريكي إلى الحرب العالمية الأولى تعارضت مع قانون التجسس لعام 1917، الذي حظر أي جهد يؤدي إلى التمرد؛ تم إلقاء القبض على العديد من القادة الاشتراكيين. عززت المخاوف من الشيوعية الروسية هذا الجهد بعد الحرب، مع سجن زعيم اشتراكي ودورية أهلية أمريكية جديدة تسعى لوضع حد لما أسمته «خطابة الشوارع الخطرة». تم تدمير فرع كامل من الحركة العمالية، «IWW أو العمال الدوليين في العالم». خفت التوترات إلى حد ما في أواخر العشرينيات من القرن الماضي، ولكنها استؤنفت مرة أخرى مع الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية. بين عامي 1950 و1956، بقيادة السيناتور جوزيف مكارثي ومكتب التحقيقات الفيدرالي، تم القبض على مجموعة من الشيوعيين أو المتعاطفين المفترضين، وسجنهم، وطردهم من وظائفهم، غالباً نتيجة للجهود القمعية التي اعتبرت في وقت لاحق غير دستورية.

المعنى واضح: يمكن أن تواجه الالتزامات بالتسامح، حتى على المستوى الدستوري، قيوداً واضحة عندما تبدو المعتقدات الجديدة تهديداً كبيراً لبعض الجماعات الدينية، أو لغيرها من المدافعين عن النظام الثابت. وعندما ظهرت التوترات في أوقات الصراع الدولي، عندما قد تُفسر الأفكار (أو يتم التلاعب بها) لتظهر كأداة مساعدة للعدو، أثبت التعصب أنه مقبول بشكل خاص. هنا أيضاً، على الرغم من أن المشكلات كانت أكثر تكراراً من كونها ممنهجة، فقد ثبت أنه من الصعب ترسيخ حدود مقبولة.

4. الفيكتورية والتعصب «لأسلوب الحياة»

مع انتشار التسامح الديني الرسمي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، انخفض التسامح مع نمط الحياة بطرق عديدة بشكل ملحوظ، حالة أخرى من التباين الواضح بين التسامح السياسي والاجتماعي. سعت الطبقة الوسطى الحضرية المتنامية، على وجه الخصوص، إلى فرض مجموعة متنوعة من القيود الرسمية وغير الرسمية على انحرافات نمط الحياة، خاصة في مجال النشاط الجنسي.

التسامح الديني نفسه أمكن أن يزيد من القلق حول إيجاد طرق بديلة للحفاظ على المعايير الأخلاقية الصارمة. وكان صحيحاً أيضاً أن المزيد من الضوابط المجتمعية التقليدية على السلوك انخفضت في القرن التاسع عشر: كانت المدن سريعة النمو أقل قدرة على هذا النوع من التطبيق غير الرسمي، مقارنة بالقرى. تمت مهاجمة العار، وهو عاطفة متعصبة، أخيراً، باعتباره غير متوافق مع الكرامة الفردية. ألغت معظم الدول الغربية، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، العقوبات المشينة العرفية لكونها قاسية، كما هي الحال في وضع الزناة المدانين في المثقبة،

بلا شك وبشكل متوازن، يعتبر مكسباً واضحاً لتسامح المجتمع. ولكن هنا أيضاً قد تبدو التدابير الجديدة ضرورية لمصالح اللياقة. فالطبقات الوسطى الحضرية قلقة أيضاً من الضغط السكاني المفرط، وتحث على فرض قيود على النشاط الجنسي لمصلحة تحديد النسل. بعبارة أخرى هناك عدد من العوامل تغذي تعصب نمط الحياة الجديد.

سعت ما تسمى غالباً الأخلاق الجنسية الفيكتورية لمجموعة متنوعة من القيود الجديدة أو الأكثر وضوحاً. شُددت قوانين الإباحية في معظم الدول الغربية، سعياً لفرض الرقابة على المواد الجنسية في الروايات والمسرحيات. حتى الروايات المرموقة مثل «مدام بوفاري»، التي صورت الزنى، تعرضت للهجوم؛ لقد تخطى هذا النهج محاولة السيطرة على المواد الإباحية الصريحة. فرضت قوانين جديدة قيوداً على الإجهاض، الذي سبق أن صدته الكنائس المسيحية، ولكن لم يكن محظوراً بشكل صارم في الواقع. كان التركيز في هذه المرحلة أقل على حماية الجنين، الذي لم يولد بعد، من التركيز على تثبيط الانحلال الجنسي، لا سيما بين الشباب والطبقات العاملة. كما تم حظر أدوات تحديد النسل، ومن المفارقات أن استخدامها قد عزَّز التحكم في السكان. يخشى المتشددون الجنسيون من استخدام الحواجز الفاصلة والواقي الذكري، لأنها قد تسهل ممارسة النشاط الجنسي المتكرر، بما في ذلك بين الثنائي غير المتزوجين؛ في الواقع أصبحت هذه الأدوات أكثر جدوى من الناحية التكنولوجية، بفضل تصليد المطاط في أربعينيات القرن التاسع عشر، مما حفز الحركة نحو حظر كل من المبيعات والإعلانات. تعرضت حتى العادة السرية لهجوم جديد، حيث التزم بعض الشباب في الواقع بمؤسسات الطب النفسي، أو أجبروا على

الخضوع لجراحة تجرى على أعضائهم الجنسية بسبب ما اعتبر نشاطاً مفرطاً في هذا المجال. وأخيراً حدثت اعتقالات. تركز أحد جوانب القلق المتزايد بشأن جنوح الأحداث على الأنشطة الجنسية، لا سيما بين الفتيات من الطبقة العاملة.

تم الترويج لهذه الحملة بالكامل بقوة من قبل مجموعة متنوعة من منظمات الطبقة الوسطى، مثل جمعية نيويورك لقمع الرذيلة. كرس الصليبيون الأفراد، مثل الأمريكي أنتوني كومستوك Anthony Comstock، حياتهم المهنية لهذا الجهد؛ جعل قانون كومستوك، الذي أقره الكونغرس الأمريكي في عام 1873، من غير القانوني نشر مواد «بذيئة أو خليعة أو فاسقة» (بما في ذلك معلومات حول الإجهاض أو تحديد النسل) بواسطة الخدمة البريدية أو بأي وسيلة أخرى. بموجب هذا القانون، لا يمكن إرسال بعض الكتب المدرسية حول علم التشريح لطلاب الطب. في حين أن الجماعات الدينية المحافظة دعمت العديد من مقاييس التعصب في أسلوب الحياة، فقد حث التقدميون الذين ادعوا لأنفسهم ما ليس لهم حق فيه على مجموعة متنوعة من القيود الجديدة أيضاً.

من الواضح أن هناك الكثير من القيود في الممارسة العملية لهذا التعصب الجديد والأكثر قوة إزاء التنوع في السلوك الجنسي. كثير من الناس، سواء المتزوجين وغير المتزوجين، تجاهلوا بعض القيود في الممارسة. كانت هناك زيادة في المجتمعات الجنسية التجريبية في أماكن مثل الولايات المتحدة، التي سعت إلى ممارسة الجنس الترفيهي بشكل أكثر وضوحاً وسوءاً، على الرغم من أن بعضهم خالف القانون. تأثر سلوك أبناء الطبقة العاملة بالقيود، ولكن ليس بشكل عام المحدد من قبلهم.

علاوة على ذلك، حتى داخل الطبقات الوسطى، بدأ أعظم تعصب في

التراجع بحلول أواخر القرن التاسع عشر: الاستخدام المتزايد لوسائل منع الحمل الاصطناعية تحدى المتشددين، ولكن أيضاً جعل من الأسهل تقدير ممارسة الجنس الترفيهي. لم تتغير القوانين على الفور، لا سيما في الولايات المتحدة، ولكن تطبيقها خُفف في كثير من الأحيان. بدأ عدد متزايد من الأطباء في التحول من القمع إلى الموافقة الحذرة على تدابير تحديد النسل.

مع ذلك لم ينته الاهتمام بالتعصب بشكل كامل. في نهاية القرن، مرة أخرى في جميع أنحاء العالم الغربي، زادت الهجمات على المثلية الجنسية بالفعل. ادعى العلماء أنهم وجدوا فجوة واضحة بين السلوكيات «الجنسية» الطبيعية بين الجنسين وبين الشذوذ الجنسي، مع ظهور أعراض من الانحراف النفسي الذي يجب مهاجمته وعلاجه طبياً. قد تؤدي قضايا المحكمة سيئة السمعة إلى السجن. في منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر، حوكم الكاتب المسرحي البريطاني أوسكار وايلد Oscar Wild بتهمة «الفحش الجسيم» مع الرجال، وحكم عليه بعامين من الأشغال الشاقة. سيموت بعد وقت قصير من إطلاق سراحه مكسوراً ومعدماً. استمر التعصب الرسمي وغير الرسمي إزاء المثلية الجنسية ـ بما في ذلك هجمات الشرطة الروتينية على نوادي المثليين ـ حتى أواخر القرن العشرين.

لم يقتصر التعصب إزاء نمط الحياة على الجنسية المثلية. خلال القرن التاسع عشر، ومرة أخرى في العديد من البلدان الغربية، سعت الحركات القوية إلى تجريم بيع وتعاطي الخمر، وهو ما يتجاوز الجهود البسيطة للإقناع والاجتذاب. أظهر الحظر، عدة سنوات بعد الحرب العالمية الأولى، التوتر مرة أخرى في الولايات المتحدة بين الالتزام غير المعتاد بالتسامح إزاء المعتقدات والاستعداد غير المعتاد لمحاولة تنظيم السلوك، رغم أنه في هذه الحالة، لم ينجح.

إن التعصب إزاء نمط الحياة، من النوع الذي اكتسب زخماً خلال جزء كبير من القرن التاسع عشر، يعتمد ـ مثل كل التعصب، في التحليل النهائي ـ على وجهات النظر. وفكرة الحد من الشراب، أو التزام القرن العشرين المتزايد بجهود تنظيم تعاطي المخدرات (من المفارقات أنه تم تجاهل إلى حد كبير خلال معظم القرن التاسع عشر)، قد يبدو معقولاً ومرغوباً فيه حتى اليوم. بالنسبة إلى بعضهم، لا تزال القيود الرسمية على النشاط الجنسي منطقية. إلا أن الجهود المبذولة لتنظيم فئات أنماط الحياة كانت في كثير من الأحيان غير فعالة، أو ذات نتائج عكسية بشكل مباشر، ويعزى ذلك جزئياً إلى التناقض مع الدعوة واسعة الانتشار للتسامح في جوانب أخرى. لا تزال المجتمعات الغربية في أوائل القرن الحادي والعشرين تحاول تكريس حدود وعلاقات مناسبة، على الرغم من أن المزاج الفيكتوري الرقابي قد اندثر إلى حد كبير.

5. تسامح مجموعات متنوعة

على المدى الطويل، مثَّل التوتر الجديد بين التسامح الدستوري والعداء المتزايد، أو على الأقل الأكثر صراحة، لمجموعة متنوعة من مجموعات الأقليات أكثر القيود المؤلمة للنهج الغربي في القرن التاسع عشر. وهنا أيضاً نشأت مشكلات قد تمتد إلى القرن العشرين، ولا تزال بالفعل قيد المناقشة النشطة. فسَّر الرضى الذاتي عن الالتزام الجديد بالتسامح في القانون، والتركيز المتزايد على الفرد بدلاً من المجتمعات المنفصلة، بعض الحالات الشاذة.

كانت هناك ثلاث مشكلات أساسية. أولاً، أدت الهجرات وغيرها من التطورات خلال القرن التاسع عشر ـ بما في ذلك إلغاء العبودية في نهاية المطاف ـ إلى اتصال المجموعات بعضها ببعضها الآخر، بطرق يمكن

أن تؤدي إلى توترات متزايدة. ما زالت مجتمعات الأقليات المنفصلة الخالصة ـ مثل الأميش في أجزاء مختلفة من الولايات المتحدة ـ لكنها نادرة بشكل متزايد بسبب التنقل الجغرافي والتحضر. ثانياً، تعقدت التفاعلات الجماعية بأفكار جديدة وشريرة حول التسلسل الهرمي العنصري، والتي شجعت عليها أشكال عديدة من الداروينية الاجتماعية، والتي زعمت أنه ينبغي تحديد وحماية الأجناس «المتفوقة» لضمان التقدم البشري، وسط النضال من أجل الوجود. تربعت مجموعاتُ الشمال البيضُ على قمة هذا التسلسل الهرمي الخيالي، مع الشعوب «الداكنة» أو شعوب البحر الأبيض المتوسط بوضوح أسفل الهرم، والناس الملونون لا يزالون في الحضيض. بدا من الضروري الحد من نطاق الدوافع العرقية، حتى لو لم يكن من الممكن مهاجمتها دائماً من خلال القوانين الرسمية. أخيراً ـ وهنا كانت العلاقة المعقدة مع التسامح الدستوري ملحوظة بشكل خاص ـ إزالة القيود الدينية القديمة، التي حررت جماعات مثل الكاثوليك واليهود لأنواع جديدة من الأنشطة، جلبت استياء جديداً إلى جانب أدلة لا يمكن إنكارها على أن الأحكام المسبقة الشعبية لم تواكب التغييرات في القانون.

وكانت نتيجة هذه العوامل الثلاثة مجتمعة هي سلسلة من التدابير التي ربطت بين الأجهزة القانونية الجديدة والتمييز الواضح والأكثر اتساماً بالطابع غير الرسمي، مما يعزز التعصب بطرق عديدة.

هكذا في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، تعرضت الشعوب «الأصلية»، التي دُفعت بشكل متزايد إلى مناطق منفصلة، لأشكال إضافية من التدخل. ولم يمكن أن يحول التسامح على مضض دون الاعتراف بأن بعض هؤلاء الأشخاص يرغبون في اتباع نمط حياة مختلف، ويحتاجون

إلى منحهم مساحة صغيرة ـ المحميات ـ من أجل القيام بذلك، لأنهم محرومون الآن من الوصول إلى الجزء الأكبر من الأرض. لكن لا يمكن تركهم بمفردهم حتى وسط هذه القيود. سعى الزعماء البيض، الذين كانوا مقتنعين بأن الطرق المحلية كانت أكثر تدنياً، إلى فرض التعليم وغيره من التدابير على المحميات من أجل تقويض تماسك المجموعة. غالباً ما تم احتجاز الأطفال بشكل تام، كما هي الحال بين السكان الأصليين الأستراليين، وتم وضعهم في دور الأيتام التي يسيطر عليها البيض، حيث جرى منعهم من استخدام لغتهم الأم أو المناقشة الصريحة لعاداتهم القديمة أو حتى عائلاتهم الأصلية. وكانت النتيجة سلسلة من التجارب السياسية والاستياء على نطاق واسع وعلى أقصى تقدير النجاح في اعتناق المجموعة للمسيحية.

في الولايات المتحدة، شكل الأمريكيون الأفارقة المحررون هدفاً آخر، على وجه التحديد وبطبيعة الحال بعد التحرر في عام 1863. العنصرية، خاصة ولكن ليس بشكل حصري في الجنوب بعد إعادة الإعمار، لم تقتصرعلى تحويل معظم الأمريكيين الأفارقة إلى مهن ذات مستوى أدنى وأقسام سكنية منفصلة، ولكن شُنت أيضاً حملات أهلية خاصة لاستخدام القوة للحفاظ على السكان «في مكانهم»، إلى جانب القوانين التي من شأنها الحد من حقوق التصويت الفعالة، والحفاظ على مرافق اجتماعية مختلفة، والحاجة إلى مدارس منفصلة. تم التخلي عن أي ادعاء بالتسامح في معظم هذه الجهود، باستثناء الادعاءات العرضية التي تفصل تخصيصات بشكل ما يمكن أن تكون في الواقع «متساوية». حظر الزواج بين الأعراق في الولايات الجنوبية، بما في ذلك القبض على الأزواج المتزوجين قانوناً في مكان آخر، أضفى طابعاً شخصياً على

التعصب العنصري. في الواقع، لقد تطلب الأمر جهاز الدولة إلى جانب العنف الدوري لفرض إطار الفصل، حيث التناقض بين التسامحين القانوني وغير الرسمي من جهة، ومطالب العنصرية من ناحية أخرى، سوف يستمر إلى ما بعد القرن التاسع عشر.

اجتذبت مجموعات المهاجرين قيوداً أقل ضراوة، ولكن لا مفر منها للتسامح، مقترنة في بعض الأحيان بالعنف المباشر، كما في عمليات الشنق الاعتباطي للأمريكيين المكسيكيين، أو الهجمات على المهاجرين الآسيويين. مُنع الكاثوليك الأيرلنديون، الذين يُنظر إليهم على نطاق واسع على أنهم أقل شأناً، من الوصول إلى العديد من المؤسسات الاجتماعية، ومنعوا أحياناً حتى من البحث عن وظائف معينة، تحت شعار، سواء كان صريحاً أم لا، «الإيرلنديون لا يحتاجون إلى الطلب». بعد ذلك بقليل سيواجه المهاجرون السلافيون والإيطاليون حواجز مماثلة. واجه الآسيويون في الولايات المتحدة، الذين يُعتقد على نطاق واسع أنهم ليسوا أقل شأناً فحسب، بل منحطون، العديد من أشكال التمييز الاجتماعي وأيضاً، بدءاً من ثمانينيات القرن التاسع عشر فصاعداً، مجموعة متنوعة من القوانين التي تحاول منع المزيد من الهجرة كلياً. بحلول عام 1923، أدى التحيز ضد المهاجرين بشكل عام إلى عدة عقود تم فيها تقييد التدفق بموجب القانون، مع حرية أكبر لممثلي الأعراق «العليا».

أخيراً، كانت هناك مسألة اليهود. هنا أيضاً، استكملت أشكال جديدة من العنصرية الأحكام المسبقة المستمرة الموروثة من الماضي المسيحي الطويل. أوجدت حقيقة أن اليهود أصبحوا الآن أحراراً متساوين قانوناً، وأن الكثير منهم حققوا أداءً جيداً للغاية في مجال الأعمال والمهن، ما كان بالنسبة إلى الكثيرين مزيجاً متفجراً. حاول المؤرخون مقارنة معاداة السامية

«التقليدية»، حيث تقترن القيود الدينية بالاعتداء على اليهود كشعب، بأشكال «حديثة»، حيث تراجع العنصر الديني الرسمي لمصلحة الشكاوى من أن اليهود دخلوا بشكل غير عادل، أو كانوا ناجحين أكثر مما ينبغي، إلى جانب كونهم، وفقاً لبعض الداروينيين الاجتماعيين، عرقاً «أدنى».

تقدم التسامح الغربي بشكل ملموس خلال القرن التاسع عشر على العديد من الجبهات، خاصة فيما يتعلق بالممارسة الدينية، ولكن أيضاً على الرغم من بعض الترددات في الحياة الفكرية والعلمية بشكل عام. قد تستنكر الطبقات الوسطى المحترمة الفنانين لنمط حياتهم «البوهيمي» المفترض، وكذلك ابتكاراتهم الأسلوبية الدرامية، لكنهم تركوا وشأنهم إلى حد كبير. لكن الجوانب السلبية والقيود كانت مهمة أيضاً من الناحية النظرية وفي الممارسة الاجتماعية على حد سواء. يمكن أن يغفر للعديد من الأفراد والجماعات التساؤل عما يدور حوله التسامح، بالنظر إلى القيود والتمييزات التي يواجهونها.

سادت أربع مشكلات بشكل عام، مما يوضح مدى صعوبة ما يمكن أن يكون عليه التسامح. **أولاً** وبشكل حتمي، ظهرت مجموعة من القضايا الجديدة، التي لم يكن من الممكن توقعها تماماً خلال أيام الليبرالية المثيرة وسط الثورات ممتدة حتى القرن التاسع عشر. كانت الأفكار الجديدة للعنصرية «العلمية» مقترنة بالتحدي لمستويات جديدة من الهجرة هي مثال مد وأحياناً دمر حدود الاحتمال.

ثانياً، تفوقت القوانين المتسامحة في كثير من الأحيان على المواقف الشعبية الفعلية، التي سعت بعد ذلك إلى طرق جديدة للتعبير عن الأعمال العدائية القديمة. كان من الأمثلة الحية في هذا الصدد محاولة إيجاد آليات وحجج جديدة لفرض بعض الادعاءات القديمة حول الأخلاق الجنسية.

ثالثاً، التسامح نفسه خلق مشكلات جديدة غير متوقعة. لقد ساعدت الترددات الكاثوليكية حول التسامح على تفسير عدم التسامح الجديد الموجه ضد الكاثوليك. المدافعون عن الاختلاط الجنسي، الذين يسعون إلى الاستفادة من مبدأ حرية التعبير، ساعدوا على إنتاج جهود جديدة للحد من التعبير في المجال الجنسي.

ورابعاً، ثبت أنه من الصعب بشكل مثير للدهشة توليد تسامح منهجي لا يشمل الدين والعقيدة فحسب، بل أيضاً أنماط الحياة والانقسامات الجماعية. لقد واجه التسامح الغربي الحديث، بتركيزه الفردي، مشكلة في تنوع المجموعات، كما هو موضح في قضايا الأمريكيين الأصليين أو السكان الأصليين الأستراليين. قد يكون الليبراليون الذين يتسمون بالتسامح الشديد ـ حيث كان السؤال يتعلق بحرية الدين ـ غير مرنين إلى حد كبير عندما يواجهون احتمال وجود سلوكيات جنسية متنوعة بين المراهقين؛ في بعض الحالات، قد يؤدي الرضى الذاتي عن التسامح في فئة ما إلى تعمية الفرد عن تعصبه في أبعاد أخرى. كان من الصعب احتضان مجموعة كاملة. على الأقل، شكَّل القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فترة انتقالية كانت تتطابق فيها أوجه التقدم الأصيلة في التسامح، تطغى في بعض الأحيان، بعض التراجعات أو تتطابق معها.

كانت بعض هذه المشكلات مؤقتة، على الأقل في شكلها الأكثر حدة. المجتمعات الغربية في القرن العشرين، بعد عام 1945. سوف نستكشف التعديلات الرئيسة كجزء من الفصل التالي. ومع ذلك، لا يزال يتعين حل بعض القضايا وبعضها الآخر ربما لا يمكن حلها ـ غير متناسين أن التسامح «التام» مع كل شيء هو استحالة.

النقطة الأخيرة واضحة إلى حد ما قبل الابتعاد عن الأنماط الداخلية

للعالم الغربي. وبينما نحول الانتباه إلى العالم ككل، مع تنامي النفوذ الغربي تحت رايات مثل الإمبريالية، كان سجل التسامح شبه مؤكد أنه لا يزال أكثر تعقيداً. قد يعظ الغربيون بالتسامح مع الشعوب الأخرى، لكنهم جلبوا أيضاً القوة والعنصرية، وغالباً ضيق الأفق في مجالات مثل النشاط الجنسي. كما في أوائل العصر الحديث،

كان الغربيون لا يزالون غير قادرين على نشر مبادئ التسامح في الوطن إلى أنشطتهم في العالم الأوسع. على الأقل كان التأثير الغربي سيزيد من عدم التسامح في مناطق أخرى مثلما يحدث في الاتجاه المعاكس. علاوة على ذلك، لم يسيطر الغرب على الديناميكية العالمية بأكملها. مجتمعات أخرى، مثل روسيا أو الإمبراطورية العثمانية، واجهت تحديات داخلية يمكن أن تولد مستويات جديدة من القمع كذلك. هنا وبشكل أكثر وضوحاً مما كانت عليه الحال في الغرب نفسه، اندفعت دينامية التسامح العالمي إلى الوراء بعدة طرق حاسمة.

الإمبريالية

من وجهة نظر عالمية، فإن التطور الأكثر هيمنة خلال القرن التاسع عشر الطويل وحتى القرن العشرين، تضمن التأكيدات المتزايدة للقوة العسكرية والاقتصادية الغربية. دفعت الأسلحة الجديدة والمزايا التي استمدها الغرب، منذ فترة طويلة، من ريادته في التصنيع إلى مستويات أكبر من التأثير أو السيطرة الكاملة في كل ركن من أركان المعمورة تقريباً.

اتخذت المواجهات الناتجة عن ذلك أشكالاً مختلفة. حصلت دول أمريكا اللاتينية على استقلالها خلال هذه الفترة، لكنها استمرت في مواجهة القيود الاقتصادية التي تفرضها القوة الصناعية لأوروبا

والولايات المتحدة. لقد تم تأسيس التداخل الثقافي بالفعل، وكما رأينا، فإن المثل العليا الغربية للتسامح تنتشر بسهولة عبر المحيط الأطلسي، على الرغم من أنها تنطوي على توترات مألوفة الآن مع الكاثوليكية، وأيضاً بذل جهد مستمر من قبل مجموعات القيادة لفرض المزيد من المعايير الغربية على الشعوب الأصلية والمهاجرين.

كان الوضع مختلفاً في أجزاء كثيرة من آسيا. استمرت دول قائمة، مثل الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية تشينغ في الصين في العمل، ولكن وسط ضغوط وتدخل غربي متزايد. وواجهت اليابان أيضاً مطالب غربية جديدة، وأكثرها مباشرة من أجل اقتصاد أكثر انفتاحاً، تحت تهديد التدخل العسكري؛ هنا كانت الاستجابة أكثر نجاحاً في سلسلة من خطوات الإصلاح منذ عام 1868 فصاعداً، لكن التوترات ظلت قائمة.

بالنسبة إلى جنوب وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا الباسيفيكية وأفريقيا كلها تقريباً حرفياً، سادت الإمبريالية الصريحة. حددت الغزوات الغربية، أو في حالة الهند، تحكماً أكثر انتظاماً، حدد جزءاً كبيراً من إطار القرن التاسع عشر الطويل، أو على الأقل مراحله الأخيرة. بشكل عام فإن الجمع بين السيطرة المباشرة أو الضغوط المتزايدة ـ الحزمة الإمبريالية من وجهة نظر عالمية ـ وضع سياقاً جديداً بشكل جذري لقضايا التسامح والتعصب.

ومع ذلك، فإن النتيجة ـ بشكل مربك إلى حد ما ـ لم تشر إلى اتجاه واحد. ظهرت مستويات جديدة من التعصب بطرق عديدة باعتبارها التأثير الأكثر وضوحاً للتشديد الإمبريالي. توسع الغربيون في العالم الأوسع نطاقاً، مقتنعين بتفوقهم وتخلف الشعوب «الأصلية»، حتى في مناطق مثل الصين والشرق الأوسط التي تفتخر بتاريخ حضاري متميز. اعتقد كثير من الغربيين، في الواقع، أنهم كانوا الشعب المتحضر الوحيد في العالم، وسط

بحر من الهمجية، وبعض هذه المعتقدات باقية حتى في الوقت الحاضر. والسؤال الوحيد وسط هذه الفرضيات المتمثلة في التسلسل الهرمي العنصري الذي يسيطر عليه الغرب، هو ما إذا كان باستطاعة الشعوب الأصلية أن تتعلم من النموذج الغربي، وأن تتحكم تدريجياً في قدر أكبر من السيطرة على شؤونها الخاصة، أو ما إذا كان دونيتها دائمة أم لا، متطلبة مستوى من الوصاية التي ليست لها نهاية في الأفق. من الواضح أن التسامح الصريح مع العادات والتقاليد الإقليمية المميزة لم يكن استجابة مشتركة، ومن السهل بما فيه الكفاية، وإن كان من المهم للغاية، توضيح النتيجة. من شأن ذكريات التعصب الغربي أن تؤثر في العديد من المناطق، ليس فقط خلال الفترة الإمبريالية، ولكن حتى بعد عمليات التحرر الوطنية.

علاوة على ذلك سعت العديد من الدول إلى جذب الاهتمام الغربي من خلال استيراد عناصر من التعصب إزاء أسلوب الحياة، الذي كان يكتسب أرضية في الغرب نفسه، لا سيما في جوانب من الأنشطة الجنسية.

ومع ذلك، لم يكن التعصب العنصري أو أصداؤه هو النتيجة الوحيدة. قد يتنازل الإمبرياليون الغربيون ـ مثل الزعماء السابقين للإمبراطوريات المتنوعة ـ عن بعض العادات المحلية لمصلحة الاستقرار فحسب. ظهر ما كان في الأساس شكلاً من أشكال التسامح عن كره والخضوع للحقائق العملية بعدة طرق. تشاجر الغربيون حتى فيما بينهم حول مدى دفع جهودهم لإعادة تشكيل الشعوب الخاضعة لسيطرتهم بشكل جديد. قد يُلهم المثال الغربي، على الرغم من عيوبه العديدة، بعض المصلحين المحليين بتقليد أو تكييف أنماط التسامح الذي كان يظهر في الغرب نفسه، وخاصة في الساحة الدستورية. أخيراً أجبرت القوة الغربية العديد من المناطق على قبول بعض أشكال التنوع الجديدة، والأكثر وضوحاً،

في شكل جهود تبشيرية مسيحية أكثر كثافة. قد يؤدي ذلك إلى تعديل بعض أنماط التعصب السابقة، على الرغم من أنه قد يؤدي أيضاً إلى استياء، سيظهر لاحقاً عندما ينحسر التدخل الغربي.

أخيراً بالطبع ستختلف الميزانية النهائية بشكل حتمي من منطقة إلى أخرى، مما يمهد الطريق لبعض التعقيدات التي لا تزال قائمة في العالم المعاصر.

الإمبريالية والتعصب

لقد رأينا، على سبيل المثال في الفترة الكلاسيكية، أن فرض شعب ما على آخر، في نمط ما من الغزو الإمبريالي، أثار حتماً تقريباً أسئلة جديدة حول التسامح. كيف سيكون رد فعل الحكام الجدد على المعتقدات والعادات المحلية الراسخة؟ في بعض الحالات ـ على الرغم من حدوث الاحتكاك دائماً ـ لم تتوقع المجموعات المنتصرة حقاً، أو حتى ترغب في تجديد الطرق المحلية، راضية أن تترك العديد من المجموعات وشأنها إلى حد كبير طالما أنها قبلت النظام الجديد، أو ربما عرضت بعض المدفوعات الخاصة.

هذا النوع من التسامح المحدود، ولكن الحقيقي للغاية، يمكن أن ينشأ في المعتقدات الغربية، لكنه لم يكن هو المعيار. لأن الغزاة الغربيين آمنوا إيماناً راسخاً بتفوق قيمهم وأنظمتهم، بما في ذلك الالتزام بالحقائق الشاملة للمسيحية. كانوا نتيجة لذلك يتدخلون بطبيعتهم، متلهفين لإخضاع التسامح للأهداف الكبرى المتمثلة في «تحسين» الشعوب الأصلية وتشجيع التحول الديني.

توضح إيمي تشوا Amy Chua هذه النقطة بشكل مثير في تقييم الإمبريالية البريطانية. فمع اكتسابها هيمنة عالمية متزايدة، وجدت بريطانيا نفسها في

«موقف انفصام عميق». من ناحية كانت الأمة في الداخل نموذجاً (إلى حد ما) للتعددية والتسامح. لكن في جميع المجالات الخارجية تقريباً، سواء المستعمرات الجديدة أو القديمة، فقد حكم الحكام البريطانيون «الطغاة، الذين افترضوا التفوق الأبيض والمسيحي ومارسوا التمييز العرقي والعنصري بشكل علني»، وقد يضيف المرء التمييز الديني أيضاً في أغلب الأحيان.

لقد شارك الليبراليون الغربيون والمحافظون على حد سواء في هذا الموقف إلى حد كبير. ومن المؤكد أن الليبراليين كانوا أكثر تردداً فيما يتعلق بالإمبريالية، ولكن هذا يعكس المخاوف بشأن التوسع العسكري بقدر ما يعكس التزاماً حقيقياً بالقيم الليبرالية على نطاق عالمي. احتوى الليبراليون تحت الضغط على قناعاتهم الواضحة حول التفوق الغربي الأبيض. لذلك فقد جادل الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت ميل، بطل التسامح البليغ في الداخل، (استناداً إلى التجربة في الهند) بأن بعض الناس «غير قادرين على الثقافة والتنمية»... أعلى بقليل من أعلى الوحوش. على الأكثر، قد يزين الإمبرياليون الغربيون ادعاءاتهم كجزء من «عبء الرجل الأبيض» (في عبارة الشاعر روديارد كيبلينج Rudyard Kipling) لفرض الحضارة، حيث لا يمكن بخلاف ذلك أن توجد.

كما هو متوقع بالنظر إلى هذه المشاعر والتفوق العسكري الغربي، أظهرت الإمبريالية جميع أشكال التعصب الثلاثة: تجاه الجماعات، ونحو أنماط الحياة المختلفة، وتجاه المعتقدات، على الرغم من أنها كانت أقل منهجية في الفئة الأخيرة.

العنصرية في الحكم

لقد استفادت بعض الإمبراطوريات في الماضي، كما رأينا، من

مجموعة متنوعة من المرشحين للمشاركة في الحكومة كوسيلة للاستفادة من أوسع مصادر المواهب والتوفيق بين مختلف المجموعات الفرعية في عموم السكان. ومن الأمثلة الناجحة لهذا النهج المغول وعدد من الأنظمة الإسلامية. لم يكن هذا في المقام الأول سمة الإمبريالية الغربية. كان الحكم بالنسبة إلى الغربيين وحدهم، حيث يقتصر «السكان الأصليون» على شغل مناصب فرعية. هذه السياسة تنطبق على الشركات الكبرى، وكذلك الدولة نفسها. وظلت الشركات البريطانية في الهند وأفريقيا في أيدي الأوروبيين.

تم تطبيق سياسات مماثلة، بشكل أساسي، عندما انتزعت الولايات المتحدة السيطرة على الفلبين من إسبانيا بعد عام 1898، على الرغم من أن بعض الأمريكيين حذروا من فرض الحقوق المحلية، والاحتلال الإمبراطوري تم الإعلان عنه وسط عبارات مثل «الاستيعاب الخيري». ادعى الأمريكيون، في عام 1899، أن احتلالهم كان ضرورياً لمنع الفوضى أو التقسيم من قبل الدول الإمبريالية الأخرى. وقد شرعوا في إعادة تنظيم النظم القضائية، وأنشؤوا برنامجاً تعليمياً مركزياً (مع فصول باللغة الإنجليزية)، وفككت الكنيسة الكاثوليكية. كان صحيحاً أن الأمريكيين (على عكس بعض المستعمرات الأوروبية) سمحوا بمجلس تشريعي منتخب (صوت سنوياً من أجل الاستقلال وتم تجاهله سنوياً)، وتعهدوا بوضوح بالانسحاب في وقت ما في المستقبل، لكن آنذاك بقيت الإدارة الوطنية بحزم في أيدٍ غير وطنية.

في الوقت نفسه، أثبت الاعتماد على السكان المحليين في الجوانب الرئيسة للحكم أنه أساسي: ببساطة لم يكن هناك ما يكفي من الغربيين للانتقال في مختلف الأرجاء. في الفلبين، تحرك الأمريكيون بسرعة

لترويج الحكومات المحلية المنتخبة المسؤولة عن مختلف المهام. لم يكن هذا هو النمط في معظم المستعمرات الأوروبية، ولكن حتى هنا كان يتعين على المواطنين شغل المستويات الأدنى للإدارة تحت إشراف الإمبريالية. وينطبق الاعتماد نفسه على القوات العسكرية، حيث جاءت الرتب مرة أخرى من الجماعات المحلية التي اكتسبت خلال هذه العملية تدريباً على التقنيات العسكرية الحالية.

في هذا الموقف، بدا أن المزيد من أشكال التمييز الجماعي ضرورية لاستكمال القوة العسكرية الغربية بالنظر إلى التباين في الأعداد. وهكذا عندما استولت ألمانيا على المنطقة الأفريقية في رواندا في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، استغل الأوروبيون بسرعة الانقسامات بين الأقلية التوتسية العرقية وأغلبية الهوتو الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من السكان الزراعيين. لم يكن هذا تمييزاً جديداً: فقد كان التوتسي يحظون باليد العليا. لكن الفوارق الإثنية تفاقمت آنذاك، حيث استفاد التوتسي من الفرص المتاحة في الإدارة المحلية. عندما استولت بلجيكا على رواندا في عام 1919، بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، ضغط النظام للانقسام بدرجة أكبر. اكتسب التوتسي تفوقاً اقتصادياً وسياسياً أكبر. وهذا بدوره حشد تدريجياً الهوتو، دافعاً بلجيكا إلى تحويل الولاءات (بعد الحرب العالمية الثانية) لمصلحة الحفاظ على سيطرتها الخاصة. تم إجبار العديد من التوتسي على الخروج، وبعضهم دُفعوا إلى المنفى في البلدان المجاورة. سوف يتحول الاستياء العرقي المتبادل إلى عنف لاحقاً، مدفوعاً بعمليات التلاعب المتغير في بلجيكا.

كانت السياسات البريطانية في الهند، في أواخر القرن التاسع عشر، أقل احتراقاً، ولكنها كانت متساوية في الحساب. تم فصل المجموعات

العرقية والدينية المختلفة بعناية في الجيش ـ مع مجموعات من السيخ والمسلمين وما إلى ذلك. لقد كان البريطانيون مدققين في السماح لكل وحدة من الجيش بالحفاظ على عاداتها بما في ذلك الممارسات الدينية، ولكن لم يكن هناك خلط بين فرصة ضئيلة لتطوير التسامح المتبادل الأكثر نشاطاً. بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت القومية الهندية قوة أكبر، مع دعم

خاص (وإن لم يكن حصرياً) بين الهندوس، اتُهم البريطانيون بتفضيل الأقلية المسلمة كجزء من استراتيجيتها للاحتفاظ بالسلطة، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، عندما رفض القادة الهندوس التعهد بالولاء دون وعد بالاستقلال، وغالباً ما تم سجنهم.

كانت النقطة الغالبة، بالطبع، هي النمط السائد لاستبعاد السكان المحليين من مراكز السلطة السياسية والاقتصادية على حد سواء: كان التسامح غائباً بشكل منتظم في معظم المستعمرات. إن التعزيز الإضافي للتعصب المتبادل بين المجموعات المحلية ـ في بعض الأحيان المبني على الفروق السابقة وإن كانت أقل قوة ـ عزز السيطرة الإمبريالية على المدى القصير، ولكن من الواضح أنه زاد من حدة التوترات في المستقبل. خفضت الإمبريالية المستويات التقليدية للتسامح الجماعي، من القيادة العليا إلى الأسفل.

التعصب إزاء نمط الحياة

منذ القرن الخامس عشر فصاعداً، في إقليم البنغال بالهند، كانت قد طورت مجموعات الفئات الدنيا ثقافة شعبية حية مليئة بالصور الجنسية وغيرها. تم تصوير آلهة الهندوس وإلاهاتهم في المواقف الجنسية

النشطة مع إشارات متكررة إلى عريهم. نوقشت على نطاق واسع كل من الدعارة والزنى. وكثيراً ما كانت الاحتفالات القروية تتضمن أغاني فاضحة، وكذلك تضحيات حيوانية، حيث يتدحرج الناس بالدم والوحل. سخرت القصائد من اللباقة والجدية، مع الاستخدام الوفير للفكاهة البذيئة والإشارات المصاحبة لها.

كان هذا التقليد المفصل يثير استياء النخب والسلطات السياسية المحلية الذين كانوا في الغالب أهدافاً للفكاهة. وبحلول القرن التاسع عشر كانت مسيئة للغاية للحكام البريطانيين الجدد، الذين استوردوا قيمهم الجنسية الفيكتورية الناشئة دون الكثير من التعديل فيما يتعلق بالثقافة العامة. (كان الكثير من المسؤولين الاستعماريين أقل حذراً في عاداتهم الجنسية، لكن هذه كانت مسألة أخرى). خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت حملة نشطة ضد ما كان يعتبر رسمياً «فاحشة» في البنغال بدعم من الصفوف العليا المحلية. اعترفت السلطات البريطانية بمن في ذلك المبشرون، بأنهم يشعرون بالعار بسبب «لباس المغنين وإيماءاتهم غير اللطيفة والطبيعة البغيضة لأغانيهم والضجيج البغيض لطبولهم البائسة». بدأت مجموعات مختلفة في تكوين مواد قراءة باللغة الإنجليزية تهدف إلى مواجهة «الانتهاك الصارخ للآداب العامة». أدت قوانين الفحش الجديدة إلى اعتقال عدد من السكان المحليين، بمن في ذلك باعة الكتب الذين ينقلون مواد باللغة الأم. أدى كل من الضغط البريطاني والنخبوي إلى تقييد الاحتفالات الشعبية تدريجياً، والتي أصبحت بدورها أقل شيوعاً بحلول نهاية القرن. تم حظر عدد من الأنشطة بشكل مباشر بقوة الشرطة. حظرت الأناشيد آنذاك العروض التي كانت «فاضحة وتشهيرية ـ مخادعة أو فاحشة أو ضارة بالمصالح العامة».

تكررت الأنماط التي تطورت في البنغال في العديد من المواقف الاستعمارية. كانت العادات المحلية في نظر الإمبرياليين بحاجة إلى إصلاحات بشكل أكيد. كانت مبتذلة وخطيرة، وهذه علامة واضحة على نوع التدهور الذي غذى الادعاءات الإمبريالية العنصرية. استنتج الزعماء الغربيون بسهولة (بمن في ذلك العديد من النساء، حيث بدأت الزوجات الأوروبيات في اللحاق بأزواجهن إلى المستعمرات) أن السكان المحليين شهوانيون، مما يتطلب ضوابط جديدة لصالح الحشمة والحضارة الأعظم على حد سواء. في كثير من الأحيان، فازت الضغوط الأوروبية بدعم من النخب المحلية، مشجعة بشكل أكبر مزيداً من التعصب من العادات الشعبية. أضف إلى ذلك أنه في العديد من الحالات تم إدخال عنصر من النوع الاجتماعي: أثبت رجال النخبة حرصهم على المساعدة في تنظيم عدم عفة الإناث الحقيقي أو المتخيل، كوسيلة لفرض سيطرة أكبر على زوجاتهم وبناتهم.

كانت النتيجة، كما في البنغال، سلسلة من التدابير المصممة لتنظيم الثقافة الشعبية والعادات الجنسية. على سبيل المثال بدأت في غرب أفريقيا البريطانية السلطات المحلية بحلول عام 1920 في اعتقال عدد متزايد من النساء غير المتزوجات للاشتباه في الدعارة، بهدف تقليص مستويات الاستقلال التقليدية.

لعب تنظيم أسلوب الحياة دوراً كبيراً في الوقت الذي انتشرت الإمبريالية الغربية والنشاط التبشيري في أوقيانوسيا المحيط الهادي. وكانت الهجمات على الأنماط الجنسية التقليدية واللباس الأصلي باعتبارها مفعمة بالخطيئة، قد حولت تدريجياً العادات المحلية في معظم هذه المناطق، خلال القرن التاسع عشر. كما أثرت التدخلات في نمط

الحياة الخاضعة للسيطرة الإمبريالية في المواقف القومية، على الرغم من أن النتائج كانت معقدة. من ناحية تم إغراء بعض القوميين الهنود والأفارقة بالثناء على التقاليد المحلية ومقاومة القيود الغربية، بحجة أن العادات الجنسية العرفية كانت مناسبة تماماً، وتستحق الحماية. من ناحية أخرى أراد العديد من القوميين أنفسهم أن يُنظر إليهم على أنهم محترمون (في نظرهم ووجهات نظر الغربيين)، وبالتالي قد يدعمون درجة من التعصب. في بعض الحالات قد تؤدي المشكلات الفعلية، مثل ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض التناسلية والبغاء في المدن الاستعمارية المتنامية، إلى التعجيل بقيود وطنية أيضاً.

ينطبق التعصب بسهولة على الشذوذ الجنسي في عصر الإمبريالية. لاحظ المراقبون الأوروبيون المسيحيون، منذ أوائل القرون الحديثة وما بعدها، ونددوا دائماً بأنشطة المثليين جنسياً أو المتحولين جنسياً في أماكن مثل أفريقيا، مستخدمين مصطلحات مثل «مستوحش». وللتأكد فقد يجادل العديد من القادة المعادين للمثلية الجنسية في أفريقيا المعاصرة بأن هذه الممارسة كانت في حد ذاتها استيراداً أوروبياً، مشيرين إلى سلوك المثليين بين بعض القادة الاستعماريين الأوائل في المستعمرات البرتغالية وأماكن أخرى، مبررين التعصب الحالي كجزء من مقاومة العادات المستوردة. لكن الأحكام كانت في غير محلها. ما أتى به الغرب بوضوح بحلول القرن التاسع عشر كان مستوى جديداً من العداوة للسلوك المثلي. انتقد المبشرون هذا الجانب من التقاليد المحلية، وأقنعوا العديد من المتحولين الأفارقة بالخطيئة المعنية. وسنّت الحكومات الاستعمارية بحلول أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أنواع القوانين نفسها المناهضة للمثلية الجنسية، التي كانت تُطبق في الوطن، وغالباً ما يتم فرض عقوبات صارمة عليها.

ظهر النمط نفسه في الهند. وعبر مسؤولو المستعمرات عن صدمتهم من المستويات التقليدية للتسامح، وكانوا قلقين أيضاً من أن بعض الغربيين المثليين قد يأتون إلى الهند سعياً إلى الاستفادة من ثقافة مختلفة. كانت النتيجة في عام 1860 حظراً صريحاً على العلاقات الجنسية المثلية: على حد تعبير مسؤول بريطاني: «كل من قام طواعية بممارسة الجنس مع أي رجل أو امرأة أو حيوان بالمخالفة لنظام الطبيعة يعاقب بالسجن».

في كل من الهند وأفريقيا، استمر التعصب إزاء الشذوذ الجنسي في المظهر وفي القانون بعد الاستقلال، مبقياً على الجهد للحد من خيارات نمط الحياة في أواخر القرن العشرين في أفريقيا، وحتى يومنا هذا.

أخيراً امتدت القيود الإمبريالية المتعلقة بأسلوب الحياة إلى مناطق أخرى، حتى عندما لم يكن الأمر يتعلق بالتحكم الغربي المباشر. كانت العديد من الحكومات حريصة على إقناع الغربيين ذوي النفوذ بأنهم يمكن أن يكونوا «متحضرين» شأن الغرب نفسه. وهكذا رعى الأمريكيون اللاتينيون من الطبقة الوسطى مجموعة متنوعة من الحروب الصليبية ضد العادات الجنسية الشعبية في أواخر القرن التاسع عشر، في محاولة، على سبيل المثال، للحد من ممارسة الجنس قبل الزواج. وسنت اليابان لفترة وجيزة قانوناً جديداً ضد الشذوذ الجنسي. وأطلقت الإمبراطورية الصينية حملتها الخاصة لتنظيم العادات الشعبية، بما في ذلك إمكانية العلاقات الجنسية المثلية من عام 1740 فصاعداً، وقد امتدت هذه الجهود في ظل النفوذ الغربي في القرن التاسع عشر.

ظهر نقاش مهم في مصر، في تسعينيات القرن التاسع عشر، من شأنه أن يؤثر في وقت لاحق في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك جانب آخر من نمط الحياة: هل يجب التغاضي عن

الممارسة التقليدية المتمثلة في ارتداء الحجاب بين النساء المسلمات الحضريات؟ حث المصلحون على اتباع نهج جديد، بحجة أن الحجاب غير متوافق مع المعايير الحديثة، وأسهم في ازدراء الغرب. من خلال مواصلة هذه الحجة، قدمت حكومة تركيا القومية الجديدة في عشرينيات القرن العشرين مجموعة متنوعة من اللوائح المتعلقة بالزي الشعبي، وحظرت الحجاب من بين تدابير أخرى. مرة أخرى تم تبرير التعصب باعتباره ضرورياً لتعزيز مكانة المنطقة في عيون الغرب والنهوض بمعايير الحضارة الحديثة.

من المهم عدم المبالغة. كان لمستويات جديدة من التعصب فيما يتعلق بمختلف أنماط الحياة تأثير حقيقي في المواقف والقوانين، على حد سواء، لكنها لم تكن دائماً فعالة جداً. لم تتأثر العديد من المناطق الريفية في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا بشكل خطير؛ ظلت التقاليد الشعبية تحت سيطرة القرية. حتى في المدن حيث كانت محاولات تعديل السلوكيات أكثر وضوحاً، تجاهل الكثير من الناس هذه القيود.

ومع ذلك، فإن التفاعل المعقد بين الإمبريالية والتعصب إزاء نمط الحياة قد يكون له تأثير. فقد ضيقت النتائج مواطن المرونة خلال العصر الإمبريالي نفسه، ويمكن أن تكون دائمة للغاية عندما استولى القوميون على عناصر النهج، كما حدث في تركيا في عشرينيات القرن العشرين، حيث قواعد الأزياء التقليدية كانت معنية، أو في معظم أنحاء أفريقيا، حيث تمت إعادة النظر في العادات المطبقة على المثلية الجنسية. لا تزال المناقشات حول التسامح، حتى في أوائل القرن الحادي والعشرين، تعكس التوترات التي نشأت، ومن المفارقات حتى عندما تغيرت المواقف في الغرب نفسه إلى حد كبير.

التسامح في الدين والمعتقدات

قد تولد الإمبريالية جهوداً جديدة لتنظيم جوانب الدين، وغالباً ما تكون على علاقة وثيقة بالمخاوف المتعلقة بأنماط الحياة، ولكن تأثيرها أقل بكثير في هذه الفئة بشكل عام من المجالات الأخرى ذات الصلة بالتسامح. ظهر دور القوة الغربية في المجال الديني في الإمبراطوريات الفعلية، وفي السياسات المفروضة أو المشجعة في الدول المستقلة تقنياً أيضاً، كما ستظهر الحالات التالية.

إجمالاً، ظهرت معضلة واضحة في المجال الديني، لا سيما في مختلف المستعمرات: كان الإمبرياليون الغربيون، في القرن التاسع عشر، بالقسم الأكبر ينتقلون إلى المناطق التي لديها بالفعل عقائد ذات سلطة هائلة. قد يكون من المستحيل حرفياً إقصاؤهم بالقوة، وحتى الجهود في هذا الاتجاه يمكن أن تثير مقاومة، من شأنها أن تعقد الاستقرار السياسي بشكل خطير.

قد تنطبق المعضلة الكلاسيكية للإمبراطوريات متعددة الثقافات: إذا كان الهدف هو السيطرة الإقليمية، فإن فكرة الحد من التنوع لمصلحة تغيير المعتقدات قد تكون مخاطرة كبيرة للغاية، والتسامح الفعلي يمكن أن يكون المسار الأكثر حكمة. علاوة على ذلك، قد يعكس الإمبرياليون الغربيون، رغم كل عنصريتهم، بعض عناصر التسامح الديني، التي كادت تتوطد في الوطن.

غالباً ما نتجت توترات حافلة بالتحديات أدت إلى تقسيم النهج الإمبريالي. من ناحية كان هناك المسؤولون الحكوميون، وهم براغماتيون ومتشوقون لتجنب النزاع غير الضروري، مهما كانت وجهات نظرهم

الساخرة حول الأديان، مثل الهندوسية أو الإسلام. من ناحية أخرى كان هناك الدفق الجديد من المبشرين المسيحيين، البروتستانت وكذلك الكاثوليك في الوقت الحالي، الحريصين على تعزيز الحقيقة الدينية إزاء الديانات الأخرى، المقتنعين بصدق بأن الخلاص وكذلك حضارة الشعوب المحلية يعتمدان على التحول إلى المسيحية.

ظلت السلطات الاستعمارية في أفريقيا بشكل مميز محايدة إلى حد ما في المجال الديني. في جنوب أفريقيا، عندما حكم المستوطنون الهولنديون لبعض الوقت، تم تكريس البروتستانتية الهولندية كدين رسمي، لكن لا يزال من الممكن ممارسة الديانات الأخرى، بما في ذلك الشرك التقليدي. حاول المسؤولون البريطانيون عندما تولوا مهامهم في جنوب أفريقيا التحرك ضد بعض الممارسات الشركية، ولا سيما زواج الأطفال والسحر، على أساس أنها كثيراً ما تضر بمصالح النساء وفي حالة الاعتداءات على السحرة تطلب الأمر عنفاً مباشراً. في أفريقيا ككل تم التغاضي، على نطاق واسع، عن الممارسات الأخرى ـ بما في ذلك ختان الإناث ـ، والتي تجاهلتها السلطات الفرنسية والبريطانية في شمال شرق أفريقيا على الرغم من كرهها لهذه العادة. سارت الأنشطة التبشيرية على قدم وساق، وظفرت بشكل متزايد بعدد من المتحولين الأفارقة؛ وحمت السلطات الاستعمارية دون أدنى شك المبشرين المسيحيين من أي مقاومة محلية. لكن الجهود الصريحة لحظر الشرك لم تتطور، وكان هناك تسامح كبير مع الجهود الدعوية الإسلامية، والتي كانت تتشكل أيضاً في المناطق الرئيسة خلال هذه الفترة. في الواقع كانت لدى السلطات الاستعمارية البريطانية في نيجيريا، في كثير من الأحيان، علاقات أكثر سلاسة مع الزعماء المسلمين، الذين ساعدوا في الحفاظ

على النظام مقابل حرية رسمية كبيرة، من علاقاتهم مع المسيحيين الأكثر تطلباً، التي كانت تتشكل أيضاً في المناطق الرئيسة خلال هذه الفترة.

اتسم الحكم البريطاني في الهند بمرحلتين متميزتين إلى حد ما في القرن التاسع عشر: عقود قليلة كان فيها التسامح مقيداً بجهود ترويج القيم المسيحية على نطاق واسع، ثم تراجع لمصلحة مرونة براغماتية أكبر بكثير. لم يكن هناك أي شك حول نظرة المبشرين أنفسهم، الذين بدؤوا يتدفقون على هذه الفرصة الجديدة، في وقت مبكر من القرن. تضمنت المعتقدات المحلية «خرافات بغيضة ومهينة». «ديننا سام ونقي ومفيد. دينهم ذليل وفاحش وقاس». شمل دعم رسمي للمسعى التبشيري السماح للمسيحيين المتحولين بوراثة الممتلكات، التي تتعارض مع القانون الهندوسي. وتمت ترقية المدارس المسيحية ضد كل من الاعتراضات الهندوسية والإسلامية. تم حظر ممارسة «ساتي»، حيث في بعض الحالات ألقت الأرامل الهندوسيات أنفسهن في المحارق الجنائزية لأزواجهن المتوفين، لأنه كان يُنظر إليهن على أنهن لا يملكن شيئاً للعيش من أجله. هنا كانت واحدة من العديد من الحالات المثيرة للاهتمام في ظل الإمبريالية الأوروبية، حيث يمكن بسهولة تبرير الهجوم على عادات محلية، على أنه تطوير للتسامح، في هذه الحالة، نحو معاملة أكثر عدالة للنساء. وبالمثل سُمح للأرامل قانوناً بأخذ زوج آخر، وهذه ضربة أخرى للتقاليد الهندوسية. تم تطوير بعض الجهود للحد من زواج الأطفال. على مدار عدة عقود في منتصف القرن، بدا أن المبادئ المسيحية وغيرها من المبادئ الغربية قد تعيد تشكيل الجوانب الرئيسة للثقافة الدينية في الهند، مما يحد من التسامح مع التقاليد الرئيسة، أو يتقدم بمزيد من التسامح مع حقوق النساء والأطفال، حسب وجهة النظر.

كان التأثير الفعلي محدوداً في الغالب؛ فممارسات زواج الأطفال، على سبيل المثال، لم تتأثر بشكل جدي. والأهم من ذلك أن التعصب الذي نشأ قد ساعد على إثارة تمرد شعبي هائل ضد الحكم البريطاني في عام 1857، والذي تم إخماده فقط بجهد كبير وخسارة في الأرواح من الجانبين كليهما.

وبعد ذلك تراجع الحكام البريطانيون. أعلنت الملكة فيكتوريا في عام 1858 «المساواة العامة بين الأوروبيين والسكان الأصليين»، مؤكدة «عدم الرغبة في فرض قناعات (أوروبية) على أي من (رعايانا)». توقفت جهود الإصلاح إلى حد كبير، وفي حين استمر النشاط التبشيري، بما في ذلك النشاط المكثف للبرامج التعليمية الخاصة، فإنه لم يعد يتضمن إصلاحات قانونية. في المجال الديني، وفيما يتعلق بأنواع المعتقدات الأخرى التي لم تهدد السيطرة الإمبريالية، ساد تسامح كبير. في الواقع تمت استعادة تقليد هندي طويل من المرونة، حتى مع بقاء الإمبريالية نفسها على حالها.

التأثير الإمبريالي خارج الإمبراطوريات الغربية

سهلت السلطة الغربية النشاط التبشيري المسيحي في مناطق أخرى، حتى عندما لم تشارك الإمبراطورية المباشرة: يمكن أن يكون للنتائج تأثير معقد في التسامح. بحلول العشرينيات من القرن العشرين بدأت أعداد كبيرة من المبشرين البريطانيين، وكذلك المبشرين من البروتستانت الأمريكيين، في الوصول إلى الإمبراطورية العثمانية، حيث قبلت الحكومة أنشطتهم جزئياً استجابة للسلطة البريطانية (ادعى البريطانيون دوراً كحامٍ للبروتستانت في الإمبراطورية)؛ تمت معاملة الأمريكيين صراحة على أنهم بريطانيون لهذا الغرض. تم إنشاء عدد من الكنائس

والمدارس الجديدة. ركزت الجهود الأولية على اليهود في الإمبراطورية (لأنه بموجب الشريعة يمكن معاقبة شخص ارتد عن الإسلام بالموت).

ولكن تم تطبيق قدر أكبر من الاهتمام على تحويل المسيحيين الآخرين إلى البروتستانتية: الكاثوليك الأرمن أو الأرثوذكس اليونانيين أو الدروز. كردّ على ذلك، طلب قادة هذه الديانات المساعدة من الحكومة العثمانية، التي حاولت إقناع السلطات البريطانية والأمريكية بكبح جماح رعاياها من أجل تحقيق الاستقرار، ولكن دون جدوى (على الرغم من أن القنصل الأمريكي نجح في إحدى الحالات في استعادة أطفال أم أرمنية تم اختطافهم من قبل مبشر مفرط الحماس). إن الادعاءات الرسمية العثمانية بأن تحولات المسيحيين الحاليين كانت «غير قانونية» أظهرت جانباً مثيراً للاهتمام من مقاربة النظام من حيث المبدأ كونه مستعداً تماماً للتسامح، ولكنه حريص أيضاً على احترام مواقف مختلف الجماعات الدينية (المسيحية وكذلك المسلمة) بشأن أي فكرة عن الحقوق الفردية؛ ولكن هذا لا يمكن تنفيذه بالكامل، واستمرت بعض المكاسب البروتستانتية المتواضعة. في عام 1847 اعترفت الحكومة أخيراً بالبروتستانت كأحد المجتمعات الدينية الكثيرة، حيث وسعت سياسة التسامح الجماعي، وضبطت فكرة «التسامح المعتدل» مع هذه الدرجة من التغيير الديني. من ناحية أخرى، ظل النظام معادياً لانتشار المدارس المسيحية (بما في ذلك الجامعة الأمريكية في بيروت، التي تأسست في عام 1866 باسم الكلية البروتستانتية السورية) بسبب المخاوف من الاحتجاجات من المجموعات الأخرى، فضلاً عن عدم الارتياح إزاء القيم الليبرالية السياسية التي قد يتم تشجيعها. تنوع التنفيذ الفعلي: سمح النظام في بعض الأحيان للمدارس الجديدة، وفي أماكن أخرى تم إغلاق بعضها. كان هناك أيضاً نزاع متكرر

على أنشطة النشر المسيحية، حيث أعلن النظام أيضاً سيطرته: قانون المنشورات الصادر عام 1864 أعطى الحكومة الحق في فحص أي مادة، قبل ظهورها بالفعل في الطباعة، أو قبل أن يتم استيرادها من الخارج.

كانت نتائج هذه التجربة الطويلة والمعقدة مختلطة. من ناحية، فرضت السلطة الغربية توسيعاً للتسامح الفعلي، مما أعطى البروتستانت موطئ قدم. من ناحية أخرى، لم يكن هناك توسع مبدئي للتطور في السياسة الرسمية، وبالفعل يمكن أن تؤدي النزاعات إلى بعض المرونة الجديدة، كما هي الحال في الجهد الأكبر للسيطرة على المطبوعات. أخيراً قد يقنع الحماس الغربي - على الرغم من أنه لا يمكن أن يكون بالكامل تم تثبيته في ظل النفوذ الدبلوماسي الحالي لأوروبا - العديد من الشرق أوسطيين بأن التسامح قد يولد حريات خطيرة في المستقبل، الأمر الذي قد يفرض مزيداً من المخاطر على الاستقرار وعلى التمسك الثابت بالأديان القائمة. وبشكل واضح في العشرينيات من القرن الماضي، لم يثبت النظام القومي الجديد في تركيا أنه كان صديقاً للجهود التبشيرية أكثر مما كان العثمانيون.

فتحت السلطة الغربية، بما في ذلك العديد من الحروب الناجحة، الصين على نحو متزايد إزاء النشاط التبشيري المسيحي، في هذه الحالة تتطلب بوضوح ابتكارات فعلية في السياسة الإمبريالية. في حين أن عدد المتحولين الفعلي ليس كبيراً، وسع المسيحيون من نطاق عملياتهم، وأنشؤوا عدداً من المدارس وعدة كليات صغيرة، في أوائل القرن العشرين. تعاونوا أيضاً مع الإصلاحيين الصينيين في مهاجمة العادات، مثل ربط القدم. كما في الحالة العثمانية، لم يكن أي من هذا ينطوي على تحول رسمي واضح إلى سياسة تسامح أكبر في الدين، أو في التفاعل مع الثقافات الأجنبية؛ لكن التغييرات في الواقع كانت لبعض الوقت ذات أهمية حقيقية.

لم تكن هذه هي الحال تماماً في اليابان، حيث اشتد عود المقاومة الوطنية بسرعة. من المؤكد أن النظام لم يستطع منع التفاعلات المتزايدة مع الغربيين، حيث تم التخلي عن سياسة العزلة القديمة تحت التهديد العسكري الغربي بعد عام 1853. وبهذا المعنى، اكتسب التسامح أساساً واضحاً. روّج كل من الزوار الغربيين والرحلات الدراسية اليابانية إلى الخارج أفكاراً جديدة حول العلم والتعليم. علاوة على ذلك، فإن دستور ميجي لعام 1889 ضمن الحرية الدينية بشكل رسمي، مما يدل على قوة هذا المبدأ القانوني الغربي للتأثير في السياسات في أجزاء أخرى من العالم.

ولكن تم تقييد احتضان هذا النوع من التسامح في الواقع، لأن المادة 28 من الدستور تنص على أنه لا يمكن التمتع بالحرية الدينية إلا في حدود تتفق مع النظام العام، ومع واجبات جميع المواطنين باعتبارهم رعايا للإمبراطور. في الوقت نفسه، تحرك النظام لجعل الشنتو، الديانة التقليدية لليابان، ديانة رسمية منفصلة عن الديانات الأخرى وحصولها على دعم الدولة المميز، بما في ذلك الوصول إلى التعليم. خلال الثمانينيات من القرن التاسع عشر، اختارت الحكومة تقييد البوذية، حيث أغلقت العديد من الأديرة على سبيل المثال. ثم خلال الحربين العالميتين زاد فرض عقيدة الشنتو وعبادة الإمبراطور. تمت تنحية التسامح جانباً، من حيث المبدأ والممارسة على حد سواء، وتم تكريس المجتمع الوطني بشكل صريح في مواجهة المعتقد الفردي.

لقد شجعت الإمبريالية الغربية والضغط الغربي التسامح في الدين والإيمان بجوانب معينة. زادت التفاعلات الثقافية العالمية. لم تستطع العديد من الأنظمة أو المجموعات، كما في أفريقيا، مقاومة تدخل الأنشطة التبشيرية الجديدة، خاصة تحت رعاية المسيحيين. أصبح الاعتراف بالحرية الدينية أكثر عصرية كما هي الحال في اليابان، مهما كانت المقدمة في

الممارسة. من ناحية أخرى، أثار هذا النمط نفسه مجموعة من المخاوف. كردّ فعل وضعت عدة حكومات قيوداً جديدة على التسامح خلال العقود الإمبريالية مباشرةً، كما فعلت اليابان في ترويج الشنتوية، على الرغم من دستورها البارز، أو فيما بعد كما في السياسة التركية في عشرينيات القرن العشرين. سيجد آخرون صوتاً لاحقاً بعد الحرب العالمية الثانية، عندما سمحت الظروف بمستويات جديدة من المقاومة للتهديدات الحقيقية أو المتخيلة للاعتقاد الراسخ.

معضلة الإمبريالية والتسامح

على العموم، حالت الإمبريالية دون التسامح على نطاق عالمي. لقد كان الإمبرياليون أنفسهم غير متسامحين من نواح كثيرة، وكرسوا أنواعاً جديدة من التعصب في عدد من المناطق. وتشكل القيود الجديدة ضد المثلية الجنسية في العديد من الثقافات التي كانت أكثر مرونة مثالاً على ذلك. أثارت الإمبريالية أيضاً مقاومة، سواء آنذاك أو في وقت لاحق، يمكن أن تؤدي إلى فرض قيود على التسامح، بما في ذلك الجهود المباشرة لتقييد أو تقليل التفاعلات العالمية لصالح حماية أو استعادة الثقافات الإقليمية.

ومع ذلك، كما في العديد من المراحل في التاريخ، فإن الصورة تتضمن بعض التعقيدات المهمة. قلل التدخل الإمبريالي من قبضة المعتقدات التقليدية في ظروف معينة، مما سمح في بعض الأحيان بتنوع ديني أكبر، وأحياناً كان يعزز التزاماً صريحاً بالتسامح من حيث المبدأ.

علاوة على ذلك ـ على الرغم من أن القضية معقدة في حد ذاتها ـ يمكن القول إن بعض التعصب الإمبريالي للعادات المحلية يمكن أن يشجع التسامح بمعنى أوسع. يصعب تعريف الحدود هنا وتشكل تحدياً

رئيساً في تفسير المعنى العام. عندما تحرك البريطانيون ضد السحر في أجزاء من أفريقيا، كانوا يحاولون فرض تغييرات في المعتقدات العرفية ونمط الحياة؛ لكنهم كانوا في الواقع يحررون العديد من النساء الأكبر سناً من التعصب والهجوم المحليين. هل كانت الحركة ضد «ساتي» في الهند عملاً من أعمال التعصب، أو خطوة مشروعة في مصالح حرية الأرامل؟ انتهى الأمر بالإصلاحيين الهنود في ذلك الوقت، والذين كانوا في البداية معادين لعلامة أخرى من التدخل البريطاني، بالاتفاق على أن «الساتي» كان عليه أن يذهب لمصلحة المبادئ الليبرالية نفسها التي عارضت خلاف ذلك السيطرة البريطانية. وبعبارة أخرى، ساعدت الإمبريالية في فتح بعض النقاشات الصعبة، والتي سيستمر بعضها بعد أن بدأت الإمبريالية نفسها في الانحسار.

أخيراً، لم تكن الإمبريالية متجانسة. لقد رأينا أن التنازلات في الممارسة، لمصلحة الاستقرارغالباً ما كانت تحبذ التسامح. السياسات تختلف في بعض الأحيان إلى أبعد من ذلك. في حين أن الإمبرياليين الغربيين احتقروا عموماً السكان المحليين في المراتب العليا من السلطة، فمن الواضح أن الاستراتيجيات الأمريكية في الفلبين كانت غير واضحة بعض الشيء في استخدام المسؤولين المحليين؛ وعززت التدابير الإضافية في عام 1936 دور الزعماء الفلبينيين في الإعداد الصريح للاستقلال. التف الاستعمار الفرنسي في الغالب حول القادة المحليين الذين تلقوا تعليماً فرنسياً؛ ربما لا يزال التعصب معنياً إلى الحد الذي كان على السكان الأصليين في الأساس أن يصبحوا فرنسيين ثقافياً للحصول على القبول، لكنه كان خطوة أبعد من النهج العنصري البريطاني. إضافة إلى ذلك، وفي حالات قليلة، المغرب الفرنسي تحت قيادة هربرت

ليوتي في أوائل القرن العشرين، قام المسؤولون الإمبراطوريون بتقييم الثقافة المحلية صراحةً، وحثوا على فهمها والمحافظة عليها، والسعي إلى منع أي تدخل مسيحي تبشيري، من حيث المبدأ، والإصرار على نوع التسامح المحدود للشعوب الخاضعة الذي ساعد على دعم العديد من الإمبراطوريات في الماضي.

لقد تحدت العقود الإمبريالية التقاليد الإقليمية بعدة طرق، من تكوين القيادة إلى ردود الفعل على الأفكار الأجنبية أو الجهود التبشيرية، والتحدي الممتد خارج المستعمرات إلى أجزاء أخرى من آسيا. برزت مقاومة للإمبريالية رغم صعوبة وجودها في ظل القوة العسكرية الغربية لأسباب عديدة، لكن توفير قدر أكبر من الحماية للمعتقدات والعادات الإقليمية كان دافعاً رئيساً، إلى جانب الحاجة الواضحة إلى مواجهة السيطرة الأجنبية على النخب الحاكمة. نتج عن ذلك سؤال حيوي: هل سيعمل الإرث الإمبريالي للتعصب على تعزيز قدر أكبر من الالتزام بالتسامح كنتيجة؟ أم هل ستبدو أنواع جديدة من القمع ضرورية جزئياً لمحو الذاكرة الإمبريالية؟ تلعب القرارات هنا دوراً رئيساً في تشكيل العالم المعاصر.

القومية والدولة الحديثة

جنباً إلى جنب مع صعود التحمل، وخاصة في العالم الغربي، والمقاومات والقيود التي انطوى عليها، فضلاً عن الأنماط المعقدة التي أدخلتها الإمبريالية، ونظام اعتقاد جديد آخر ـ تحت رايات القومية ـ والجهاز الأكبر للدولة الحديثة قدموا سياقاً ثالثاً، حيث ستتم إعادة النظر في التسامح في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ظهر هذا التطور النهائي أولاً وبشكل أكثر وضوحاً في الغرب، لكنه سيحقق قريباً تأثيراً عالمياً متزايداً. من الواضح أن النتيجة لم تثبط التسامح على الأقل من بعض النواحي الحاسمة: من الواضح أنها دعمت الانخفاض الهائل في الجدوى التقليدية للإمبراطوريات المتسامحة ومتعددة الجنسيات. تعرضت الأساليب السابقة للتسامح بين المجموعات المتنوعة لأنواع جديدة من الضغط. ولكن يمكن أن تعزز القومية والدولة الحديثة التسامح في بعض النواحي، إذا تمت إعادة تعريف المعايير جزئياً. لقد كان التغيير مهماً بوضوح، ولكن من وجهة نظر التسامح كانت الأبعاد وما زالت معقدة.

بدأت القومية باعتبارها تياراً سياسياً وثقافياً جديداً في الظهور في القرن الثامن عشر، بين بعض المثقفين الأوروبيين المتحمسين لتعريف التقاليد الإقليمية المميزة ضد ما رأوا أنه التوحيد العقيم للتنوير. لا شك أن هناك تلميحات سابقة للقومية في المعتقدات في أماكن مختلفة كانت ثقافة الفرد فيها مختلفة عن ثقافة الآخرين، وغالباً ما تتفوق عليها. لكن القومية الصريحة كانت مستحدثة، وفي سياق القرن التاسع عشر الطويل انتشرت بشكل مثير للإعجاب بسرعة. تأثرت أوروبا الغربية أولاً، ثم انضمت بسرعة إلى الأمريكتين وأوروبا الشرقية؛ نشبت حروب الاستقلال في أمريكا اللاتينية تحت لافتات قومية، وأظهر الصعود في أماكن مثل صربيا وبولندا واليونان، كيف يمكن أن تحصل القومية على تعبير ضد الإمبراطوريات، مثل روسيا أو العثمانيين. انتشرت الحركة في أفريقيا وآسيا بحلول النصف الثاني من القرن. كانت جزءاً مهماً من مزيج التغيير والتقاليد الياباني بحلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر، أو حركة «الشباب المسلم» الجديدة بعد عقد من الزمان.

قدم القوميون بشكل عام حجتين رئيستين. أولاً، كان للأمة، مهما كان تعريفها، ثقافة مميزة وقيمة، ومجموعة من القيم والتقاليد التي تستحق الاهتمام وتميزها عن الآخرين. ثانياً، طالبت هذه الثقافة الوطنية بالتعبير السياسي: يجب أن تكون هناك دولة وطنية تتوافق مع الحدود الثقافية وتحميها، وتعبر عن الطابع الوطني. كل هذا كانت له انعكاسات مهمة على التسامح، على الرغم من أننا سنرى أنه يمكن أن يتفرع في الواقع في اتجاهات مختلفة.

إن تعريف «الدولة الحديثة» هو اقتراح أكثر تحدياً. فقد تميز النوع الجديد من الدولة بتوسيع نطاق الوظائف الحكومية ـ الانتقال إلى مجال التعليم الجماهيري، على سبيل المثال، الذي ترك في السابق للكنائس أو للعائلات الفردية. وقد وسعت الاتصالات المباشرة بين المواطنين الأفراد والحكومة، وتطلبت ولاء أكثر نشاطاً مما كانت الحكومات تطلبه بشكل تقليدي. تم تقليص الحواجز العرفية بين الدولة والأفراد، المنظمات الأخرى، هياكل المجتمع، الأرستقراطية القوية ـ بشكل تدريجي. بدأ هذا النوع من الدولة في التبلور في ظل حركات مثل الثورة الفرنسية عام 1789، حيث ادعت الحكومة في الحال، على سبيل المثال، الحق في تجنيد جميع المواطنين الذكور المستوفين للشروط في الجيش لأول مرة. ولكن الدولة الحديثة تضخمت أيضاً في ظل الحركة الصناعية، أو وسط حركات الإصلاح، التي تهدف إلى تسهيل التصنيع، حيث نمت مرة أخرى ليس فقط وظائف الحكومة، ولكن أيضاً قدرات الحكومة إلى حد كبير.

كما هي الحال مع القومية، ولكن على وجه الخصوص عندما امتزجت القومية مع خواص الدولة الحديثة، تباينت آثار كل هذا على التسامح. لكن الطفرة قللت بالتأكيد من الاهتمام بقبول مجموعة متنوعة

من المجموعات الفرعية الداخلية داخل الدولة والسماح لها بإدارة شؤونها الخاصة، بشرط قبول النظام السياسي الحالي. وطالبت الدولة الآن بمزيد من السيطرة، وعلى الأقل سيتطلب ذلك إعادة تعريف ما يتطلبه التسامح. في الواقع، فإن التيارين، القومية وبناء الدولة الحديثة، غالباً ما كانا مترابطين، وعملا بطرق مختلفة اعتماداً على التوقيت الدقيق والخصائص الإقليمية. وهناك عدد من الحالات التي تكشف عن عمليات التغيير التي تحدث تأثيرها.

التسامح أو التعصب في غمار التأثير

أثارت القومية بطبيعتها قضايا جديدة تتعلق بالأمم الأخرى وتأثيرات «أجنبية» حقيقية أو متخيلة، لأن النظام بأكمله كان مبنياً على التميز الإقليمي. حث بعض القادة الوطنيين ـ الذين يطلق عليهم في الغالب القوميون الليبراليون ـ على اتباع نهج منفتح ومرن تجاه الدول الأخرى، مدافعين عن حق كل أمة في الحفاظ على ثقافتها ونظامها السياسي. كان هذا هو المزاج السائد للقومية الإيطالية والألمانية المبكرة؛ وصف الموقف السائد للقوميين التشيك، الذين ادعوا في كثير من الأحيان أن الانفتاح هو في الواقع جزء من التقليد الوطني. وهناك نهج مماثل يصف لهجة القومية السائدة كما تطورت في الهند. وأوضح جومو كينياتا، القائد الكيني منذ ثلاثينيات القرن العشرين فصاعداً، بينما يهاجم بقوة الإمبريالية الغربية ومزاعم التفوق الثقافي، أن أفريقيا ستستفيد من استمرار تبني التطورات الغربية في العلوم والطب. لكن يمكن أن تتعارض القومية أيضاً مع هذا النوع من التسامح العالمي، حيث تحث على أولوية أمة الفرد وتأكيد المظالم ضد الدول الأخرى، ومهاجمة الأنماط والقيم الأجنبية، وفي بعض الأحيان المطالبة مباشرة بالحق في

التوسع الإقليمي. بحلول نهاية القرن التاسع عشر، عندما ارتبطت القومية بشكل متزايد بعناصر أكثر محافظة، أو حتى عسكرية، في العديد من الدول الغربية، وكذلك اليابان، انحسر العنصر المتسامح، مما أدى إلى تعقيد العلاقات العالمية في القرن العشرين. علاوة على ذلك، فإن مزيج القومية مع المشاعر العنصرية غذى المزاعم الإمبريالية بشكل كامل، مما دفع مجموعة أخرى من الأعباء على التسامح في الساحة العالمية.

كان لأعمال القومية الداخلية تداعيات مهمة أيضاً، لا سيما في تضافرها مع ظهور دولة أكثر حداثة. يمكن أن تهاجم القومية التنوع باسم مجموعة واحدة من القيم الوطنية. بتوجيه من القومية، على سبيل المثال، فإن معظم أنظمة التعليم الجماهيرية الناشئة التي تديرها الدولة ستركز على قصة وطنية واحدة مجيدة بشكل ملائم، دون فسح مجال كبير لنهج أكثر أهمية. وحتى خارج الفصل الدراسي، قد تتعرض الأفكار التي تبدو مهددة للهجوم على أنها واردات أجنبية: لقد حظي هذا النهج بقوة في محاولة الولايات المتحدة لتقييد الاشتراكية ثم الشيوعية. لقد رأينا تلك القومية اليابانية، بينما كانت تتسامح مع حرية التعبير والأفكار الجديدة في بعض المجالات، فقد سعت إلى فرض مجموعة صارمة من المبادئ الوطنية. قد تكون القومية أيضاً غير متسامحة مع الثقافات واللغات الإقليمية. قوضت الحكومة الفرنسية صراحة لغات الأقليات مثل بريتون، وحتى في الولايات المتحدة، على الرغم من أنها أقل رسمية، فإن التعصب سرعان ما تحول إلى الحفاظ على اللغات المهاجرة. تبين حالات من هذا النوع كيف أن التسامح في نظر القوميين يجب أن يكون محدوداً بالمصلحة العليا للتماسك والتقدم الوطني.

من ناحية أخرى، فإن القومية والدولة الحديثة قد تعملان بنشاط على

تعزيز التسامح بطرق معينة. في المقام الأول، لم يتطلب بناء المعالم الوطنية، مثل نظام المدارس الحكومية، بالضرورة حظراً مطلقاً على الخيارات الأخرى. ربما لا يزال يُسمح للمدارس الخاصة والدينية، على الأقل عندما تكون المجموعات المعنية على استعداد لتقديم الدعم المالي الإضافي المطلوب. وبشكل عام، لم تتطلب الدولة الحديثة عادة التوحيد الديني، طالما كانت الأديان المعنية تتسامح مع الجماعات الأخرى وأظهرت ولاءً وطنياً مُرضياً. والأهم من ذلك أن كلاً من القومية والدولة الحديثة يمكن أن تسهلا فعلياً احتضان مجموعات الأقليات، التي يمكن الآن اعتبار أفرادها من أبناء الأمة إلى جانب الأغلبية. كان هذا هو النهج، على سبيل المثال، الذي وصف القبول الفرنسي للأقلية اليهودية منذ عام 1791 فصاعداً ـ ومع ذلك تشوّه في وقت لاحق من قبل معاداة السامية. كان هذا هو النهج الذي سمح للولايات المتحدة بالترحيب بمجموعة من الأقليات المهاجرة ـ باعتراف الجميع ووسط بعض القلق وبمقدار ليس صغيراً من التمييز: يمكن تحويل المجموعات المعنية إلى أمريكيين (وتدريس اللغة الإنجليزية). أصبحت برامج «الأمركة» صريحة للغاية في أوائل القرن العشرين، لكنها سمحت للمهاجرين بالاحتفاظ ببعض عادات وهويات المجموعات في هذه العملية. وبمعنى آخر، لم يعد قبول الأقليات يعتمد على نوع التسامح المعتدل الذي يعني الدونية، وفي بعض الأحيان بعض المتطلبات الخاصة؛ يمكن أن تشكل الدولة الحديثة القواسم المشتركة الكافية للسماح باحتضان أكثر مساواة، من حيث المبدأ وغالباً إلى حد كبير في الواقع. ستبقى التوترات: كم من العادات الجماعية المتميزة يمكن تحملها مع الحفاظ على الإحساس بالكل الوطني، على سبيل المثال، تشكل قضية حاسمة لا تزال محل خلاف في أجزاء كثيرة من العالم.

القوميات الطموحة ـ حيث عملت الحركات القومية على تحرير بلادها من السيطرة الإمبريالية ـ غالباً ما كانت تتباهى أيضاً بأنواع جديدة من التسامح، كجزء من بناء قاعدتها السياسية. وهكذا كان القوميون الأفارقة يناقشون عادةً الاحتفاظ بالولاءات والعداءات القبلية: يجب أن تعمل القبائل المختلفة معاً ضد الإمبريالية ثم من المفترض أن تتعاون في بناء دولة جديدة ومستقلة. كان موضوع التسامح الابتكاري ملحوظاً بشكل خاص في الهند، حيث كانت الحركة القومية الرئيسة تعمل تحت قيادة المهاتما غاندي Mahatma Gandhi من عشرينيات القرن العشرين وحتى الاستقلال. دعت رؤية غاندي لشعب هندي متحد، عبر الانقسام الهندوسي ـ المسلم وعبر مختلف الطوائف وبين الجنسين، سواء في معارضة الحكم البريطاني والمضي قدماً بعد تحقيق الاستقلال. تصريحات مثل «التسامح هي الشيء الوحيد الذي سيمكن الأشخاص الذين ينتمون إلى ديانات مختلفة من العيش كجيران وأصدقاء جيدين»، جعلت غاندي أحد أكثر المدافعين بلاغة في التاريخ الحديث، وأصر كذلك على العلاقة الوثيقة بين التسامح واللاعنف. لم تكن رؤية غاندي هي الرؤية الوحيدة، لتتأكد من ذلك: ظهرت القومية الهندوسية الأولى، وكان قومي هندوسي قد اغتال غاندي في عام 1947؛ أثبت غاندي عدم قدرته على منع قيام دولة إسلامية منفصلة في أجزاء من شبه القارة الهندية. لكن مبادئ غاندي ستشكل جوانب كثيرة من الهند، التي انبثقت من صراعات قومية.

مشكلة «الدولة متعددة الجنسيات»

في الحالات التي أثبتت القومية والأمل في بناء دولة أكثر حداثة أنهما غير متوافقين حقاً مع التسامح، التنوع الجديد أو التقليدي كان في مواقف «متعددة الجنسيات» بشكل واضح، حيث لم تتمكن الدولة ببساطة من

ادعاء بناء ولاءات قومية شاملة. يمكن أن تظهر المشكلة في العديد من المناطق بما في ذلك بعض الدول الجديدة، التي ستظهر بعد عام 1945، والتي كانت حدودها ضئيلة من الشرعية التاريخية أو الثقافية. ولكن خلال القرن التاسع عشر الطويل برزت بشكل كبير مع أكثر النتائج اضطراباً في الإمبراطوريات المتعددة الجنسيات العظيمة لهابسبورغ وروسيا وفي شرق وشرق وسط أوروبا وبين العثمانيين في الشرق الأوسط والبلقان.

تطورت معضلة لا حل لها، حيث قدمت الأقليات مطالبات جديدة بالاعتراف الكامل والمساواة، وغالباً الاستقلال تماماً. استجابةً للدولة ومع إدراك أن السياسات القديمة للتسامح الكبير ولكن غير الرسمي لم تعد كافية، غالباً ما أدخلت مستويات جديدة من القمع جنباً إلى جنب مع الجهود الأخرى لتوليد ولاء أكثر نشاطاً. هذه التدابير بدورها حرضت على مطالب جماعية أكثر قوة واستمرت الحلقة المفرغة.

هكذا تمت مهاجمة الإمبراطورية العثمانية، منذ أوائل القرن التاسع عشر وما بعده، من خلال مطالب جديدة من مجموعة من المجموعات العرقية التي أصبحت الآن تعتبر نفسها تستحق أمة خاصة بها، على الرغم من التقاليد العثمانية ذات حرية الاختيار الكبيرة لمعظم الأقليات العرقية والدينية. الانتفاضات والحروب، التي تنطوي في بعض الأحيان أيضاً على تدخل غربي، جلبت الاستقلال لليونان وصربيا ومعظم دول البلقان الأخرى، في منعطفات مختلفة في القرن التاسع عشر، مما أضعف الإمبراطورية بشدة. لكن التآكل لم ينته عند هذا الحد. يمكن للمجموعات الأخرى خارج البلقان صياغة مطالب قومية بشكل أساسي، كما هي الحال مع الأرمن في القرن التاسع عشر. علاوة على ذلك، ظلت الخريطة العرقية غير مرتبة حتى عندما انفصلت الأمم الجديدة. بقي عدة

ملايين من اليونانيين، على سبيل المثال، منتشرين في الإمبراطورية. على نحو متزايد، في مواجهة الانفجارات والمطالب التي لا نهاية لها على ما يبدو، وكذلك الأدلة الواضحة على أن التسامح المعتدل لم يعد فعالاً، كان رد فعل الإمبراطورية هو قمع جديد. في عدة منعطفات ابتداءً من سبعينيات القرن التاسع عشر فصاعداً، تعرض الأرمن ومثيرو الشغب من الأرمن للهجوم، وفي بعض الحالات كانت هناك خسائر فادحة في الأروا،ح فيما اعتبره بعض المراقبين، في ذلك الوقت ومنذ ذلك الحين، واحدة من أقدم حالات الإبادة الجماعية العرقية الحديثة.

في ظل هذا التوتر، بذلت الإمبراطورية جهداً واحداً لعلاج التصدع السابق: قامت الحكومة بمبادرات نشطة للأقلية الشيعية المسلمة (التي اكتسبت أتباعها من خلال التحويلات، خاصة في العراق الحالي). جادل الناطقون باسم الحكومة من الأغلبية السنية علناً بالحاجة إلى المزيد من التسامح الإسلامي الفعال، لا سيما ضد التهديد الذي تشكله الأمم المسيحية الإمبريالية والعمل التبشيري المسيحي التي كانت تحدث في الإمبراطورية نفسها. لم يتم التوصل إلى اتفاق كامل، ولم يتم التوصل إلى تسوية واضحة على غرار ويستفاليا من شأنها أن تكرس مبدأ التسامح داخل الشرق الأوسط الإسلامي؛ ولكن آنذاك تم وضع صراع قديم بعيداً عن الاهتمام المباشر.

ومع ذلك، فإن العثمانيين أصيبوا بالشلل بشكل متزايد، بسبب عدم التوافق بين تنوع مناطقهم ومتطلبات القومية الحديثة، إضافة إلى آمالهم في بناء دولة أكثر حداثة. في النهاية، ومع الزخم الإضافي لتورط الإمبراطورية في الحرب العالمية الأولى، انهار النظام بالكامل ومعه أي جهد لاستنباط مقاربة من شأنها أن تستوعب القومية واحتياجات الدولة

الحديثة، من ناحية، والاستقرار في المنطقة ككل. قدمت إمبراطورية هابسبورغ حالة ثانية تسببت فيها مطالب الدولة والقومية في حدوث شلل أساسي بحلول أوائل القرن العشرين. وقد جربت الحكومة مجموعة من التراكيب، بينما سعت أيضاً إلى بناء دولة أكثر حداثة. هيمنت الأقلية الألمانية على جهد لتقسيم السلطة بين الألمان والهنغاريين فيما كان يعرف باسم الملكية المزدوجة. لكن هذا أثار غضب مختلف الأقليات السلافية. يجب تكريس الجهود المتزايدة لمزيج من أساليب الشرطة القمعية وجهود التوفيق. لقد انهار الصرح عندما اغتال قومي صربي أحد أفراد العائلة الإمبراطورية في عام 1914، مما أدى مباشرة إلى الحرب العالمية وحل الإمبراطورية إلى مجموعة من دول أوروبا القومية الشرقية (معظمها ضعيفة).

كانت روسيا هي الإمبراطورية متعددة الجنسيات الأخيرة التي واجهت التوترات الجديدة، على الرغم من أن القصة اتخذت هنا منعطفاً مختلفاً بعض الشيء. زاد التحريض القومي في العديد من المناطق، حيث وصل إلى مستويات مقلقة في العديد من الحالات. كانت الهجمات القومية البولندية شديدة بشكل خاص، حيث شهدت انتفاضات شعبية في مناطق مختلفة وتأكيداً ثابتاً من زعماء المهاجرين في الخارج، ولكن كانت هناك أيضاً تحركات بين الأوكرانيين وشعوب البلطيق والجورجيين وغيرهم، حيث تختلف التقاليد العرقية والثقافية والدينية عن الإمبراطورية الإمبريالية أرثوذكسية المعايير. رداً على ذلك، سعت الحكومة الروسية بشكل متزايد إلى اتخاذ إجراءات صارمة، وعكس العديد من السياسات المتسامحة نسبياً التي كانت سائدة في السابق. تم إلقاء القبض على العديد من القادة الوطنيين، بمن فيهم العديد من القادة البولنديين، وتم إرسالهم

أحياناً إلى معسكرات الاعتقال في سيبيريا. على نطاق أوسع تم الضغط على مجموعات الأقليات لتعلم اللغة الروسية، وغالباً ما يُمنع استخدام لغاتهم في المدارس؛ كان من المأمول أن تتغلب كلمة «الترويس» على مطالب الأقلية. أصبحت الهجمات على ديانات الأقليات أشد، بمن في ذلك على المؤمنين القدامى. ارتفعت معاداة السامية، على الصعيدين الشعبي والرسمي. في أوائل القرن العشرين مزجت سلسلة من الهجمات على اليهود ـ المسماة بالمذابح ـ تعصباً مسيحياً مع دعم محجوب بالكاد من الدولة؛ قُتل الآلاف، وأُرغم الكثير منهم على مغادرة البلاد. على النقيض من النمسا والعثمانيين، أكدت الإمبراطورية الروسية بشكل متزايد القومية الروسية السائدة والأغلبية (مع النداءات ذات الصلة بالولاء السلافي الأكثر عمومية): حثت مجموعة متنوعة من القادة صراحة على «الروسية» رداً على البولنديين واليهود وآخرين. وشكلت التوترات الاجتماعية، أكثر من الإثارة القومية، التحدي الأوضح بحلول أوائل القرن العشرين. ومع ذلك، فقد شكلت الأسئلة المتعلقة بقدرة هذه الدولة متعددة الجنسيات تحدياً للوضع الراهن بشكل متزايد.

بحلول أوائل القرن العشرين، كان من الواضح أن الأنماط القديمة للتسامح بين الأعراق، حيث لدى الأقليات قاعدة إقليمية جزئية (على عكس الوضع في مجتمعات المهاجرين)، لم تعد قابلة للحياة في عدد من المناطق الرئيسة في العالم. التسامح الجزئي لم يكن كافياً: إنه لم يرض الأقليات، كما أغضبت المطالب والتوترات المستمرة الجماعات المهيمنة. اقتضى الأمر حرباً عالمية لزعزعة القطع بشكل لا رجعة فيه، ولكن في أعقاب ذلك اختفت إمبراطوريتان بالكامل، وتمت إعادة تحديد إمبراطورية ـ الروسية ـ على نطاق واسع من خلال ثورة.

العودة إلى الإمبراطوريات.. بعد الحرب العالمية الأولى

غيرت نتائج الحرب العالمية الأولى المشكلة، على الأقل جزئياً، على الرغم من أنه لم يكن واضحاً بشكل عام أن التسامح بين المجموعات قد تحسن بأي طريقة منهجية. لقد أدرك الحلفاء المنتصرون تحدي القومية ومجموعات الأقليات، وأصدروا بياناً مهماً عن الحقوق من حيث المبدأ. شكل مؤتمر السلام في فرساي في عام 1919 لجنة للدول الجديدة ولحماية الأقليات، التي شرعت في إصدار سلسلة من المعاهدات التي وعد فيها عدد من الدول الجديدة (لا سيما في شرق ووسط أوروبا وأجزاء من الشرق الأوسط) بمراعاة التسامح في معاملة الجماعات الدينية والعرقية الأصغر. كانت الرؤية القومية الليبرالية، التي أطلقها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون Woodrow Wilson من بين آخرين، معروضة بالكامل بحجة أن تقريرالمصير الوطني والتسامح الجماعي متوافقان تماماً. مُنحت الأقليات الحق في الاستئناف أمام عصبة الأمم الجديدة، في حالة الإساءة إلى مصالحها. كانت المبادئ المعنية جديدة ومهمة حقاً في القانون الدولي، في ذلك الوقت ومنذ ذلك الحين، وأصبحت جزءاً من نهج قياسي لحقوق الإنسان على مستوى العالم. وفي الإثارة التي أعقبت الحرب، وقعت مجموعة من الدول الجديدة، من بولندا إلى بلغاريا إلى تركيا إلى العراق (وهو من الأراضي التي وضعت تحت الانتداب البريطاني).

كانت المشكلة، بالطبع، هي أن العديد من الدول الجديدة تجاهلت بسرعة التزاماتها، ليس فقط باستخدام ولكن أيضاً بتعزيز القومية ذات الأغلبية بهجمات جديدة على الأقليات. واتضح أن العصبة تمثل قصبة ضعيفة غير قادرة حقاً على التدخل لحماية مبادئ التسامح السامي. كان

هذا هو الإطار الذي لعبت فيه الجهود الفعلية لمعالجة التوترات السابقة في أراضي الإمبراطوريات السابقة.

كان هناك نهج جديد واضح في دول مملكة هابسبورغ السابقة: التخلي عن أي فكرة عن دول متعددة الجنسيات حقيقية لمصلحة مجموعة من الدول المنفصلة، حيث يمكن استرضاء قوميات المجموعات بالاستقلال التام، وبالتالي إنشاء دولة للبولنديين وللهنغاريين وأخرى للتشيك. مجرد محاولة الجمع بين العديد من الجنسيات السلافية الجنوبية في دولة يوغوسلافيا الجديدة عقدت نهج «شعب واحد، أمة واحدة». كانت هناك بالطبع مشكلتان. أولاً، كانت العديد من البلدان الجديدة صغيرة، ولا يمكن الدفاع عنها إلى حد ما، وغالباً ما تكون معادية لجيرانها من الدول الجديدة. وثانياً، بقيت أقليات عرقية مهمة حتى في هذه الدول الأصغر. تم تخفيف حدة التوترات «متعددة الجنسيات» ولكن لم يتم القضاء عليها. حيث ستتحرك أقلية ألمانية قريباً في تشيكوسلوفاكيا، وهي أقلية أرثوذكسية في بولندا الكاثوليكية وما إلى ذلك.

كما تمت إعادة تعريف قضايا التسامح في دولة تركيا الجديدة. هنا أصر القوميون الأتراك على إنشاء دولتهم الخاصة، وهي رؤية قومية، حلت محل التقاليد متعددة الجنسيات للإمبراطورية العثمانية، والتي امتدت الآن إلى الأبد. وتمت إعادة تعريف قضايا التسامح على الرغم من أنه تمت إعادة توطين أكثر من مليون يوناني قسرياً في اليونان، إضافة إلى نقل نصف مليون مسلم من اليونان إلى تركيا (جنباً إلى جنب مع القليل من الذبح المتبادل). بقيت مشكلات الأقليات، لكنها كانت أقل حدة بشكل ملموس: من بين أمور أخرى، ما كان يمثل أقلية مسيحية بنسبة 20 ٪ في الدولة الجديدة انخفض الآن إلى أقل من 3 ٪ وذلك بفضل الهجرات الإجبارية.

مضت تركيا في بناء دولة قومية حديثة خاصة بها، مما أثار مجموعة من قضايا التسامح تختلف إلى حد ما عن ضغوط الأقليات التي أفسدت المراحل الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية. وقد اعترفت الأمة الجديدة بالحرية الدينية من حيث المبدأ والحقوق الثقافية للأقليات غير المسلمة؛ وكانت واحدة من الدول الموقعة على معاهدات حقوق الأقليات الجديدة في عام 1923. ولكن في الحقيقة، لم يعترف القادة الأتراك إلا بالأقليات الدينية الأقدم ـ اليهود إضافة إلى المسيحيين اليونانيين والأرمن، ولكن ليس، على سبيل المثال، البروتستانت ـ وقيدوا حتى هذه الأديان في الممارسة. والأهم من ذلك سعى القادة الأتراك الجدد إلى تشكيل دولة علمانية، حيث تكون للقيم الوطنية والعلمية الأسبقية على الإسلام، في نمط يذكر على نطاق واسع بصراعات الحكومة الفرنسية مع الكاثوليكية، حيث بدا أن بعض التعصب أمر أساسي لمهاجمة التصلب الديني. الأهداف التركية الآن لا تتطلب فقط بناء نوع جديد من النظام التعليمي، الذي يعمل في توتر كبير مع المعتقدات المحلية، ولكن أيضاً الحظر المفروض على الأنماط التقليدية للملابس والزي والسلوكيات العامة الأخرى. كانت هناك حالة أخرى يمكن فيها القول إن التسامح محدد في المصلحة العليا، المتمثلة في إنشاء دولة حديثة، والتقدم بنوع جديد من الولاء الوطني.

أعاد انهيار إمبراطوريتي هابسبورغ والعثمانيين لمصلحة دول قومية جديدة تحديد عدد من قضايا التسامح بوضوح. على العموم فقد هاجموا المشكلات السابقة، ليس من خلال مد التسامح حقاً، ولكن من خلال الإقرار بأن كل عرق إثني يستحق دولته الخاصة، وأنه، كما هي الحال في تركيا، قد يتم نقل العديد من شعوب الأقليات أو ترحيلهم لتحقيق ذلك. أدت مجموعة من الاستياءات الجديدة، على سبيل المثال، إلى توتر

العلاقات بين الدولتين الجارتين الجديدتين في اليونان وتركيا. على الأقل كان من المهم حقيقة أن قضايا الأقليات لم يتم حلها بالكامل. كانت لدى تركيا أقليات أقل بكثير من الإمبراطورية القديمة التي احتضنتها، لكن كانت لا تزال لديها ديانات مختلفة وأيضاً بعض الأعراق ـ مثل الأكراد ـ الذين لم تكسب مصالحهم أي اهتمام خاص. تعامل نهج حقوق الأقلية، ما يتطلب معالجة متسامحة، مع المشكلة من حيث المبدأ، ولكنه أثبت عدم فعاليتها في إثارة الانتصارات القومية. والسوابق، مثل الهجمات العنيفة على الأقليات، أو الإصرار على النزوح السكاني لحل المزيد من التوترات الإثنية والدينية، لم تبشر بالمستقبل. لم يكن من قبيل المصادفة أن يعلن الزعيم الألماني أدولف هتلر Adolf Hitler بعد بضع سنوات فقط عن محاولته إبادة اليهود «كحل نهائي».

ومع ذلك، اتخذت إحدى الإمبراطوريات متعددة الجنسيات النهائية مسيرة مختلفة بعض الشيء، بعد عام 1917، حيث حافظت على جانب كبير من أراضيها من خلال مبادرة ثورية جديدة، حاولت على الأقل إلى حد ما إعادة تحديد المشكلة لمصلحة زيادة التسامح المتبادل داخل دولة متنوعة. لقد ولدت ثورة روسيا عام 1917 وما تلاها من انتصار شيوعي مقاربة أخرى لمشكلة التسامح العرقي، وكانت الوحيدة من بين الإمبراطوريات الثلاث الكبرى متعددة الجنسيات في القرن التاسع عشر التي نجحت في تجنب الانهيار التام للأراضي. بالنسبة إلى النظام الجديد، وفر الولاء للشيوعية والالتزام بالتغيير الاجتماعي والثقافي الهائل الهدف الجديد، وتم التخلي عن القومية من حيث المبدأ. أعلن الشيوعيون بسرعة كبيرة تحرر اليهود، وهي خطوة كبيرة بعيداً عن السياسة السابقة. في الواقع فإن كبار المسؤولين الحكوميين اعترفوا آنذاك باليهود والجورجيين (بمن في ذلك

الديكتاتور الأعظم جوزيف ستالين Joseph Stalin) وغيرهم، مستفيدين من التسامح للتجنيد بشكل أكثر وضوحاً وفقاً للمواهب. تم إنشاء مجموعة من «الجمهوريات الاشتراكية» المنفصلة للاعتراف بالتنوع الإقليمي ـ كما هي الحال مع جورجيا أو أوكرانيا أو المناطق الإسلامية ـ مع الاتحاد الجديد للجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية) الذي يوفر وحدة شاملة. في الواقع ظلت الهيمنة الروسية العرقية كبيرة، وقيدت سيطرة الحزب الشيوعي بشدة أي استقلال حقيقي لمختلف الجمهوريات. برزت النتوءات من توتر الأقلية القديم كذلك. في حين أن معاداة السامية تعرضت لهجوم صريح، إلا أن النظام العصبي كان قلقاً بشكل دوري من التخريب اليهودي، وسجن بعض اليهود بشكل متكرر نتيجة لذلك. شكلت الجماعات العرقية الأخرى تهديداً. وهكذا في عهد ستالين، تم نقل مجموعة كاملة من شعوب التتار (ورثة المغول) قسراً من موطنهم في شبه جزيرة القرم إلى آسيا الوسطى.

مع ذلك، كان صحيحاً أن قضايا التسامح الجماعي في الاتحاد السوفييتي أعيد تحديدها بشكل كبير، وتم الحفاظ على الأراضي متعددة الجنسيات إلى حد كبير. كانت قضايا التسامح المفرطة في الدولة الجديدة مختلفة: فالدولة تتحرك بنشاط ضد أي معارضة سياسية، تدعمها شرطة سرية موجودة في كل مكان؛ سعت لاستبدال الولاءات الدينية خاصة بين الأرثوذكس لتحل محلها المعتقدات والممارسات الشيوعية؛ وقيدت بصرامة الوصول إلى التأثيرات الأجنبية. هنا أسهم التاريخ السوفييتي في فترة كئيبة للتسامح على نطاق عالمي، في العقود التي تلت الحرب العالمية الأولى، حتى عندما تم حل التحدي المحدد، المتمثل في تعايش الأقليات جزئياً.

الخلاصة: التسامح والعولمة الحديثة والانهيار العالمي

في خضم الاضطرابات العديدة، التي شهدها القرن التاسع عشر الطويل، شكلت التنمية والتوسع الجغرافي للمجتمعات الصناعية وتكثيف الروابط العالمية أكثر التجديدات بعداً في المدى. وتخدم هذه الفترة في الواقع كمرحلة أولى في العولمة الحديثة، محركة الاتصالات والعمليات التي لا تزال تحدث تأثيرها.

هذا يعني، بدوره، أن هذه العقود تشكل أرضاً أولية لاختبار تفاعلات العولمة مع التسامح، متجاوزة بكثير أنواع الاتصالات التي ظهرت سابقاً، وأن بعض المجتمعات، التي كانت حريصة على الحفاظ على هويتها المنفصلة، كانت تأمل في تجنب ذلك في السابق. لم تقتصر العولمة على مجموعة واسعة من الروابط أكثر من أي وقت مضى، ولكن كان من المستحيل الآن تجنبها بالكامل. هل التسامح مع التنوع والتبادلات الجديدة يواكب التطورات الجديدة؟

الجواب، بشكل واضح، كان مختلطاً، وبطبيعة الحال كان متنوعاً من منطقة إلى أخرى. طورت بعض البلدان نمطاً متسقاً من الاستجابة، إن لم يكن متسامحاً تماماً. إن القادة اليابانيين، الذين أدركوا أن العولمة لا يمكن تجنبها، يخلطون انفتاحاً أكبر على الاتصالات والأفكار الجديدة مع إصرار جامد إلى حد ما على هوية ثقافية منفصلة، مما أدى إلى توسيع نطاق التسامح المحدود لعقود طويلة على حد سواء. وقد أثبتت الولايات المتحدة أنها متسامحة بشكل استثنائي إزاء تيارات جديدة من الهجرة، لكنها علقت بعض القلق والقيود، وحاولت بشكل دوري التراجع تماماً.

كانت العملية برمتها، إضافة إلى أنها معقدة بما فيه الكفاية في

أفضل الظروف، مثقلة بالأعباء الغربية من الهيمنة الإمبريالية والعنصرية المصاحبة لها. بالنسبة إلى العديد من المناطق، كانت العولمة لا تنفصل عن التدخل الغربي والشعور بالازدراء. قد تنتج درجة معينة من التسامح في بعض الأحيان، ولكن فقط بسبب الضغط الغربي، ولكن المقاومة كانت مفهومة، سواء في ذلك الوقت أو عندما تغيرت الظروف في وقت لاحق. علاوة على ذلك، فإن الآثار المترتبة على القومية، والتي توفر أساساً للضغط على التأثيرات العالمية، ولكن أيضاً توليد قضايا جديدة للتنوع الداخلي أيضاً، تضاف إلى هذا الالتباس. كانت ها هنا بعض الأعباء الصعبة بالنسبة إلى المستقبل.

إن المجموعة الجديدة من الأفكار الغربية حول التسامح، المنبثقة من أواخر القرن الثامن عشر على جانبي المحيط الأطلسي، سترتبط في نهاية المطاف بتوترات العولمة كذلك، حتى لو كانت تجربتها الخاصة تقاس بشكل غير كامل، وحتى لو كانت الإمبريالية تتعارض مباشرة مع بعض المعايير المعنية. قد تحاكي المناطق الأخرى الغرب وسط الاتصالات المتبادلة المتنامية، على الأقل إلى حد ما: ومن هنا الاهتمام بالمطالبة بحرية دينية في الدستور الياباني، أو الانحناء لمبادئ التسامح في وثائق الاتحاد السوفييتي. لم تكن الأفكار الجديدة عالمية حتى الآن، حتى في الادعاءات أو التطلعات، لكنها أضافت عنصراً إضافياً إلى هذا المزيج، مما أسهم في تشكيل احتمالات أخرى للمستقبل أيضاً.

في خضم هذا الخليط العالمي المعقد، بتداعياته المتنوعة إلى الأمام، هناك نقطة أخيرة واضحة للغاية: خلال العقود الأولى من القرن العشرين، تراجع التسامح بعدة طرق حاسمة. قللت الحرب العالمية الأولى التسامح بشكل أكثر منهجية مما كان عليه، الحروب السابقة: أدخلت العديد من

الدول، بما في ذلك بريطانيا والولايات المتحدة، مستويات جديدة من الرقابة، واعتقلت العديد من الأشخاص الذين فشلوا أو بدا أنهم فشلوا في دعم المجهود الحربي. خلال العقود التي تلت 1918، تم تطبيق مجموعة متنوعة من التدابير القمعية. لقد عكست الولايات المتحدة قبولها القديم لتيارات الهجرة المتنوعة، مخفضة الأعداد الإجمالية، ومميزة بعض المجموعات القومية/ العرقية. مددت اليابان إصرارها على الولاء النشط للدولة والإمبراطور. زادت الاعتقالات والرقابة في عدد من المستعمرات الغربية، كما في الهند وأفريقيا ضد موجة من الاحتجاجات القومية المتزايدة. من المؤكد أن بعض التكتيكات الجديدة، مثل التظاهرات السلمية التي نظمها غاندي في الهند، كسرت حد القمع الأكثر منهجية، فقد اعتمد غاندي بشكل صحيح على بعض ضبط النفس من القيم الليبرالية البريطانية. لكن الضوابط تشددت مع ذلك إلى جانب بعض الاحتكاكات الجديدة بين المسلمين والهندوس. في تركيا، عكس بناء الدولة الجديدة الانفتاح على العديد من الأفكار الجديدة، ولكن بدا أيضاً أنه يتطلب هجوماً نشطاً على مجموعة من العادات والسلوكيات الأقدم بما في ذلك أنماط الملابس.

مضى تقدم مجموعة شرسة من الأنظمة السياسية الاستبدادية بالتعصب إلى مستويات جديدة. أعلن الاتحاد السوفييتي الجديد حرية المعتقد في دستوره، لكن الحزب الشيوعي بدعم من الشرطة السياسية قمع المعارضة السياسية، وهاجم الدين بنشاط؛ كانت الاتصالات مع الدول الأخرى محدودة للغاية. إن الفاشية في إيطاليا، رغم أنها أقل التزاماً بالضوابط الدينية، تحركت بقوة ضد حرية المعتقد والتعبير، كما هاجمت أنماط الحياة المتمردة.

من الواضح أن مجموعة من الظروف الخاصة ـ حرب عالمية مروعة، والكارثة الاقتصادية للكساد ـ إلى جانب التعصب السابق الذي نشأ مع بعض أشكال القومية والإمبريالية، طغت بوحشية على الاتجاهات الإيجابية للتسامح، التي اكتسبت أرضية قبل القرن العشرين. تم الكشف بوضوح عن حدود مرونة القرن التاسع عشر، حيث تورطت الأقليات وأساليب الحياة، إلى جانب مستوى جديد من الهجوم على حرية الدين والمعتقد. لم يتم التراجع عن التسامح تماماً. ما زالت المبادئ الأساسية مكرسة في بعض الدساتير، وكما رأينا، كان القوميون في أماكن مثل الهند يتقدمون بمطالباتهم الليبرالية الواسعة. ولكن الأمر سيقتضي كارثة بحد ذاتها ـ حرباً عالمية أخرى ـ للمساعدة في وضع الأساس لطفرة تسامح أكثر إيجابية، وإن كانت معقدة في العقود التي تلت عام 1945.

قراءة إضافية

عن التسامح الإمبراطوري: إيمي تشوا Amy Chua، يوم الإمبراطورية: كيف ترتفع القوى العظمى إلى الهيمنة العالمية ـ ولماذا تقع؟ (نيويورك، نيويورك: دوبليداي، 2007).

عن القومية والعنصرية: روبرت ف. بيرنز Robert F. Byrnes، معاداة السامية في فرنسا الحديثة (نيو برونزويك، نيو جيرسي: مطبعة جامعة روتجرز، 1950)؛ ديفيد زدينيك David Zdenek، الواقعية والتسامح والليبرالية في صحوة التشيك الوطنية: ميراث الإصلاح البوهيمي (بالتيمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 2010)؛ بنديكت أندرسون Benedict Anderson، المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل وانتشار القومية (نيويورك، نيويورك: فيرسون، 2006)؛ جورج فريدركسون George M. Fredrickson، العنصرية: تاريخ موجز (برنستون، ن ج: طبعة جامعة برنستون، 2002) جورج فريدريكسون George M. Fredrickson، الخيال المقارن: حول تاريخ العنصرية والقومية والحركات الاجتماعية (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1997)؛ أندرياس ويمر Andreas Wimmer، الاستبعاد القومي والصراع العرقي: ظلال الحداثة (نيويورك، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج).

عن الشرق الأوسط وروسيا: يوجين م. فيشر Eugene M. Fisher وم. شريف بسيوني Cherif Bassiouni، عاصفة على العالم العربي: شعب في ثورة (شيكاغو، إلينوي: فوليت، 1972)؛ غوخان سيتينسايا Gokhan Cetinsaya، «الخليفة والمجاهدون: السياسة العثمانية تجاه المجتمع الشيعي في العراق في أواخر القرن التاسع عشر»، دراسات الشرق الأوسط 41 (4) (2005): 574-561؛ كاجري إيرهان Cagri Erhan «الموقف الرسمي العثماني تجاه المبشرين الأمريكيين»، وقائع المؤتمر حول «علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط: لقاءات ثقافية»، نيو هافن، ط م، جامعة ييل، ديسمبر 2000؛ برنارد لويس Bernard Lewis، ظهور تركيا الحديثة (نيويورك، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2001)؛ روبرت ب. جيراسي Robert P. Geraci ومايكل خوداركوفسكي Michael Khodarkovsky، الدين والإمبراطورية: الإرساليات والتحويل والتسامح في روسيا القيصرية (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2001).

عن الثقافات الفيكتورية والجنس: روب غراهام Robb Graham، الغرباء: العشق المثلي في القرن التاسع عشر (نيويورك: و.و. نورتون، 2004)؛ سومانتا بانيرجي Sumanta Banerjee، «شبح الفاحش: تغيير مفهوم» الفحش «في الثقافة البنغالية في القرن التاسع عشر»، الأسبوع الاقتصادي والسياسي 22 (29) (1987): 1197 - 1206؛ مارجوري هاينز Marjorie Heins، ليس أمام الأطفال: «الحشمة»، الرقابة وبراءة الشباب (نيويورك، نيويورك: هيل ووانغ، 2001)؛ بيتر ن. ستيرنز Peter N. Stearns، النشاط الجنسي في تاريخ العالم، الطبعة الثانية. (نيويورك، نيويورك: روتليدج، 2017)؛ ستيفن ستاركر Steven Starker، التأثيرات الشريرة: الحروب الصليبية ضد وسائل الإعلام (نيو برونزويك، نيوجيرسي: معاملات النشر، 1989).

عن الاحتمال: لين هنت Lynn Hunt، اختراع حقوق الإنسان: تاريخ (نيويورك، نيويورك: WW نورتون، 2008)؛ بيتر ن. ستيرنز Peter N. Stearns، حقوق الإنسان في تاريخ العالم (نيويورك، نيويورك: روتليدج، 2012)؛ ستيفن بينكر Steven Pinker، الملائكة الأفضل لطبيعتنا: لماذا العنف (نيويورك، نيويورك: فايكنغ، 2011)؛ منيرة شراد Mounira Charrad، الدول وحقوق المرأة: صناعة تونس والجزائر والمغرب ما بعد الكولونيالية (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2001).

6

التسامح في التاريخ العالمي المعاصر.. ورقة توازن جديدة

شهدت العقود منذ عام 1945 مرحلة جديدة مهمة في تاريخ التسامح من عدة جوانب. ظهرت العديد من الاختلافات الواضحة مقارنة بأنماط القرن التاسع عشر الطويل. ومما يبعث على الإحباط أن التطورات لا تزال لا تشير إلى اتجاه واحد: كانت هناك بعض المكاسب الكبيرة للتسامح، ولكن أيضاً بعض التراجعات الواضحة والعديد من المشكلات الجديدة. لكن هذا النوع من التعقيد ينبغي توقعه على الأرجح؛ لقد رأينا أنه يمثل معظم الفترات الرئيسة في التاريخ العالمي حيث يتعلق الأمر بالتسامح.

بعد فترة وجيزة من إعداد الساحة للفترة الحديثة، سيركز هذا الفصل أولاً على الطرق المختلفة التي توسع بها التسامح بعد عام 1945، من الأفكار الجديدة إلى نطاق أوسع من القابلية للتطبيق إلى التحولات الإقليمية الهامة. ننتقل بعد ذلك إلى المؤهلات العديدة لهذا النمط التدريجي: رد الفعل العكسي الناتج عن المكاسب، والقضايا الجديدة التي تزيد من تعقيد التسامح، ومجموعة متنوعة من التباينات الإقليمية. تكتمل الصورة في الفصل التالي عند إضافة الدلائل إلى العولمة إلى جانب بعض النكسات الأخيرة المثيرة للقلق.

الإطار العام

في خضم الأحداث البارزة التي حدثت خلال الأعوام السبعين الماضية، أعادت ثلاثة تحولات كبيرة تشكيل التسامح، حيث عملت مجتمعة.

أولاً: إن أهوال عقود ما بين الحربين العالميتين، وهزيمة العديد من الأنظمة غير المتسامحة بشكل خاص في الحرب العالمية الثانية أرست الأساس لعدد من الابتكارات المتعمدة. إن تشكيل الأمم المتحدة واتفاق عالمي واسع النطاق (وإن لم يكن عالمياً) بشأن حقوق الإنسان ـ من خلال الميثاق العالمي لعام 1948 ـ يشيران إلى نية صريحة لتحديد جوانب التسامح بشكل أكثر تحديداً وبدقة. ظهرت مؤسسات جديدة، حكومية وخاصة، للمساعدة في مراقبة الالتزام بالتسامح والإبلاغ عن النكسات. المنظمات الرئيسة، مثل الكنيسة الكاثوليكية، تعيد التفكير بوضوح في موقفها، وعلى الرغم من عدم ظهورها كأبطال متساهلين في التسامح، فقد قبلت مقدمات، مثل حرية ممارسة الشعائر الدينية. العديد من الدول الحديثة التي كانت تتمتع بالتسامح المؤهل، وليس فقط في العقود المضطربة بين الحربين العالميتين، أعيد النظر فيها الآن أيضاً، كما في حالة اليابان. لقد عملت دول كثيرة في الغرب تدريجياً على جعل نهجها الخاص للتسامح أكثر اتساقاً، واحتضان أنماط الحياة ومجموعات الأقليات وكذلك المعتقدات. فكرة إعادة التفكير في الماضي، أو على الأقل في الماضي القريب، من أجل دفع التسامح بشكل كامل ومتسق شكلت عنصراً رئيساً للتغيير. ظهرت بعض النتائج، كما في معايير حقوق الإنسان ـ بسرعة إلى حد ما؛ طالب آخرون بحمل أطول ـ كما هي الحال مع الالتزام الكامل بحقوق الأقليات في الغرب.

ثانياً: تراجعت الإمبريالية، مرة أخرى بشكل جوهري على أساس

عالمي، ومع هذا تراجعت أيضاً الأشكال الأكثر قسوة والأكثر ظهوراً للعنصرية. كانت حركة إنهاء الاستعمار أحد التغييرات الأساسية في التاريخ العالمي المعاصر. بدأت في وقت مبكر مع استقلال الدول الآسيوية الرئيسة مثل الفلبين والهند/ باكستان في 1947-1946. معظم دول الشرق الأوسط تخلصت رسمياً من السيطرة الأوروبية في السنوات نفسها. امتدت الحركة إلى أفريقيا ابتداءً من عام 1957 مع إقامة دولة غانا الواقعة غرب أفريقيا. استمرت العملية وسط صراع كبير في فيتنام في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وفي دول جنوب أفريقيا التي كانت تحتوي أقليات مهمة من البيض. أشار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في منتصف التسعينات من القرن العشرين في نواح كثيرة إلى المرحلة الأخيرة من هذا التطور الطويل.

إن إنهاء الاستعمار يبسط إطار التسامح بعدة طرق، وغالباً ما تضاعف إعادة النظر في التعصب الذي يتبناه العالم. على الأقل رسمياً، فقدت الأنظمة الغربية قدرتها على استبعاد المواطنين المحليين من المشاركة في القيادة، أو مباشرة لتنظيم أنماط الحياة الإقليمية على الرغم من بقاء بعض التدخل. لقد اعتمد الكثير بالطبع على مناهج التسامح في الأنظمة الجديدة، وهنا كان تنوع كبير. إن إنهاء الاستعمار يمكن أن يطلق العنان لجهود جديدة من جانب الجماعات العرقية أو الدينية المتنافسة للفوز بالسيطرة، تصعيد التعصب بدلاً من الحد منه. سيؤدي ذلك إلى بذل جهود تعويضية للحد من الانفتاح على الأفكار والمعايير الغربية. لكن العديد من الأنظمة الجديدة، المستوحاة من قادة بارزين، مثل غاندي، أو في جنوب أفريقيا، نيلسون مانديلا، غامرت برؤية أكثر سخاء من البداية، مما أسهم بشكل أكبر في توسيع نطاق التسامح.

وثالثاً: تم استئناف العولمة، حيث وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من الشدة. السنوات التي تلت 1945 أنهت التراجع عن العولمة الذي كان قد ميَّز بوضوح ثلاثينيات القرن العشرين. عززت السياسات الجديدة عن عمد مستويات أعلى من التجارة العالمية والتفاعل الاقتصادي. استمرت التقنيات في تقليل فصل مناطق العالم الرئيسة: أحدثت الطائرات النفاثة ثورة في الفرص المتاحة لحركة الأشخاص والبضائع؛ الابتكارات مثل روابط الأقمار الصناعية للهواتف والتلفزيون، ثم ظهور الإنترنت نحو عام 1990، سارعت في الاتصالات العالمية. عبرت وعززت هجرة أكثر اتساعاً وجلب الناس إلى الغرب، وأيضاً إلى أماكن أخرى مثل دول الخليج العربي من مجموعة متنوعة لا مثيل لها من المصادر، من مستويات جديدة من الاتصال العالمي. سنستكشف آثار العولمة في التسامح بشكل أكثر تحديداً في الفصل التالي، ولكن الاتجاه يشكل جزءاً من الإطار المعاصر الأساسي أيضاً.

أضافت الجهود المبذولة لإصلاح التعصب الماضي، ولا سيما في العقود التي تلت الحرب مباشرة، ولكن تمتد إلى مزيد من الابتكارات في السنوات الأخيرة وإنهاء الاستعمار وآثاره المتنوعة وتعقيدات العولمة إطاراً جديداً إلى حد كبير، حيث تم تخفيض أو إزالة العديد من الحواجز السابقة التي تحول دون التسامح، ولكن ظهرت أيضاً عدة هجمات جديدة.

كل هذا، أخيراً، تم تشكيله من خلال استمراريات مهمة من الماضي. إن سرعة التغيير والدراما في التاريخ المعاصر تحجب أحياناً الموروثات السابقة، ولكن يجب أيضاً أن تؤخذ في الحسبان، لا سيما حول ظاهرة متعددة الأوجه وغنية بالتاريخ، كالتسامح والتعصب. استمرت التوترات

حول الأديان التبشيرية وادعاءات الحقيقة الخاصة بها، حتى لو تم تعديلها جزئياً في حالات مثل الكاثوليكية. لا يزال التعصب الديني يزداد، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمعتقدات وأساليب الحياة. استمرت مشكلات الأقليات ـ التي اشتهرت في العديد من الأماكن خلال القرن التاسع عشر الطويل ـ في التلاشي بطرق عديدة. وهذه الأمور تعرض للخطر الشديد ليس التسامح فقط، بل الاستقرار الأساسي في العديد من الدول الجديدة، التي ظهرت مع إنهاء الاستعمار. رافقت التحديات الجديدة أنماط الهجرة المتغيرة. في حين تضاءلت القومية المتعصبة في بعض الحالات ـ على سبيل المثال، في اليابان وألمانيا بعد هزيمتهما في الحرب ـ كانت حية في حالات أخرى؛ كما تم توسيع القدرة التنظيمية للدولة الحديثة، مما أثار تساؤلات جديدة حول كيف يمكن أن يكون التسامح محدوداً في مصلحة الصالح العام. أخيراً، كانت التقاليد الإقليمية ـ التسويات السابقة مع التسامح ـ لا تزال مرئية، حتى في خضم الابتكارات. وبالتالي اعتنقت اليابان حقاً التزاماً أكمل بالتسامح من ذي قبل، لكنها استمرت في مقاومة الهجرة الجوهرية، غير راغبة في جوهرها، في اختبار هويتها الثقافية ضد هذا التحدي الإضافي. لقد حافظت الولايات المتحدة، التي قامت بمراجعة مبدئية للنُهج السابقة للأقليات وأنماط الحياة، على بقايا قوية من الأحكام المسبقة وأيضاً رغبة متكررة، حتى وسط الحرية الدينية، في تنظيم السلوك الأخلاقي. لا يمكن تجاهل الماضي كلياً، ومن شأن الاستمرارات أن تسهم في تعقيد أنماط التسامح في الفترة المعاصرة.

كسب أرضية جديدة

هناك بعض المخاطرة في التركيز أولاً على التوسع في التسامح، فمن الواضح أن هذا أبعد ما يكون عن السمة الوحيدة للقصة المعاصرة. ومع

ذلك فمن الصحيح والمهم الإشارة إلى عدة مؤشرات على المدى والتأثير الجديدين، بناءً على السوابق السابقة، بما في ذلك بالطبع الأفكار الرسمية حول التحمل ولكن تجاوزها. وبينما، كما حدث في القرن التاسع عشر الطويل، خلقت المكاسب أيضاً مشكلات جديدة وتراجعاً جديداً، فقد تصبح هذه التعقيدات بحد ذاتها أقل حدة، لا سيما لأن التسامح مع أنماط الحياة ومجموعات الأقليات في العديد من المجتمعات بدأ في اللحاق بالركب مع التسامح في المناطق الأكثر تقليدية. استكشاف هذه النقاط، يمكننا من أن ننتقل بعد ذلك إلى التيارات المضادة والتحديات الواضحة.

الأفكار والسياسات

سعت النظرية السياسية والفلسفية نفسها، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى استكشاف أبعاد جديدة. وكان التغيير الرئيس هو التمديد الواضح للمناقشات النظرية للتسامح بما يتجاوز التركيز السابق على التنوع الديني وحده. هناك أنواع أخرى من الاختلافات الاجتماعية تتطلب الآن الاهتمام أيضاً، وسعى عدد من الفلاسفة الأكثر طموحاً لتوسيع النهج الليبرالي السابق المستمد من مفكرين مثل لوك وحتى جون ستيوارت ميل لاستيعاب الاحتياجات الجديدة. أشار بعضهم إلى أن تراجع الدين نفسه في بعض المناطق، مثل أوروبا الغربية، قلل من أهمية هذا المكون الليبرالي الكلاسيكي، ولكن العوامل الجديدة الأكثر شيوعاً، مثل التغيرات في الهجرة والعولمة، جعلت تعريفات التسامح السابقة تبدو غير كافية، «التحمل الضعيف» كان مصطلحاً مطبقاً على بعض الصيغ السابقة. وهكذا على الرغم من إصرار جون رولز John Rawls على أهمية المبادئ السياسية المشتركة في المجتمع العالمي، جادل الآن بأن الأفكار الأخلاقية الشاملة لم تعد ضرورية، إنكار واضح إلى حد ما للنهج

الفيكتوري، الذي حاول الجمع بين فرض الأخلاق والتسامح تجاه أنواع أخرى من المعتقدات. ومع ذلك سعى منظرون آخرون إلى تجاوز هذا الأمر، لا سيما مهاجمة رولز لمواصلة التأكيد على الحقوق الفردية بدلاً من الاهتمام بالتسامح بين المجموعات باعتباره ضرورة مماثلة. رأى جوزيف راز Joseph Raz التسامح كعنصر واحد فقط في نمط أوسع من التعددية الأخلاقية والهويات الثقافية المتنوعة. يجب أن يتجاوز احترام التنوع مجرد القبول بوجودها. زعمت باربرا هيرمان Barbara Herman أن المشاركة النشطة مع مختلف الجماعات والأفراد تتطلب حواراً وتفاعلاً حقيقيين، وليس مجرد نهج «عش ودع غيرك يعيش».

تركزت هذه المناقشات على التقاليد الفلسفية الغربية، لكن الجهود المتكافئة لتوسيع نطاق التسامح انبثقت من مراكز أخرى كذلك. في اليابان، على سبيل المثال، جادل المنظرون مثل دايساكو إيكيدا Daisaku Ikeda، الذين يعملون انطلاقاً من قاعدة في التقاليد البوذية، لمركزية التعريف الواسع للتسامح في الجهود الأكبر نحو السلام والتفاهم الدولي الأكبر. تواصل إيكيدا وزملاؤه بشكل صريح مع نظرائهم، الذين يعملون من تقاليد دينية وفلسفية أخرى مع الهدف نفسه في الاعتبار. وكان الدافع إلى توسيع التعريفات والروابط بمعنى آخر له جاذبية واسعة.

تم تطبيق قوة جديدة أيضاً على مجال حقوق الإنسان، الأمر الذي عكس بشكل مباشر الرغبة في تأسيس بداية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، ومعالجة أنواع التطرف التي قللت من التسامح بشكل مؤلم خلال عقود ما بين الحربين. اعتمد تشكيل الأمم المتحدة بشكل صريح على حماية حقوق الإنسان و«الحريات الأساسية» دون النظر إلى «الفروق فيما يتعلق بالعرق أو الجنس أو اللغة أو الدين». الإصدار اللاحق (1948) للإعلان

العالمي، الذي جاء معتمداً على العمل من العلماء والمدافعين عن العديد من مناطق العالم والعديد من التقاليد الدينية المختلفة، ضغط القضية بشكل إضافي. واستشهد بالتحديد بـ «الأعمال الوحشية التي هزت ضمير البشرية» نتيجة لتجاهل الحقوق الموروثة. واستمر الإعلان في التأكيد على مركزية التسامح الكامل للأديان والمعتقدات المتنوعة وللحرية الكاملة في التعبير عنها بالتأكيد، امتنعت عدة دول عن الموافقة على الإعلان، الدول الشيوعية قلقة من التدخل في سيطرة الدولة والحزب، وأيضاً من التركيز على الحقوق الفردية على القضايا الاجتماعية؛ وكان لدى العديد من الدول الإسلامية ترددات خاصة بها. لكن الإعلان كان له تأثير واسع، خاصة في السنوات التي كان فيها عدد متزايد من المناطق يتخلص من الضوابط الاستعمارية، ويؤسس دولاً مستقلة؛ تم دمج لغة الحقوق بشكل روتيني في العديد من الدساتير الجديدة.

علاوة على ذلك، أثبت الإعلان أنه مجرد خطوة أولى. خلال العقود اللاحقة أنشأت الأمم المتحدة عدداً من المجموعات المصممة للاطلاع على تنفيذ جدول أعمال الحقوق والإبلاغ عن الانتهاكات. أطلقت مجموعة من الدول الأوروبية في عام 1950 اتفاقية جديدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. بعد ذلك بوقت قصير، ظهرت آلية أخرى لتعزيز الوعي: سلسلة من المنظمات غير الربحية عازمة على الإبلاغ عن انتهاكات الحقوق ومحاولة تجنيد الرأي العام والدعم السياسي الصريح لحماية الأفراد والجماعات المهددة بالتعصب النشط. في عام 1961، تشكلت منظمة العفو الدولية لحماية أي شخص معرض لخطر «السجن أو التعذيب أو الإعدام بسبب أن آراءه أو دينه غير مقبولين لدى حكومته». كان التركيز في البداية فردياً تقليدياً، لكن مع مرور الوقت ستتفرع منظمة

العفو الدولية للعمل نحو ضمانات ليس ضد إساءة استخدام الحكومة فقط، ولكن أيضاً لأعمال التعصب من جانب مجموعات أخرى. جندت المنظمة أعضاء وحشدت اهتماماً حرفياً في جميع أنحاء العالم، في محاولتها لتعبئة الرأي العام دعماً للتسامح فيما يتعلق بخلفيات إقليمية محددة؛ امتدت فكرة «التضامن الدولي» في هذه الحالة إلى أبعد من نوع التفكير الذي كان سائداً قبل عام 1945. وفي النهاية ستنضم جهود العفو إلى وكالات خاصة إضافية، مثل منظمة حقوق الإنسان.

هذه التطورات المهمة لم تضمن، بالطبع، تأثيراً فعالاً. قد توقع بعض الدول وثيقة دولية متوهجة وتتجاهلها في الممارسة العملية. وتعكس الحاجة إلى المنظمات غير الربحية المدى الذي لا يزال فيه التسامح يتعرض لسوء المعاملة على نحو فعال من قبل مجموعة متنوعة من الأنظمة السياسية والمؤسسات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

جغرافيا جديدة

في الوقت نفسه، لم تكن الإعلانات ومنظمات الرقابة الجديدة هي الابتكارات الوحيدة. توسعت أيضاً جغرافيا التسامح بعدة طرق قابلة للقياس. تم الكشف عن العديد من الأنظمة الاستبدادية بسبب خسائرها في الحرب العالمية الثانية؛ التزم بقوة عدد من الدول الجديدة، المحررة من الإمبريالية، بالتسامح؛ وأثرت تغيرات كبيرة في الكاثوليكية على عدد من مناطق العالم.

من الواضح أن الهزيمة في الحرب والاحتلال اللاحق، من جانب واحدة أو أكثر من القوى المنتصرة، قد عكس اتجاه التعصب المتزايد الوحشي، الذي كان يؤثر في السابق في اليابان وألمانيا. وقد أقامت

ألمانيا الغربية (وفي وقت لاحق الدولة الموحدة بأكملها بعد انهيار الشيوعية) ديمقراطية ليبرالية، مع حماية متأنية للحقوق الفردية. لقد أثار ماضي ألمانيا بعض القضايا المثيرة للاهتمام: على سبيل المثال، تم حظر النازية كحركة سياسية، مع إعادة نشر المواد النازية المحظورة لفترة طويلة. التسامح هنا قد يحتاج إلى دعم القيود على بقايا الماضي المتعصب. ستواجه ألمانيا، كما سنرى، قضايا تسامح جديدة، لأنها قبلت تيارات غير مسبوقة من المهاجرين. ولكن لم يكن هناك شك في تحول أساسي ودائم إلى صندوق مشترك للتسامح.

شكلت اليابان قضية مثيرة للاهتمام. دستور اليابان لعام 1947، الذي شكله جزئياً الإشراف الأمريكي خلال فترة ما بعد الحرب، كرس الحرية الدينية بوضوح، وأزال رعاية الدولة من أي دين. وقد انعكست الجهود السابقة لدعم الشنتوية والحد من تحمل مناهج أخرى. والنتيجة بطريقة أو بأخرى تمديد التسامح أكثر. استفاد تنوع من المجموعات الدينية، بما في ذلك عدة فروع للبوذية، من الفرص الجديدة لتوسيع نطاق وصولها، وفي العديد من الحالات ابتكاراً يتجاوز المذهب السائد. في الوقت نفسه أصبحت أغلبية اليابانيين أكثر علمانية، من خلال بعض التدابير، لتصبح بذلك واحدة من أقل الدول اتساماً بالطابع الديني في العالم. وهكذا أظهر استطلاع للرأي في أواخر القرن العشرين أن 80 ٪ منهم يدركون اهتماماً ضئيلاً أو معدوماً بأهداف أو معتقدات دينية. وحتى الآن واصل معظم اليابانيين المشاركة في بعض احتفالات الشنتوية والبوذية، عادةً في بعض المجموعات. ادعى أكثر من النصف، على الرغم من العلمانية، في وقت واحد بالتماشي مع كل من هذه الديانات القديمة. وهكذا استندت اليابان إلى مواطن المرونة السابقة ـ على سبيل المثال، في عناصر من التقاليد

البوذية ـ إضافة إلى الحماية الدستورية الجديدة، في إطارعملية تكوين هوية إقليمية مميزة ضمن إطار دولي مشترك من التسامح. ومن المؤكد أن الأمة ظلت مترددة بشأن قبول هجرة كبيرة، وعدد قليل من مجموعات الأقليات لا تزال تواجه عقبات، لكن التجديدات كانت معتبرة.

تضمنت إضافة مهمة إلى صفوف المتحملين بشكل معقول نوعاً آخر من المؤسسات: الكنيسة الكاثوليكية. لقد رأينا أن الكاثوليكية عصية على التغيير أينما زعمت ولاء الأغلبية خلال القرن التاسع عشر الطويل. هذا الأمر تغير بشكل كبير الآن، جزئياً بسبب الاشمئزاز من تجربة أوروبا بين الحربين، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن بعض التضامن مع الأديان الأخرى بدا ضرورياً لمواجهة تهديدات أكبر مثل الشيوعية. منذ ستينيات القرن العشرين فصاعداً، بدأ زعماء الكنيسة ـ دون التخلي عن التزامهم بحقيقة واحدة ـ في التقليل من شأن هجماتهم على الديانات الأخرى، وعلى المبدأ السياسي للحرية الدينية. وشملت الجهود المحددة التواصل التعاوني الجديد لقادة الكنائس الأرثوذكسية الشرقية، حيث قد توفر القضية المشتركة الحماية ضد هجمات الدول العلمانية. عكست الحوارات الجديدة مع البروتستانت واليهود والمسلمين الاهتمام بتعزيز التعاون الذي قد يعزز السلام، ويعكس أيضاً القيم الاجتماعية المشتركة. بدأ قادة الكنيسة في مخاطبة ليس المؤمنين الكاثوليك فقط، ولكن أيضاً البشرية ككل، الأمر الذي يعكس على حد تعبير أحد البابوات، «التكيف المناسب مع انضباط الكنيسة لاحتياجات وظروف عصرنا».

ظهرت هذه الخطوة الكبيرة كجزء من مجلس الفاتيكان الثاني، الذي يهدف إلى تحديث الممارسة الكاثوليكية في كثير من النواحي. أطلق المجلس نقاشاً قوياً بين المحافظين الذين منحوا بأنفسهم شرعية التسامح

الديني، لكنهم قلقون بشأن أي اقتراح بالنسبية ـ التي قد تستدعي التحقيق في مزاعم الحقيقة الكاثوليكية ـ ونهج أكثر ليبرالية يدعمه، على سبيل المثال، كبار مسؤولي الكنيسة من الولايات المتحدة. امتد النقاش المرير على مدى عدة سنوات، ولكن في النهاية، وفي عام 1965، صدر مرسوم بابوي جديد. أعلن المنشور، الذي يحمل عنوان «حول كرامة الإنسان»، حقاً أساسياً في الحرية الدينية، كجزء من الجودة الأساسية لكل إنسان: يجب أن يكون الجميع قادرين على البحث عن الحقيقة دون إكراه، رغم أن الناس «ملزمون أخلاقياً» بقبول حقيقة الكنيسة بمجرد الاعتراف بها. يجب ألا يكون هناك إكراه، ويجب على الدولة حماية حقوق جميع المواطنين ومساواتهم، بغض النظر عن الإيمان. لم يكن من المفترض أن يتناقض أي من هذا مع الاعتراف بوجود دين حقيقي واحد، ولكن هذا كان الآن مصدر قلق روحي، وليس سياسياً. كان هنا التعديل الرئيس الذي سمح للكنيسة بالاستمرار في رفض النسبية أو الحقائق المتعددة من حيث المبدأ، مع التخلي عن أي ادعاءات بالقمع.

استمرت التوترات. يمكن أن يتعارض احتضان البشرية مع هدف مختلف قليلاً، وهو تعزيز مستويات جديدة من الوحدة المسيحية تحت التوجيه الكاثوليكي. استمرت الكنيسة أيضاً في النضال مع قضايا التسامح الأخرى، مثل الأنشطة الجنسية خارج إطار الزواج وتحديد النسل المصطنع. غالباً ما تجاوزت مجرد ذكر وجهات نظر ومحاولة الحفاظ على أمناء المؤمنين، على أمل الحصول على دعم حكومي من شأنه أن يجعل الممارسات المعارضة غير قانونية. ومع ذلك لم تحكم الكنيسة قبضة منهجية ضد التسامح بشكل عام، ويمكن أن تتحول إلى مؤيد نشط. وعندما، في عام 2016، قام بابا ليبرالي استثِنائي، هو البابا

فرانسيس بغسل أقدام اللاجئين المسلمين، في مصلحة الفوز بتسامح أوسع لهذه المجموعة المحاصرة، كان يعبر عن نطاق من التعاطف المتسامح الذي يعكس مدى تحرك الكنيسة.

علاوة على ذلك، تم تضخيم التغييرات التي حدثت في المواقف الكنسية في بعض المناطق من خلال التسامح الأكبر بين الكاثوليك الممارسين. في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال (وكذلك في معظم أوروبا الغربية)، قد لا تزال الكنيسة تسعى لحظر النسل المصطنع، ولكن في الواقع لم يقبل معظم الكاثوليك الآن هذه الممارسة من جانب الديانات الأخرى، ولكن استخدموها في حياتهم الخاصة. جاء العديد من الكاثوليك أيضاً إلى التسامح مع القوانين التي تضفي شرعية على بعض الممارسات غير المقبولة، مع الاستمرار في النزاع على أخلاق ممارسيها على انفراد. وظلت التوترات قائمة، لكن التكيفات مع التسامح قد تتجاوز المواقع الرسمية.

كان للتحرير الكاثوليكي، إلى جانب تغييرات أخرى، مثل التحول الشامل للأنظمة السياسية الأكثر ديمقراطية بعد سبعينيات القرن الماضي، تأثير خاص في أمريكا اللاتينية. انضم عدد متزايد من دول أمريكا اللاتينية في الواقع إلى نظرائهم في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في قبول المعتقدات الدينية المتنوعة ومجموعة متنوعة من المواقف بشأن القضايا الأخلاقية مثل تحديد النسل. أظهرت استطلاعات الرأي مستويات من الدعم للتسامح في هذه الفئات التي كانت متوافقة تماماً مع تلك الموجودة في أجزاء أخرى من الغرب. وكانت النتيجة امتداداً جغرافياً مهماً، بما يتجاوز التذبذبات والصراعات في المنطقة خلال القرن التاسع عشر الطويل.

وفي النهاية، احتضن التوسع الجغرافي أيضاً بعض الدول الجديدة التي نشأت من إنهاء الاستعمار، على الأقل بعد التصريحات الورقية في دستور لأغراض العرض العام.

الهند، التي حصلت على الاستقلال مع الانسحاب البريطاني في عام 1947، كان لديها تراث منوّع يمكن أن تستدعيه. كانت الهندوسية متسامحة بشكل مميز، مع وجود استثناءات دورية. كان التعايش بين الهندوس والمسلمين في شبه القارة الهندية في كثير من الأحيان سلساً إلى حد ما، ويتخلله دورياً اندلاع أحداث موجزة وعادة ما تكون محلية، عندما، على سبيل المثال، كانت تعمد مسيرة هندوسية صاخبة للمسير بجوار مسجد خلال صلاة الجمعة. كان الحكم البريطاني، على الرغم من عدم تسامحه بطرق عديدة، قد عرف العديد من الهنود المتعلمين على مبادئ التسامح الغربية. أخيراً في هذا الإطار، حث القائد القومي غاندي، على الرغم من انغماسه في الطقوس والتقاليد الهندوسية، على التسامح عبر الخطوط الدينية والطائفية والجنسانية.

مع كل هذا، ولدت الأمة الجديدة في انفجار غير متوقع من التعصب. عندما أصبحت الخطط البريطانية واضحة، كان هناك عدد من الأقليات الدينية ـ المسلمون ولكن أيضاً جماعات مثل السيخ ـ قلقين من أنهم كانوا على وشك الغرق في ديمقراطية مستقلة، من قبل الأغلبية الهندوسية. لم يثقوا بضمانات التسامح، وكان هناك بالفعل العديد من القادة الهندوس القوميين على استعداد للمطالبة بأولويات جديدة لدينهم في النظام. بدأت أعمال الشغب بين الجماعات الدينية تندلع بالفعل في عام 1946، حيث قتل شخص في كلكتا وحدها. ثم في العام التالي انتهت الحرب الهندوسية الإسلامية الوحشية بمقتل أكثر من 15000

شخص وتقسيم شبه القارة الهندية بين الهند ودولة باكستان ذات الأغلبية المسلمة، وخلق توترات بين الدولتين، حيث لا يوجد قدر من التسامح قد يشفي حتى يومنا هذا.

غير أنه داخل الهند، وبعد حمام الدم غير المتوقع واغتيال غاندي، تم الإعلان بالفعل عن نظام متسامح. أعلن دستور الأمة الجديدة أو المجددة صراحة الحرية الدينية، وهي عبارة مهمة في ضوء المتاعب الأخيرة، وحقيقة أن الخريطة الدينية للهند ظلت معقدة للغاية، بأغلبية هندوسية بنسبة 80 ٪ مع أعداد كبيرة من المسلمين وأعضاء طوائف أخرى. تم تنقيح الدستور في عام 1976 لتوضيح أن الحكومة الهندية كانت علمانية، ولا ترتبط بدين معين، ومتسامحة على نطاق واسع، ليس فقط من المعتقدات المتنوعة، ولكن الممارسات المتنوعة وأشكال اللباس وأشكال التعبير الأخرى، مع أعياد دينية مختلفة ورئيسة يتم الاحتفال بها على المستوى الوطني. بالتأكيد، استمرت التوترات من مختلف الأنواع. وستصيب الدولة الجديدة أعمال شغب مسلمة هندوسية دورية، رغم أنها لم تكن القاعدة؛ والقومية المهيمنة على الهندوس عادت إلى الظهور في بعض المناطق. أصدرت عدة ولايات قوانين ضد التحول، موجهة بشكل خاص ضد المبشرين المسيحيين، على أساس أن التحويلات قد تُفرض، وبالتالي تنتهك الحرية الدينية الحقيقية (وفي الواقع، تسعى للدفاع عن المواقف الدينية الراسخة). ومع ذلك، في الواقع، استمر التنوع الديني الكبير، بل وازدهر، وسر بعض الهنود بشكل معتبر لقوة تسامحهم، إذا ما قورنت بالخطابة المعادية للمسلمين في بعض أجزاء الغرب.

علاوة على ذلك، لم يكن التسامح دينياً فحسب. ألغى الدستور الهندي أيضاً نظام الطوائف، وبهذا أكد من حيث المبدأ أن المجموعات المختلفة

كان عليها أن تجد قدماً أكثر مساواة في تعايشها. بالطبع استمر التحيز الطائفي، على الرغم من أن الحكومة اتخذت تدابير إضافية للمساعدة في تقدم أعضاء الطبقات السفلى التقليدية. ومع ذلك كان الجهد المبذول لإعادة النظر في إرث التعصب الأكثر وضوحاً مثيراً للإعجاب.

ظهر التسامح في دول جديدة أخرى، حتى في مواجهة تراجع أكثر صعوبة عن مواجهة الهند. كانت جنوب أفريقيا حالة أكثر حداثة. كان الاستقلال الأولي للأمة عن بريطانيا مؤهلاً على نطاق واسع من قبل نظام الفصل العنصري، حيث تم قمع الأغلبية السوداء وفصلها عن طريق الأقلية البيضاء. وقد فرض نظام الفصل العنصري أحياء سكنية وفرص عمل وتعليم مستقلة وغير متكافئة في أسوأ تقاليد الإمبريالية. أثار ظلم النظام معارضة داخلية قوية، وحفز الاحتجاج الدولي باسم حقوق الإنسان. محاطة بهذا النوع من الرفض، رجوعها للوطن بسبب المقاطعات الاقتصادية، استسلمت القيادة البيضاء أخيراً في منتصف التسعينيات، وفككت النظام، وأطلقت سراح السجناء السياسيين بمن فيهم المتحدث القومي البارز نيلسون مانديلا، وتم إنشاء نظام ديمقراطي حقيقي، نقل بسرعة قيادة الحكومة إلى مانديلا وزملائه.

وهذا بالطبع، ربما كان إشارة إلى التعصب الانتقامي الذي يحل محل قمع الأغلبية بقمع الأقلية. ولكن لم يكن الأمر كذلك، بفضل القيادة الاستثنائية لمانديلا وضبط النفس من زملائه وأتباعه. حتى قبل إطلاق سراحه من السجن لمدة طويلة، كان مانديلا يحث على مبدأ التسامح، واستمرت هذه الأولوية عندما أصبح رئيساً لجنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري. «جزء من بناء دولة جديدة يعني بناء روح التسامح والحب والاحترام بين أهل هذا البلد». أكد دستور الأمة على التسامح وكذلك

المساواة القانونية والسياسية. لكن الخطوة الكبيرة (بناءً على بعض السوابق من أمريكا اللاتينية) تضمنت إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في عام 1995، كجزء من الصفقة مع الأقلية البيضاء، التي سمحت بانتقال سلمي للسلطة. صممت اللجنة لاستكشاف الانتهاكات السابقة، التي ارتكبها المسؤولون البيض وإعادة بناء كرامة الضحايا، ولكن في سياق من المغفرة والرغبة في المضي قدماً لإنشاء «دولة قوس قزح» جديدة تعيش فيها جميع المجموعات في جو من الاحترام المتبادل. يجب أن تنحى العقوبة والانتقام جانباً لهذه الأهداف الأوسع. بقيت العديد من التوترات والتحديات في جنوب أفريقيا الديمقراطية، لكن جو السياسة الرسمية استمر بقوة، وأصبح جزءاً من هوية وطنية جديدة. علاوة على ذلك، فإنه تم تطبيق نموذج من لجنة الحقيقة والمصالحة على حالات النزاع الأخرى، وخاصة في أفريقيا، في السنوات اللاحقة.

لم تكن الجغرافيا الموسعة للتسامح عالمية، وسنتحول إلى قيود ونزاعات مهمة في موضع لاحق من هذا الفصل. ومع ذلك حدثت تغييرات مثيرة للإعجاب، بدءاً بالتزام أوضح بالمبادئ ذات الصلة من جانب المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة. كانت التأثيرات من الغرب، كما كانت الحال في اليابان بعد الحرب، كبيرة، ولكن كانت كذلك جهود بعض أكثر الزعماء نفوذاً وتأثيراً في تلك الفترة، مثل غاندي ومانديلا.

أنماط الحياة

مع ذلك، لم تكن الأنماط الإقليمية الجديدة هي المؤشر الوحيد للتسامح الموسع. بدأ التسامح الاجتماعي، في كثير من النواحي الرئيسة، في اللحاق بالتسامح السياسي. يجب أيضاً استكشاف سبيلين رئيسين في

الغرب (بما في ذلك أمريكا اللاتينية) ولكن أيضاً في اليابان والعديد من المناطق الأخرى. توسع تسامح أساليب الحياة المتنوعة، على الرغم من آلام ونقاش كبير؛ اتخاذ تدابير جديدة لحماية حقوق الأقليات. ازداد الزخم هنا بمرور الوقت بدايةً من الخمسينيات فصاعداً. وكانت النتيجة، وسط الخلاف المستمر، اتساق أكبر في مناهج التسامح أكثر مما حدث خلال القرن التاسع عشر الطويل.

كان الاسترخاء في الآراء الجنسية مكوناً رئيساً، مرة أخرى في عدد من البلدان. كما تم اتخاذ تدابير حكومية، إضافة إلى إرادة متنامية لتجاوز المخاوف من المؤسسات الدينية مثل الكنيسة الكاثوليكية. لكن المواقف العامة الجديدة كانت حاسمة. المزيد والمزيد من الناس إما أرادوا حرية أكبر من القيود الأخلاقية القديمة، أو أدركوا أنه ليس لديهم أي أساس لفرض أذواقهم على الآخرين.

وكانت النتيجة مجموعة متزايدة من حريات الاختيار. تغيرت الأزياء، حيث اكتسب الناس حرية أكبر في الملابس التي يرتدونها، لا سيما في ملابس أوقات الفراغ. استمرت الخلافات حول الملاءمة، لكنها تراجعت عن المحظورات الرسمية.

أسهمت التغييرات القانونية في الأنماط الجديدة، بينما تعكس أيضاً التغييرات في النغمة. صارعت المحكمة العليا في الولايات المتحدة منذ الخمسينيات فصاعداً بتعريفات أكثر دقة لحرية التعبير، خاصةً في القضايا المتعلقة بالاعتداء الجنسي. على سبيل المثال، أعلن قرار صدر عام 1966 أنه لا يمكن تنظيم المواد أو معاقبتها إلا عندما تكون «مسيئة بشكل بليغ» و«تماماً دون استرداد القيمة الاجتماعية». بقيت مناطق رمادية: ظل عدد من السلطات المحلية في الولايات المتحدة يتخذ تدابير ضد دور السينما

الخاصة بالكبار وأماكن أخرى. وبالتأكيد استمر النقاش العام، حيث أعرب العديد من المحافظين عن أسفهم لانحطاط المعايير الأخلاقية والقلق بشأن تأثير ذلك في الشخصية الوطنية.

ولكن كان هناك تساؤل محدود حول النتائج، وخاصة عندما تم دمج المناخ القانوني العام الجديد مع التقنيات الجديدة. أصبحت المواد الإباحية متاحة بشكل أكثر انفتاحاً وعلى نطاق واسع. وقد أدى إنشاء مجلة «بلاي بوي» في عام 1953، وسلسلة كاملة من الأعمال والمنشورات ذات الصلة إلى توفير مواد جنسية صريحة إلى مستويات جديدة. فرصة أكبر لتطوير ونشر مواد تعرض مجموعة متنوعة من الأعمال الجنسية. كان الاتجاه واضحاً، سواء أكان مرغوباً أم لا: سواء في أماكن الترفيه أو في الحياة الحقيقية، فقد تم التراجع التدريجي عن القيود السابقة على تعبيرات نمط الحياة.

كان الاتجاه واضحاً فيما هو أبعد من الولايات المتحدة. في الواقع، احتفظ الأمريكيون، وهم أكثر تديناً بشكل عام من معظم الناس في المجتمعات الصناعية، بترددات أخلاقية أكثر من أبناء عمومتهم الأوروبيين. صورت العديد من الدول الأوروبية العري الفاضح في الصحف الجماهيرية وإعلانات اللوحات. أصبحت الشواطئ التي لا تحتوي على ملابس فوقية ظاهرة روتينية. كان توافر أجهزة تحديد النسل أكثر انفتاحاً، خاصة بالنسبة إلى المراهقين، أكثر من المحيط الأطلسي.

أظهرت اليابان اتجاهات مماثلة، على الرغم من عدم وجود زيادة كبيرة في المواليد غير الشرعيين، هناك تمييز مهم عن الأنماط التي تكتسب أرضية في الولايات المتحدة. طورت اليابان في وقت سابق تكلفا كبيراً في فن التصوير الإباحي، وكانت لها تقاليد أخرى ذات صلة

بالسلوكيات الجنسية. لكن المزاج العام الذي تطور، مرة أخرى تدريجياً منذ الخمسينيات فصاعداً، كان جديداً. تسببت القبلة الأولى التي ظهرت في فيلم ياباني في إحساس وطني في عام 1946. وأدت الأفلام الأجنبية بشكل متزايد إلى جلب مشاهد جنسية أكثر وضوحاً للجمهور الياباني. ولكن حتى الستينيات من القرن الماضي ظل النشاط الجنسي الصوري في الأفلام غير قانوني، وكان محصوراً بمنتجي المواد الإباحية. بعد ذلك، اكتسب ما أطلق عليه اليابانيون «الأفلام الوردية» أرضية، حيث وفر في البداية موضوعات أكثر إيحاء.

كانت روسيا والصين دولتين أخريين طورتا مرونة أكبر فيما يتعلق بالسلوك الجنسي، على الأقل بحلول نهاية القرن العشرين. ارتفع استخدام المواد الإباحية في الصين. تشير استطلاعات الرأي إلى أن أغلبية الروس جاؤوا لقبول السلوكيات الجنسية التي لم تكن مقبولة في السابق.

بالطبع، لم تكن العادات الجديدة إلزامية، رغم أنها أثارت اهتماماً متزايداً. كان للأفراد والجماعات الدينية الحرية في الإصرار على المزيد من السلوكيات التقليدية. في الواقع بحلول عام 2016، كانت أقلية متنامية من الشباب، في كل من اليابان والغرب، تقلل من أنشطتها الجنسية، وتختار عدداً أقل من الشركاء، وتنغمس في مناسبات أقل تواتراً. وكان كل ذلك متوافقاً تماماً مع التسامح الجديد، الذي كان ببساطة قد خفض عدد الحالات التي يمكن أن تنظمها الدولة أو غيرها من الوكالات نيابة عن أي مجموعة معينة من المعايير الاخلاقية. استمرت المناقشات، وكما سنرى ظهور عدد من المشكلات الجديدة، ولكن لم يكن هناك ما يدل على أن الاتجاهات سوف تنعكس.

وأخيراً، كان هناك عنصر عالمي في الاتجاهات نفسها. قلة القمع في

منطقة واحدة أدت إلى المنتجات الثقافية وحتى القيم الشخصية التي يمكن نشرها على نطاق أوسع، لا سيما مع تسريع التقنيات للاتصال عبر الخطوط الإقليمية. حدثت التغييرات الأكثر شمولاً في الجهود المبذولة لتطبيق المعايير الأخلاقية في المجتمعات الصناعية المتقدمة، حيث تطورت النزعة الاستهلاكية بشكل أكبر؛ لكنها لم تقتصرعلى هذه المناطق. لم يكن أسلوب الحياة عالمياً بالكامل؛ في الواقع، أصبحت هذه واحدة من نقاط الاتصال في النقاش الدولي حول التسامح في أوائل القرن الحادي والعشرين. لكن وجدت بعض الصلات بظاهرة العولمة الأوسع.

حقوق المجموعة

شكلت الجهود المبذولة لتوسيع نطاق التسامح إلى العلاقات بين المجموعات مجالاً أخيراً، حيث حدث تغيير كبير، على الأقل في عدد من المناطق، بما في ذلك بالطبع جنوب أفريقيا، حيث انهار الفصل العنصري في النهاية. تنص جميع الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على تطبيقها على الجميع، بغض النظر عن العرق أو الدين.

كانت البيئة العالمية للتسامح بين المجموعات معقدة بالتأكيد، وسنعود إلى بعض التحديات الجديدة الحيوية في قسم لاحق. ومع ذلك، لا شك في أن البيانات الشاملة حول حقوق الأفراد وحقوق الأقليات يمكن أن يكون لها تأثير واسع. علاوة على ذلك، فإن المجموعات التي تضغط من أجل مزيد من التسامح في منطقة واحدة غالباً ما تُكمل بنشاط وفعالية الجهود المحلية في أماكن أخرى، كما هي الحال في المشاركة النشطة لنشطاء ومنظمات الحقوق المدنية الأمريكية في الحملة ضد أبارثيد جنوب أفريقيا.

تبلورت مجموعة متنوعة من إعادة النظر في العقود التي تلت عام 1945. لقد أعيد النظر الآن في مجتمعات المستوطنين التي كانت قد شددت ذات يوم على التلاعب بالشعوب الأصلية، بما في ذلك رعاية الأطفال لمصلحة «الحضارة»، وقد أعيد النظر فيها. كان ذلك مهماً بشكل خاص في أستراليا وكندا، حيث تعاضد الاعتذار عن العلاج الماضي جنباً إلى جنب مع الجهود للتعبير عن التسامح والاحترام الجديد. من عام 1972 فصاعداً، عملت أستراليا جاهدة لتوليد حقوق جديدة للأراضي وللشعوب الأصلية، إلى جانب التخلي عن الجهود المبذولة للاستيعاب القسري. وكان الهدف الجديد هو الاعتراف بـ«الحق الأساسي للسكان الأصليين في الاحتفاظ بهويتهم العرقية وأنماط حياتهم التقليدية، أو تبني عند الرغبة أسلوب حياة أوروبي كلياً أو جزئياً». على الأقل رسمياً، كان على ممثلي الشعوب الأصلية الآن التشاور على نطاق واسع في التدابير التي قد تؤثر في شعوبهم. تم تغيير المناهج الدراسية على حد سواء للاعتراف بالتعصب الماضي، ولحث الاحترام الحقيقي للتقاليد والإنجازات المحلية.

اكتسب التسامح الجماعي، أو التحركات القوية على الأقل في هذا الاتجاه، زخماً هائلاً من حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، خلال الخمسينيات والستينيات. لقد أثار التحريض من الأمريكيين من أصل أفريقي ومؤيديهم بعضاً من أكثر التعبيرات الصارخة عن التعصب العنصري، بما في ذلك التسهيلات المنفصلة أو الاستبعادات حتى من العديد من المنظمات الخاصة. في القانون، إن لم يكن دائماً في الواقع، أصبح التمييز في التعليم محظوراً الآن، إضافة إلى تدابير تسعى إلى فرض قيود خاصة على حقوق التصويت. تم إلغاء الحظر المفروض على الزواج بين الأعراق أو إلغاؤه من قبل المحاكم. في حين ظلت مجموعة

من المشكلات في العلاقات العرقية الأمريكية، كان هناك القليل من الشك في أن التعصب القانوني قد انخفض بشكل كبير.

تم تطبيق مبادئ وحجج الحقوق المدنية أيضاً على مجالات أخرى في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى، مما قلل من بعض العوائق التي تم فرضها على النساء، بل وشجع أيضاً على اتباع نُهج جديدة وأكثر تسامحاً تجاه المعوقين.

كانت إحدى النتائج المهمة لإعادة النظر في التسامح بين المجموعات فتح مراكز قيادية كبيرة، وإن كانت لا تزال غير كافية، لعدد أكبر من الناس من أصول متنوعة. وقد كان هذا بمثابة اختبار تقليدي للتسامح في المجتمعات المتنوعة، وقد تم تطبيقه بوضوح في الفترة المعاصرة. حصلت المزيد من النساء على مناصب في الحكومة والأعمال. في أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، كان 38 ٪ من جميع المسؤولين المنتخبين من النساء بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين. كما تقدمت الأقليات الصريحة. حصل الأمريكيون الأفارقة على مناصب كحكام وأعضاء في مجلس الشيوخ ـ على عكس استبعادهم الكامل تقريباً بعد فترة إعادة الإعمار في القرن التاسع عشر، وفي إحدى الحالات المهمة فاز أمريكي من أصل أفريقي بالرئاسة أيضاً. فاز المسلمون بمناصب جديدة في أوروبا، بما في ذلك في عام 2016، انتخاب رئيس بلدية لندن.

التيارات المضادة.. رد الفعل والتعقيدات الجديدة والتقسيم الإقليمي

تقدم التسامح بعد عام 1945 كان حقيقياً في الجغرافيا، وفي توسيع نطاق ما وراء الانشغال بحريات الدين والتعبير. لكن من الواضح تماماً أن تلك لم تكن القصة كاملة.

ثلاثة تيارات مضادة، التي غالباً ما تكون ذات صلة، تتطلب الاهتمام. أولاً، من الواضح أنها الجغرافيا مرة أخرى. لقد توسع التسامح إقليمياً، لكن ليس بشكل موحد. إن توسعه قد يثير مقاومة إقليمية جديدة، حيث ترى بعض المناطق التسامح كسلعة غربية يجب مقاومتها باسم الهويات التقليدية. ودفعت عوامل عديدة، تراكمت في العقود التي تلت عام 1945، ردود أفعال إقليمية مميزة، غالباً ما أدت ليس فقط لمقاومة المثال الأجنبي، ولكن إلى انعكاس تقاليد التسامح السابقة داخل المنطقة نفسها. ظهرت خريطة جديدة ومعقدة للتسامح العالمي.

إلى جانب ذلك، أنتجت مكاسب التسامح رد فعل عنيف حتى في الغرب، مما أدى إلى عدد من المناقشات المريرة، ولكن المثيرة للاهتمام، التي تتردد حتى يومنا هذا. التسامح الجديد لمجموعة واحدة قد يجعل الآخرين يشعرون بالضعف. الجهود الرامية إلى تعزيز احترام الجميع قد تجعل بعضهم يشعر بالاضطهاد حديثاً. على وجه العموم، لم يكن رد الفعل ضد تقدم التسامح واضحاً كما كانت الحال خلال القرن التاسع عشر الطويل ـ لم يكن هناك ما يعادل التعويذات الفيكتورية الجديدة، على سبيل المثال ـ ولكنه كان كبيراً وقد يكسب قوة في المستقبل.

أخيراً وبشكل حتمي، قد تولد مشكلات جديدة توترات ومناقشات جديدة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بادعاءات الدولة الحديثة. حتى بالنسبة إلى بعض التقدميين الذين يصفون أنفسهم بأنفسهم في مناطق مختلفة، قد يبدو أن بعض الصالح الاجتماعي الأكبر يتطلب تطبيقاً جديداً من التعصب. كما هي الحال دائماً، كان من الصعب تحديد الحدود.

يستكشف القسم التالي رد الفعل العنيف والتوترات الجديدة، خاصة ولكن ليس على وجه الحصر في المجتمعات الغربية، مما يترك المشكلة الأكثر أهمية والأكثر تعقيداً، ألا وهي الخلاف الإقليمي للعلاج فوراً.

رد فعل عنيف ومناقشة جديدة: هل يتم التسامح مع بعض المجموعات أكثر من غيرها؟

بينما تشكل مكاسب التسامح القصة الرئيسة في العديد من المجتمعات، منذ الحرب العالمية الثانية، فإن العديد من الضغوطات والتيارات المضادة تستدعي الاهتمام أيضاً، حتى قبل العقد الأخير الذي شهد المزيد من الهجمات. تشمل التحديات الجديدة، ولكن أيضاً آثارت مستويات جديدة من التسامح عدداً من القضايا.

من السياسة إلى الصحة.. حجج لتقييد التسامح

بشكل متكرر، بدا أن الأهداف الجديدة أو المتجددة تبرر الحد من التسامح. بدأت الحرب الباردة، التي بدأت تتشكل في أواخر الأربعينيات، في حفز الجهود للحد من نطاق المعتقدات السياسية المقبولة. في الولايات المتحدة بشكل خاص، التي أخذت زمام المبادرة في المنافسة مع الاتحاد السوفييتي، أعاد الصراع إحياء المخاوف السابقة بشأن الشيوعية وإمكانية انتشارها الدولي. اتخذت معظم الديمقراطيات الأخرى المشاركة في الحرب الباردة موقفاً أكثر استرخاء إلى حد ما، على سبيل المثال، اليابان، التي حظرت الشيوعية في عشرينيات القرن العشرين، سمحت الآن لحزب شيوعي حصل على موقف أقلية واضح في الطيف السياسي. لكن المخاوف الأمريكية ارتفعت. تحت قيادة عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ويسكونسن، جوزيف مكارثي، وصلت الجهود المبذولة لتمييز الأفكار المخالفة كشيوعية، ومعاقبتها وفقاً لذلك، إلى نقطة عالية خلال الخمسينيات. حولت لجنة الأنشطة المعادية لأمريكا التي تم إنشاؤها في البداية في عام 1938، انتباهها إلى ما يسمى بالخطر الشيوعي. تم إجبار

العديد من المسؤولين الحكوميين والأكاديميين وشخصيات هوليوود على الإدلاء بشهاداتهم، وتعرضوا غالباً للعقوبات لعضوية الحزب الشيوعي السابقة (عندما كانت قانونية تماماً) أو لرفضهم الكشف عن أسماء الآخرين. كثيراً ما نتجت عن ذلك عقوبة السجن والاحتقار العلني وفقدان الوظيفة. أدى التعصب السياسي إلى إيجاد مجموعة من التوترات، حتى خارج الشيوعية في حد ذاتها: تم وصف الأنشطة الأخرى، في مجال الصحة العقلية العامة، بأنها تهديدات تخريبية من قبل العديد من المحافظين، وبالتالي تم تقييدها. لقد تلاشى المزاج المكارثي، هاجمه قادة أكثر مسؤولية، وخفّف كذلك من خلال الحد من الأعمال العدائية في الحرب الباردة؛ تم إلغاء لجنة النشاط المعادي لأمريكا عام 1975، لكن هذا الحدث الممتد كان بمثابة تذكير بالعلاقة الصعبة بين التسامح والخوف.

أوجدت المخاوف الصحية بعض ساحات القتال الأخرى في عدد من البلدان. حشدت التقارير في الخمسينيات والستينيات في بريطانيا والولايات المتحدة وأماكن أخرى الرأي العام تدريجياً فيما يتعلق بمخاطر السرطان الناجمة عن التدخين وتعاطي التبغ. تم اتباع التشريعات وخاصةً في الولايات المتحدة، التي تحظر التدخين في سلسلة واسعة من الأماكن العامة. تراجع التدخين، ووجد أولئك الذين استمروا في التدخين فرصهم مقيدة بشكل ثابت، ليس فقط في الأماكن العامة، ولكن حتى في الهواء الطلق بالقرب من مداخل المباني أو حتى في بعض الحدائق العامة. قدمت المخاوف بشأن الآثار الصحية للتدخين «السلبي» دوافع واضحة لهذه الحملة المتسعة، ولكن يمكن القول إن موجة معاصرة من الرفض الأخلاقي للمدخنين الدائمين ـ من التعصب، بكلمة واحدة ـ كانت معنية أيضاً بشكل مثير للجدل. لم يكن من السهل تحديد الخط الفاصل بين التقييد الضروري والتنظيم.

المخاوف المتزايدة بشأن السمنة ـ وحقيقة زيادة متوسط الوزن، في نهاية المطاف على المستوى العالمي ـ أثارت نقاشاً آخر أكثر صعوبة حول مدى التسامح. في العديد من البلدان دفعت معايير الجمال المتزايدة المطلقة إلى فصل بعض العمال ذوي الوزن الزائد، على سبيل المثال، في صناعة الطيران. على نطاق أوسع، أدى عدم رضا الأشخاص الذين يعانون من زيادة الوزن إلى إيجاد مستوى من التعصب الاجتماعي الذي وجده الكثيرون قمعياً. كانت هناك تقارير متكررة عن التمييز ضد الأشخاص الذين يعانون من زيادة الوزن، حتى في طلبات الالتحاق بالمدارس. نتج عن ذلك تعقيدان. أولاً، في عدد من البلدان احتشدت بعض الجماعات ضد هذا الشكل الجديد من التعصب. فقد أقام العمال الأمريكيون دعوى ناجحة لمنع الطرد على أساس الوزن، بحجة أن هذا ينتهك حقوقهم المدنية. تضمنت الحملات الأكبر لمكافحة التمييز حملات «الكبرياء» التي تهدف إلى الاعتراض على معايير الجمال السائدة ـ خاصة عند تطبيقها على النساء، والتي يُنظر إليها على أنها المجموعة الأكثر عرضة للمطالب غير العادلة. ثانياً، ركزت مناقشة مكثفة على ما إذا كان التعصب في الواقع يؤدي إلى نتائج عكسية.جادل الكثير من الناس أن تطبيق معايير الجمال الصارمة (قد يجادل بعضهم، وهذا غير واقعي تماماً) دفع بعض الناس إلى تناول المزيد من الطعام للتعويض عن تدني احترامهم لذاتهم. ما هو التوازن الصحيح بين السمنة المستهدفة كاهتمام صحي كبير ـ معترف بها على هذا النحو من قبل منظمة الصحة العالمية ـ وتعزيز مجموعة عادلة وبناءة من التسامح؟ هنا يستمر النقاش حتى أكثر منه في حالة التدخين.

مناقشة حدود جديدة

ظهر مجال صعب آخر حول التعديلات على التوسع في التسامح نفسه. تسببت القواعد الأكثر استرخاء فيما يتعلق بالسلوك الجنسي - وهو اتجاه واضح، على عكس بقايا الفيكتوريين - بشكل شبه مؤكد في خلق شكوك جديدة، لا سيما عندما تقترن بالتفاعلات المتزايدة بين الرجال والنساء في المدارس وأماكن العمل. ما هو الفرق بين نهج «كل شيء مسموح به» والحماية المناسبة للكرامة والأمن الشخصيين - نشأت مناقشات قوية حول الحاجة إلى الحد من التسامح مع الرخصة الجنسية من أجل حماية حقوق الآخرين وكرامتهم.

كان أحد الردود هو تشديد القواعد المتعلقة بسوء السلوك الجنسي الواضح كما في الاعتداءات والاغتصاب. سعت حملات كبيرة، تسارعت في القرن الحادي والعشرين، إلى حشد ردود الفعل على الانتهاكات من هذا النوع، مهاجمة التهاون المبكر خاصة فيما يتعلق بسلوك الرجال. إلى جانب هذه الجهود، ولكن في جهد أكثر غرابة، العديد من المؤمنين بالمساواة بين الجنسين وحلفائهم سعى لتحديد نوع آخر من المشكلة، التي أصبحت معروفة في السبعينيات من القرن الماضي باسم التحرش الجنسي. غطت هذه الفئة المصنفة حديثاً التطورات الجنسية غير المرغوب فيها أو طلبات الحصول على خدمات جنسية أو حتى الملاحظات أو النكات التي أوجدت جواً غير مريح، خاصة في المدارس أو أماكن العمل. من الواضح أن المشكلة لم تكن جديدة: فالناس في مواقع السلطة - أرباب العمل والمدرسين والمدربين - كثيراً ما كانوا يسيئون استخدام سلطتهم في السابق. ولكن في جو من الحرية الجنسية بشكل عام، مع وجود قواعد أكثر من أعراف اللبس، ومع تقدم المرأة في المزيد من مجالات

العمل والتعليم، زاد التحدي بالتأكيد. سعى الرد إلى الجمع بين القوانين المتعلقة بتنظيم السلوك وأعراف السلوك غير الرسمية، التي من شأنها أن تساعد في معالجة هذه القضية: يجب أن يكون التسامح مع بعض أنواع الكلام والعمل مقصوراً على حماية حقوق الآخرين. لم يفقد عدد قليل من الأشخاص وظائفهم لأنهم فشلوا في الالتزام بالقوانين الجديدة. في حين كانت الجهود المبذولة لتقييد التحرش الجنسي واسعة النطاق بشكل خاص في الغرب ـ بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ـ فقد اكتسبت أيضاً اهتماماً في روسيا والهند وأماكن أخرى.

مقاومة الابتكار

ظهرت ساحات قتال جديدة أيضاً حول فئات أخرى من السيادة المعاصرة. ظهر توتران عامان. أولاً، ما زال الكثير من الناس في الغرب وفي أماكن أخرى يعتقدون بعمق كبير في كثير من الأحيان أن السلوكيات التي يتم قبولها الآن كانت مجرد خطأ. لم يظنوا أنه ينبغي التسامح مع الإجهاض أو التدابير المصطنعة لتحديد النسل. لقد عارضوا بشدة الشذوذ الجنسي. وجدوا صعوبة في قبول مستويات جديدة من التسامح لمختلف مجموعات الأقليات والتشبث ببقايا العنصرية السابقة. لم يكن معارضو التسامح المعاصر متحدين في جميع القضايا ـ فقد دعم بعضهم، على سبيل المثال، قدراً أكبر من المساواة العرقية، بينما كانوا يسعون لاستعادة المعايير الجنسية القديمة. لكن عدد الأشخاص الذين شعروا بالتهديد من خلال فترات التسامح المعاصرة الكبرى كان كبيراً، حتى في الأماكن التي واصل فيها التسامح عموماً كسبه. كانت النزاعات أكثر حدة في بعض البلدان من غيرها. كانت الاختلافات في مستويات المعتقد الديني إحدى نقاط التميز، حيث تفصل الولايات المتحدة، على سبيل المثال، عن أوروبا الغربية أو

اليابان، حيث تأسست العلمانية على نطاق أوسع. هاجمت الحركات المهمة في البرازيل، التي تجمع بين عدد متزايد من البروتستانت الإنجيليين وأقلية من الكاثوليك التقليديين، ما اعتبره مؤيدوهم رخصة جنسية خطيرة؛ كانت الجهود المبذولة لجعل البرازيل «معقلاً» للقيود المحافظة القمعية قوية بشكل خاص خلال سنوات الديكتاتورية العسكرية، من منتصف عام 1960 إلى منتصف الثمانينيات، لكن العاطفة استمرت حتى اليوم، حول المنظمات القوية، مثل «التقليد والعائلة والعقار»، المكرسة لتفسير صارم للمسيحية.

الخلاف الصريح حول أنماط السلوك الجديدة الذي اندرج في المشكلة الثانية: تسامح شخص ما قد يبدو لشخص آخر بسهولة كشكل جديد من أشكال التعصب. كثير من الناس البيض، على سبيل المثال، قيل لهم إن بعض مواقفهم السابقة حول العرق أصبحت الآن خارج الحدود. تم حث الرجال على كبح بعض الآراء المعتادة حول النساء، ليس فقط في مجال النشاط الجنسي، ولكن أيضاً في افتراضات أوسع تتعلق بتفوق الذكور. كانت المعتقدات السابقة الشديدة حول المثلية الجنسية الآن - في نظر دعاة حقوق المثليين وأنصارهم - لا تطاق حرفياً. نتجت مجموعة من الصراعات، ليس فقط لأن بعض التقليديين اعترضوا على ما اعتبروه قيوداً غير عادلة، ولكن أيضاً لأن دعاة التسامح أنفسهم حاولوا توسيع نطاق ما اعتبروه في أذهانهم تعصباً مشروعاً للتعصب. كان الكثيرون، على الأقل ضمنياً، يتفاعلون أيضاً مع ما بدا أنه مجموعة مذهلة من الموضوعات التي تم حثهم عليها لتغيير القوالب: حول الجنس والعرق والنشاط الجنسي.

ظهرت العديد من ساحات المعارك ذات الصلة نتيجة لذلك، بشكل أكبر في الولايات المتحدة، ولكن مع تداعيات في المجتمعات الأخرى،

حيث اتسع التسامح بشكل عام. كانت مجموعة جديدة من النزاعات الثقافية أحد المظاهر، حيث كان كل جانب عازماً على قمع الآخر. كان النقاش المثير حول «الصواب السياسي» ساحة ثانية، وهو متعلق بالحروب الثقافية، ولكنه يعبر عن مجموعة معينة من الشكوك حول نوع اللغة التي أصبحت مناسبة الآن في مجتمع متسامح.

بعد احتجاجات الطلاب في الستينيات من القرن الماضي، ومزيد من تحرير المجتمع الأمريكي في مجالات مثل الحياة الجنسية، تطورت ردة فعل محافظة، والتي أدت في النهاية إلى ما أصبح يعرف باسم «الحروب الثقافية». حددت قضايا محددة الاختلافات بين المعسكرين التقدمي والمحافظ: حقوق السلاح وتعاطي المخدرات الترفيهي والرقابة وفصل الكنيسة عن الدولة، بما في ذلك صلوات المدارس أو العروض العامة الأخرى للرموز الدينية. غالباً ما دخلت النزاعات حول المساواة بين الجنسين ومناصرة البيئة أيضاً. وكما قال بات بوكانان، وهو مرشح جمهوري رئاسي (غير ناجح) في عام 1992، «هناك حرب دينية جارية في بلدنا من أجل روح أمريكا. إنها حرب ثقافية لا تقل أهمية عن نوع الأمة التي سنكون ذات يوم مثلما كانت الحرب الباردة نفسها»، مضيفاً إن التغييرات التي سعى إليها التقدميون «لم تكن من نوع التغييرات التي تحتاجها أمريكا. وهي ليست من نوع التغييرات التي يمكننا تحملها في الأمة التي لا نزال ندعوها ببلاد الرب».

حتماً، امتدت حروب الثقافة إلى عدد من مجالات التسامح المحددة. أثر ذلك في المعايير المقبولة للكتب المدرسية، وخاصة في تخصصات مثل التاريخ. وعمل المحافظون في ولايات مثل تكساس، حيث كانت قرارات الكتب المدرسية مركزية وذات تأثير كبير على مستوى البلاد

بسبب حجم السوق الإقليمية، بجد للحد من الخلافات حول عظمة الماضي القومي أو نقاط القوة الخاصة في المسيحية من الوصول إلى طلاب المدارس. لم تكن المناهج المعارضة موضع ترحيب، حتى عندما كانت تعكس أحكام أغلبية العلماء المعنيين. في وقت من الأوقات، في عام 1994، تم رفض التوصيات المهنية لتعليم تاريخ العالم من قبل الأغلبية العظمى من مجلس الشيوخ الأمريكي، لأنها لم تقدم التركيز المناسب على الفضائل الخاصة للتقليد الغربي.

تجاوز التعصب المتبادل في الحروب الثقافية إلى حد بعيد صراعات المناهج الدراسية. منذ الثمانينيات من القرن الماضي فصاعداً أصبحت السياسة الأمريكية مستقطبة بشكل متزايد، حيث أصبح المحافظون والليبراليون على حد سواء غير مستعدين بشكل متزايد للاستماع إلى حجج الطرف الآخر، وعازمين على تلقي الأخبار والبيانات من وسائل الإعلام المتشابهة في التفكير. زاد التعصب الحزبي بشكل ملموس مع وجود آثار منهكة في مجال السياسة. حتى إن بعض العلماء أشاروا إلى وجود اتجاه متنامٍ للوزراء والليبراليين لاختيار أحيائهم السكنية على أساس التعصب إزاء الجانب الآخر، والسعي للعيش فقط بين أقرانهم.

ساعد إطار الحروب الثقافية في إثارة نزاعات حول ما أصبح يسمى بالصحة السياسية. ولكن هذه الساحة، الناتجة عن الجهود المبذولة للتكيف مع مستويات جديدة من التسامح بين المجموعات أو ما كان يسمى أحياناً التعددية الثقافية، كانت لها بعض المظاهر الأوسع، وظهرت في عدد من المجتمعات إلى جانب الولايات المتحدة. كانت القضية بسيطة بالنسبة إلى الإعلان وصعبة الحل: أدت الالتزامات المتزايدة بالتنوع الاجتماعي إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى تصحيح التمييز

السابق في اللغة والرمزية، الأمر الذي أدى بدوره ببعض الناس، سواء أكانوا مشككين في قضايا التسامح الأكبر أم لا، ليشعروا بأنهم تعرضوا للتطرف. ارتفعت الآمال وما زالت مع المعتقدات العميقة حول المطالبات المشروعة بالتسامح من كلا الجانبين.

كما اكتسبت النساء أو الأمريكيون من أصل أفريقي صوتاً جديداً وحقوقاً أكبر وأصر العديد من قادتهم على أن أشكال التحامل الأقدم والأكثر حكمة يجب أن تتعرض للهجوم. يجب حظر كلمة «زنجي» الشهيرة، في الإشارات إلى أشخاص من أصل أفريقي. تعرضت شروط رفض أقدم للنساء للهجوم بالمثل. وقد تمتد الحركة أيضاً إلى أشكال أخرى من الرمزية، كما في الحملات الأخيرة في الولايات المتحدة لإعادة تسمية المنشآت التي سميت باسم مالكي العبيد الجنوبيين في القرن التاسع عشر وتفكيك آثار الكونفدرالية الجنوبية، أو هجوم 2015 في جنوب أفريقيا على تمثال بارز لسيسيل رودس، رمز الإمبريالية البريطانية في المنطقة.

بدأت الجهود المعاصرة نحو الصواب السياسي في سبعينيات القرن الماضي في أعقاب حملة الحقوق المدنية. وقد استخدم المصطلح بالفعل من قبل، وقد طبق على الماركسيين العقائديين الذين أصروا على نقاء عقيدتهم بشأن الجهود العملية للإصلاح الجزئي. لكن الآن تحول الإطار إلى بقايا العنصرية والتمييز الجنسي. ظهرت إشارة أولية في مختارات كتبها توني بامبارا Toni Bambara في عام 1970 بعنوان «المرأة السوداء»، حيث تم تقديم الصواب السياسي كترياق مهم للتمييز الجنسي: «لا يمكن أن يكون الرجل صحيحاً سياسياً وشوفينياً ذكراً». بدأت الدعوات للتصحيح السياسي في بريطانيا بحلول عام 1975، وانتشرت على نطاق أوسع بعد ذلك.

لم يكن الجهد مجرّد تجريد. عمل المدافعون على تطهير الكتب المدرسية والمراجع الإعلامية من اللغة الضارة، معتقدين أنها كانت حركات حيوية ضد بقايا التعصب الأقدم وحماية أساسية كذلك لحساسيات أفراد الأقليات الموجودين. في العقود التالية، لم يعان فقط عدد قليل من السياسيين والشخصيات الإعلامية، بل فقدوا وظائفهم لاستخدام اللغة أو التصوير المجازي الذي لم يكن صحيحاً من الناحية السياسية.

سرعان ما ولدت الحركة تدبيراً ثأرياً محافظاً. جادل آلان بلوم Alan Bloom، وهو فيلسوف، في عام 1987 في كتاب يحمل عنوان «إغلاق العقل الأمريكي» بأن الصواب السياسي يخنق الحرية الأكاديمية، مما يجبر الأساتذة على الاستخدام الضيق للغة، ويحث على تجنب بعض الموضوعات المثيرة للجدل تماماً. استخدم جورج بوش الأب، كرئيس، خطاب بدء عام 1991 لإبداء القلق من أن الصواب السياسي كان «يعلن عن موضوعات معينة خارج الحدود»، مما يوجد شيئاً معادلاً لـ«شرطة الفكر». وادعى المحافظون الآخرون أن الصواب السياسي شجع على الشعور المصطنع بالإيذاء بين بعض الجماعات، التي كانت في نظرهم تُعامل بشكل موضوعي جيد إلى حد ما، مهما كانت مظالمهم التاريخية.

استمر النقاش، مع زيادة الاستقطاب من كلا الجانبين. في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، بدأت العديد من المجموعات داخل الحرم الجامعي في التحريض ضد ما اعتبروه «التناقضات الدقيقة»، وهي إشارات قد تؤدي إلى شعور بعدم الأمان من جانب بعض طلاب الأقليات أو المتعاطفين معهم. في أقصى الحدود، تم حث أعضاء هيئة التدريس على تحذير الطلاب إذا كانوا يعينون، على سبيل المثال، رواية من القرن التاسع عشر قد تستخدم كلمات أو تستحضر مشاهد يمكن اعتبارها اليوم

مسيئة وتعطيهم بدائل إذا لم يهتموا بإكمال هذه المهمة المحددة. جادل بعض الطلاب بأنهم يحتاجون إلى «أماكن آمنة»، حيث لن يواجهوا آراء غير مريحة، وتم توجيه عدد من الجهود - في بعض الأحيان بنجاح - إلى منع المتحدثين المدعوين إلى الحرم الجامعي الذين كانت وجهات نظرهم مرفوضة. كانت الحالات الشديدة من هذا النوع من التعصب العكسي غير شائعة، لكن الحساسيات كانت تمتد بوضوح، مما أدى إلى قائمة متزايدة من التحذيرات والمحظورات. أظهر جهد بريطاني دفعة مماثلة، حيث حثت إحدى المجموعات التعليمية على مراجعة قافية الحضانة القديمة «با با با الخراف السود» ليصبح نصها «با با با الخراف الملونة». بالنسبة إلى بعض المراقبين، كان التعصب إزاء الموضوعات القديمة والمراجع ببساطة طفولياً. لكن بالنسبة إلى المدافعين، الذين يدركون بشكل مؤلم استمرار التمييز في الوظائف والسكن ومعدلات السجن، كانت المخاوف مبررة تماماً، وغالباً ما تعبر عن عدم ارتياح شخصي تجاه نسيان الأغلبية البيضاء (أو الذكور أو الجنس الآخر).

المعارضون، سواء كانوا محافظين رسمياً، أو مرتبطين بأنواع أخرى من هويات المجموعات، لم يسخروا من امتدادات الصواب السياسي فحسب، بل اعتقدوا في كثير من الأحيان أن حريتهم في التعبير يتم تقليصها بصورة غير عادلة. بالنسبة إليهم لم يكن الصواب السياسي مزعجاً في حد ذاته فحسب، بل كان أيضاً علامة على أن بعض الفئات كانت تُعامل بعناية أكبر مما كانوا عليه: كان السود يحظون باهتمام أكبر من البيض والنساء أكثر من الرجال. امتدت الحجة إلى حملة الرئاسة الأمريكية لعام 2016، حيث حصل المرشح الجمهوري على دعم واسع ومتحمس في بعض المجموعات الديموغرافية لمزاعمه بأن الصواب السياسي كان يدمر البلاد.

لقد تقدم التسامح بما فيه الكفاية، بحيث أصبحت النزاعات حول حدوده معقدة بشكل متزايد، ويصعب حلها. قد يبدو أن حماية حقوق الأقليات وحساسياتها تتطلب ألا يتم انتقاد الأشخاص الذين أعربوا عن آراء أقدم فحسب، بل يتم معاقبتهم بنشاط في القانون وفي الوظيفة. بشكل حتمي أثار سؤال من كان له الحق في تحديد أولويات التسامح جدلاً مريراً.

البدائل الإقليمية.. حيث تراجع التسامح

لم يكن تقدم التسامح والمجموعة الجديدة من القيود والتعقيدات ظاهرة عالمية بعد عام 1945، بعيداً تماماً عن ردود الفعل السلبية والقضايا الجديدة، التي أدت إلى تعقيد التسامح في العديد من البلدان. في عدد من المناطق كان التسامح محدوداً أو مهاجماً عن عمد، حتى في بعض الحالات التي كانت فيها التقاليد السابقة أكثر اعتدالاً. تم تجاهل البيانات العالمية، في سياق حقوق الإنسان، أو تم تجنبها إلى حد كبير، حيث اكتسبت الأهداف الأخرى أولوية أعلى.

لم تكن جميع الحالات الإقليمية واضحة تماماً، ومن المهم عدم رسم تناقضات غير عادلة أو تبسيطية. قامت بعض الأنظمة بحماية التسامح في بعض النواحي، ببساطة معارضة من احتضان كامل أو بحجة أن التعريف الغربي إلى حد كبير للتسامح، مع التركيز القوي على حماية الفرد، كان بعيد المنال على الأقل بالنسبة إلى بلدهم. لا يزال صحيحاً أن هناك عدة فئات إقليمية منفصلة عن الالتزام بالتسامح مهما كان التعقيد الذي ظهر في أوروبا الغربية واليابان والأمريكتين والهند وأجزاء من أفريقيا.

مشكلات الأمم الجديدة.. التسامح بين المجموعات

تشكل التوترات في العديد من الدول الجديدة، التي نشأت من إنهاء الاستعمار، الفئة البديلة الأكثر وضوحاً والأكثر إيلاماً في الغالب. في العديد من الحالات، وصل التعصب المتبادل بين المجموعات العرقية الرئيسة بشكل متكرر إلى مستويات عنيفة. لم تكن الكثير من المشكلات جديدة تماماً، كما في النزاعات القديمة حول حقوق الأرض أو المياه أو الشك الثقافي المتبادل. لكن المشاجرات القديمة كانت في كثير من الأحيان تشوبها ضراوة جديدة لعدة أسباب. العديد من دول أفريقيا والشرق الأوسط كانت إبداعات أوروبية، مع خطوط حدود مرسومة من دون اعتبار للتماسك العرقي والثقافي الفعلي. أبقت السيطرة الأوروبية على النتائج، على الرغم من محاباة في بعض الأحيان لمجموعات معينة من شأنها أن تزيد الأمور سوءاً فيما بعد؛ ولكن مع الاستقلال أصبحت تحديات العيش جنباً إلى جنب أكثر صعوبة. أضف إلى ذلك أن سلطات دولة أكثر حداثة لإنشاء جيوش أكبر أو أنظمة مدرسية أكثر شمولاً ومعارك للسيطرة السياسية أصبحت أكثر شدة.

يمكن أن تكون كينيا في شرق أفريقيا مثالاً على ذلك. العديد من المجموعات العرقية أو القبلية الرئيسة تنافست من أجل السيطرة. وفي الوقت نفسه، فإن وجود أقليات أصغر قد يؤدي إلى الهجوم، مما يعكس أحياناً الاستياء من نجاح الأعمال. وهكذا كانت أقلية هندية هدفاً للعنف الدوري، ثم طبقت لاحقاً على أقلية صغيرة أخرى من الصومال، حيث اتهم الجنود الكينيون بالمشاركة في أعمال النهب واسعة النطاق. لكن أسوأ المشكلات ظهرت بين المجموعات العرقية الأكبر، خاصة عندما تحولت كينيا إلى انتخابات أكثر ديمقراطية في التسعينيات. كانت المنافسة

على الأصوات في كثير من الأحيان مسابقة لمعرفة المجموعة العرقية التي ستفوز بالسيطرة على الدولة. حصلت فترة عنيفة بشكل خاص في 2007ـ 2008، عندما فاز رئيس منتصر وسط اتهامات قوية بالتلاعب السياسي. كانت مجموعة الرئيس العرقية، كيكويوس، تتعرض بعد ذلك لهجوم عنيف بتشجيع من المعارضة. مات المئات، العديد منهم برصاص الشرطة. إجمالاً، قُتل نحو 1300 شخص، وتشرد ما يصل إلى 600000، ونُهبت ودمرت العديد من الشركات والمنازل. تحقق السلام أخيراً، جزئياً من خلال تدخل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجهود الوسيط الجنوب أفريقي، بناءً على اتفاق لتشكيل حكومة وحدة أكثر تنوعاً عرقياً. لكن بعض العنف المتبقي والكثير من الشكوك المتبادلة استمرا لبعض الوقت.

دول مثل كينيا لم تكن دائماً متشنجة. كانت المشكلة متكررة، وليست ثابتة. تمكنت بعض الدول، غالباً بعد فترة عنيفة، من إيجاد حل وسط عملي، وإن كان متوتراً إلى حد ما. في لبنان، على سبيل المثال، مع وجود أعداد كبيرة من المسيحيين والمسلمين، نص ترتيب قديم العهد على أن الرئيس يجب أن يأتي من إحدى الطوائف، ولكن رئيس الوزراء دائماً من طائفة أخرى. عادة يبقى إجماع هش متماسكاً. في حالات أخرى، أدت كارثة هائلة ـ مثل الإبادة الجماعية للهوتو ـ التوتسي في رواندا في التسعينيات ـ إلى الوساطة وبعض تقليد ترتيبات المصالحة في جنوب أفريقيا، مما أدى إلى تقليل التوترات اللاحقة، وإن لم يكن القضاء عليها. في حالات أخرى، اتبعت الحكومات الاستبدادية السياسة القديمة للتعايش الجماعي، ببساطة تحمل مجموعة متنوعة من الأقليات الدينية والعرقية طالما كانوا موالين للنظام؛ وظلت التوترات الأخرى في طي الكتمان، على الرغم من أنها قد تتسرب إذا تمت الإطاحة بالحكومة، ومن المؤكد أنها جعلت من الصعب التحول نحو نظام أكثر ديمقراطية.

في العديد من المناطق، باختصار، تدهور التسامح بين المجموعات في الظروف الحديثة، على الأقل خلال جزء من السبعين سنة الماضية. قد يحدث تحسن، ولكن الأمر سيستغرق بعض الوقت حتى تلاشى الاستياء القديم وذاكرة الصراع الأحدث إلى تسامح أكثر موثوقية. من المؤكد أن التحدي المتمثل في الحفاظ على المستور يستبق الكثير من الاهتمام للالتزام الأوسع بالتسامح، الذي أخذ يتشكل في أجزاء أخرى من العالم.

الاستبداد

كان استمرار النظم السياسية الاستبدادية حاجزاً ثانياً معاصراً أمام الأنماط الشائعة للتسامح. من المؤكد أن كابوس الأنظمة الفاشية والنازية قد انتهى إلى حد كبير بفضل الهزيمة في الحرب. لكن الأنظمة الاستبدادية الأخرى لم تنج فحسب، بل ازدهرت، ولم يكن التسامح المنهجي أحد أهدافها. ازدهر نوعان رئيسان من الاستبداد بعد عام 1945، على الرغم من التذبذبات الكبيرة. انتشرت الأنظمة الشيوعية من روسيا إلى أجزاء أخرى من شرق ووسط أوروبا حتى 1991–1989. كما تجذرت في الصين وكوبا وفيتنام وكوريا الشمالية. كان الاستبداد الأقل أيديولوجية تحت حكم عسكري أو رجل القوي أو حزب الواحد هو الغالب في العديد من الدول الجديدة، غالباً بعد تجربة قصيرة مع الديمقراطية، وفي أمريكا اللاتينية في عقود ما بعد الحرب مباشرة. ضعفت قبضتهم في القضايا الرئيسة من الثمانينيات وحتى وقت قريب: تحولت أمريكا اللاتينية بشكل موحد تقريباً إلى أنظمة ديمقراطية مع انتخابات حرة معقولة، وكما رأينا اكتسبت أنظمة مماثلة أرضية في أجزاء من أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. حتى مع هذه التطورات، ومع ذلك لا تزال النظم الاستبدادية غير الشيوعية مزدهرة في أجزاء رئيسة من الشرق الأوسط وأفريقيا.

حدت الأنظمة الاستبدادية من التسامح السياسي بحكم تعريفها. فقد سعت بنشاط إلى قمع المعارضة السياسية، واستخدام قوات الشرطة للحد من الجماعات المنشقة، وفي كثير من الأحيان اعتقال أو حصر المثقفين الأفراد المشتبه في انتقادهم للنظام الحالي. تنوعت درجات التعصب: تراجع القمع، على سبيل المثال، في الاتحاد السوفييتي بعد وفاة ستالين؛ وتفاخر بعض الدول الاستبدادية بالدساتير التي أعلنت التزامها بحقوق الإنسان من حيث المبدأ. لكن التسامح السياسي لم يكن هدفاً أبداً، وكان دائماً مقيداً في الواقع. بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، فرضت الأنظمة الاستبدادية الأكثر تطوراً، كما في الصين، قيوداً على الإنترنت لمنع التدفق الحر للمعلومات. في حالات قليلة، أثرت حدود التسامح أيضاً في العلوم: تدخل المؤلفون السوفييت ضد بعض الأساليب في علم النفس، بحجة أنها تتعارض مع النظرية الماركسية، وتمنع أي بحث في مجال علم الوراثة الحيوي. على الرغم من أن معظم العلماء تم تشجيعهم بنشاط ومنحهم مجالاً كبيراً، إلا أن احتمال القمع كان يمثل تهديداً مقلقاً.

ومع ذلك، لم يكن الاستبداد متعارضاً مع التسامح الكبير خارج الساحة السياسية، سواء كان ذلك من حيث المبدأ، أو كتوضيح للمجتمع الدولي، أو كتكتيك حكيم يهدف إلى الحد من الاحتكاك الذي لا داعي له، كما في أسلوب العديد من الأنظمة السابقة. قد تحصل مجموعات الأقليات على حماية نشطة مقابل الولاء للنظام. عملت الصين جاهدة لتقييد الأقليات في المناطق الحدودية الرئيسة، لا سيما التبت والشمال الشرقي، حيث اشتبك الشعب التركي المسلم، المعروف باسم الإيغور، بشكل دوري مع الحكومة. لكن النظام كان فخوراً بتشجيع التعبير الثقافي لعدد من الأقليات العرقية الأخرى، خاصة بعد التحرير الشامل

الذي بدأ تطبيقه في عام 1978. حافظ الاتحاد السوفييتي على نحو مماثل على سياسته الرسمية المتمثلة في احتضان مجموعة متنوعة من الشعوب والثقافات دون تمييز.

قد يكون التسامح الديني الكبير جزءاً من ترتيب استبدادي. عملت الأنظمة الشيوعية على تشجيع العلمنة ورفض الدين رسمياً لمصلحة الولاء للأيديولوجية الثورية. في الواقع يمكن أن تكون العواقب كبيرة. أعلن الدستور الصيني لعام 1978 الحرية الدينية: «لا يجوز لأي هيئة حكومية أو منظمة عامة أو فرد أن يجبر المواطنين على الإيمان بأي دين أو عدم الإيمان به؛ ولا يجوز لهم التمييز ضد المواطنين الذين يؤمنون أو لا يؤمنون بأي دين». ومن المؤكد أن هذا الحكم استمر في تحذيره بأنه «لا يجوز لأحد الاستفادة من الدين للمشاركة في أنشطة تعطل النظام العام... أو تتداخل مع النظام التعليمي للدولة. لا تخضع الهيئات الدينية والشؤون الدينية لأي سيطرة أجنبية».

ما يعنيه هذا في الواقع هو العودة إلى نوع من التسامح المعتدل، الذي ازدهر منذ فترة طويلة في الدولة الصينية. دعمت الحكومة بنشاط مجموعة متنوعة من الأديان التي وافقت عليها، موفرة الأموال للمباني الجديدة والسماح بحرية اختيار معتبرة، على الرغم من إشراف الدولة المطلوب. وشملت القائمة المعتمدة العديد من الطوائف الإسلامية (باستثناء القيود الخطيرة على الإيغور) والبوذيين والطاويين والممارسين الشعبيين ذوي الصلة وبعض الجماعات المسيحية. تم تنظيم صيغة من الكاثوليكية تحت سيطرة الدولة، دون أي اتصال رسمي مع البابوية في روما؛ وفُرضت قيود جدية على النشاط التبشيري الإنجيلي البروتستانتي، وكان معظمه مدعوماً من الولايات المتحدة، خاصةً عندما بدا أن هناك حداثة أو تأثيراً

أجنبياً لا مبرر له. نشأ مصدر قلق كبير مع ظهور حركة جديدة ذات شعبية سريعة، تدعى «فالون غونغ»، والتي نشأت في عام 1992 وتبنت المبادئ البوذية التي تهدف إلى تعزيز التطهير الروحي؛ سرعان ما انقلبت الدولة ضد المجموعة بسبب شعبيتها واستقلالها عن الحكومة، وما كان يعتبر روحانية مفرطة. تم إلقاء القبض على العديد من القادة ـ ما يصل إلى 2000 لقوا حتفهم في السجن ـ والعديد من الممارسات كانت تمارس في الخفاء. لذا فإن التسامح الصيني لم يكن هو نفسه بالضبط الذي بشّر به في أجزاء كثيرة من الغرب. لكنه لم يكن مجرد خدعة. حافظت العديد من العناصر الدينية الصينية المختلطة، التي تمارس جوانب من الدين الشعبي مختلطة مع الداوية والعناصر البوذية، والأقليات الدينية الأخرى على قوة كبيرة. قد تصف الحكومة فعلاً فائدة الإيمان. في عام 2013، أعرب الرئيس الصيني عن أمله في أن «الثقافات التقليدية» قد تملأ «الفراغ الأخلاقي» وتساعد على مكافحة الجشع والفساد.

بشكل عام، فإن استمرار الأنظمة السياسية الاستبدادية المعاصرة يمثل قيداً كبيراً على التسامح على مستوى العالم، لكن درجة القيد تختلف بوضوح. قد يتم تعديل القمع إلى حد كبير في الممارسة العملية، وهي حقيقة تعقد النقاشات بين دعاة التسامح الغربيين وممثلي الأنظمة، مثل الصين بعد عام 1978. والسؤال الغريب ـ ما هو مقدار التسامح الجزئي الذي ينبغي التسامح معه ـ ليس سؤالاً خاملاً في المجتمع العالمي المعاصر.

الإسلام

لقد تم اختبار التقاليد الإسلامية المتمثلة في التسامح المعتدل، خلال العقود التي تلت عام 1945، خاصة في الشرق الأوسط وأجزاء من شمال أفريقيا وأجزاء من جنوب وسط آسيا. لم تكن الأنماط موحدة. أقلية

إسلامية متنامية في العديد من الدول الغربية والناتجة عن الهجرة، تكيفت في معظمها مع معايير التسامح في بلدانهم الجديدة. التزمت إندونيسيا، أكبر دولة ذات أغلبية مسلمة، إلى حد كبير بمعايير التسامح المعتدل إلى حد ما. ينص دستور الأمة على الحرية لجميع الأديان، وإن كان مع قيود ممكنة على العقائد التي لا تفرضها الحكومة. وقد نص الدستور أيضاً على أن الدولة الإندونيسية كانت مبنية على الإيمان بإله واحد، مما جعل الإلحاد غير قانوني من حيث المبدأ. بين سكان مسلمين ذوي أغلبية سنية، تم الاعتراف رسمياً بالأقليات المهمة من البروتستانت والكاثوليك والهندوس والبوذيين والكونفوشيين وكذلك جماعة شيعية.

برزت صورة مماثلة في تركيا وسط بعض التقلبات، حيث اكتسبت المعتقدات الإسلامية أرضية في الحكم على التقليد العلماني الجمهوري في أوائل القرن الحادي والعشرين. وذكرت الأقلية (الصغيرة) من المسيحيين الأرثوذكس عدداً قليلاً من المشكلات، وينطبق الشيء نفسه على الجالية اليهودية. من ناحية أخرى، من الواضح أن الحكومة والقادة الإسلاميين يشعرون بالقلق إزاء الأنشطة التبشيرية الجديدة التي يقوم بها المسيحيون الإنجيليون. لم يمتد التسامح مع الوضع الراهن بسهولة إلى خطوات مبتكرة.

كان الوضع مختلفاً، على الأقل في النقاط الرئيسة في العقود التي تلت عام 1945، في العديد من البلدان الأخرى، حيث كان التسامح المعتدل محاطاً بقيود جديدة، وحيث سعت الجماعات الخاصة إلى فرض التوحيد الديني والثقافي بشكل أكمل. النتائج يمكن أن تزيح تسامح مجموعات أقلية متنوعة، بينما تؤدي كذلك إلى معدل غير عادي من العنف بين المسلمين أنفسهم. كانت هناك عدة عوامل متضمنة، على الرغم من أنه ليس من الواضح دائماً ما هي المجموعة الأكثر تطبيقاً.

- في المقام الأول، وفي بعض الأحيان بشكل خاص في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الفقر، أصبح من الممكن على نحو متزايد رؤية الإسلام محاصراً من قبل قوى معادية. بدت القيم الغربية أو العلمانية عموماً تكتسب أرضية في أجزاء كثيرة من العالم، وفي قطاعات من الشرق الأوسط نفسه.

- ضاعف هذا الدافع قوى سياسية معقدة في أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي. كان عدد من الدول ذات الأغلبية المسلمة ضعيفاً وغير قادر على السيطرة على الخلافات الدينية الشعبية: كانت هذه هي الحال بوضوح في العراق، على سبيل المثال، بعد الغزو الأمريكي عام 2003، أو في أفغانستان بعد الغزو السوفييتي عام 1979. في حالات أخرى خنقت الأنظمة الاستبدادية أي صوت شعبي. كان هذا في بعض الأحيان لمصلحة التسامح الديني: قامت ديكتاتورية سورية، على سبيل المثال، بعناية بحماية مجموعة متنوعة من الجماعات الإسلامية والمسيحيين كذلك. لكن هذا قد يزيد فقط من الرغبة، بين العديد من المسلمين، في قلب الاستبداد وتلك الدرجة من التسامح في ضربة واحدة. في حالات أخرى، كما كان الحال في العراق قبل عام 2003، قام نظام استبدادي بالفعل بقمع الجماعات الدينية الرئيسة.

أخيراً، في بعض الحالات ـ كان العراق المثال الأكثر وضوحاً ـ رسم الأوروبيون الحدود الوطنية بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية دون أي اعتبار للترابط الداخلي، مما يعقد التعايش بشكل خاص بين السنة والشيعة. أضف إلى ذلك صراعاً دبلوماسياً متنامياً في المنطقة.

ومرة أخرى، لم تكن نتائج هذا الخليط الصعب موحدة، حيث

حافظت العديد من الدول، وحتى العديد من المجموعات في الدول المحاصرة على التسامح المعتدل على الأقل. ولكن ليس هناك شك في أن اتجاهاً أقل تسامحاً قد بدأ في الظهور في العديد من الحالات، وبينما اكتسب قوة دفع إضافية في القرن الحادي والعشرين، كانت هناك علامات في وقت مبكر جداً.

وهكذا في عام 1956، تبنت الدولة الباكستانية الجديدة، التي تشكلت في البداية كدولة علمانية تتمتع بحرية دينية، بعد الانفصال الصعب عن الهند، دستوراً جديداً أقل تسامحاً بوضوح، على الرغم من أنه ليس دستوراً للتخلي عن التقاليد القديمة تماماً. والأمة في هذه المرحلة أصبحت جمهورية إسلامية (وفي الحقيقة 95 ٪ من السكان مسلمون). بينما تم إعلان الحرية الدينية من حيث المبدأ، تحظر القوانين أي انتقاد منطوق أو كتابي للإسلام. وبالمثل تم فرض قواعد إسلامية أخرى بشكل موحد على الأقل من حيث المبدأ - فرض حظر على الكحول، على سبيل المثال، وعقوبات صارمة على الزنى. علاوة على ذلك، كانت أحكام المحاكم الدينية الإسلامية ومحاكم الولايات متداخلة، مما قد يشكل عبئاً آخر على غير المسلمين. لم يُسمح لغير المسلمين بالإدلاء بشهاداتهم في إحدى القضايا أمام المحكمة إلا عندما يكون غير مسلم قيد المحاكمة، وكانت حقوق النساء في الشهادة محدودة. واصلت الحكومة حماية ديانات الأقليات في بعض النواحي، على سبيل المثال، في توفير الأموال لصيانة مبانٍ دينية، رغم أن وزارة الشؤون الدينية كانت تضع في ترويستها الآية الكريمة، ﴿**إن الدين عند الله الإسلام**﴾.

أخيراً، في بعض أجزاء الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أثبتت أعمال المجموعات الخاصة في بعض الأحيان أنها أكثر

أهمية من سياسة الدولة الرسمية في العديد من المناطق الإسلامية جداً، وحتى أقل دقة. قد يعكس الثأر التعصب الديني تماماً أو يعبر عن بعض المظالم الشخصية تحت مظلة الطهارة الدينية. في الحالات التي تضعف فيها سيطرة الحكومة، غالباً ما تتزايد الهجمات الخاصة على ديانات الأقليات في تحد لأي اعتراف بالتسامح المعتدل. حدثت هجمات على جماعات مختلفة على الرغم من الحماية الرسمية للحكومة في أجزاء من باكستان. قد تتحول المصادمات مع الأقليات إلى عنف. اشتبكت الجماعات المسيحية والإسلامية علانية في جمهورية الكونغو.

في أوائل القرن الحادي والعشرين شكلت جماعة سنية أصولية حركة بوكو حرام في أجزاء من شمال نيجيريا والبلدان المجاورة. هذا المصطلح يعني «التعليم الغربي محظور»، لكن المسلحين لم يستهدفوا فقط المؤسسات العلمانية ـ أدانوا قراءة أي كتاب آخر غير القرآن، ورفضوا صراحة عدداً من النتائج العلمية بما في ذلك نظرية التطور ـ ولكن أيضاً الجماعات المسيحية والعديد من المسلمين الآخرين وقتلوا وخطفوا حرفياً الآلاف في السنوات التالية. لقد ردت الحكومة النيجيرية، بما في ذلك أغلبية زعماؤها من المسلمين، بقوة ضد الجماعة باسم الاستقرار الأساسي، فضلاً عن الحرية الدينية، وأحرزت بعض التقدم بحلول عام 2016. لكن الاضطراب بقي. لقد هاجمت الأقليات المتطرفة في باكستان، بعضها مرتبط بجماعة طالبان التي حكمت لفترة طويلة في أفغانستان المجاورة، بشكل مماثل أي تشابه للتسامح، بما في ذلك التعليم من أي نوع للفتيات والتدريب غير الديني للأولاد. تعمل مجموعات من هذا النوع بشكل جيد خارج التقاليد الإسلامية. لم تكن نموذجية ولم تكسب أي تقدم جدي في

ظروف غير مستقرة بشكل غير عادي؛ ولكن من الواضح أنها تعقد النبضات المعتدلة للأغلبية العظمى من المسلمين.

الاستنتاج: توازن مؤقت

كانت التيارات المضادة للتسامح، والتي لا يمكن إنكارها مهمة، فلم تكن مؤيدة ولا موحدة. غالباً ما واجهت الدول الجديدة توترات بين المجموعات، لكن المشكلات لم تكن ثابتة وحدثت بعض المصالحة. لم يسدل ازدهار العديد من الدول الاستبدادية غطاء على بعض مجالات التسامح المهمة. كانت المواضيع في الإسلام معقدة. ونادراً ما تم التخلي عن درجة ما من الاعتراف الرسمي بالتسامح المعتدل تماماً، ولم يجذب التطرف الخاص على الرغم من أنه من التخريب الذي لا يمكن إنكاره، أغلبية المؤمنين. حتى التوترات المتزايدة، التي لا يمكن إنكارها، لا ينبغي المبالغة فيها؛ بعيداً عن مرأى ومسمع الناس، ظل التعايش غير الرسمي وحتى التزاوج وغالباً ما يستمر في أماكن مثل إندونيسيا أو لبنان أو سوريا ما قبل الحرب الأهلية، أو في بعض أركان العراق الحالي. لقد كان صحيحاً، ومع ذلك، فإن هذا العدد من الاتجاهات الإقليمية يتعارض مع الالتزام بالتسامح الكبير أو على الأقل يضع القضايا الأخرى في أولوية أكبر.

إن موازنة المكاسب والانتكاسات للتسامح في العقود منذ عام 1945 معقدة ليس فقط بسبب الانقسامات الإقليمية، ولكن أيضاً بسبب الأسئلة الجديدة حول التسامح في حد ذاته. يبدو أن التقدم في بعض المجموعات وأنماط معينة من الحياة يقتصر على هويات وافتراضات القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى ادعاءات التعصب من جميع الأطراف

المعنية. وينبغي ألا يحجب الغضب التقدم الحقيقي الذي حدث في أماكن كثيرة، حيث تمت إضافة موضوعات ومناطق جديدة إلى قائمة التسامح. لكن سيكون من الخطورة المطالبة بتوازن عمومي إيجابي بشكل حاسم. تنطبق هذه الصورة المختلطة أيضاً على العنصر الأخير في اللغز المعاصر، ألا وهو تأثير العولمة، موضوع الفصل الرئيس الأخير من هذا الكتاب.

قراءة إضافية

حول الجغرافيا الجديدة: إليز بولدينج Elise Boulding ودايساكو إيكيدا Daisaku Ikeda، في زهرة كاملة: إحداث ثقافات السلام (بوسطن، ماساتشوستس: مركز إيكيدا، 2010)؛ باتريك مانينغ Patrick Manning، الهجرة في تاريخ العالم (نيويورك: روتليدج، 2005)؛ فلاديمير خارلاموف Vladimir Kharlamov، «الفاتيكان الثاني عن التعددية والكنيسة الأرثوذكسية الشرقية»، مجلة الدراسات المسكونية 38 (2/3) (2001): 168 - 189؛ ماركو نيكوليك Marko Nikolic وآنا جيفوك-لازيك Ana Jivoc-Lazic، «علاقات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والصربية الأرثوذكسية بعد المجمع الفاتيكاني الثاني»، ستوديا أوب. أوروبا 128-101 (2012): (1) LVII؛ دانييلا جيوسيفي Daniela Gioseffi، عن الإنحياز: وجهة نظر عالمية (نيويورك: أنكور بوكس، 1993)؛ مايكل رادو Michael Radu، معضلات الديمقراطية والديكتاتورية: المكان والزمان والأيديولوجية في المنظور العالمي (نيو برنسويك: دار نشر ترانزاكشن، 2006)؛ نيلسون مانديلا Nelson Mandella، نيلسون مانديلا يخطب: صياغة جنوب أفريقيا ديمقراطية وغير عرقية (نيويورك؛ لندن، المملكة المتحدة: مطبعة باثفايندر، 1993).

حول الحياة الجنسية وصور الجسد: جانيت جاكوبسن Janet Jakobsen، حب الخطيئة: التنظيم الجنسي وحدود التعصب الديني وحدود التعصب الديني (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 2003)؛ جون كورفينو John Corvino، ما هو الخطأ في المثلية الجنسية؟ (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2013)؛ سوزانا دانوتا والترز Suzanna Danuta Walters، فخ التسامح (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 2014)؛ ديفيد م.

أوشنسكي David M. Oshensky عالم جو مكارثي (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2005)؛ مايكل أنجلو سيغنورايل Michelangelo Signorile لم ينته الأمر بعد: التغلب على التسامح، والفوز بالمساواة الحقيقية (بوسطن، ماساتشوستس: هوتون ميفلين هاركورت، 2015)؛ إيمي إيردمان فاريل Amy Erdman Farrell، العار الكبير: وصمة العار والجسم السام في الثقافة الأمريكية (نيويورك: مطبعة جامعة نيويورك، 2011)؛ جان بلوميرت Jan Blommaert وجيف فيرسشويرن Jef Verschueren، مناقشة التنوع: تحليل خطاب التسامح (نيويورك: روتليدج، 2002).

حول الحروب الثقافية والصواب السياسي: مونيك ديفو Monique Deveaux، «التسامح والاحترام»، الشؤون العامة الفصلية 12 (4) (1998): 427-407؛ دافيد هايد David Heyd، التحمل: فضيلة بعيدة المنال: (برينستون: مطبعة جامعة بريستون، 1996)؛ جيمس دافدسون هنتر James Davidson، الحروب الثقافية: الصراع لتعريف أمريكا، (نيويورك: بيزك بوكس، 1991)؛ ستيفن والدمان Stefen Waldman الإيمان المؤسس: العناية الإلهية والسياسة وميلاد الحرية الدينية في أمريكا (نيويورك: راندوم هاوس، 2008)؛ جون رونسون John Ronson ، إذن، لقد تعرضت للعامة (لندن، المملكة المتحدة: بان ماكميلان، 2015)؛ روجر تشابمان Roger Chapman ، الحروب الثقافية: موسوعة للقضايا ووجهات النظر والأصوات (آرمون، شارب، 2010)؛ ستيفن بينكر Steven Pinker، الملائكة الأفضل لطبيعتنا: لماذا تراجع العنف (نيويورك : فايكنغ، 2011)؛ روبرت هيوز Robert Hughes، ثقافة الشكوى: غضب أمريكا (نيويورك، نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1993). البرازيل، انظر بنجامين كوان، تأمين الجنس: الأخلاق والقمع في صنع الحرب الباردة البرازيلية (تشابل هيل: مطبعة جامعة نورث كارولينا، 2016).

حول الإسلام وأفريقيا: مايكل كالين Michael Kalin ونيلوفر صديقي Niloufer Siddiqui، «السلطة الدينية وتعزيز التسامح الطائفي في باكستان»، تقرير خاص، معهد الولايات المتحدة للسلام 345 (أكتوبر 2014): 12-1؛ جيمس جريهان James Grehan ، شفق القديسين: الدين اليومي في سوريا العثمانية وفلسطين (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2016)؛ رضا شاه كاظمي Reza Shah- Kazemi، روح التسامح في

الإسلام (لندن، المملكة المتحدة: توريس، 2012)؛ إيان بوروما Ian Buruma، قتل في أمستردام (نيويورك: مطبعة بنجوين، 2006)؛ مايك Mike Smith، بوكو حرام: داخل حرب نيجيريا غير المقدسة (لندن، المملكة المتحدة؛ نيويورك: توريس، 2015)؛ توكوفو زوبري، الاستقلال الأفريقي: كيف تشكل أفريقيا العالم (لانهام، MD؛ بولدر، رونمان وليتلفيلد،2015)؛ أيان هيرسي علي Ayaan Hirsi Ali ، زنديق (نيويورك، نيويورك: هاربر، 2015)؛ نيكولاس كيتري Nicholas Kittrie، الحرب ضد السلطة: من معضلة التشريع إلى عقد اجتماعي جديد (بالتيمور، مطبعة جامعة جون هوبكنز، 1995).

حول روسيا: فاليري ن. سويفر Valery N. Soyfer، الاحتيال والخداع العلمي في عهد ستالين (مخطوطة 2016)؛ ل. م. دروبيزهيفا L.M. Drobizheva، الصراع العرقي في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي: حالات للدراسة وتحليل، (آرمونك، شارب، 1998)؛ ستيف دوراسوف، البروتستانت الروس: الإنجيليون في الاتحاد السوفييتي، 1944-1964 (راذرفورد، نيو جيرسي: مطبعة جامعة فيرلي ديكنسون، 1969)؛ مارك شتاينبرغ Mark Steinberg ، قصص مقدسة: الدين والروحانية في روسيا الحديثة (بلومنغتون، إنديانا: مطبعة جامعة إنديانا، 2007).

7

العولمة - وتراجع جديد؟

كما هي الحال مع النقاط السابقة التي توسعت فيها الاتصالات بين المجتمعات، كانت للطفرة المعاصرة غير المسبوقة للعولمة تداعيات هائلة على التسامح. وقد تكون النتائج إيجابية: فقد سمحت الاتصالات العالمية بمراقبة أفضل لوقوع انتهاكات التسامح والإبلاغ عنها بشكل أفضل قبل الجمهور الذي يشار إليه الآن باسم الرأي العالمي. انتشرت معرفة مكاسب التسامح في منطقة واحدة بسهولة إلى مناطق أخرى. دول رئيسة مثل الصين، مع احتضانها الثوري للعولمة في عام 1978، انفتحت على التأثير الخارجي، بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ على نحو حرفي.

لكن يمكن للعولمة أيضاً أن تعقد التسامح، مما يؤدي إلى مخاوف جديدة من الضغوط الأجنبية، كما هي الحال في الجهود المبذولة لتعزيز النزعة الاستهلاكية العالمية، مقابل الأذواق المحلية التقليدية، أو جولة مجددة من النشاط التبشيري العالمي برئاسة البروتستانت. أظهرت العديد من المجموعات والأفراد قلقاً جديداً بشأن الحفاظ على هويات يمكن التعرف إليها مرتئية أن التقييد أو القمع المباشر هو الملاذ الوحيد لها.

بشكل عام، أضافت العولمة إلى التعقيدات الأخرى المحيطة بالتسامح المعاصر، مما زاد من حدة الخلافات الإقليمية وأوجد أشكالاً

إضافية من ردود الفعل العنيفة. وقد مهدت النتائج عدداً من الأعراض المقلقة للتسامح في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، كما أصبحت مسألة ما إذا كانت الاتصالات العالمية قد تطغى على قدرات التسامح حقيقية للغاية.

العولمة وضروب سخطها

من الجدير بالذكر، على مدى العقود التي تلت عام 1945، أن معظم المجتمعات وافقت طواعية على المشاركة في الشبكة الأكثر كثافة، التي تحدد العولمة المعاصرة. سعى عدد قليل فقط من معاقل الناسكين، خاصة في كوريا الشمالية، لتجنب بعض الاحتياجات على الأقل لمزيد من المرونة التي يقتضيها الانغماس في العولمة، وكانت هذه علامة إيجابية للتسامح.

في الوقت نفسه، لم يكن التسامح الصريح هو السبب الذي جعل معظم المجتمعات تختاره. كان للتأثير من الدول الأكثر ثراء دور، على الرغم من أن الإكراه كان أقل صراحة مما كانت عليه الحال في ظل الإمبريالية. كانت التغييرات التي يصعب تجنبها في التكنولوجيا عاملاً مهماً: فقد أظهرت كوريا الشمالية أنه من الممكن تجاهل بعض الآثار المترتبة على اتصالات الأقمار الصناعية والإنترنت الجديدة، لكن الأمر استغرق مجهوداً كبيراً. قبل كل شيء، تعتمد القرارات الأساسية حول المشاركة بنشاط في العولمة على حسابات الميزة الاقتصادية. سوف يتحسن الأداء الاقتصادي، إذا كانت الأسواق أكثر انفتاحاً بشكل كامل وتقبلت التحديات التنافسية. كان هذا هو السبب الأكبر في أن الصين قررت تحويل سياساتها نحو احتضان كبير للعولمة في عام 197، لتحفيز اقتصاد أكثر تباطؤاً. وكان هذا هو العامل الرئيس أيضاً في تحول ميخائيل

غورباتشوف في عام 1985 بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي، حيث أقر انفتاحاً جديداً. في الواقع، كانت حسابات التقدم الاقتصادي أساسية في القرارات المؤسسية الأساسية، في الفترة 1945ـ1944، التي أنشأت آليات جديدة، مثل صندوق النقد الدولي، أو ما سيصبح البنك الدولي. من الواضح أن الأمل في أن تسهم العلاقات الاقتصادية العالمية المتزايدة في تحقيق الصالح العام لم يحجب حقيقة أن مستوى جديداً من التدويل سيتطلب بعض أشكال التسامح الجديدة، ولكن عامل التسامح لم يكن في المقدمة والوسط، وهو ما سيساعد بدوره في توضيح بعض الارتباكات والتراجع في وقت لاحق.

بالتأكيد إلى جانب التكنولوجيا والمؤسسات والاقتصاد ظهرت عولمة كبيرة للثقافة، حيث يمكن اختبار التسامح بوضوح. جلبت العولمة المعاصرة أنواعاً جديدة من التأثيرات السياسية التي قد تثير المقاومة. وفي الواقع، إن لم يكن حتماً، فقد جلبت أناساً جدداً: كانت العولمة المؤقتة غارقة بعمق في مستويات غير مسبوقة واختلافات في الهجرة. ها هنا حيث كان تأثير العولمة يتحدى بوضوح حدود التسامح بحلول القرن الحادي والعشرين.

إن الإطار الأساسي مألوف بما فيه الكفاية، لأن معظم الناس المعاصرين، على الأقل سكان المدن، يعيشون فيه بانتظام. تفرض العولمة المعاصرة تحديات جديدة في اللغة، تدفع أعداداً غير مسبوقة من الطلاب لتعلم اللغة الإنجليزية، وبشكل أكثر تردداً تشجع بعض المتحدثين باللغة الإنجليزية على توسيع آفاقهم اللغوية أيضاً. إنه ينطوي على قبول النزعة الاستهلاكية العالمية والترفيه على الأقل إلى حد ما. تتراوح الأنماط المشتركة هنا من الملابس ـ بما في ذلك الجينز الأزرق المنتشر في كل

مكان ـ إلى اللعب، إلى الأفلام والأجهزة التلفزيونية وكذلك الأذواق في الرياضة. أصبحت كرة القدم الاهتمام الرياضي الرئيس في مجتمعات متنوعة، مثل تركيا أو بريطانيا أو البرازيل أو الصين، مع كرة السلة على نحو متزايد وليس بعيداً عن كرة القدم. تتضمن العولمة بعض التعرض لصندوق مشترك للعلوم الحديثة في المدارس. حتى المتغيرات الثقافية الإقليمية المهمة، مثل بديل بوليوود لهوليوود النقي، تحتضن العديد من الموضوعات والأساليب المشتركة. يثبت التسوق عبر الإنترنت أنه ممتع في الصين، كما هي الحال في الولايات المتحدة أو بريطانيا، وهي علامة أخرى على كيفية تقاطع التقنيات والعادات الشخصية في البيئة العالمية. يصبح عيد الميلاد، كوقت لنزعة الاستهلاك، احتفالاً عالمياً حتى في المناطق البعيدة عن المسيحية ـ من تركيا إلى الصين. وفي الوقت نفسه، تسهل العولمة أيضاً نشاطاً تبشيرياً جديداً، وذلك باستخدام القدرات اللازمة للسفر السريع والتواصل ـ كما يتضح من تدفق المسيحية الإنجيلية، ولكن أيضاً بعض أشكال الحراك الإسلامي. تتسارع التأثيرات السياسية، على الأقل إلى حد ما: يدفع إعلان الأمم المتحدة، وكذلك التواصل من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، إلى الاعتراف، على نطاق أوسع، ببعض المعايير السياسية المشتركة.

كان هناك تسامح أكبرعلى نحو يمكن قياسه في هذه الموجة الجديدة من العولمة. رحب العديد من المجموعات بوضوح بالنزعة الاستهلاكية الجديدة، أصبحت الصين، على سبيل المثال، بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين ثاني أكبر سوق في العالم لأفلام هوليوود. لم يسبق أن حظيت أشكال الترفيه الدولية ـ ليس الغربية فقط ولكن أيضاً اليابانية والكورية الجنوبية ـ بمثل هذا الطلب الواسع. احتضان الصين الأكبر للعولمة

حطم السوابق بطرق أخرى. مع حلول أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت الأمة ترسل 350 ألف طالب جامعي سنوياً للدراسة في الخارج، وهو الانفتاح الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمة. لكن الصين لم تكن المثال الوحيد للتغيير. لقد عكست الولايات المتحدة سياستها التقييدية، في عشرينيات القرن الماضي، وبدأت تقبل أعداداً أكبر من المهاجرين من مجموعة متنوعة من المصادر أكثر من أي وقت مضى. بدأت ألمانيا، التي تدرك تماماً نتائج تقاليدها الخاصة بالتعصب العرقي، في قبول مستوى جديد من الهجرة، حيث احتلت مركز الصدارة في العالم في الفترة 2015ـ2016 في استعدادها لقبول اللاجئين من الصراع في الشرق الأوسط. يمكن ضرب الأمثلة بسهولة: إن العولمة مطلوبة، ولكنها تعتمد أيضاً على التزامات أكبر بالتسامح وانتكاسات واضحة لبعض القيود السابقة. استمتع العديد من الأفراد بالفرص الجديدة التي نتجت، من انتشار المطاعم إلى الأشكال الفنية، انطبق التسامح النشط على هذا المستوى أيضاً.

لكن الترددات تتزايد جنباً إلى جنب مع هذا، لا سيما على ثلاث جبهات ذات صلة. أولاً، يحاول عدد من الدول الاشتراك في حزمة العولمة من دون قبول جميع المكونات المحتملة. إن اليابان، وهي لاعب عالمي نشط لها سياسات تختلف اختلافاً كبيراً عن سياسات سنوات ما بين الحربين العالميتين، فهي تمنع صراحة قبول العديد من المهاجرين، على الرغم من احتياجات القوى العاملة الواضحة. تشارك الصين بحماس جديد، ولكن بالطبع تنظم بشدة الإنترنت للاستهلاك المحلي، خشية أن تلوث التأثيرات العالمية الأجندة السياسية الاستبدادية. هناك عدد من الدول، بما في ذلك روسيا، تقدم تشريعات جديدة للحد من النشاط التبشيري الأجنبي، غير راغبة في تمديد التسامح الديني بعيداً جداً.

ثانياً، وراء هذه المحاولات النشطة لتخفيف جوانب العولمة، هناك عدد من المجموعات التي تشعر بالقلق وبكثافة متزايدة بشأن فقدان الهوية الثقافية التقليدية. بعض هذه المخاوف منتشرة، حيث يكتب المثقفون عن قضايا الهوية، ولكن دون أي إجراءات ملموسة. لكن استطلاعات الرأي تشير إلى قلق أكبر بكثير. نحو عام 2007 ـ حتى قبل الركود الاقتصادي العالمي ـ كشفت استطلاعات بو أن ما يصل إلى 72٪ من سكان العالم لا يوافقون على العولمة الثقافية، بسبب تهديداتها للمعتقدات والممارسات الراسخة، على الرغم من أن نصفهم أو أكثر ينظرون إلى جوانب أخرى من العولمة، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية، بنظرة أكثر إيجابية. هذه المواقف لم تدحر بالضرورة الروابط الثقافية المتنامية، لكنها كشفت عن شكوك عميقة، يمكن أن تترجم بسهولة إلى جهود أكثر نشاطاً للحد من العلاقات العالمية. عندما اختارت أغلبية ضئيلة من الناخبين البريطانيين الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في عام 2016 ـ في خطوة أطلق عليها اسم «بريكست» ـ لعبت مخاوف شديدة دوراً محدداً بشأن حماية أو استعادة هوية الماضي من جانب العديد من البريطانيين البيض، وخاصة في بعض البلدات الأصغر والمناطق الريفية، واحدة من الحالات الأولى في الفترة المؤقتة التي تراجعت فيها العولمة بشكل واضح.

وأخيراً، كانت هناك قضية الهجرة المتزايدة، والتي لعبت دورها في التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولكن كانت لها آثار أوسع بكثير. تسارعت الهجرة البشرية بشكل مطرد إلى حد ما منذ السبعينيات وما بعدها؛ فبعض المناطق تضخمت بأعداد جديدة من اللاجئين من أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وأفغانستان وأجزاء من أفريقيا. على الرغم من بعض الانتكاسات خلال فترات

الركود الاقتصادي، كان النمط العام واضحاً: ففي عام 1990، بلغ عدد المهاجرين الدوليين 154 مليوناً وبحلول عام 2013 كان قد وصل إلى 232 مليون مهاجر. وتوجه معظم هؤلاء السكان إلى المناطق الصناعية المتقدمة، ولا سيما أوروبا الغربية وأستراليا وأمريكا الشمالية، على الرغم من وجود بعض التدفق إلى دول الخليج العربي أيضاً. إضافة إلى العدد الهائل، زاد التنوع الثقافي للمهاجرين أيضاً. توافد الأفارقة والشرق أوسطيون وأبناء جنوب آسيا، وبعض الناس من منطقة البحر الكاريبي إلى أوروبا، ووصلت تدفقات مماثلة إلى الولايات المتحدة، ولكن مع العنصر الأمريكي اللاتيني بشكل أكبر.

أثار هذا المستوى من الهجرة تحديات لجميع المعنيين. تم اختبار المهاجرين أنفسهم، كما كانت الحال دائماً مع المهاجرين، لمعرفة كيف ومقدار التسامح مع التعديلات على عادات أوطانهم الجديدة، وكذلك عادات الأقليات المتنوعة، التي غالباً ما تحيط بهم. وجد بعضهم أن التعديلات صعبة، والتي بدورها يمكن أن تزيد من مخاوف السكان الأصليين، الذين قد يعتقدون بشكل معقول أو خلافه أن القادمين الجدد لم يحاولوا بجد بما فيه الكفاية. يمكن للمجموعات المؤسسة أن تستاء بسهولة من القادمين الجدد ـ حيث كان المهاجرون مستائين في كثير من الأحيان ـ بسبب المنافسة في القوى العاملة، ولكن قبل كل شيء بسبب غرابة لغاتهم وعاداتهم.

يمكن أن تولد النتائج احتكاكات التسامح من أنواع مختلفة. اشتكى الكثير من الأمريكيين ببساطة من سماع اللغة الإسبانية التي يتم التحدث بها في المتاجر ـ لماذا لم يتعلموا «اللغة الإنجليزية» ببساطة؟ ـ أصرت الحكومة الألمانية، التي رحبت بالمهاجرين الجدد، بالقدر نفسه، على

ألا يشكلوا جيوباً منفصلة، وأن يتعلموا الألمانية بسرعة، ويتكيفوا في جوانب أخرى. لقد اندلع جدل كبير في فرنسا، التي اكتسبت الآن أقلية إسلامية كبيرة، حول قبول بعض العادات الإسلامية. يحظر قانون عام 2010 ارتداء الحجاب في الأماكن العامة، بحجة أن هذا المستوى من الإخفاء والهوية الدينية العامة يتعارض مع التقاليد العلمانية الفرنسية، وينتهك الحقوق الفردية للمرأة. (أيدت محكمة أوروبية هذا القانون في عام 2014 بحجة مثيرة للاهتمام وغامضة بأنها تعكس «طريقة معينة للعيش معاً»)، في حين أن أغلبية المسلمين الفرنسيين وافقوا فعلياً على هذا النظام، إلا أنه كان بمثابة وسيلة أمان من أجل تعريف التسامح في مجتمعات متنوعة حديثاً. ركزت مناقشات مماثلة في الولايات المتحدة على قرارات مثل السماح للنساء المسلمات لاعبات كرة السلة بارتداء الحجاب، الأمر الذي قد يبدو سخيفاً من وجهة نظر التسامح، ولكن من الممكن اعتبارها قضية ذات مغزى في مجتمع آخر يحاول التعامل مع العديد من العادات الجديدة.

وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت مستويات العولمة المعاصرة تضيف بوضوح إلى قائمة العوامل التي وسعت واختبرت وقيدت أيضاً التسامح. من الواضح بالقدر نفسه، أنه لم يتم بعد تحديد توازن ردود الفعل بشكل كامل، مما يثير سؤالاً مفتوحاً آخر للمستقبل.

التراجع الأخير

شهدت السنوات التي تلت عام 2000، دون حل نهائي للأسئلة حول درجات التسامح المعاصر، المزيد من عمليات التدهور الواضح. ساعدت وتيرة التغير العالمي بحد ذاتها في حساب بعض عمليات الانسحاب

الجديدة، ولكن تم إدخال عدد من العوامل الجديدة أيضاً. لم تظهر أي ادعاءات للحقيقة جديدة ومثيرة، على الرغم من أن العديد منها كانت تحوم بعيداً عن الأنظار؛ لكن اكتسبت قضايا أخرى مألوفة أهمية أكبر، بما في ذلك العلاقات بين هوية المجموعة والتسامح والعصبية الاستبدادية حول الانشقاق السياسي.

- أثارت مستويات جديدة من الإرهاب العالمي مخاوف مفهومة بشأن مخاطر الاتصالات الدولية، بما في ذلك بشكل بالغ التحديد الهجرة. زادت الهجمات الكبرى في نيويورك ولندن ومدريد وباريس من المآسي الأكثر تواتراً في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا وباكستان. كان الإرهاب، بحكم تعريفه، غير متسامح: فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما استخدم الفوضويون العنف للاحتجاج على النظام الراسخ في أماكن مثل روسيا أو إسبانيا، أوضح الإرهابيون أنهم لم يستخدموا وجهات النظر أو الحلول الوسط البديلة. تم تطبيق الموقف نفسه في الهجمات الإرهابية المستمرة على الجماعات السنية أو الشيعية في أماكن مثل العراق أو أنشطة بوكو حرام في نيجيريا. اتسمت الجيوب الإرهابية في أجزاء من الشرق الأوسط، في ظل المجموعة المعروفة باسم داعش، بقمع وحشي للمجموعات وأنماط الحياة التي تراوحت بين الشيعة والأقليات المسيحية، إلى المثليين، والمدخنين أو الأشخاص الذين لديهم رموز لباس غير مقبول: كان التعصب حياً. الآن ومع ذلك، امتد الإرهاب إلى ما هو أبعد من بلدان فردية، علامة أخرى على العولمة، وإن كانت ضارة. وأثار هذا أسئلة مؤلمة حول تسامح السكان، الذين بدا أن الإرهابيين قد انبثقوا عنهم. لم

يكن هناك نقاش حول الإرهاب نفسه: قد يكون من الصعب إيقافه، لكن لا يمكن التسامح معه. ولكن ماذا عن السكان المهاجرين المسالمين، الذين ظهر منهم عدد صغير من الإرهابيين المتطرفين ـ من الفئات المسلمة بشكل جلي، ولكن من الممكن من الأقليات المهاجرة بشكل أعم؟ كيف ينبغي موازنة التسامح مع مستوى معين من المخاطرة ـ ولكن كيف يمكن أن يشجع التعصب نفسه الإرهاب من ناحية أخرى؟ هنا كانت مجموعة أخرى من الأسئلة التي أضيفت الآن إلى القضايا القديمة حول التسامح.

- زاد الركود الاقتصادي العالمي، الذي برز في عام 2008 والذي أثبت صعوبة في علاجه، المخاوف المتزايدة من المنافسة الاقتصادية العالمية وفقدان الوظائف، مفاقماً بشكل محتمل ردود الفعل العدائية للعولمة والهجرة بشكل عام. رأى العديد من العمال البريطانيين والأمريكيين، الذين تهافتوا على لافتات سياسية جديدة تحث على المصلحة الوطنية أولاً وقبل كل شيء، تعصب التأثيرات العالمية، ليس كجزء من مكافحة التدهور الاقتصادي فحسب، بل وأيضاً لحماية الهويات القومية والدينية الحقيقية والمتخيلة.

توسعت حركات يمينية متعصبة جديدة وتوسع استبداد صريح في هذا المناخ. بدأ المحافظون الفرنسيون، الذين يعكسون مجموعة مروعة بشكل خاص من الهجمات الإرهابية، في عام 2016 الدعوة إلى اتخاذ تدابير جديدة، مثل حظر لباس السباحة الإسلامي المسمى «البوركيني»، الذي تم تقديمه في البداية لمرتادي الشواطئ المسلمين في أستراليا، والذي غطى الجسم بأكمله باستثناء الوجه واليدين والقدمين، أو حتى الإصرار على أن الوجبات المدرسية التي تشمل لحم الخنزير، هي إهانة

متعمدة للمسلمين واليهود على حد سواء. ظلت فكرة وجبات المدرسة مجرد تهديد. لكن حظر البوركيني في عام 2016 أثار نقاشاً موجزاً رائعاً للهوية الوطنية الفرنسية: هل تطلب العلمانية الفرنسية المزيد من التعصب للأزياء الدينية التي بدت مسيئة، كما هي الحال مع وزيرة شؤون المرأة الفرنسية التي، رغم أنها لم تؤيد الحظر تماماً، جادلت أيضاً بأن الكثير من الإخفاء الجسدي كان «مهجوراً»؟ قضت محكمة أعلى بسرعة في هذه القضية بأن الحظر كان تدخلاً غير دستوري في الاختيار الفردي، مما وجه ضربة للتسامح. لكن التحفظات الخاصة ظلت واسعة الانتشار. اقترحت الحركات المحافظة على كراهية الأجانب والمناهضة للمهاجرين في العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك تلك التي فكرت في فرض حظر كامل على بعض تدفقات المهاجرين، في ضوء التحدي الذي يمثله الإرهاب، بعض الطرق المتشابهة وإن كانت أقل تحديداً، على تقاليد التسامح. في الولايات المتحدة، لم تصل المخاوف من المهاجرين بعد إلى مستوياتها السابقة ـ كما في العشرينيات ـ ولكن كانت هناك بعض الاتجاهات الواضحة في هذا الاتجاه.

اكتسبت القومية قوة جديدة، ومعها بعض المطالبات الجديدة بالتفوق المميز. في الولايات المتحدة، حظيت فكرة الاستثناء الأمريكي ـ رؤية القيم والإنجازات الوطنية على أنها فريدة من نوعها في العالم ـ باهتمام أكبر، وأصبحت متطلباً افتراضياً في الخطاب السياسي. من الواضح أن الاستثنائية حدت من احترام التقاليد الوطنية الأخرى، لكن التوبيخ الضمني للنقاد المحليين كان في الواقع أكثر أهمية؛ لا يمكن لأي سياسي أن ينجو بسهولة من زعم أنه هو أو هي لم يحترما هذه الصيغة القومية الجديدة.

عكست الهند صيغتها الخاصة من إعادة التقييم القومي، رغم أن الهجرة لم تكن معنية. بدأت مجموعة طلابية جديدة تدعى بمجلس طلاب عموم الهند، في إعلان مسؤوليتها عن الإشراف على الحرم الجامعي للتأكد من أن المشاعر «غير الوطنية» لم يتم التعبير عنها. حتى إن المجموعة سجلت بعض المحاضرات التي ظنت أنها تستحق تدخل الشرطة، مما قلل بشكل واضح من مرونة المناخ الأكاديمي، وحد من مناقشة الموضوعات الرئيسة، مثل بقايا النظام الطبقي. في إحدى المدارس تم حتى الآن تصوير محادثات غير رسمية بعد العشاء من قبل حراس الشرطة، وتم الإبلاغ عنها على الهواتف المحمولة، وهي واحدة من العديد من الحالات التي قد تقلل فيها التقنيات الجديدة من المدى الفعال للتسامح.

ظهر الاستبداد المناهض للمهاجرين، في أماكن مثل المجر وبولندا، بما في ذلك في كثير من الأحيان تأكيدات جديدة لقومية غير متسامحة إلى حد ما وجهود لحظر أو الحد من جماعات حقوق الإنسان الدولية. استمر التسامح السياسي الداخلي في الانحسار في روسيا مع الهجمات المتكررة على حرية التعبير، وحتى بعض اغتيالات المنشقين، وبدأ الآن في الانحسار في تركيا أيضاً. زاد النظام الصيني الذي واجه تباطؤاً اقتصادياً بعد عام 2015 من قمعه المعارضة السياسية وتهييج الأقليات في مناطق مثل التبت، وبينما يرحب بالدعم الديني، قام بإصدار لوائح جديدة كذلك.

وحتى في أمريكا اللاتينية، حيث اكتسب التسامح أرضية بطرق عديدة، فإن مقاومة المعتقدات الحديثة أبلغت عن بعض الحركات السياسية المتنامية. جدد البروتستانت الإنجيليون والكاثوليك التقليديون

في البرازيل ادعاءاتهم بأن الأمة يجب أن تعود إلى القيم العائلية القديمة، مشيرين إلى الولايات المتحدة كمثال على الفجور الجامح. وحصلت حركة مماثلة في المكسيك على نفوذ سياسي متزايد. لم تكن النتيجة على الأقل تعصباً تاماً على الفور، لكن خصوم الحداثة الذين نصبوا أنفسهم وعدوا بالقمع الثقافي، إذا ما سيطروا في المستقبل.

في هذا المناخ العالمي العام، ظهرت بعض خطوط التقسيم الحية على نطاق واسع. شكلت حقوق المثليين قضية مهمة في هذا الصدد. استمر التسامح إزاء المثليين في التقدم سريعاً في الغرب، وكذلك في أجزاء من أمريكا اللاتينية وبعض الأماكن الأخرى، على الرغم من النزاع المرير في بعض الحالات. لكن الرئيس الروسي، الذي يتوق إلى تحديد هوية قومية منفصلة وتعبئة الدعم لنظامه الاستبدادي، حشد المشاعر الأرثوذكسية المتبقية في سلسلة من القوانين الجديدة، التي تقيد المثليين.

كانت الحقيقة هي أن العديد من الناس استخدموا التسهيلات الجديدة لوسائل التواصل الاجتماعي، ليتحدوا في مجموعات أو آراء عارضوها من خلال توجيه اتهامات ونشر شائعات، واستخدام لغة متطرفة، واستثارة أنواع مختلفة من الانتقام. تحدت هذه النتائج بوضوح التسامح الاجتماعي، وستتحول إلى مقترحات تتعلق بالقيود السياسية أيضاً. وتراوحت الأهداف من المسلمين في الهند إلى المؤيدين لحقوق النساء أو المثليين في الولايات المتحدة. لم تكن القضية حزبية: يمكن أن يشتكي المحافظون من الهجمات التي يشنها المعارضون الليبراليون وكذلك العكس. أثر التفويض الذاتي للتعبير عن الكراهية في مجموعة واسعة من عمليات التبادل عبر الإنترنت. لم يكن هناك الكثير من التساؤلات، على الرغم من بعض النداءات البليغة

لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الإدماج، فإن هذا التسامح يواجه تحدياً جديداً آخر.

استنتاج

إن العوامل التي بدت وكأنها تعزز مستويات جديدة من التعصب بحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين لم تكن بالضرورة دائمة. لقد عانى التسامح من التذبذبات من قبل، في تاريخ العالم الحديث، وقد يتغير التوازن في وقت ما من جديد. هنا كان أحد الأسئلة المفتوحة العديدة مع تقدم الفترة المعاصرة.

ومع ذلك، وبغض النظر عن التيارات الحديثة، استمرت الانقسامات حول التعريفات وتطبيق التسامح في إفساد أي تعميمات عالمية، على الرغم من بعض الاتجاهات المهمة منذ عام 1945. وقد لعبت الاختلافات الإقليمية بمختلف أنواعها دوراً واضحاً في التسامح في تاريخ العالم، لكن كان من المقلق إدراك أن المستوى الجديد للعولمة لم يبسط الوضع بشكل عام. بقيت المقارنات صعبة: يجب ألا تطبق التعاريف الغربية للتسامح برفق، لأن الأطر الأخرى استمرت في السماح بحريات اختيار مهمة، والأنماط الغربية نفسها لم تكن دائماً واضحة المعالم.

أوجدت الفترة المعاصرة أيضاً مجموعة من الأسئلة الجديدة، بسبب التغييرات المهمة التي حدثت على وجه التحديد، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي أو كليهما. كيف يمكن استيعاب النُّهج المختلفة للتسامح في مجتمع عالمي متزايد، أم أنه من الضروري الإصرار على مقاس واحد يناسب الجميع؟ هل يمكن التوفيق بين قضايا الهوية

المعاصرة والتسامح التعويضي؟ كيف يمكن اعتماد ادعاءات الحقيقة الخاصة بالعديد من الديانات الرئيسة في البيئة الاجتماعية الحالية، خاصة بالنظر إلى الاختلاط المتزايد للسكان؟ كيف يمكن للتعايش أن يتعايش مع تدابير معقولة ضد الإرهاب؟ ما هو التوازن بين الحساسية المناسبة لاهتمامات الأقليات وحرية التعبير؟ لم تظهر بعد ردود قوية حول قضايا من هذا النوع، على الأقل مع أي قبول واسع. وكانت القضايا بحكم التعريف صعبة الحل. وعلى المنوال نفسه، اقترحت الأسئلة بعض المبادئ التوجيهية لتقييم تاريخ العالم الذي لم يأت بعد لمعرفة ما إذا كانت الاتجاهات المشجعة العديدة في السنوات السبعين الماضية قد تكتسب المزيد من الاهتمام، وإذا كان هناك قدر أكبر من الاتفاق قد ينشأ بعد ذلك بشأن الأسئلة الصعبة.

قراءة إضافية

عن القضايا العامة: ج. م. بريكويل G.M.Breakwell، التعامل مع الهويات المهددة (لندن، المملكة المتحدة؛ نيويورك: ميثون، 1986)؛ ج. م. بريكويل و ي ليونز G.M.Breakwell and E. Lyons، تغيير الهويات الأوروبية: تحليلات نفسية اجتماعية للتغيير الاجتماعي (أكسفورد، المملكة المتحدة؛ بوسطن، ماساتشوستس: بتروورث ـ هاينمان، 1996)؛ س. تيلي C. Tilly، الحدود والروابط الاجتماعية (لندن، المملكة المتحدة: بارادايم للنشر، 2005)؛ ف. فولكان V.Volcan، خطوط الدم: من الفخر العرقي إلى الإرهاب العرقي (بولدر، كو: مطبعة ويستفيو، 1998)؛ بول هوبر Paul Hopper، فهم العولمة الثقافية (كامبريدج، المملكة المتحدة؛ مالدن، ماساشوستس: بوليتي، 2007)؛ أرجون أبادوراي Arjun Appadurai، الحداثة بشكل عام: الأبعاد الثقافية للعولمة (مينيابوليس، مينيسوتا: مطبعة جامعة مينيسوتا، 1996)؛ ب. كومارافاديفيلو B.Kumaravadivelu، العولمة الثقافية وتعليم اللغة (نيو هافن، سي تي: مطبعة جامعة ييل، 2008)؛ تانر ميرليس Tanner Mirrlees، وسائل الإعلام العالمية للترفيه: بين الإمبريالية الثقافية والعولمة الثقافية (نيويورك: روتليدج، 2013)؛ كريس باركر Chris

Barker، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية (باكينجهام، المملكة المتحدة؛ فيلادلفيا، بنسلفانيا: مطبعة الجامعة المفتوحة، 1999).

عن الثقافة والعولمة: **إيان كوندري Ian Condry**، هيب هوب اليابان: موسيقى الراب ومسارات العولمة الثقافية (دورهام، نورث كارولينا: مطبعة جامعة ديوك، 2006)؛ هيلاري بيلكينجتون Hilary Pilkington، تتطلع إلى الغرب؟ العولمة الثقافية وثقافات الشباب الروس (جامعة بارك، بنسلفانيا: مطبعة جامعة ولاية بنسلفانيا، 2002)؛ شيلا ستيوارت Sheila Stewart، الأمم المتحدة والعولمة الثقافية: عالم واحد، كثير من الناس (فيلادلفيا، بنسيلفانيا: ميسون كريست للنشر، 2007)؛ آنكي باندارا Anke S. Biendarra، الألمان يتجهون للعالمية: الأدب المعاصر والعولمة الثقافية (برلين، ألمانيا؛ بوسطن، ماساشوستس: دو غريتور، 2012)؛ هانبي زانج Hanbi Zhang، تايوان: مجتمع المصير والعولمة الثقافية (مونستر، أيرلندا: بروسويك، نيوجيرسي: وزعت في أمريكا الشمالية بواسطة ناشري المعاملات، 1997)؛ عبد الرشيد نعيم الله Abdul Rasheed Na'allah، العولمة الثقافية والتعددية: أفريقيا والعالم الجديد (ترينتون، نيو جيرسي: أفريقيا وورلد برس، 2011)؛ أولريش بيك Ulrich Beck، ناتان سنايدر Natan Sznaider، ورينر وينتر Rainer Winter، أمريكا العالمية؟ العواقب الثقافية للعولمة (ليفربول، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة ليفربول، 2003).

الخلاصة: التاريخ والتسامح

يفسح تاريخ التسامح المجال لعدد من الاستنتاجات، أو على الأقل بعض الاحتمالات التي تستحق المناقشة.

أولاً: التسامح من مختلف الأنواع ليس احتكاراً حديثاً أو غربياً. لقد غيَّر العصر الحديث لغة التسامح، وفي بعض الحالات الإطار القانوني للتسامح، بما في ذلك الميل إلى التركيز على حماية الحريات الفردية على أنشطة المجموعة. لكن هناك أمثلة مهمة للتطور، ترجع إلى زمن طويل، وتظهر في مجموعة متنوعة من التقاليد الثقافية؛ الأمر نفسه ينطبق على بعض من أكثر المعرفين والمدافعين بلاغة عن التسامح. في المقابل، فإن الافتراضات الغربية بأن بعض التقاليد تقاوم بشكل خاص التسامح غالباً ما يتم إساءة استخدامها: متعصبة في الواقع. هذا الموضوع له تاريخ أكثر ثراء وتنوعاً مما يتصور. وقد اقترح هذا الكتاب على الأقل بعض الأبعاد الرئيسة في فهم مجموعة الخيارات والتأكيدات على أن أوامر التسامح لا تزال مرغوبة، على الرغم من مزيد من التفاصيل، لا سيما حول النُّهج التي تقع خارج الغرب حديث المسار، وهذا يثير بالفعل قيوداً على الأولويات الغربية.

ثانياً: لقد كانت المجتمعات الإنسانية مبدعة في ابتكار أنظمة

تتحدى التسامح، لا تخترع عادةً وعن قصد مزيداً من التعصب، ولكن تقلل من مواطن المرونة السابقة كنتيجة مباشرة للتحسينات المفترضة الأخرى. تنظيم الدول الرسمية هو مثال على ذلك، وخاصة ظهور مصالح حكومية في ضمان درجة ما من الولاء، مؤهلاً تسامح مجتمعات مثل الإمبراطورية الرومانية. من غير المستغرب أن الأديان الكبرى قد أوجدت حواجز مهمة على الرغم من تنوعها أمام التسامح، مهما كانت فوائدها في نواح أخرى؛ لكن هناك تطورات عقائدية مهمة أخرى، مثل الماركسية. لقد غذت القومية وما زالت تغذي مجموعة متنوعة من الدوافع الجديدة للتعصب، خاصة عندما تقترن بمطالب الدولة الحديثة. يمكن أن تكون هذه نقطة عمياء في النظرة الغربية الحديثة، وكذلك في مراكز أخرى من القومية المتحمسة. يشكل اختفاء معظم الوحدات متعددة الجنسيات والفوضى التي تعتري العديد من الأجزاء الرئيسة في العالم شهادة على الصعوبات المتزايدة للتسامح في القرون الأخيرة. ليست هناك حاجة للمطالبة بانحدارمنهجي في التسامح في العالم الحديث، لكنه مغرٍ. وليس هناك شك في أن بعض المجتمعات التي كانت لها سوابق مبكرة للتسامح المعتدل على الأقل تراجعت في العقود الأخيرة.

بالنسبة إلى تاريخ العالم، هناك عدد من الاتجاهات التي تقيد بعض التسامح غير الرسمي، الذي وصف العديد من المجتمعات السابقة. يؤدي التعقيد الأكبر والمدن الكبرى إلى بذل الجهود لتعريف الحدود الاجتماعية، مما يؤدي إلى طرق جديدة لتحديد ومهاجمة عدم المطابقة أو «التباين»، بما في ذلك في كثير من الأحيان قواعد أكثر صرامة حول اللياقة الجنسية. أوجدت الهجرات وبناء الأمة التي أوضحت الانفصال الجغرافي بين المجموعات تحديات واضحة للتسامح، لا تزال قيد النقاش حتى اليوم.

تبرز التعاريف والإعلانات الجديدة دفاعاً عن التسامح ـ وهي سمة مهمة من تاريخ العالم الحديث ـ ولكنها قد لا تكفي دائماً. إن القدرة على تحديد المدافعين البليغين عن التسامح ـ كالتابعين لأكبر أو ج س ميلز أو التابعين لمانديلا ـ وتعريفات تقدمية للتسامح غالباً ما تغلبت عليها التحديات الجديدة التي تظهر: من الأديان التي تدعي الحقيقة، إلى القومية الطموحة ومطالب الولاء للدول الحديثة، إلى فرص جديدة للتعصب الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام عبر الإنترنت المنتشرة ولكن المجهولة.

حتى داخل السياق الغربي الحديث، حيث يمكن تسجيل مكاسب حقيقية للتسامح من القرن الثامن عشر فصاعداً، أو حتى في المجال الديني من ويستفاليا فصاعداً، فإن التعقيدات مثيرة للإعجاب. لقد رأينا أن التسامح الرسمي الجديد غالباً ما يولد تعصباً جديداً غير رسمي وتعصباً ردياً في المقابل، كما هو الحال أحياناً في الأنظمة الفاشية، بشكل كاف لدحر التسامح حتى على المستوى القانوني. كان التسامح في المعتقدات المتنوعة كالتسامح السياسي أفضل بكثير من التسامح مع المجموعات أو أنماط الحياة، على الرغم من أن بعض الحالات الشاذة ـ وخاصة في مجال نمط الحياة ـ خفّت في أواخر القرن العشرين.

إن تاريخ التسامح ـ ربما بشكل خاص في القرون الأخيرة، ولكن ليس بشكل حصري ـ يقدم بالتأكيد أمثلة وفيرة على أن أسباب التسامح «الكامل» هي استحالة فعلية. يجب على المجتمعات المتعاطفة أن تتعامل مع المؤسسات أو الجماعات التي هي نفسها غير متسامحة، قضية رئيسة اليوم، ولكن أيضاً في وقت مبكر كما تشير الخلافات حول حدود الكاثوليكية في القرن التاسع عشر. إن التطورات المفترضة في المعرفة العلمية تثير مجموعات جديدة من القضايا حول ما يجب القيام به حيال الجهل الظاهر

والمعترف به، حول مقدار الخطأ الذي يجب التغاضي عنه، ومن الذي يحدد الخطأ. تثير المعارك المعاصرة حول الكلمات التي لديها الحق في إعلان أن بعض المصطلحات مؤذية للغاية، بحيث لا يمكن التسامح معها مجموعة أخرى من التحديات. ليست هناك إجابات سهلة لها ولنزاعات الحدود الأخرى، لكن السجل التاريخي على الأقل يوسع مجال التوضيح.

تثبت العلاقة بين الاتصال الأقاليمي والذي يُعرف الآن بالعولمة والتسامح وبشكل لا يثير الاستغراب أنها صعبة، في أحسن الأحوال. في نقاط مختلفة في التاريخ، يبرز الأفراد ـ سواء كنا نعرفهم بالاسم أو لا ـ الذين يرحبون بصدق بالاتصالات العالمية، والذين يقدرون التنوع دون التخلي عن قناعاتهم بالضرورة. تذكر الانفتاح الذي أعلنه بريكليس، قبل وقت طويل من ظهور دعاة عالميين معاصرين. ولكن الأكثر شيوعاً هو أن جهات الاتصال أوجدت شكوكاً إن لم تكن عداءً صريحاً على الأقل لبعض الوقت. لقد فضلت العديد من المجتمعات، بالنظر إلى الاختيار، أن تحد من تعرضها، حتى لعزل أو (كما هي الحال اليوم، عندما تكون العزلة الكاملة صعبة حقاً) على الأقل تقييد بعض حاملي الاتصال، مثل المهاجرين. يبدو أن العولمة في كثير من جوانبها تمضي، بغض النظر عن بعض المستويات، وذلك بفضل عدم وجود تكنولوجيات الاتصالات والحوافز التجارية، التي لا يمكن إلغاؤها. لكن الرفض الناتج مع التسامح مستمر، وفي السنوات الأخيرة بدا التراجع أكثر شيوعاً من التقدم. هل يمكن للتسامح الكامل اللحاق بالعولمة؟ هل هذا طموح مرغوب فيه؟

من المؤكد أن العولمة تجلب أنواعاً مختلفة من مستويات التسامح، التي ظهرت في مختلف المناطق أو مستويات التسامح التي نشأت عنها في مختلف المناطق. وإن المدافعين الغربيين ـ على الرغم من أن منطقتهم قد

وصلت إلى تعريفها الحالي للتسامح بشكل مفاجئ أخيراً، في مجالات مثل الحياة الجنسية أو حقوق المثليين ـ يسعدهم زرع الطعم في مناطق أخرى. يزعج المدافعون عن الحقوق القادة الصينيين بشكل روتيني من خلال تسليط الضوء على حالات القمع السياسي. إن القضايا المعنية حقيقية، لكن وجهة النظر التاريخية الأوسع قد تشير أيضاً إلى وجهة نظر أوسع، وفي الواقع هي أكثر تسامحاً. تقاليد مختلفة من التسامح المعتدل لها نجاحاتها الخاصة في الماضي والحاضر. قد لا يكون التعريف العالمي الوحيد للتسامح ضرورياً للغاية، وبالتأكيد قد لا يكون ممكناً. والاستفزازات التافهة قد تضر أكثر مما تنفع في مجال التسامح.

يمكن استخدام التاريخ ـ وربما التاريخ الحديث بشكل خاص ـ لاستكشاف القضية الصعبة المتمثلة في مقدار التسامح الذي يمكن لأي مجتمع التعامل معه (على الرغم من أن هذا السؤال سوف يلهم بالتأكيد إجابات مختلفة اعتماداً على التقاليد الإقليمية السابقة). ما مدى التنوع الذي يمكن قبوله قبل الافتراضات المشتركة التي تعقد المجتمع معاً، والتي لا يمكن قياسها؟ تتجاهل المواقف المتعصبة العمياء المرونة دون داع، سواء كان الموضوع عن الهجرة أو أنماط الحياة المتنوعة، وهي بالتأكيد تتجاهل الإبداعيات التي يمكن أن يولدها التنوع. لكن دراسات الحالة الفعلية قد تشجع بعض المناقشات العملية حول القيود، وحول التوازن بين الانفتاح والتماسك.

القصة ليست قاتمة أو حافلة بالتحديات تماماً بطبيعة الحال. بعض الجماعات أو المؤسسات التي عارضت التسامح منذ فترة طويلة ـ الكنيسة الكاثوليكية هي مثال على ذلك ـ ابتعدت في النهاية عن المقاومة تجاه الدعوة الحقيقية.

هل يوضح التاريخ مدى استحسان التسامح؟ من الواضح أن بعض الأفراد أو المجتمعات المغلقة نسبياً يمكن أن يكونوا على ما يرام: فعلى سبيل المثال، اليابان، لم تعانِ اقتصادياً على الأقل في المدى القصير من قرارها بقطع معظم الاتصالات العالمية في نحو 1600، واستمر الإبداع الثقافي الكبير أيضاً. لا توجد صيغة صارمة وسريعة لفوائد التسامح. لقد اقترحت الفصول السابقة عدداً من الحلقات الرئيسة، التي ارتبط فيها التسامح أو قدر واضح منه مع تقدم فكري وتكنولوجي أكبر، كما هي الحال في قرطبة الإسبانية، أو الخلافة العباسية، أو هولندا في القرن السابع عشر، أو بتحرر اليهود في أوروبا في القرن التاسع عشر، أو ميجي اليابان، أو مع إبداعات أكثر حداثة نتجت عن تسامح أكبر بين المجموعات وتيارات جديدة للهجرة. يستحق دور التسامح في الرخاء الاجتماعي الأكبر اهتماماً جاداً على الأقل.

علاوة على ذلك، يرتبط التسامح ارتباطاً مباشراً بذلك العنصر الأساسي في التعليم الليبرالي الحديث: أهمية التفكير النقدي. إذا تم تشجيع الطلاب كما ينبغي أن يكونوا على تحدي الأفكار الراسخة والتفكير في البدائل (حتى في أفضل تقاليد جون ستيوارت ميل) لاستكشاف أفكار سخيفة أو عفا عليها الزمن، فإن وجود بيئة أكاديمية متسامحة أمر ضروري. تذكرنا قضايا التسامح، في العديد من الجامعات المعاصرة، بأن قبول نتائج التنوع الفكري ليس بالأمر السهل دائماً، لكن الهدف واضح: يجب أن يكون الطلاب والمدرسون، على حد سواء، مستعدين للتحقيق والنقاش لتحسين قدراتهم التحليلية على التعامل مع الأفكار غير المألوفة، وفي نهاية المطاف لتعزيز المعرفة.

إن مركزية التسامح بالنسبة إلى السلام واضحة على الأقل، خاصة

أن الاتصالات بين الأقاليم المتنوعة قد تكثفت في العالم من حولنا. لا تؤدي الأديان العقائدية تلقائياً إلى الحرب، لكن من المؤكد أنها تمتلك هذه الإمكانات، ما لم تكن مؤهلة بالرغبة رغم ضغائنها في تحمل أديان أخرى. تحتاج القوميات المتعصبة التي تبدو مرة أخرى على وشك الارتفاع إلى ضبط النفس، خشية أن تهاجم الأقليات بوحشية أو تخوض معارك غير ضرورية مع قوميات أخرى. يمكن للتسامح أن ينهي فعلاً أنواعاً معينة من الصراع، كما أثبتت ويستفاليا في أوروبا، وفي حين أن هذا لا يمنع الحرب بالضرورة، فقد يحد من وحشيتها على الأقل. هناك بعض الدروس التاريخية المحتملة في هذا المجال، والتي تحتاج إلى اهتمام أوسع. ليس من المستغرب أن يشمل أي تعريف ذي صلة بالمواطنة العالمية المسؤولة في عصرنا الإصرار على التسامح.

أخيراً، التاريخ، سواء أكان مبكراً أم حديثاً، يُظهر بالتأكيد هشاشة التسامح. غالباً ما تسفر فترات القبول الكبير عن تضييق وجهات النظر، سواء كانت المطالبة بإحياء العقائد القديمة أو بعض التطوير الإضافي، الذي يوفر سبباً جديداً لتقليل المرونة والانسحاب من الأفكار أو المجموعات المتنوعة. غالباً ما يكون تأجيج نيران الكراهية أو الخوف أمراً سهلاً نسبياً. لا يوفر التاريخ مجموعة واضحة من الإرشادات حول أفضل السبل للحفاظ على التسامح. لكنه يقدم بعض الأمثلة، إلى جانب بعض التحذيرات الواضحة حول تكاليف التغيير. من المؤكد أنه يشير إلى الحاجة والرغبة في بذل جهد واع ذاتي للحفاظ على القدرة على قبول الأفكار أو المجموعات الأخرى. نحن نعرف ما يكفي عن كيفية عمل التسامح في الماضي لتبرير التزام حقيقي للمضي قدماً. يعد التسامح أمراً صعباً، خاصةً في مختلف مجالات الإيمان ونمط الحياة والمجموعة. إنه

مفيد. إنه يستحق التفكير الصريح والترويج المتعمد، ويمكن أن يبدأ بالفرد وتقييمه الدقيق حول أفضل طريقة للاستجابة للاختلافات في الآخرين. كما اقترحت المؤشرات العالمية في السنوات القليلة الماضية انخفاضاً ملموساً في التسامح، على الرغم من المكاسب المعاصرة السابقة، فمن الواضح أن الدفاع عن التسامح، ناهيك عن توسعه، سيتطلب التزاماً متعمداً ومدروساً، بل بعض الشجاعة الشخصية.

الفهرس العام

(أ)

الأريوسية 103، 108، 104، 105، 106
أريوسيون 103، 104، 106
آسيوية 109، 209، 213، 299
آسيويون 250
آشوريون 74، 76
استبداد 335، 336، 340، 356، 358
استقلال 108، 181، 219، 228، 229، 253، 260، 262، 264، 274، 276، 281، 282، 287، 290، 299، 310، 312، 333، 338، 346،
الإمبراطورية الرومانية 64، 66، 69، 95، 101، 102، 107، 109، 144، 364
الإمبراطورية الصينية 69
الإمبراطورية العثمانية 156، 163، 164، 165، 194، 201، 213، 221، 253، 254، 269، 282، 287، 288، 340
ابتكارات ثقافية 184، 212
إبداع 21، 33، 139، 140، 141، 185، 223، 224، 368
أبيلارد، بيتر 137
أثينا 57
أجانب 55، 57، 66، 67، 68، 73، 91، 94، 357
إخناتون 56
أدب 18، 134، 135، 138، 362
أدورنو 41، 91
أرثوذكسية 102، 106، 107، 108، 115، 152، 154، 155، 156، 214، 284، 287، 307، 344، 359
أرسطو 43، 63، 135، 136
إرهاب 355، 356، 357، 361
أريستوفانيس 62
إسبانيا 112، 114، 136، 140، 142، 145، 174، 200، 237، 239، 258، 355
استبداد 335، 340، 356
الاستثنائية الأمريكية 209
استخدام اليد اليسرى 26
استعمار 33، 147، 200، 201، 205، 209، 215، 274، 299، 300، 301، 310، 333
استقلال 108، 181، 219، 228، 229، 253، 258، 260، 262، 264، 274، 281، 282، 287، 290، 299، 310، 312، 333، 338، 346
استهلاكية 317، 347، 349
إسرائيل 75، 76، 77، 78، 81، 92، 97
أسرة تانغ 84

أسرة تشينغ 212
أسرة مينغ 211
الإسكندر الأكبر 86
أشوكا 85، 86، 89، 92
إصلاح 112، 162، 169، 228، 236، 254، 269، 277، 294، 300، 329
اضطهاد 60
أفارقة أمريكان (زنوج) 249، 263
أفلاطون 63، 64
ألمانيا 112، 170، 172، 175، 176، 180، 181، 183، 199، 227، 228، 236، 241، 259، 301، 305، 306، 351، 362
إمبراطوريات متعددة الجنسيات 148، 222، 223، 276، 281، 282، 284، 285، 289
إمبراطورية بيزنطية 107، 141
إمبراطورية غوبتا 82
أمريكا = الولايات المتحدة الأميركية 26، 29، 221، 224، 225، 226، 227، 228، 232، 234، 235، 240، 241، 242، 243، 245، 246، 248، 249، 250، 254، 258، 279، 291، 293، 295، 301، 308، 309، 314، 315، 318، 319، 321، 322، 325، 326، 328، 329، 337، 345، 350، 353، 354، 357، 359
أمريكا اللاتينية 201، 209، 214، 221، 228، 229، 235، 239، 253، 276، 309، 313، 314، 319، 335، 358، 359
الأمويون 128، 129
الإنجيليون 326، 339، 346، 358
إندونيسيا 45، 126، 133، 339، 343
انطباعية 230
الإنكشارية 167
الإنويت 40
أورانجزيب 161، 162
أوغسطس 65
أوغسطين 98
أوكرانيا 108، 154، 290
إيران 116، 157، 215
أيرلندا 183، 227، 362
إيزيس (الدين) 67
إيطاليا 91، 107، 185، 236، 239، 293
إيكيدا، دايساكو303، 344

(ب)

بابوية 107، 109، 110، 236، 237، 337
باريس 92، 137، 139، 177، 355
باكستان 129، 299، 311، 342، 345، 355
بايل، بيير 190
البرازيل 206، 216، 326، 345، 350، 359
براني، ضياء الدين 126
البرتغال 112، 142، 142، 200، 201، 206
بريكست 352
بروسيا 178
بريطانيا 173، 178، 181، 183، 184، 186، 187، 195، 207، 209، 220، 226، 228، 234، 235، 240، 256، 293، 312، 322، 329، 350، 352
بريكليس 57، 58، 89
بطرس الأكبر 155، 156
بغداد 135، 139
بلاد فارس 106، 123، 124، 135
بنسلفانيا 92، 208، 216، 217، 362
البنغال 260، 261، 262، 295
باغافاد غيتا 82
بودين، جان 187
بورما 88

بوسويل، جون 145
بوكو حرام 342، 346، 355
بولس (القديس) 119
بولندا 108، 113، 154، 197، 225، 276، 286، 287، 358
بيرو 202
بيوريتانية 207

(ت)

تاهيتيون 91
تركيا 17، 24، 142، 265، 271، 286، 287، 288، 289، 293، 295، 339، 350، 358
تراجان 65
توكوغاوا إياسو 210

(ث)

ثورة ألمانيا عام 1848: 227
ثورات أطلسية 219، 223
الثورة الأمريكية 209، 224
الثورة الفرنسية 195، 223، 224، 235، 277

(ج)

جنكيز خان 151
جنوب أفريقيا 178، 206، 267، 299، 312، 313، 217، 319، 334، 344
جنيف 171، 174
جوزيف الثاني 198

(ح)

حرب الثلاثين عاماً 170، 174، 177
الحرب العالمية الأولى 108، 152، 153، 234، 242، 246، 259، 260، 283، 286، 290، 292
الحرب العالمية الثانية 219، 234، 236، 238، 242، 259، 260، 273، 298، 302، 303، 305، 321
حملات صليبية 110، 112، 113، 114، 115، 264، 295
الحملة الصليبية الألبيجنسية 110

(خ)

الختان 24، 97
ختان الإناث 23

(د)

داوية 70، 338
ديانات الأقليات 122، 285، 341، 342
ديدهام، ماساتشوستس 42
ديديرو، دينيس 193
ديكارت، رينيه 180
ديموستين 62

(ر)

رواقيون 64
رواندا 259، 334
رود آيلاند 207
روسيا 150، 157، 201، 214، 215، 219، 221، 242، 253، 276، 282، 284، 289، 295، 316، 325، 346، 351، 355، 358
روما 38، 50، 57، 58، 60، 65، 66، 67، 68، 75، 79، 91، 97، 107، 150، 236، 237

(ز)

زرادشتيون 123، 124، 159، 165

(س)

سبينوزا، باروخ 189، 189، 190، 191
سريلانكا 86، 88،
السعودية 168
سقراط 63، 64
سلام أوغسبورغ 176، 181
سلام ويستفاليا 180، 181
سلطنة دلهي 124، 145
السلفية ـ انظر الوهابية
سويسرا 180، 181، 183
سيبياديس 62
سيرفيتوس، مايكل 173، 174

(ش)

شركة الهند الشرقية (الهولندية) 206
شعب «ثنائي الروح» 49
شيشرون 64

(ص)

صفويون 157، 164، 215
الصين 23، 69، 70، 71، 72، 73، 90، 92، 93، 106، 150، 151، 152، 199، 210، 211، 212، 213، 216، 219، 254، 271، 316، 335، 336، 338، 347، 348، 350، 351

(ط)

طبقة وسطى 221، 231، 243، 245، 264

(ع)

العباسيون 121
العثمانيون 157، 166، 215، 271، 276، 282، 283، 285

(غ)

غاندي، المهاتما 281، 293، 299، 310، 311، 313
الغزالي 136، 136

(ف)

فرنسا 17، 28، 92، 110، 171، 172، 177، 178، 183، 186، 187، 193، 194، 225، 226، 229، 235، 237، 239، 294، 354
فريدريك الكبير 197
الفلبين 201، 204، 210، 258، 274، 299
فولتير 57، 59، 193، 194، 195، 197، 216، 229

(ق)

قانون التسامح، 1782 (هابسبورغ) 198
القرآن 117، 118، 119، 120، 121، 122، 126، 136، 342
قرطبة 140، 141، 142، 368
القسطنطينية 107

(ك)

كالفينيون 173، 177، 179، 181، 182، 198
كالفينية 171، 174، 179، 181، 208
كربلاء (معركة) 128
كندا 40، 204، 216، 227، 248، 318
كوبلاي خان 151
كورتيس، هرناندو 202
الكونغو 52، 53، 342
كونفوشيوسية 69، 70، 71، 210، 211
كويكرز 209

(ل)

لجنة الحقيقة والمصالحة 313
لوثر، مارتن 169
لوك، جون 190، 216
لويس الرابع عشر 178
ليبنيتز، جوتفريد 195
ليتوانيا 115، 154
ليسينج، غوثولد 196، 197
ليفي، روبرت 42
ليفين، باروخ 81، 92

(م)

المستعمرات الأمريكية 178، 209
ماركس، كارل 241
ماركوس أوريليوس 59
ماريلاند 208
مالي 126
محاكم التفتيش 111، 112، 174، 178، 185، 203
المحرقة 111
محمد (صلى الله عليه وسلم) 116، 117، 119، 120، 132،
محمد بن سعود 168
مرسوم التسامح (1787) 178
مرسوم نانت 92، 177، 183، 184، 187
مسألة اليهود 250
مستعمرة خليج ماساتشوستس 207
مصر 38، 56، 65، 68، 74، 77،
معاداة السامية 250، 280، 285، 290، 294
المغول 150، 151، 152، 157، 158، 160، 161، 162، 163، 165، 169، 200، 210، 211، 215، 258، 290
مكة المكرمة 117، 119، 130، 166
المكسيك 202، 203، 229، 239، 359
مونتاني، ميشيل دي 17، 187، 188، 190، 199
المؤمنون القدامى 155، 214، 285
الميثاق العالمي لحقوق الإنسان 231، 298
ميل، جون ستيوارت 229، 257، 302
المينونايت 171، 234

(ن)

نابليون 227، 236
ناثان الحكيم 196، 197
نساطرة 106
نظام الطوائف 83، 311
نفعيون 196

(هـ)

هندوسي 281
هندوسية 81
هابسبورغ الملكية 152، 153، 171، 172، 175، 177، 197، 282، 284، 287، 288
هتشينسون، آن 207
هنري الرابع (فرنسا) 177
هوبز، توماس 190
هولندا 145، 171، 173، 179، 181، 183، 184، 186، 189، 195، 206، 216، 225، 368
هيرودوت 58، 61، 62، 89
هيوليت، باري 53

(و)

والزر، مايكل 28، 34
ويليامز، روجر 208
الوهابية 167، 168

ويستفاليا 180، 181، 183، 184، 186، 216، 283، 365، 369

(ي)

اليابان 87، 210، 211، 212، 213، 216، 220، 254، 264، 272، 273، 279، 293، 298، 301، 303، 305، 306، 313، 314، 315، 316، 321، 326، 351، 362، 368
يسوعيون 206، 216
يوتاه 233
اليونان 50، 57، 63، 67، 68، 75، 287، 289